

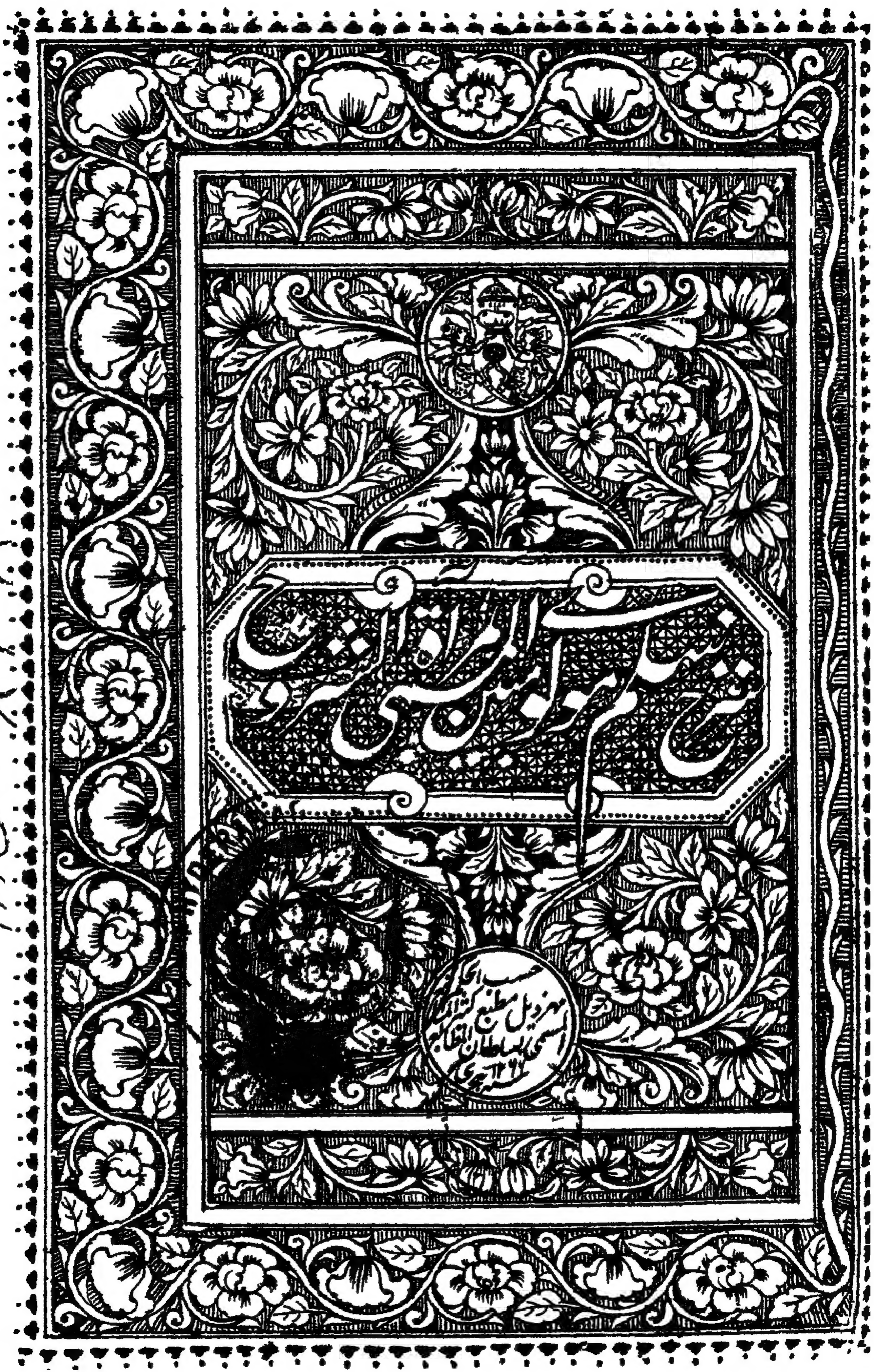


536  
5/12





194 مجلد 1 ص 76





الف ٨

1A.

بِسْمِ اللّٰهِ الرَّحْمٰنِ الرَّحِیْمِ

الحمد لله الذي جعل من هذا الكتاب منافع لا تعد ولا تحصى  
 كمنع الباطل عن الناس من طاعة الضلالة التي هي الهدى من  
 سائر الباطل التي هي الهدى من طاعة الضلالة التي هي الهدى من  
 جميع ما يبعد فقول البعد الضعيف كتاب قد اتم الفضلاء وحامل لعمال العلماء العاصي بنواع المعاني الرجاء الى رحمة الله القوي الباق  
 المختصم الى الله شين محمد مدين في بعد قلبه خير الصدق واليقين رزقه شفاعته شفيع المذنبين وجوار الله الشافعين واصحابه عموما والدين  
 على عشرين من الانبياء والمرسلين ان كتاب العلم كل من راد بل من المصنف في المنطق وضبطها بقوله مغلقا  
 غلظت عليه علماء الافاق وشعر حاله تهورا محتوية على تحقيقات بدعية وقد قبات عجيبة ولم يلتفتوا الى حل مطلبه وكشف مقصد  
 وبصاح مصلية يان محلبة فوجبه تحت سنا لا اطلع على سريره ذوا لا انظار يدون معونة الافكار قدس في سائر الزمان اجله ترنجان  
 الاجل غلصان ان شئت له شره الى عويضا الائمة وسهل طريق الوصول في مسائله الدقيقة ليكون نافعا للطلاب في مفيد المحصلين وامع قلبه ضياء  
 وقصود الباع في هذه الصلابة وانظرت الى عاح اشتغلين بقرائة في فوط غنة هم الى كنت اقدم عليه اولي حشوط طائفة اول قدمهم الانكا  
 بالحق والفتا وتاينها الجود والعتا عمن طبع يساء كنت اجمع منه وسوف امرهم يوم الى يوم شهر الى شهر عام الى عام ان كان كثير حتى  
 بهم لم يملوا الى اقترحوه لما احسن بعض من له تو قد في الذكاء وبشوه به يد الطلابة ومن الاذكياء ابن اخي قائم مقام لدي المدعو  
 حصل لفته كاسمه بلغة الى خير مناهة وفقه للاستكمال وخطة من القليل القال لم اجد يد من اسعاه واه اجابة لهما سه ولا عبا

لا انا ان  
 القاب  
 اوس  
 طوط  
 كرس  
 معالي  
 بابا  
 خا



بالحوم من الأيام الذين هم سر العدد والبيان على في جميع الأزمان المستعقبات فاختلست من أيام الدرس أيا ما معدود  
في شهر رمضان سنة ألف مائتين من حجة النبى خزانة كبت شرط بعبادة واضحة وقررات كما شقة بحيث يهل للغيرين  
الحصول لمطلبه بعدة تكلمات معضلة عرضت عن قبل كثره الأقوال من كتب الرجال مخافة الاطباء وفضيت  
بالاصباح عن المصباح هذا الشرح بين الشرح عديم لتطير في كاشته في الايضاح ومن طلب زيادة علمه في هذا الباب فليطلبه في  
في هذا الكتاب وليا كان الشرح في غاية الروض سميته بمرآة الشرح وهذا الاسم مطابق لمعناه لان هذا الشرح كاشف لشرح  
والمرجو من كلام الاخوان الذين ليس لهم مطابقة ليجنان ان ينظروا في هذا الشرح بعين الاحسان فان اطلعوا على عطاء صليحوا بالكتبان  
اذا لان من كتب من الخطا والنسيان والاصواب في كل باب ما هو من شأن السحان عليه الشكلا من هو خير من ان كان به الاستقامة  
في كل ان سحانه نصير راجع الى الله تعالى كونه ضمرا في الضمير لشهرته على الاستقامة او كذا في التسمية والى الرحمن الرحيم المذكور  
الى كج الذي فهم من السحان القاموس من ان الله تعالى من الصاحبة والولد وهو تعالى منزلة مقدس عنها وعن جميع  
العيوب والنقصان وسحان منصوب على المصدا حذف فعله وجوبا قيا وهو سحاننا اى برء الله تعالى من السوء براءة وانما حذف  
لفعل لقصد الدوام والثبتا وفيه المصدا مقامه واضيف الى الفاعل انا اذا قيل انه مضاف الى المفعول فيكون قد مر سحانا الله  
سحانا اى نزهة ابره عن السوء ونقول في حقته منزهة ومقدس من جميع العيوب والنقائص متصف بجميع الكمالات وعند البعض  
بمعنى التسبيح الذي هو البترة قال سيويه سبحت تسبيحا وسحانا فالمصداح والتسبيح وسحانا اسم قويم مقام المصداح فحذف على ما  
عن الاضافة ويمنع عن الصرف فاقيل انه لا على التسبيح الا منع من الصرف كعثمان ليس شئى لانه اذا كان على يكون غير مضاف لا محالة  
نعم منها لا وجه لهذا الاحتمال لانه في حال كونه على مطلقا عن الاضافة وهبت مضاف والقول زيادة من في سحان  
من علقه الفاخر خلافا لطاير بقدر المضاف اية تكلف على ان يتعد المضاف اليه لانه لا بالبناء على الضم وتجويز التويز  
المضاف ليس بها شئى منها فاقيل ولا يلزم ما يرا هذا الاسلوب الجديد مخالفا لحدوث الوارد في التعميد لان كذا طار  
اصفا الكماله المحمود وهو حاصل ههنا ولا يجب اتباع كتب السلف للناس فيما يعيشون هذا الباب بطلاه المحصول لانه قبال  
ابتداء سورة بنى اسرائيل السحان الذي سرى بعد ليل وغيره ما يرا في التسبيح في اولها يسبح له كل شئ من المخلوقات في السماء  
وفي الارض حتى الاشجار والاجما والنباتات كما قال الله تعالى وان من شئى الا يسبح بحمده لكن لا يفقهون تسبيحهم بمعنى كل شئ من المخلوقات  
ما هو من لوازم الامكان وقواعده بلسان الحال حيث يدل على مكانها ومديتها على الصانع القديم الواجب له جل على جودها  
بمعنى التسبيح على الشكر بين اللفظ والدلالة لاسناده الى ما يتصور منه اللفظ والى ما لا يتصور منه عليها عند من جاز طلاق اللفظ على  
معينه والظاهر ان التسبيح في الان وغيره من المخلوقات بلسان الحال وفي النباتات بلسان الحال تسبيح يخص في معجزات النبى  
الظاهرين



[illegible]



ما من وصف لخلق الله تعالى من الملائكة  
 في كل مكان من الملائكة والجن والشياطين  
 ما من وصف لخلق الله تعالى من الملائكة  
 في كل مكان من الملائكة والجن والشياطين  
 ما من وصف لخلق الله تعالى من الملائكة  
 في كل مكان من الملائكة والجن والشياطين

واما احتياجه الى الامر الداخل فمجوزة نظر الدقيق ليس بشئ لان المقصود استدلال الاجزاء لو كانت واجبات فهي منفصلة كهي في مستحسن  
 بعضها عن بعض لان الواجب لا يحتاج الى الغير فكل من الاجزاء منفصل عن الآخر وغيره وان كان داخل في الجميع فتجزئ احيانا في الجميع  
 الداخل فيه لا يقتضي تجزئته احتياجا بل منها الى الآخر لان العاقل لا يقول باحتياج الواجب الى غير المنفصل عنه واذا لم يحتاج احد الاجزاء  
 الى الآخر لم يتاثر بها الذات اللاحقة به فلو لم يقرر الدليل بان لو كان الواجب اجزا وكان محتاجا اليها وهو في الوجود فلا شك في  
 وجوده في الوجود بل يقرر بان يحد وير عليه ايضا ان الدليل انما يقتضي التركيب الخارجي لان الاحتياج الى الاجزاء الذهنية ينافي البسطة  
 الذهنية لا الوجوب لان يقال لا يشترط ان التركيب ذهني وانما جري بان الاجزاء الذهنية منحصرة في الجنس الاول ما خذ من المادة والاشياء  
 ما خذ من الصورة وهما من الاجزاء الخارجية فيكون التركيب ذهني ايضا تافيا في الوجوب لان مصداق حمل الجنس والفصل وانشاء اشياء  
 الا نفس الموضوع بعلم بالضرورة ان الشئ الواحد حيث انه واحد لا يكون منشا لاشياء متعددة فلا بد من ان يكون في منشاء الاشياء  
 تلكه فيلزم تركيبه في الخارج وهو في الوجوب يرد عليه النقص بالصفات المتعددة المنتزعة عن الواجب تعالى مع انه واحد لا تكثر  
 في ذاته عملا وقد يستدل على بساطة بان وجود الواجب عين ماهية كما تقر في موضعه فلو كان له اجزاء يلزم ان يكون له الذات  
 الفصل المقوم ساله المقوم اذ اهل الماهية والوجود عبر الماهية ففقد حصل الوجود وهذا شأن المقسم تعا دهما في الاول يكون  
 داخلا والثاني في خارجا فكيف يتحدان بهذا الدليل لا يبطل الا التركيب الذهني على اننا لا نسلم ان كل ما افاد الوجود فهو مقسم الى قسم  
 هو الذي يكون خارجا وغيره للوجود وهما ليس لهما فهم ولا تصور على صيغة المجهول كما هو الظاهر يعني لا يدرك بالكنهه ولا يه  
 اما الاول فلما مر في لا يحد لانه بسيط لا تحد يده وحلم الكنهه لا يكون الا بالذاتيات والاجزاء التي تكون مادة للذات فاذ لم يكن  
 تعالى اجزاء لا يكون تصور به بالكنهه ولا يخفى عليك ان دليل امتناع تصور به بالكنهه انما يتم اذ لم يكن حصول الكنهه الا بالاجزاء وهو بعد  
 في حيزه انما يحوز ان يكون من خواص الواجب تعالى ما يكون تصور به موجبا لتصور كنهه تعالى واما الثاني فلانه عبارة عن تصور  
 حقيقة وماهية ولما كان الشخص عين ذاته وحقيقته تعالى كما تقر في موضعه فتصور حقيقة بدون الشخص غير ممكن مع  
 الشخص الخارجى كيف يحصل في الذهن لان لا يخلو اما ان يكون معدوما في الخارج فيقبل العدم واما ان يكون موجودا فيه كما هو  
 موجود في الذهن فيقبل التكثر فلا محال ان في ذاته تعالى وفه يقال بان الواجب تعالى غنى بالذات عن الجاهل فلو حصل  
 في الذهن يكون شخصا بالاشخص الذهني فان كان الشخص عقل الشخص الخارجى يلزم احتياج الواجب في وجوده وتصوره الى المحل  
 فيحتاج الى العلة كما علة او غير فيلزم ان يكون الشخص الواحد شخصا متشخصين وكلها باطل لان الاول ينافي الراجعية  
 والثاني في يوجب التكثر وصيرورة الجزئي كليا والفرق بجاء الشخصين في افادة الامتياز باطل لان الشخص في الشخص  
 هو المفيد للامتياز عن جميع ما عداه فاذ حصل الامتياز للشئ بالشخص الواحد صار الشخص الآخر لغوا والا يلزم

من غفلة احد  
ولا لادام احد  
والطغيان  
في القباذة  
من توغل في  
والصبيان اللع  
وبامر على اليد  
بل يكونه وبرا  
للادب بطون  
من غفلة ازعج  
عبد وادان  
فانما في حال  
افعال المتقلة  
فان جهر انهم  
فان جهر انهم







بالكلام وجهه فيزوم التغيير من القبلية الى المعية ومن المعية الى البعدية قلت بذه القبلية ليست مناقية للمعية عند الحكماء لان في صبر المعية  
يقول ان قبلية بالذات ومعنى كان اسد ولم يكن محشئ معية سرديته كلشي بالذات لا يحتاج ممكن لا يوجد الا يجعل الجاعل وجه  
تعالى يعني انه يقوم واجب بالذات لا تمل الهلاك لو جعل الضمير عايد الى الشئ فيكون معناه كل شئ بالكلام وجهه في ذلك الشئ اى  
استخاد الى سجدته كما اى لك في ذاته من كل وجه في الانزل والابد الامن جية الاستناد الى القيام الواجب فانه  
لا يغفل الهلاك تعالى في القاموس لتعالى الارتفاع عن تجسيس باجسيم والنون في معناه اللغوي انه تعالى برى عن التجسيس  
والمماثل كما يدل عليه قوله تعالى ليس له شئ لم يكن له كفوا احد لكنه لا يتعبر بمرآة الا تهلال الا اذا كفى الا بياضه ايضا  
اريد معناه الاصطلاحي المنطقي فمعناه انه ليس له جنس لا فصل الا بان الجنس لا فصل له فانه توضيح لما علم ضمنا  
لا يحد فيه بمرآة الاستهلال وليس هذا الكلام مستدر كما ان قوله لا يحد يحتمل لمعان كثيرة والتوضيح لتفصيل بعد الابهام في كلام  
انفصا وولينا والمحررين من الاستدراك كثير قال الاستناد المحقق في شرحه قد سمعت من الشيخ الساترة قد اراد ان يبين ان لفظ  
مقام تجسيس معناه انما هو انما يحصل البرقة وقال البعض شرحه بانها كلمة والباء الموحدة لعل معناه ان الله تعالى عن تجسيس  
يحسب في مكان زمان اجهات اى عن اوجان النواحي اجهات الفوق وتحت واهم في الشمال من القدم خلف لان  
كلها من المكنات وعوارض الاجسام واستدراك برى عنها وآيات الدالة على كونه في السماء فليس المراد منها تعيين  
وجوده فيه لانه ليس بممكن ولا متغير بل المقصود بظلمته ورفعة جعل الكلمات والجزئيات اى خلق الكلمات والجزئيات ووجها  
مرتبعة ليس له صف الا ليس بالمعنى على تقدير كونه ان يجعل في بسيطه ايا اذا كان مؤلفا فصار معناه ان الله تعالى الكلمات  
والجزئيات موجودة لكن لا يابعد العبارة لانه ترك ههنا المفعول الثاني وفي جعل المؤلف لا بد من ذكره فاستحق هو جعل  
والله شار في الحاشية لهنية وقال فيه اشارة الى ما هو الحق من القول بجعل بسيط بمعنى الابداع اى اخراج الاليس من اللبس  
انتهى في اشارة ما علمت ويستدل عليه بقوله تعالى جعل الظلمات والنور بان يجعل ههنا جعل بسيط بمعنى انه تعالى  
خالق الظلمات والنور وبه جماد ليس مؤلفا بمعنى النصير لان قصره على مفعول واحد لا يجوز بل يجب في كلا مفعوليه ههنا نصير  
مفعول واحد فلم يسم بسيط بمعنى الخلق بل انما يسم شرا فيكون فاعل جعل عند هم مؤلفا بهية من حيث اى اى بالذات الوجود  
به اثره بالعرض والمشاو القائلون بالمؤلف فالأثر عند هم الاتصاف الذي هو مفاد البهية التي كعبية ولشئ الوجود اشارة  
ضمنه لا بالذات وسعدوا على انه بهم بوجه الاول بان الشئ ما يحتاج الى اى اى على ما به تارة لا مكان الامكان عبارة عن البهية  
الكسبية وهي نسبة الوجود والعدم الى الذات ففي ترجيح الوجود على العدم واتصافها به يحتاج الى اى اى على ما جعل  
هو الاتصاف الثاني بانه لم يكن يجعل مؤلفا يلزم انتفاء جعل باساعن الممكن هذا خلف ما بيانه ان يجعل لا يمكن



الما بية ما بينه والما يلزم المحولية الذاتية لا يجعل الوجود ان لا يكون انتزاعا ولا يجعل لا بد ان يكون واقعا فلم يبق الا ان تصدق  
 الما بية بالوجود فيكون هو محمول لا يتعلق بجعل والانتزاع فيجعل اساسا والثالث ان يجعل شيئا محمولا لا محمولا اليه وما متغايران في هذا  
 لا يتصور الا في جعل المولف وكلها مذكورة اما الاول فمصح كون الامكان عبارة عن الالهية التركيبية المذكورة بل هو كيفية تنقسم الى  
 ذاتها جها الى الجاهل في تقريره والثاني تنقسم الى اعتبارات ثمانية ايضا انتزاعي مع انكم قلتم انه لا يجعل في الفرض منه وبين الوجود  
 فان قيل ان متغايره هني فلا يكون انتزاعيا خصوصا قلنا ان متغايره الوجود ايضا امر عيني لانه دليل الما بية وهي امر عيني بالجملة فان  
 جعل جعل الما بية ولا يلزم المحولية الذاتية لان المحولية الذاتية عبارة من ان يكون شئ الما بية لنفسها بسبب الجاهل والعاقلون لا يجعل  
 بسيط لا يقولون بل معنى عند جميع الناس جعل مصداق ثبوت نفس الما بية بان يخرجها من اللبس الا ليس هو ليس جعل  
 والثالث فبانه لا يتم ما جعل مطلقا لمحمول المحول اليه تغاير بينهما نعم المولف لا بد منها والتغاير بينهما واما البسيط فلا يستدعي  
 النجوى لا فقط فالحق هو جعل البسيط والدليل عليه ان المكون الموجودية ما بية وجودا وتصانها بالوجود والوجود امر انتزاعي كالك لا تصان انتزاعي  
 ليس فاما لا يكون اثر الجاهل لانه لا بد ان يكون اثره واقعا فلم يبق الا ما بية فهي اثره فيكون حلا بسيطا واما اثبات انتزاعية الوجود  
 فبانه لو كان ينضم اليه لا بد على تقدير عينية وهو المنضم اليه المقدم على الوجود المنضم المتأخر والتسلسل على تقدير عينية وحيثما لا انفصال  
 من الا فاحش لان المحل ينافيه ولزوم الترتيب بلا مرجع في كونه وجودا وكونه وجودا واحتمال العينية وان كان باطلا لا رفاع لهما  
 بين الاشخاص لكنه لا يضر المطلوب عليه ولا بان آخرى لا يخلو من خدشة وان شئت سمي باب الكلام في هذا المقام فانظر الى شرح  
 في المتن لا ستاوسى المحقق وغيره من الاعلام ان الترتيب على نفسه هذا الشرح على المتن وكشف معضلاته وما لا بد من البرود  
 الا برام في تحقيق الكلام الايمان به اسي بامد المذكور في التسمية او بالسبب او بصفاة المذكورة وكثيرا ان يرجع الى  
 يجعل كما هو الظاهر من قرب في معناه الايمان يجعل اسد تعا وخلقته بخلات والجزئيات فيكون اشارة الى وقول من زعم وجود العالم  
 من غير سبب هم قائلون بالنجت والاتفاق او يرجع الى ما يفهم من هذا الجعل وهو جعل البسيط فعناه الاذعان بحقيقة الجعل البسيط  
 نعم التصديق اسي احسن التصديق من بين التصديقات في الحاشية فيد اشارة الى ان التصديق هو المعبر في الايمان فبما  
 ويعبر اسد تعا انتهى يعني في قوله نعم التصديق اشارة الى اتحاد الايمان والتصديق لان المحل تقتضي الاتحاد فلو كان الايمان  
 مركبا من الاذعان القلبي والاقرار اللساني فلم يطلق التصديق على الايمان بسبب التصديق وتركيب الايمان فان قيل اذا كان  
 الايمان مركبا من التصديق وغيره فصار التصديق جزءا منه والجزء يطلق على الكل كالحوان على الانسان فحل التصديق على الايمان  
 لا يقتضي ابعثه لانه بسبب الجزئية قلت الاجزاء الالهية محمولة على الكل والتصديق على تقدير ترك الايمان ومن غيره من الاجزاء  
 على غير سبب فيجب ان يكون على سبب فافهم لا بد ان كان الايمان عبارة عن التصديق علم

بأعلم من النبي صلى الله عليه وسلم تفصيلا أو بما علم لا يفيد كقصة الشهادتين مع القدرة عليه لطلاق أنه مؤمن أن صدر عن  
الكفر لا نقول بذلك كقصة الإيمان عند الله تعالى لم يصدر عنه أفعال الكفر لأن صدور ما يدل على عدم الإيمان بالقلب لا أثر  
بالسان كان شرطا عند الشارع والاعلى لا الإيمان القلبي من أجل به هو كما فرغ في النار عند الشرع ولا يكفي معرفة القلبية عن  
أدعان قبول فان الكفار أيضا يعرفون الحق بالقلب ونكروا وعادوا واستجابوا كما جاز في القرآن المجيد وحدها واستيقنتها أنفسهم  
ظلموا ولو لدليل على أن الإيمان تصديق قلبي فوله تعالى قالت الاعراب أنا قل لم تؤمنوا ولكن قولوا أسلمنا ولما يدل الإيمان  
قلوبكم فاعلم أن الإيمان هو التيقن القلبي الاعتصام به التمسك والتثبت به في الله تعالى وبالسبحان خلة التوفيق جند من خال  
الروح بمعنى نعم والتوفيق جعل الأسباب في دفع المضروب بخير فحسن التوفيقات الاعمال والتوكل في جميع الأمور على كونها كائنا  
ولما كان التصنيف بافادته السائل على قلوب المضربين في البعد الفياض لا يبرهن المفيض يستفيض مناسبة وشابته وتعدا  
في غاية التجرد ونهاية التزود مقدس أنواع التقديسات والنفس البشرية تنغمس في العلاقات الكدرات كيف يستفيض من مبدأ  
الغياض بدون الوسيلة التي يكون جهتين من جهة استفيض الغياض من غياض من جهة أخرى يغياض علينا وكان النبي صلى الله عليه وسلم  
جهتين له شهادتين من حيث غلوه عن الإنسان البشرية والاشيائية الجسمانية وحاطة ذاته المقدسة بالكمالات العلمية والعلمية  
كالجودات استفيض العلوم والكمالات عن حضرة الانبياء جل شأنه ومن حيث انه في صفة البشرية مناسبة وشابته منكمالات  
استدقنا على انما يشكركم يوحى الى الغياض علينا انا نحن عليه ربنا فلا جرم عن الدعاء لهذه الوسيلة الاستعانة في كل المقصود فقال  
والصلوة والسلام وناجى جميع منبها امثال الامم الله تعالى ان مدد ملائكته يصلون على النبي يا الذين آمنوا صلوا عليه وسلموا تسليما  
والصلوة في اللغة الدعاء بالرحمة والاستغفار وحسن الثناء من الله تعالى على رسوله كذا في القاموس وقد يفرق بان الصلوة هي  
الى الله تعالى ربه الرحمة واذ نسبت الى الملائكة تبارك بها الاستغفار واذ نسبت الى المؤمنين ياربها الدعاء فصلواتنا على النبي صلى  
عبارة عن طلب الرحمة من الله تعالى والدعاء منه تعالى بانه عظم في الدنيا باعلا ذكره وبقا شرقيته يوم القيمة والآخرته  
شفاعته في العصاة وتضعيف اجره ورفع على درجات وسلام في القاموس هو من ما الله تعالى اسلامه للبركة من العيون  
فسلام الله تعالى على النبي صلى الله عليه وسلم يعني ان الله تعالى بره من العيوب حفظه من الآفات في الدنيا والاخرة بسلامنا عليه طهارته الزهراء  
واطلب من سلامنا بعضنا على بعض عار له سلامه من الآفات وحفظه من البليات على من في القاموس بمنه رسله وهو على  
الجهول معناه ازل سولا وول النبي الذي له كتاب شريعة جديدة فنبينا صلعم شرعية ناسخة من ناسخ جميع الانبياء عليهم السلام فان طلت  
ان في الله تعالى قل بل لمة ابراهيم خفاير على صلعم كان تابعا لابراهيم كيف صار سولا وشرعية ناسخة من ناسخ كل طبقات  
الآتيه يقول اليهود والنصارى وسمي بالكونوا بمواا ونصا تهتدوا فامر الله رسوله قل بل لمة ابراهيم خفاير

صل  
ما صلا ان صلعم  
اطلاق المؤمنين  
عليه ليس  
الاعتقاد في قلبه  
عدم وجوده  
منه فلهذا  
الواقع في باطن  
ان مدد  
الافعال الملائكة  
والاصحاب  
عدم الامانة  
بالقلب  
بجس الواقع  
فجوه المؤمنين  
فانهم امنوا



انما كان بالاتباع المتفق عليه ابراهيم الى الاتباع الا انه تابع لابراهيم كان بعض محكم شرعية موافقة لسنة ابراهيم كالحصول العشرة بالدليل  
 رسالته وهو القرآن المجرب بآياته الباهرة وانما يوشا جان ليقولوا في الله الذي فيه اى في هذا الدليل شفاء في القاموس الشفاء والدوا شفا فيه  
 بآيه مطلب الشفاء لكل عليل اى بعض الابرار عسانية ونفسانية قال مسد كما وتنزل من القرآن بآيه شفاء لان منه شفاء من المصن  
 كالفاخرة وقد جاء في الحديث ان الفاتحة دواء لكل داء واكثر آيات الشفاء مجرب لرفع كفى كغيرها من الآيات قال مسد كما ايضا جاء  
 معظمه من بآيه شفاء لما في الصداسى المشكوك اشياء مسو الا اعتقادات لسيئات فالاعتقال بابراره لتجنب عن نجا بيه وافع  
 لله انما النفسانية من بآيه محمد ومحمد والكبر العجب وغير ذلك على الله في القاموس آل الرجل تبا حه اولياؤه ولا يستعمل الا فيما فيه  
 شرف غالبا فلا يقال آل الاسكاف كما يقال ابله اصله بل ابدت الباء هجرة فصارت آل تعالت هجرتا فابدلت الثانية لفا  
 تصغير اويل الى ابل الى الرجل عيشته ووزيته واقرباؤه والجمع يكون بال واى ال ال امر ولانه للبيت سكانه وللمذهب متدينين والكل  
 زوجه كابل بية والبنى صلته واجه بناته وصهره على اونسائه الرجال الذين هم الله لكل نبي امته والى من رسوله اولياؤه تهى  
 الال تخصيص الال ان لا يضاف غير العقلاء كالبلاد والامصار وغيرهما فلا يقال آل المصر الال اسلام ال البيت قال التاج  
 وغير ذلك يقال لها والى لا يضاف الى كل عى مثل بل الى من خطر عظيم في مر الدنيا والدين كابل سيد المرسلين والى لا يضاف كابل  
 فرعون لا يقال آل الحاكم الجحام لعدم عظمته ووجه التخصيص الال اصله بل فلما تغير اللفظ عن اصله علمت ان تركبوا  
 الاول توفا للملازمة بين اللفظ والمعنى وجه التخصيص الثانى ان الباء حرف ثقيل لكونه مراقصى محلق واذا ابدل بالاعين لذي مع حرف  
 تخفيف ق فى الكلمة نقص فى تركبوا التخصيص الثانى جلبة التقص فان قيل استعمال التصغير يدل على التحقير وهو ينافى هذا  
 قلنا ان الخطر فى نفسنا فى التصغير بالاضافة الى دلى الاخطار العظيمة ولا ينافى استعماله فى الاشرف وانما ينافى استعماله  
 للشرف ولم يثبت استعماله فيه والمراد من آل النبى صلعم ههنا الذين نزلت في شانهم اية التطهير وقال رسول الله صلعم فى حقهم بل  
 بآية تسفيتة فوج من متسك بهم بخاود من تجلف عنهم بل كقالت ايراد على بين النبى الله مخالف لما روى من ان النبى صلعم  
 من ق بينى بين الى بلى فقد جفا فى قلان صح فمد خول الباء ليس من الجويل بوسم على كرم مسد وجه معناه ان  
 فرق بينى وبين الى بسبب انهم من صلب على الدليل على كنههم على انه صح عن كعب بن عجرة انه لما نزلت قوله تعالى ان  
 ولا لا تكتة يحسبون على النبى بالاباء الذين امنوا صلوا عليه وسلموا تسليما قلنا يا رسول الله كيف صلى عليك فقال قولوا اللهم صل على محمد  
 وعلى آل محمد وجاهدوا آيات كثيرة بآية فاعلم ان بيان على فى الصلوة بين محمد وآل محمد صلعم غير مخطو واى من روى هذا الحديث هم الذين  
 كانوا ينفون على بن ابي طالب فيكون من خصه فى حقهم ابراهيم لاداء انكم لستم بالنبى بل انتم اهل واولى تاركيا قال مجاز بوسم  
 لربنا بآية انما يحسبون غير مراد البقول المشبهة بوسم وكونهم من ابناء الرسول صلعم فجار بوسم بسم ظالمون عليه النبى



بأنكارهم الحق بجاني اختيارهم الدنيا على العقبى ولهذا لا خيرة أشد وقبحا كما روى عن ابن مسعود أنه قال قال النبي صلى الله عليه وسلم ان الله  
جعل في دينه كل شيء في صلبه جعل في ريتي في صلب علي بن أبي طالب لا دلالة لهما في حق الرسول وصحابه في القاموس من صفة كسبه صفا  
ويكسر صفة عاشره وهم اصحاب صاحب صاحب صاحب وصحابه وصحابه وصحابه في الاصحاح جمع صبا على المشهور وورد عليه  
ان الجوهري خص على ان جمع الفاعل على قال لم يثبت وجميعه صحاب وصحاب وصحبة وصحاب جمع صحاب كتحقق صبا كثر وانما روي صحاب  
بالسكون كغيره وانما روي الاصحاح على صلب النبي صلى الله عليه وسلم وغيره والصحة في الاصل معتد خاص من الاصحاح لفظ الاستعمال في  
اصحاب الرسول صارت كالعلم لهم لهذا السبب في اليها بخلاف الاصحاح وهو كل مسلم الى الرسول صلى الله عليه وسلم لومعا هذا عند جمهور اهل الحديث وقيل  
مرطبات صحبة قيل من روى عنه فيخرج كثير منهم لان اهل الرواية عنده فاصححهم كانوا مائة الف اربعة وعشرون الفا والرواية  
مرطبات صحبة قليلون قلون الذين بهم الى الاصحاح مقدمات الدين اي مقدمات الامة في الدين كقدماته بحسب روى في الآ  
ان يقتدى واهم ويختار وسيرهم يملكو اعلى سنهم لان النبي صلى الله عليه وسلم قال في حق الآ ل في تارك فيكم الثقلين اب السوء عشر في  
فانتمسكوا بهما وفي شأن الاصحاح عليكم بسنتي وسنة اخلفاء الراشدين او يراود معناه الاصطلاح وفيه عاية لبرقة الاستعمال  
فالمراد ان الاصحاح لا يصح ان يتوقف عليهم معرفة الدين والله لان يثبت به احكام الدين في الايات الاحاديث انما وصلت  
الينا برؤيتهم وجمع الهداية الحج جمع حجة من حج اذا غلبت الهداية غلبت على الضلالة بسبب لهم الاموال في سبيل الله  
والارواح في علاء كلمة الله عند حفرة النبي صلى الله عليه وسلم وبعد حتى صار الحق ظاهرا كالشمس نصف النهار او براد من  
الاصطلاح يعني ان الاصحاح لا يصح صلوا للناس لولا انهم يخلو من القلب سوغ الاعتقاد الى الصراط المستقيم والهداية  
يحمل المعنيين اليقين يعني لهم بطل اليقين واقدم الشك الربا وموصلون للناس الى مرتبة اليقين لان الناس اذا اطلعوا على سيرهم  
الحسنة واخلاصهم بحميدة يحصل لهم الايقان بصدق رسوله ولبيقين بالاعتقاد الجازم الراسخ المطابق للواقع عدم  
اطلاقه على علم الله تعالى لان اليقين علم بزال الشك و علم ببارئى تكا لا يخل الشك ما صله بها يكن من شى حجة الهاد  
او غمت الميم في الهم وادخل سورة الوصل لابتداء يكون فصلا ما وفي القاموس ما حرف الشر والتفصيل وهو قال احالها  
بنى على الضم والضمير المضاف اليه محذوف معناه بعد الحمد بصلوة فهذه اى الحاضر في الذين من الالفاظ والمعا وغيرهما من المعاني  
المحملة المشبهة رسالة افعى ائمة مرسله الى من يعا طيبها في صناعة الميزان اى علم المنطق الصناعات كالكتابة في اللغة حرفه افعى و  
الصنعة في عرفنا صفة علم يتعلق بكيفية العمل يكون المقصود منه العمل سواء حصل لمراد له العلم او الاول وهو يسمى بصناعات في عرف  
الثا وقد يقال لكل علم ما راسه الرجل حتى يحا حرفه يسمى صناعة له والمنطق ميزان الذين في تحصيل المطالب اى طائفة  
فصيحة لانها قد سميت بها اى الرسالة وهذه التسمية من قبيل اعلام الاجناس كما هو التحقيق عند البعض لان اليقين مستبر

قوله روى عن ابن مسعود  
بأنكارهم الحق بجاني اختيارهم الدنيا  
على العقبى ولهذا لا خيرة أشد وقبحا  
كما روى عن ابن مسعود أنه قال قال النبي  
صلى الله عليه وسلم ان الله جعل في دينه  
كل شيء في صلبه جعل في ريتي في صلب  
علي بن أبي طالب لا دلالة لهما في حق  
الرسول وصحابه في القاموس من صفة  
كسبه صفا ويكسر صفة عاشره وهم  
اصحاب صاحب صاحب صاحب وصحابه  
وصحابه وصحابه في الاصحاح جمع  
صبا على المشهور وورد عليه ان الجوهري  
خص على ان جمع الفاعل على قال لم يثبت  
وجميعه صحاب وصحاب وصحبة وصحاب  
جمع صحاب كتحقق صبا كثر وانما روي  
صحاب بالسكون كغيره وانما روي  
الاصحاب على صلب النبي صلى الله عليه  
وسلم وغيره والصحة في الاصل معتد  
خاص من الاصحاح لفظ الاستعمال في  
اصحاب الرسول صارت كالعلم لهم لهذا  
السبب في اليها بخلاف الاصحاح وهو كل  
مسلم الى الرسول صلى الله عليه وسلم لومعا  
هذا عند جمهور اهل الحديث وقيل  
مرطبات صحبة قيل من روى عنه فيخرج  
كثير منهم لان اهل الرواية عنده فاصححهم  
كانوا مائة الف اربعة وعشرون الفا  
والرواية مرطبات صحبة قليلون قلون  
الذين بهم الى الاصحاح مقدمات الدين  
اي مقدمات الامة في الدين كقدماته  
بحسب روى في الآ ان يقتدى واهم  
ويختار وسيرهم يملكو اعلى سنهم لان  
النبي صلى الله عليه وسلم قال في حق الآ  
ل في تارك فيكم الثقلين اب السوء عشر في  
فانتمسكوا بهما وفي شأن الاصحاح  
عليكم بسنتي وسنة اخلفاء الراشدين  
او يراود معناه الاصطلاح وفيه عاية  
لبرقة الاستعمال



فيها ولا تختلف باختلاف الحال فلم يخير التبيين شخصي فصلا موضوعا للماتية باعتبار كونها مبنية على حقيقة في الوجود  
 علم بحسب العلم المعلوم في العالمين كسائر العلوم في الدنيا فلهذا رسالة في غاية العلوم لأنها وسيلة إلى ارتفاع مدارج  
 العلوم كما أن المراتبة وسيلة إلى ارتفاع مدارج العلوم للبيوت التي جعلها في السلم بين المتن في العالمين متن  
 كالم صلب فالمتن يكون صلبا صعبا متحاما إلى الشرح وبه حجة وعائية معناها اللهم حمل هذا المتن بين المتن المصنفة في  
 الشهادة كاشم من النجوم فان الشمس والشمس من النجوم وان يكون مشهورا وعند وجودها فاستجابا بمدد عار المصنف  
 فان علماء الفحول كبلو عليه وشرحوه شروحا حتى صار رتدا ولا من الطلاب في المدارس مشهورا معروفا وصار غير من  
 المتن حقيقة كاسد عند رواجه ونسبها من مقدمته وبما أن في مفتاح الدال على صيغة المفعول من قدم المتعدى كما هو الظاهر  
 فلا حاجة إلى التكلف اللفظي للمعنى لكن ذكر صاحب الكشاف في القائل في المقدمة بفتح الدال قول بطون في بالكسر على حقيقة  
 الناعل من باب التثنية لا يصح إلا بالتكلف لأن معناه الحقيقي لا يفهم غيره على نفسه وبها مقدم بنفسه على الغير وهو المقصود  
 فيكلف في اللفظ ويقال إن اللفظ وان كان من باب التثنية لا يمكن أن يكون بمعنى اللازم من حيث شدة من قدم اللازم من حيث  
 من مقدمته بحيث يقطع عن الإضافة وهي الجملة التي تقدم بحسب المناسبة منها ان مقدمته بحسب تكون سابقة عليه  
 وبحسب لاحقا لها كالكلمات المتقدمة للكتاب تكون قبل المقامد وانما قلنا بالاشتقاق من قدم اللازم وبالمأخوذ من حيث  
 لأن استعمال المشتق منه في معنى لا يكفي في أخذ المشتق من غير المعنى لم يرد استعمال المشتق في هذا المعنى قد عمل المقدمة  
 بحسب باعتبار معناه الموضوعي بخلاف معنى التقدم قائل في التكلف في المعنى ويقال إن تلك اللفاظ تقدم معانيها في الأدب  
 بأن يدرك المعاني ولا ثم تليق بالالفاظ من قبل معانيها المدركة أو تلك المعاني تقدم الالفاظ في التلفظ لأنها تليق  
 أو لا ثم تستعمل في المعاني ويقال إن تلك لا صور مقدمتها لعالمها على عالمها ومقدمتها الكتاب ما يذكر قبل المقامد لارتباطها  
 نفعها في العمل في الكتاب من سبعة الالفاظ والمعاني والنقوش المركب من اثنين والثلاثة لكن احتمال النقوش ساقط لأنها  
 غير معصومة في تدوين الكتاب فبقى الاحتمالات الثلاث من سبعة الالفاظ وحدها والمعاني والمركب منها ومن رسم النحسار  
 في الالفاظ فقد غلط لأنه كما لا يخفى الكتاب الالفاظ لا يخبر مقدمتها فيها ومن قصر عليها نظر إلى ما هو ظاهر من الكتاب لا يتوهم أن  
 المعاني لا تصنف بالذكر فلا يصح في عليها تعريف المقدمة فانحصرت في الالفاظ لان المعاني الالفاظ توصفان بالذكور وانما  
 ونفعنا بما صنفان للمعنى حقيقة واللفظ وما ذكر البعض في تعريفها من أنها طائفة من الكلام قدمت امام المقصود لا يقتضي الاختصاص  
 ايضا في الالفاظ لان الكلام كما يطلق على الكلام اللفظي يطلق على الكلام النفسي ايضا فان قلت او لم تحصر مقدمتها الكتاب  
 بلزم عدم الفرق بين مقدمتها الكتاب ومقدمتها العلم لان كليهما حينئذ يكونان عبارة عن المعاني مع أنهم يفرقون بينهما قلت بغيرها



بان نفس المعاني مقدمة الكتاب وادراكها مقدمة العلم فمقدمة العلم ما يتوقف عليه الشروع في العلم كمرحلة في النائية الموضوع فاذا كان  
مقدمة الكتاب عبارة عن الالفاظ وصدقها لا في الالفاظ بل في المعاني فانها لا تتوقف على العلم بل على ما يتوقف عليه الشروع في العلم  
الثاني ما يتوقف عليه الشروع في العلم وصدقها انما بان مصداق الاول ما الالفاظ فقط او مع المعاني وصدق الثاني  
هو المعاني فقط واما اذا كانت عبارة عن المعاني فالتوقف على العلم فالفرق بينهما بحسب مفهوم فقط لا بحسب مصداق لان العلم والمعلوم متحدان بالذات  
ولا فرق بينهما الا بالاعتبار لا يقال ان معنى التوقف على الشيء هو مكان الشروع بدونه والشروع بان لامة الثلاثة صحيح فالحكم  
يحصل بصيرة فكيف التوقف عليها لا انما نقول انه سيقيد بوجه بصيرة او يراى بالتوقف ترتيب الشيء على الشيء الصحيح فنقول انما يتوقف  
في الامور الثلاثة تعرف ولا في شريع في العلوم واخذ التوقف بمعنى الارتباط والتعلق بالمقاصد لا شك انما هو جازم في الامور الثلاثة  
فان قيل واما كان مقدمة الكتاب عبارة عن المعاني فالحكم هو الموضوع كما مر من الاحتمال فكيف يصح قولهم مقدمة الكتاب بيان المعاني  
والموضوع لزوم ظرفية الشيء لنفسه وتحت اليمين ليسين ببيان مقدمة الكتاب اعني لمقدمة المعبر عنها بالالفاظ مخصوصة لا المعاني  
مطلقا فاليمين اسم الفاعل هو الاول واليمين اسم المفعول هو الثاني والاول مقدمة الكتاب واول الثاني مقدمة العلم فالتوقف  
ما يراى بالمقدمة التي تورد في وائل الكتب واما القياس فيجوز فلها معان اخرى يتوقف عليها صحة الدليل كاجاب الصغرى والقصية  
التي جعلت خبر قياس وحجة فان قلت ان مباحث الالفاظ هي الشروع في العلم فقولنا عليها والالفاظ المنطقية ارتباطها فاما  
ذكرنا في المقدمة فلت الغرض من تدوين العلم الافادة الاستفادة كلها يتوقفان على الالفاظ فمن الوجهين مما يتبع به المسائل المنطقية  
فلذا لا بد منها المقدمة واما قولنا ان المقدمة ما يذكر قبل المقاصد فلا مناقشة في جعلها من المقدمة فانهم العلم التصوري في الحاشية اشارة الى ان  
لان العلم عندها تعريف احد صامينا بها واحد واخر البعض من تعريف لغوي لا يساعده ما بعد وتبين ان تعريفها على ان المقسم علميا  
وانما ابتد بالعلم وتقسيمه لان المنطق يستلزم تسمية وموقوف على معرفة العلم باقسامه لانه ما لم يعلم العلم بدني نظري انطوري يحتاج في تحصيله  
الى الفكر والفكر قد يقع فيه خطأ فلا بد من عاصم فكيف يعلم ان المنطق هي العصمة فهو ما هم فلذا اشترع تعريف العلم وقسمه فهو التعريف جمع  
الى التصور كما هو الظاهر في تعريف العلم واذ كانا مترادفين في تعريف احدهما بعينه فبما انما هو الآخر كما انما هو عين كل واحد منهما بل لا بد ان  
سواء كان بخصوص او باحصول او بالارتسام فذا في الالفاظ جميع اقسام العلم من حصولي بخصوصي والكون والكل الجزئي وجميع  
احكامه من العلم بالكنه وكنهه والوجه بوجهه وجميع ما يربط العلم من ارتسامه الجزئيات في الآلات والنفس وما يدركها النفس كحواس  
وفيه اشارة الى ان العلم هو الذي لا عدى له ولا تسليق قائلون بالازالة لان الغرض من شأبه على ان وقت الاحتكاك يحصل شيء لم يكن  
فما لا يبرول عما شئنا وبما هو حجة اختياره بهذا التعريف عدله عن التعريف المشهور فان قلت لترادف من العلم والتصور كما فهم من عبارة  
المصداق على كون التصور عاماشا لا جميع اشياء العلم ان التصور ليس الا ارتسام يحصل على قلت المراد من العلم بهذا الذي هو مقسم التصور







وقد قبل انور وانه نظرا على بعض ما قد عرفت من ان لا يساعده ان هذا وعلى تقدير التظهير يكون عوى بدية  
 العلم المطلق غير دليل لا يتم الا بهجوم بدية الى الثاني اننا لم نقوله في الحاشية ويمكن ان يكون القول اشارة الى ما هو  
 المشهور من ان تقييد هو ايراد امر جزئي لا يضاف للمشروع الفرق بينه وبين التظهير ان المنظر لا يكون من افراد المنظر له وفي التمثيل يكون  
 التمثيل من افراد التمثيل له وادخلنا تحت فحشية لا بد من تقييد المصاحبة بل التثنية والشر لا يكونا من افراد العلم المطلق وح يكون عوى  
 البدية مع الدليل بان كل واحد من بين العلمين علم خاص ببدية خاصة تلزم بدية العلم العام فالعلم المطلق ايضا يكون  
 بدية عام والمقصود ويرى عليه ان بدية الخاصة تلزم بدية العلم اذا كان الخاص متصوا بالكنة والعامة اتياله وكلاهما موصوفان  
 ولقد وقع هذا في غير المصنفين في خوف المجادلين القاصدين للامام لم يذكره قيل في الطريق المذكور ان النجاشية  
 والعامة مطلق وكنهه لم يقيد انما هو مطلق مع القيد لا شك ان المطلق جزؤه ولا يمكن تصوره لمقيد ونحو اجزاءه واذا كان  
 تصوره الذي هو عبارة عن تصوره اجزائه يدهيا كان تصوره جزؤه وهو المطلق ايضا يدهيا فالعلم المطلق حينئذ صار ذاتيا للمقيد  
 منصوبا بالكنة فيكون بدية تلزم بدية وهو المطلوب للبحا والى انقول ان العلم المقيد علم جزئي يتعلق بشئ مخصوص هو لا  
 تصوره العلم فضلا عن بدية فرق بين حصول العلم نفسه للعقل وتصوره فالعلم المطلق وان كان صلا في ضمن المقيد لكن لا يتم تصوره  
 لانا نقتصر في تصوره الى الحاشية استأنف القول بان الطريق المذكور هو الحالة البدية يا باه كلام المصنف فافهم هذا طريقا  
 اخر لا يجرم حوله خوف من اجزاءه تامل فيه صار انما هو العلم امر متزاعي افراده حصية وعبارته عن تقييد المطلق بحيث يكون  
 المقيد انخلا للمقيد خارجا ولا شك ان المطلق جزء هذا المقيد المقيد حقيقة كحصة انشراحية حاصلة في الذين كنه الاثر على الذين  
 حاصل منه في انصار العلم انما هو خاص بالكنة ولا شك في بدية مفهوم المقيد فبدية تلزم بدية العلم المطلق العلم انما  
 بهما مكافئ لا يخفى على من يقرأ في ثباته ان تصوره المطلق في ضمن المقيد لا يخلو في هذا القدر لا يحصل تصوره المطلق بالكنة  
 عبارة عن الذاتيات لتكون ملاحظة لثابت هو يحتاج الى التفصيل وتصوره بالتفصيل ليس بدية في ضمن تصور المقيد فلا يورث  
 بدية بدية حقيقة العلم هي المقصود لا شك في بدية العلم المطلق كنهه وتصوره كنهه المقيد وتصوره مطلقه بكنهه غير ممكن ان لم يكن  
 تصورا بالكنة بالمعنى الاصطلاحي وليس الكلام بمنافية قتال نعم صحيح حقيقة عجز ارجع الى مقتضاه لما كان العلم من اجل البدية  
 والمديين لم يعلموا ظاهرا فلم يختلفوا في جواب العلم بالمعنى المسمى الذي يعبر عنه بالفارسية بدنين بدني ما يتحقق حقيقة لا  
 بالمعنى او حقيقة ما هي حقيقة فاعلموا وعلمنا باعتبارين فلا تدفع من كلام المصنف في ان العلم بدية او بالمعنى المصدر  
 وبذلك الحقيقة له سوى المفهوم ومقابل نظرية اراد المصدر او متشابهة في المعنى في ذلك ان المفهوم عنوان له  
 حقيقة غير ذلك فبعض من قوله كيف وبهم قالوا انه من قوله الاضافة وبعضهم ذهب الى انه من قوله الانفصال لا شك



جميع هذه المعاني توجد في الصلوة بالحاصلية فهذا منشأ اختلافهم وعقود الاول لان العلم تصف بلطابقة والاسطابقة والآخر  
 لا تصعبان بها وانكشف الشئ لا يكون الا بغيرية حاصلية في الذين ليس العلم المنشأ انما يشاء فانهم ان كان اى ذلك العلم  
 او عانا اى عقدا بنسبة خبرية اى سنادية حاكيتهم اسكوت عليها سر كانت اى بديه بديهية حكيمة بشرطية تعاليدية ونفصالية  
 فتصدق بكم هذا الكلام يدل على اتجا القديق والحكم وكونه عينا كما قال في الحاشية خلافا لاما م الارزى فان الحكم عند  
 من القديق لان القديق عبارة عن مجموع الادراكات الثلاث والحكم اختا بمصنف منسب للحكماء لا يوفق لغرض الفن  
 الاعتقاد وان يبلغ الى حد لا يقي احتمال الغير فهو حزم وان لم يبلغ الى الحد المذكور بل تنبى احتمال الجائز الخالف احتمال الجزم ما هو مطلق واما  
 المرجوح وهم وجوه من المقهور كما استقفت عن قريب مع بلوغ ذلك الحد لم يطابق الواقع فهو بل مركب ان طابقه فاما ان لا ي  
 ينزل فهو تغيير في ان ال فهو تعلية قد يقال الجزم اما ان يعتبر مطابقة الخارج او لا يعتبر فان عتبرت فاما ان يكون مطابقا او لا يكون  
 وملاولى اما ان يكون الحكم بكم بخلافه ولا يكون فان لم يكن فهو اليقين ويصح فيه ثلثة اشياء يجرم المطابقة والثبت ان ان لم يكن فهو الجزم مطابقة  
 غير ثابت انما اى الجزم غير المطابق هو بل المركب وقد يطلق الفطن بازا اليقين باعلى عالم المظنون الصرف نخلوه اما عن الثبات وحدونه  
 عن المطابقة ومنها عن الجزم ونحسب ما يعتبر فيه مطابقة الخارج الى يقين بلون اما لا يعتبر فيه فان كان لا يخلو عن حد الطرفين ما  
 ان يرين تسلما او انكارا فالاول تقسيم الى سلم ما يما يطلق عليه بجهو او محو وتسلطاطفة والى خاص سلمه شخص ما علم او تعلم او مناد  
 والثاني يسمى وضعه ما يصاد بالعلوم ويبنى عليه المسائل ونه ما اضعة تعاليل حلقية وانما يتناقضا لما يعقده ليست بطلونه  
 باليزنه المحبب الجدل عن منه يقول بالقائل بالعدل وان عتيقة لقول من لا وجو والحركة مثلا فان جميع ذلك يسمى وضعه  
 وان كانت الاعتبارات مختلفة وقد يكون حكم واحد تسلما باعتبار وضعه باعتبار آخر مثل اليزنه المحبب بالقياس اليه والى  
 المسائل وقد يعبرى لتسليم عن الوضع في مثل لا يانزع فيه من المسلمات والوضع من التسليم في مثل ما يضع في بعض الاقيسة الخلفية  
 وربما يطلق الوضع باعتبار اسم من كفيال لكل اى ان القائل ونعني به الغرض بهذا الاعتبار يكون عمن التسليم وغيره وعند  
 الوضع ما يلهو الجزم والتسليم سلمه شخص واحد اليقين عند رباب الصناعة فاقسام القديقات باعتبارات المذكورة اربعة على  
 ظني ووجوه تسليم للغير ومبدأ البرهان على مبادئ بجدل او خطابة والسفسطية لاقسام الباقية اما الشعر فلا يدخل مبادئ القديقة  
 الا بالجازيد او تسلي من انه اذا كان القديق عبارة عن اذعان الاذعان من الكيفيات لعارضة النفس بعد الادراك فكيف حله  
 المصنف فسا من الادراكات فاجاب بعضهم عنه ما نرسمه والاسباب القديق بل العلم ما تسود او تقصو معه مقديق كما قال  
 بعضهم الا انه جزم على ما يتهرب من فواه القوم وقال لا ستاد قدس ه في شرحه ان لا ذعان من العلم لانه عبارة عن لاكتشاف لاكتشاف  
 لا منشأ لانه لا يكون الا في الاذعان هو قوى التاكشف لان العلم عند معني صوة الحاصلة ولا ذعان من



[illegible]











به التحقيق ان علم في سلة الاتحاض في بحث يقومون فيه ان العلم معلوم متحدان بالذات بمعنى الصوة العلمية هي الصوة الحاصلة  
 في الزمان فانها هي الصوة التي يحصل في الذات مع قبيل نظر عن اكتشافها بالعوارض معلوم متعلق به العلم ومن حيث  
 انقياس هي الاتحاض بالعوارض انبثية علم ناشئة معلوم فالعلم والمعلوم متحدان بالذات لانها عبارة عن الصوة الحاصلة  
 ومتغايران بالاعتبار باعتبار حصول معلوم واعتبار القيام بالبرهان علم يوجب لطاير ثم بعد التفتيش من نفسك الرجوع  
 الى الوجود ان العلم حقيقة محصل من انبثاها لاكتشاف علم الملايم يوجب اسرور المناظر يوجب النفور بذه الوازم لا يكون منشأ  
 للمفهوم الاثر في انبثاها الوازم متحد بالذات فلا بد من اتحاد الملزومات الصوة الحاصلة مابنة لمعارفها المختلفة المتباينة فلا  
 تكون احد فكيف يكون في الوازم لها فاعلم ان العلم كسيفية قائمة بالنفس سمي الصوة الحاصلة مشتركة بين جميع العلوم بذه الوازم بالذات  
 في علم ان تلك الصوة هي الصوة العلمية انما صارت علم بحيث يطلقون عليها العلم كما هو المشهور لان الحالة لا رايك في الكيفية الصلة  
 حصول الصوة في الذهن فاعلم ان تلك حالة وجودها بالانطباق في وجود الحالة المنطبقة في الذهن فاعلم ان تلك حالة وجودها  
 وجود واحد لطارها انما هي في حالة ارتباطها ولا اتحاد في الحالة كالحالة الذوقية هي الحالة الادراكية التي في القوة الذوقية  
 بالذوقيات هي نوع العلوم حين حصولها في الذات فصار في الحالة ذوقية والسمعية هي الحالة الادراكية التي في القوة  
 بالسمعية هي الاصوات حين حصولها في السامعة ولكنها هي مثل الذوقية والسمعية حالات اخرى كالحالة الشمية بالشموات والروحانية  
 بالمشاهدة وغير ذلك فلكل حالة هي الادراكية تنقسم الى التصو والتصديق وهو التقسيم بالذات والصورة انما هي البعض لا خلاطها  
 فقامت على الحالة التصو والتصديق كقانون النوم واليقظة العارضين لذات واحدة كزيتا اللبائين للتغايرين كحقيقة  
 اي حقيقة النوم واليقظة فان حقيقة النوم تتغير حقيقة اليقظة وانما عارضين لذات واحدة كحقيقة التصو حقيقة التصديق  
 وانما عارضين لذات واحدة وهو التصديق فلا يلزم ان اتحاد العوارض ففكر في هذا التحقيق توضيح ان الشك  
 يروا ان كان يعلم من الصوة العلمية هو المشهور لان الاتحاد بين العلم والمعلوم لا يتصور الا على التقدير التحقيق ان العلم في الحالة  
 الادراكية التي توجب بعد الصوة الحاصلة وهي الانكشاف والعلم حقيقة وهي ليست متحد مع معلومها وهي المنقسمة الى التصو  
 والتصديق فالحالة الادراكية التصو يثبت متحد مع التصو ولا يتصور حقيقة التصديق بل يفرقهما والتصو والتصديق فاما عارضا  
 لذات واحدة كالنوم واليقظة العارضين لذات واحدة كزيتا اللبائين كحقيقة التصو والتصديق فاما عارضا  
 العلم والمعلوم محض من العلم التصو ان تعلم انك بعد تسليم انك تنقسم الى التصو والتصديق هي الصوة الحاصلة تحكم لا سماع له  
 في القواعد العقلية هي حال اجاب البعض ان اتحاد العلم والمعلوم انما يكون في العلم التصو لا يكون التصديق والتصديق لا يكون متحد  
 مع التصديق بل يلزم من اتحاد واحد مع التصو فاعترض عليه المصنف بان بعد تسليم انك تنقسم الى التصو والتصديق هو الصوة الحاصلة



الحاصل في قولنا انما هي تصوي عوى بل لا نهائي كونها موصولة بالمتخصص انما هي  
اعم ولا يسلل التخصص القواعد العقلية وبما اجاب عنه من دفع الاشكال بان العلم من مقتول الكيف وحصول الاشياء بانفسها  
فاذا حصل صورة الجوهر في الذهن كجوهري علم العالم كغيره من الاشياء الواحدة اخذت تحت مقتول الكيف وجب ان دفعه طبران العلم  
الحالة الا ان كانت مقتولة الكيف اما الصورة بما حصلت فهي بقية لمعناها وليست مقتولة الكيف لا اذا كان معلوما منها فان نقلت  
ان الحالة لا رايته اذا كانت متحدة مع الصورة الجوهرية لخاصة في الذهن لما وصاوة عليها والكيف صادق على الحالة لا رايته  
فيصدق على الصورة ايضا ويثبت على ما تحتها فيلزم دخول الصورة تحت مقتولين ايضا ليزم كون الصورة عالمة لان العلم  
قام به العلم واذ كان عبارة عن الحالة لا رايته هي قائمة بالصورة والصورة متصفة بها فصارت عالمة في ذلك كجوهري  
الحالة الا ان رايته قائمة بالذهن لا يتحد فيه لاني الصورة وبهذا الوجه التام قد خلطت بصورة وليس في الخلط خلط انفسها  
ليلازم قيام عشرين بوجوهي احد كون الصورة عالمة بل منتزعة من الصورة متحدة معها في الوجود قائمة بالذهن العالم بتمام العلم فان  
عالمه لقيام هذه الحالة الا ان رايته فيها هذه الحالة ليست لازمة للصورة ولا فائدية لها والا ما وجدته في الخارج معرأة عنها بل من  
التي لا يعرض لها الا الذهن صدق الكيف على هذه الحالة صدق في صدق الحالة على الصورة صدق غرضي فثبت الصدق مختلفا  
فلا يصدق الكيف على الصورة لصدق الذي فلا يلزم كونها من مقتولة الكيف لانها ذاتية لما تحتها فانهم لا يقال ان كانت قائمة بغيره  
يكون كغيره لا يماثل تحتها ما كان حقيقته موصولة بالذهن كونهما استرعية لاني الكيفية والكيفية المنتزعة كليا وانما فيها اذا كان اعتبارا بغيره  
كانت نقلت واذ كانت قائمة بالذهن لا الصورة فلا يكون كغيره عليها ولا يكون ضالها فكيف يقال انها تصدق على الاشياء الخارجية  
صدقا وضيا وحملها عليها من سبل كل صاحب الانسان كما صرح به بعض الاذكياء قلت كغيري كل عبارة محلولة في سلكها لا اذ  
او كلاهما حالان في ثالث وهما الصورة والحالة قائمة بالذهن في تقدير كغيري كل احد ما على الاخر كما في تضامك لتعجب بها فانما بالانسان  
وكل احد ما على الاخر هذا ما قاله استاد الاستاذ كمال الملة والدين رضي الله عنه في مصنفاته ومن سبل ما تهرن ان كل جواهر المتعارفين  
في الوجود قال بتجا الصورة والحالة الا ان رايته لكونها محمولة عليها وهي قائمة بانفس قيام الصورة لان قيام احد المتحدين بوجوب قيام الثاني  
واجاب عن لزوم كون الصورة عالمة بان من وجبات كل شئ قيام المبدء لاحله واتحاده وهما كلام طويل تفصيله خلاف ما عهدت على نفسي من  
الاختصار فان شئت تبيح الطعام رجح الى شئ من الاعلام ونحن ان الجواب من غير شبهة على تقدير تسليم المقدمات تلكت عزيزا من المقدمات او كثر  
في تقريرها المختلفة من حصول الاشياء بانفسها وكون المقولة جنسا عاليا لما تحتها والعلم من مقتول الكيف غير ذلك صعب في الصورة واجاب اعم  
بعد تسليم المقدمات الاولى وهي كون العلم معلوم متحدان بالذات او على تقدير تسليمها لا يسهل الجواب الاشكال انما هو على تقدير تسليم المقدمات  
فظهر ان غير ما ذهب اليه ليس الكل في مجموع من كل شيء احد منها من التصو والتصدق بهيما في غير محتاج الى فكر ولا امر وانما هي في

قوله في مجموع علم العلم  
المجموع كما مجموع وكل تقدير  
يشتمل على كل فرد في انفسها  
بما تقوم عليه من مجموع جميع  
واللازمة لاجتماع بالذات  
الاجتماعية لصدق القول  
او اجزاء متفكرين كما تفكر في  
وهذا الاطلاق موقوف على  
بما سمع منها من لفظه  
سبب في قوله  
استغرق الافراد لكل الاول  
وكذا امر ج في غير المثال  
لكل واحد استغرق الانواع  
اسم شئ واحد في اختلاف  
انما هو خلافات العبارات  
دون العناية والمقصود  
اما الاول فلما تقدم ما  
انما طالع التصو والتصدق  
نوعان فلا يعم كون المراد من  
الوحدة ايضا انما هو واحد  
النوعية فاجب من بعض اخبار  
المرحوم لما في اختلافها  
في المقام لو لم يكن فيها  
في قوله  
المطلوب من بعض قال ولا  
ان كل الاول لا استغرق لغيره  
والثاني لا استغرق لانواعهم  
قال في تفسيره بالكلية  
المؤمنين غير موصوح لزم  
تفسير الاول بالمجموع او  
لكل واحد فرد من لفظه  
فانصف لا تكن من لفظه



الى مخاطب الطالب يستخرج محتاج الى التفكير محتاج في تحصيل كثير الاشياء التي تمهيد الامرين الى التمهيد المذكورة في المقدمة مما  
 بيان الحاجة ودراسة المنطق الى المكن جميع التصورات التصديقات بديها ولا نظريا وصار بعضها بديها وبعضها نظريا والنظري محتاج  
 لكسب يقع فيه الخطا فلا بد من قانون عام ومن المنطق فعمل بيان الحاجة اليه تعريفة فانتقلت ههنا مطلبان الاول ان ليس جميع  
 التصورات بديها ولا جميعها نظريا والثاني ان ليس جميع التصديقات بديها ولا جميعها نظريا فلم جمعها المصنف قلت كان دليل الطالبين  
 واحد فلا بد من بيان واحدة للاختصار والاحتمالات العقلية ههنا تسعة الاول ان يكون جميع التصورات التصديقات بديها والثاني  
 ان يكون جميعها نظريا والثالث ان يكون التصورات كلها بديية والتصديقات بعضها نظرية وبعضها بديية والرابع ان يكون جميع التصديقات  
 بديية والخامس ان يكون التصورات بديية والنظريات بعضها بديية وبعضها نظرية والسادس ان يكون التصورات بعضها بديية وبعضها نظرية  
 نظرية والسادس ان يكون التصديقات بديية والنظريات بعضها بديية وبعضها نظرية والسابع ان يكون التصورات بديية والنظريات بعضها  
 بديية والنظريات بعضها بديية والنظريات بعضها بديية والنظريات بعضها بديية والنظريات بعضها بديية والنظريات بعضها بديية  
 الاخر نظريا والاحتمال الاول في طبائفة من الاشاعة والى الثاني ذهب حجم ابن الصغوان التردى الى الثالث ذهب الى الرابع  
 والى الرابع ذهب الحكماء المتقدمون والى التاسع ذهب المتأخرون من الحكماء والمحققون من المتكلمين واختاره المصنف لم يشتهر هذا  
 الى الاحتمالات الباقية ولا نظريا امي ليس جميع الافراد من كل واحد من التصورات والنظريات متوقفا على النظر صفة كافية  
 للنظر على النظر ما يتبع تحصيله دون النظر قال في الحاشية اعلم انقسم الى الضرورى والنظري ما كان يحصل فخرج ما  
 حصول حقيقة الباري قد صرح بذلك في شرح المواقف لهذا نقل عن الامام ان جميع التصورات ضرورية عنده لا يتناول  
 تصورية الواجب ما صلا في توهم عيسى بن عيسى بان العلم المطلق اذا انقسم الى الضرورى والنظري فيلزم ان يكون العلم حقيقة  
 الواجب ايضا منها مع انه لا يكون وجه الدفع المنقسم اليها هو العلم الذي يكون مكن حصول حقيقة الواجب يتبع حصولها فقرر  
 في موضعه فلا يلزم كونه ضروريا ونظريا وبهذا ظهر ان مال عن الامام لا يتناول لان مرادنا بديية جميع التصورات ما هو  
 حقيقة الواجب فانها قابلة للحصول في الذهن فضلا عن البديية وقال في الحاشية الحق ان البديية والنظرية من صفات العلم  
 الاحداث ومن ثم جوز والصاحبة القيمة القديسة ان النظريات باسرها يصير بديية عند فلا يرى شي يكون نظريا عند شخص بديها  
 عند آخر فلا معنى للتوقف وجه الدفع ان علم كل واحد من غير شخص فجزان يتوقف احدهما دون الآخر وقد يجاب بالنظر  
 في معنى التوقف فتدبر انتهى اختلف في ان المصنف بالبديية والنظرية اما المعلوم اما العلم قد ذهب البعض الى الاول وشد  
 عليه بان يترتب على النظر وحصل تبسطة اولاد بالذات نفس الشيء من حيث هو هو لا الصورة العلمية والمصنف لما نظر  
 الى مقتضى الفكر انما هو علم لعدوات لانفسها حيث يهيى في المثلث على النظر واسجل بوسطته انما يكون بان يتوقف



اختار انهما صفتان للعلم بل للحادث كما هو الظاهر قوله من ثباني كبحر المبدئية والنظرية صفتان للعلم جودا لصاحب القوة القدسية  
 التي لا يتوقف حصولها على حصول المطالبات الفكرية بالنظريات باسرها الى التي يحصل لها الفكر تصير بدئية لصاحب القوة القدسية بحصولها في النظر  
 قوله فلا يرتب ثبوتها الا بالبرهان اذ كان لشئ نظريا عند زيد وديديس عند صاحب القوة القدسية فيا توقف النظر على النظر  
 لان معنى التوقف في النظر ما يتوقف حصوله على النظر مع انه يحصل حسب القوة القدسية بدون فلا يبقى النظر على الذي حصل له زيد بالنظر نظريا  
 قوله وجه الدفع جواب عن الايراد حاصل ان علم كل واحد من الفاعل وهو زيد مثيلا لصاحب القوة القدسية متغايرا بحصول العلم بالشخص الذي  
 حصل له زيد بالنظر كحصول حسب القوة القدسية لغيره بل بمشخص آخر فيا كان متوقفا على النظر وهو شخصي في زيد في كل حال حصل  
 بلا نظر وحاصل حسب القوة بلا نظر شخص آخر وكان معلوما واحدا قوله قدسيا الخ اشارة الى جواب آخر عن الايراد المذكور بان  
 معنى التوقف ليس هو المشهور من اقتناع الموجود بدون الموقوف عليه بل ما يكون محال دخل الفاعل ويقال انه بعد سوا وجه لتوقفه  
 فالعلم بحاصل حسب القوة وكان بلا نظر لكن يقال انه يحصل بعد النظر كما في زيد فاذا القوة واسجالاته وانما هو اذ كان المبدئية والنظر  
 صفتين للعلم اما اذ كان صفتين للعلوم فلا جواب الا بالآخر ولا يجري الجواب الاول فيه قوله قد بشارته الى ان اخذ التوقف بهذا  
 خلاف المتعارف في الجواب توقف على جواز تعدد العللة المستقلة بمعنى الموقوف عليه التام هو في خير الخفاء فاجاب عن هذا القول بانها  
 صفتين للعلوم ان النظر على توقف مطلق حصوله على النظر بان توقف حصول فرد من افرادة على النظر والبديهي لا يتوقف له مطلقا  
 على النظر بان لا يتوقف شئ من افراده على النظر فحاصل حسب القوة القدسية موقوف على النظر في الجملة لتوقف حصوله في فرد من  
 فاذا القوة على النظر والاختلاف بالاشخاص والافات لك ان نتج الاشكال على ما صرح به القوم من معنى التوقف في كلامهم وان  
 لمذكور ليس حافي كلامهم الاصطلاح عليه لا يضر المولد لان نتج من كلام القوم فهم في الاختلاف الواقع بين المبدئية  
 والنظرية صفتين للعلوم والعلم ما حاكم الاستاذ قدس سره في شرحه لخصه ان وجود الطبيعة النوعية سابق على وجود الشخصية وتوقفها  
 على عللة امرها لتوقف الشخصية عليها وانما يكون الطابع الكلية لان تجريياتها تكون كاسية ولا مكسبية كما سبقت في تحصيلها  
 عللة الوجود الذي هو الكسبية الطبيعية الكلية التي هي مرتبة العلوم تكون مسبوقة بها وسابقة على الشخصية والايكون وسطا في الفرد  
 للشخصية في التوقف الاحتياج الى عللة فان الوصف في الواسطة في العود في اليتعد وكما لسفسينية فان الحركة لها  
 ينسب السفسينية بالذات الى الجائز بالعرض ههنا تعدد وصف التوقف والترتيب لوجود الشخصية موقوف على الكلية  
 والكلية على العللية فههنا وسطة في البشوت ونسب التوقف الى العلوم والعلم فالقول بكونها صفتين للعلم واما في كلامنا  
 لهم بطول انما هو صفتان للعلوم والعلم كليهما بالذات بمعنى عدم الواسطة في العود من المعلوم فقط بلا وسطة مطلقا لان توقف  
 المعلوم على النظر بالذات للعلم بعد توقف مرتبة الطبيعة التي هي مرتبة المعلوم بغير بالذات فتحقق الواسطة في البشوت في العلم لا



[illegible]



لتسلسل لطلان أحد من الأمرين الذين تنبئ الاستلزام عليها واجب المنع بان الدور اذا وقع في نفس الامر كان  
من الامور الواقعية صار مجازيا لجميع الواجبات فيكون مجازيا فيكون مقتضى كونها من الواجبات فيلزم ما مر بان ان يكون موجودا  
الواقع بدون اعتبار المعبر وتزاعل المتشرع يجامع الواجبات التي ليس كذلك لانه معدوم حقيقة وجوبه لا يفرق في الفرض  
اعتبار المعبر فلا يجامع الواجبات مدفوع بان المقصود ان الدور اذا كان اقيالا لا بد من اجتماع جميع الواجبات وتجماع الواجبات  
فيما بينها لا يستلزم لهم الا ان يقال ان التباين الموقوف والموقوف عليه ليس من الامور بنفس الامر عند التأملين الدور وقال بعض المحققين  
الذي يتلزم له انما هو في الامور الاعتبارية وهو ليس باصل ولكن بواجب عنه بان التباين في الامور الاعتبارية وان لم يكن في نفسه  
محالا لكن اذا كان صلا بالدور يجوز ان يكون محالا او يقال ليس المطلوب بيان لزوم استلزام بل بيان لزوم كون الشيء محالا على نفسه  
غير متناهيته وهو نفس محال فالتباين في نفس الامر على ما سبق من جهة واحدة او من جهة اخرى على الاول لتسلسل اصلا  
وعلى الثاني لا دور في اجتماع الدروس مع التسلسل فلا يتلزم قلت نخار شق الثاني لكن الجهات ليست متباينة مستعارة بالذات  
على كونها موقوفة على بكونها موقوفة عليه بل هي اعتبارات غير متغايرة بحسب المفهوم الاعتباري الموقوف والموقوف عليه  
المصدق لينا الدور في الدروس بما يتلزم التسلسل وهو تقدم الشيء على نفسه بمراتب غير متناهيته فافهم فانه دقيق وقال الاستاذ  
في معارج العلوم يستلزم التسلسل للدور ايضا حاصلا لو كان لاكتساب بطريق اول كان مجازيا لجميع المقدمات المنطقية وحيث  
المنطق البرهان لا بد لكل سبب من سبب بحيث لا يكون في نفسه كاسب اذا كان له سبب نظريا كان له كاسب وليس في نفسه كاسب  
فيكون كاسبه خرافة ولما خرم موقوف على المبدء والمبدء كان موقفا عليه فصار دورا يستلزم التسلسل للدور ولا يخفى عليك ان من  
يقول بالاكتساب بطريق اول لا يلزم انه لا بد له من سبب الا ان ثبت عليه بطريق الا لازم او تسلسل عطف على قوله لا يعني لو كان  
كل واحد من التصورات تصديق نظريا يلزم التسلسل هو اختيار امور غير متناهيته لان نظريته لا يحل عن غيره وهو ايضا نظري يحصل عن غيره  
ايضا كذا يجب ان غير النهاية قال في الحاشية تعرض عليه العلامة شرح المطالع بقوله ردوم التسلسل مني على ان يقولوا لكن اكتب التصديق  
ولكنه ليس ثابتا بحجة بل بالاستقرار وليس بحجة انتهى حاصلا ان ردوم التسلسل على تقدير نظريته بل موقوف على عدم بكان اكتب كل من التصورات  
عن الاخر لانه لو كان لا يلزم التسلسل لجاز ان يكون التصورات كلها بمرتبها وبسببها لانه لا يلزم التسلسل في مقتضىات كلها نظرية يحصل  
التصورات قوله وليس ثابتا هي امتناع الاكتساب ليس ثابت بحجة تامه لان كجملتها او داغ غير متناهيته او داغ في منطق الشفا حاصلا  
ان لا يقال من امر واحد الى التصديق شيء ليس يمكن ان في ذلك الامر لو كان وجوده معدوم في اتياع التصديق لم يكن محالا فلا يكون  
في اتياع التصديق لان وقوع الشيء يكون عليه مرتبة فعلية لم يفرد لا يكون لا باضتمام لوجوده بان يقال في ذلك بالعدم اليقيني لا يرد معدوم فان  
الوجود والعدم صار تصديقا موقوعا والتصديق لم يكن لا تصديقا وعرض عليه الحق الدور بان في اجزائه التصورات انما هي فيكون



تصور ما صلا ان تصدق وهو كما ترى في الشيء بانضمام الوجود وانعدم لا يكون حين ما يصدق به فاذكره الشيخ لفظه مثل ذلك  
 عن مثله ما ذكر السيد الزاهد من الجائز على الحاشية بحاليتها فهو مقدور ايضاً وتحريره وقد حقه في حاشيته عليها ان شيئاً خارجاً عنها  
 بالاستقرار لا يمتنع كسب كل منها عن الآخر ثابت بالاستقرار لانهم لا يمتنع كسب من التصديق والتصديق كسب من التصديق  
 والاستقرار لا يمتنع في اليقين وانما في غير ذلك بل لا يستلزم ان يمتنع كسب من التصديق والتصديق كسب من التصديق  
 انفس لو كانت قديمة بكونها تحصل من غير ثباتية لوجودها في ازمنة غير ثباتية من الازل فيكون بعد توقفه على حد ثباتها اذا  
 كانت قديمة لا يمكن ان يحصل من غير ثباتية لوجودها قبل الوجود في فاهم لان عدد التضعيف ازيد من عدد الاصل مثلاً ان اضعف  
 اى اخذ من صبار اربعة فعد اربعة ازيد من عدد الاثنين البتة وكل عدد من احدى اى عدد من ازيد من الاخر اى العدد  
 الاخر مثلاً اربعة ازيد من الاثنين في زيادة الزيادة الى اربعة مثلاً يكون بعد انضمام اى اعداد جميع اعداد المزيد عليه اى ازيد من الاخر  
 مثلاً اربعة ازيد من الاثنين بعد انضمام جميع اعداد هو مجموع الواحدين فان المبدأ لا يتصور عليه الزيادة واللامر بمتبذلان للبدء  
 ما يكون في ذلك الشيء اذا كان قبله شيئاً اخر صار هو مبدأ فلا يكون قبل البدء زيادة ولا بعد ايضاً زيادة لان بعد اساطره كمال  
 والا ساطرة اى التي توجد من المبدأ والحيات الاخر غنظمة متصلة بعضها مع بعض متوالية اى متتابعة اعدادها بحسب الاخرى فلو اوسع  
 للزيادة فيها والى ان لم يخلل نظم فحينئذ اى ان زيادة الزيادة انما بعد انضمام المزيد عليه ثبت نظام الاساطر لو كان المزيد عليه غير متناهية  
 لزم الزيادة اى زيادة الزيادة على المزيد عليه في جانب عدم التناهي للمزيد عليه هو اى جود الزيادة في جانب عدم التناهي باطل لاقتضاء  
 انضمام الغير المتناهي يستلزم التناهي فيكون جود الغير المتناهي عدمه فحينئذ ان كل عدد يمكن بالتضعيف التضعيف المتتبعين  
 من عرض العدد والتضعيف في زيادة على عدد الاصل بل بالتضعيف لا محالة ولو بعد السلسل يكون اى اعداد الغير المتناهي جوده قابلة  
 لما من المقدمة لكانت فاذا ضعفنا ما يكون اعداد تضعيفها زائدة على عدد الاصل هو الغير المتناهي فهذه الزيادة اى انما  
 جانب المبدأ في الاساطر او في جانب الآخر هو جانب عدم التناهي الاول بطر لان المبدأ لا يتصور عليه الزيادة واللامر بمتبذلان  
 يصار للمبدأ والثاني اى ان الاساطر متصلة بعضها مع بعض فلو تخيل فيها الزيادة لخل النظام فلا يتصور الزيادة في  
 جانب عدم التناهي ثبت ان زيادة الزيادة لا يكون الا بعد انضمام المزيد عليه فلو اوسع فزيادة عدد تضعيف على الغير المتناهي لا يكون الا بعد  
 نقطاً انضمامه وانقطع انضمامه فيلزم تناهي الغير المتناهي موضح قال في حاشيته ولا شك ان الامر بالغير المتناهي  
 سواء كانت مرتبة اولاً مجمعة في الوجود او متعاقبة تكون معوضاً للعدد بالضرورة فاذا ضعفنا ذلك العدد وتضعيفاً عجيلاً  
 جهالاً فبالمضعيف بالضرورة ازيد من الاصل الى آخر المقدمات انتهى حاصله ان دليل المذكور بحجتي الامر بالغير المتناهي  
 مطلقاً سواء كانت مرتبة او غير مرتبة مجمعة في الوجود في زمان واحد او متعاقبة في الوجود بحيث يكون اعدادها معدوماً في



في بيان الآخر ان كل ما هو موصوف للعدد كل عد وقابل للتضعيف اخر المقدمات قوله بالتضعيف اعطيا اشارة الى دفع توهم عسى اننا  
 يتوهم ان الاعداد اذا لم تكن موجودة مجتمعة تصنف في الخارج بايصال وجه الدفع ان مرادنا التضعيف انما هو التضعيف الى التضعيف  
 الاجمالي هو حاصل في الامور الغير متناهية فان قيل الدليل حثوف على عدم الزيادة في الاوساط لا نظامها واذالم تكون متناهية  
 منتظمة فما المانع للزيادة فيها فلا يلزم خلف فكيف يجري الدليل في الامور الغير المتناهية مطلقا مرتبة او غير مرتبة كما يفهم من عبارة  
 قلنا اثبت ترتيب المجموعات ثانيا في مجموع الغير المتناهية حثوف على المجموع الذي نقص منه واحد هو حثوف على نقص عنه واحد وكذا الى الاخرين  
 دليل قابل فاقبلت اذا جرى الدليل في الامور المتعاقبة يلزم جريانه في الاعداد فيطيل التناهي يبرح انما غير متناهية قلت ثانيا في الاعداد  
 بمعنى التضعيف الى توجد في الخارج لا متناهية وكل مرتبة يمكن ان يكون بعد مرتبة اخرى لكن ليس كلها خارجة من القوة الى الفعل والمراد  
 من المتعاقبة التي تخرج من القوة الى الفعل ان لم تكن مجتمعة فلا يجري الاجابة بمتصلة الغير متناهية للجسم اهل لعدم خروج كلها من القوة  
 الفصل ما يجب ان يكون لا متناهية وايضا لا يجري في ثانيا في الغير المتناهي في جانبها بدونه المتكاملين باليدية العالم عدم كونهما  
 من القوة الى الفعل فثابت ان الاعداد يلزم ثانيا في الاعداد وهذا جواب الاعداد وهو ان الدليل انما يطيل عدم ثانيا في الاعداد والتصورات  
 انصاف ثانيا في ذات فلا يطيل عدم ثانيا بالبيان المذكور فاجواب المعتقد معرض للعدد والعدد لازم له فلو كانت المعتقدات غير متناهية يلزم  
 عدم ثانيا في الاعداد هو بطول فطيل عدم ثانيا في المعتقدات ثانيا في المعتقد والالزام الاقتران بين الالزام الملزم قد يشاء  
 الى ضعف الدليل منع مكان لتضعيف كل عدد يجوز ان يكون لتضعيف مخرج من العدد المتناهي بالتضعيف انما يكون عقليا اجماليا  
 لا يوجب وجوب مبلغ لتضعيف نفس الامر يلزم خلف في نفس الامر لان وربه انما يظهر بعد وجود الزائد والناقص في نفس الامر  
 ليكن او بان العدد و امر شرعي انما يعرض لما دخل تحت العدد غير المتناهي خارج عنه ودعوى الضرورة بان كل موجود معرض للعدد  
 للعدد في خبره انما هو بل في المتناهي لم في عديله ممنوع وهذا ما قاله الاستاذ قدس سره في معارج العلوم لا يعلم التصوات الى غير  
 التصوات التي بان التصديق من التصديق هو معروف وبالعكس لا يعلم تصديق التصديق بان يكون التصديق حجة موصلة الى الله  
 هذا جواب السؤال الاول ان يكون التصديق على تقدير نظرية الكل انما يكون انما لا يمكن التصديق من التصديق بالعكس  
 يجوز ان يكون جميع التصورات بدعيية وجميع التصديقات نظرية وكتيب الثاني من الاول لا يلزم الدور ولا تسلسل فابطال  
 نظرية الكل بدون اثباتا تنافي كتناسل احدى هاتين الاخر خط الفناء فاجاب بان التصديق لا يكتب من التصديق وبالعكس فاف  
 يكتب بعض التصورات بعضها وكذا التصديقات لا يكتب الا منها فاذا كان جميع كل منها نظريا يلزم الدور ولا تسلسل فابطال  
 قال في الحاشية لا تعرض لهذه المقدمة في اكثر المتون لا بد منه حتى يلزم ان بعض كل منها بدعي والبعض الآخر نظري  
 ماصلة ان في اكثر المتون لم تعرض باقتناع كتناسل التصديق والتصديق وبالعكس مع انه لا بد من ضيقه المقابلة

في بيان الآخر ان كل ما هو موصوف للعدد كل عد وقابل للتضعيف اخر المقدمات قوله بالتضعيف اعطيا اشارة الى دفع توهم عسى اننا يتوهم ان الاعداد اذا لم تكن موجودة مجتمعة تصنف في الخارج بايصال وجه الدفع ان مرادنا التضعيف انما هو التضعيف الى التضعيف الاجمالي هو حاصل في الامور الغير متناهية فان قيل الدليل حثوف على عدم الزيادة في الاوساط لا نظامها واذالم تكون متناهية منتظمة فما المانع للزيادة فيها فلا يلزم خلف فكيف يجري الدليل في الامور الغير المتناهية مطلقا مرتبة او غير مرتبة كما يفهم من عبارة قلنا اثبت ترتيب المجموعات ثانيا في مجموع الغير المتناهية حثوف على المجموع الذي نقص منه واحد هو حثوف على نقص عنه واحد وكذا الى الاخرين دليل قابل فاقبلت اذا جرى الدليل في الامور المتعاقبة يلزم جريانه في الاعداد فيطيل التناهي يبرح انما غير متناهية قلت ثانيا في الاعداد بمعنى التضعيف الى توجد في الخارج لا متناهية وكل مرتبة يمكن ان يكون بعد مرتبة اخرى لكن ليس كلها خارجة من القوة الى الفعل والمراد من المتعاقبة التي تخرج من القوة الى الفعل ان لم تكن مجتمعة فلا يجري الاجابة بمتصلة الغير متناهية للجسم اهل لعدم خروج كلها من القوة الفصل ما يجب ان يكون لا متناهية وايضا لا يجري في ثانيا في الغير المتناهي في جانبها بدونه المتكاملين باليدية العالم عدم كونهما من القوة الى الفعل فثابت ان الاعداد يلزم ثانيا في الاعداد وهذا جواب الاعداد وهو ان الدليل انما يطيل عدم ثانيا في الاعداد والتصورات انصاف ثانيا في ذات فلا يطيل عدم ثانيا بالبيان المذكور فاجواب المعتقد معرض للعدد والعدد لازم له فلو كانت المعتقدات غير متناهية يلزم عدم ثانيا في الاعداد هو بطول فطيل عدم ثانيا في المعتقدات ثانيا في المعتقد والالزام الاقتران بين الالزام الملزم قد يشاء الى ضعف الدليل منع مكان لتضعيف كل عدد يجوز ان يكون لتضعيف مخرج من العدد المتناهي بالتضعيف انما يكون عقليا اجماليا لا يوجب وجوب مبلغ لتضعيف نفس الامر يلزم خلف في نفس الامر لان وربه انما يظهر بعد وجود الزائد والناقص في نفس الامر ليكن او بان العدد و امر شرعي انما يعرض لما دخل تحت العدد غير المتناهي خارج عنه ودعوى الضرورة بان كل موجود معرض للعدد للعدد في خبره انما هو بل في المتناهي لم في عديله ممنوع وهذا ما قاله الاستاذ قدس سره في معارج العلوم لا يعلم التصوات الى غير التصوات التي بان التصديق من التصديق هو معروف وبالعكس لا يعلم تصديق التصديق بان يكون التصديق حجة موصلة الى الله هذا جواب السؤال الاول ان يكون التصديق على تقدير نظرية الكل انما يكون انما لا يمكن التصديق من التصديق بالعكس يجوز ان يكون جميع التصورات بدعيية وجميع التصديقات نظرية وكتيب الثاني من الاول لا يلزم الدور ولا تسلسل فابطال نظرية الكل بدون اثباتا تنافي كتناسل احدى هاتين الاخر خط الفناء فاجاب بان التصديق لا يكتب من التصديق وبالعكس فاف يكتب بعض التصورات بعضها وكذا التصديقات لا يكتب الا منها فاذا كان جميع كل منها نظريا يلزم الدور ولا تسلسل فابطال قال في الحاشية لا تعرض لهذه المقدمة في اكثر المتون لا بد منه حتى يلزم ان بعض كل منها بدعي والبعض الآخر نظري ماصلة ان في اكثر المتون لم تعرض باقتناع كتناسل التصديق والتصديق وبالعكس مع انه لا بد من ضيقه المقابلة



ان يكون بعض كل منهما بدسيا وبعضه نظريا واللازم ان يكون جميع احدهما بدسيا وجميع الاخرين نظريا وحصل احدهما من الآخر  
فلا يشك ان المقصود من اثبات بعض كل منهما بدسيا وبعضه نظريا لعل وجه عدم التعرض لم قيام الدليل الثاني على بطلان المقصود لان  
المعرف مقول بذات لعل عدم علم المقصود من التصديق حاصل ان يحصل المقصود كما هو معروف يكون مقولا على المعروف بالفتح والتعريف  
ليس مقول على المقصود لانه لا يقال ان المقصود تصديق ظاهري بل المقصود ما لا يكون مقولا فلا يكتسب المقصود في الحاشية والكبرى وفيه تمام  
كله الكسب المقصود من التصديق كان المقصود معرفة فيكون لا ولا شيء من التصديق مقول فلا شيء من المقصود تصديق انتهى تحرير الدليل  
بكذا كل معرف مقول ولا شيء من التصديق مقول من الضرب الاول من الشكل الثاني لانه من المقصود تصديق فثبت اصل  
واثبات العكس عليه من وجه لا والتصديق متساوي له في النسبة وبهذا الدليل ليس تمام بل ان المقصود علم من التصديق كيقول  
ان المعروف مقول بل يقول ان المعروف ما يفيد المعرفة سواء كان مقولا او لا ولو لم يمنع كبراه وهي ان التصديق ليس مقول يجوز  
ان يكون مقولا وقد يستدل على اثبات بصغري ان المقصود في الاطلاع على الذاتيات وهي المقصود في الاطلاع  
على العرضيات وهي اللازم او العرض المنفارق وكل منهما محمول فثبت ان المقصود لا بد من علمه عليه وعلى الكبرى بان  
التصديق مبني على المقصود لا على العرض ولا لازم له فلا يكتسب عليه فلا يفيد به عليه الا ان المقصود في الذاتيات والعرضيات في  
بجواز ان يكون بعض المقولات خصوصية هو في ذلك ولا نعم انه لا بد من الاطلاع على الذاتيات والعرضيات ولو لم يفهم ان المقصود  
بالفتح كما يجوز تحصيل الذاتيات العرضيات تلك يجوز ان يحصل ايضا باذعان الذاتيات والعرضيات ولا بد لابطال ما هو  
على ان المقصود على اثبات عدم حصول الشيء بالمباني هو بعد في حيزه نظريا والتصديق متساوي له في النسبة الى وجود التصديق وعدمه وكلما  
مساوي له في النسبة لا يكون له مرجح في دليل العكس حاصل ان التصديق لا يكتسب من المقصود لان الكاسية على الملكة ومجموعها هو المقصود  
ليس حج لوجود التصديق لان النسبة المقصود الى وجود التصديق وعدمه سواء كان المقصود وجود التصديق معه كما في حالة الاذعان  
او لم يوجد كما في الشك فلا يكون مرجحا فكيف يكون عليه كاسية له قال الحاشية اني اريد تبعا والنسبة المقصود الى وجود التصديق وعدمه  
ان النسبة الى وجوده النسبة الى عدمه لا تفاوت فذلك غير ظاهر لا بد من دليل ان راوان المقصود كما يتعلق بوجود التصديق  
يتعلق بعدمه كما هو الظاهر من كلامهم لم يكن حيث فقد ان الترجيح غير ظاهر حاصله ان ان يمتنع ونسبة المقصود الى وجود التصديق وعدمه  
ان النسبة الى وجوده النسبة الى عدمه فلا نسبة لانه لا بد لاثباته بالدعوى السلي ان راوان المقصود يتعلق بوجود التصديق وعدمه فكذا لا يمتنع  
بجواز ان يكون مرجحا لوجوده ما يتعلق بعدمه فيصير على ان لا نعم استواء النسبة على تقدير كونه عليه لا يمتنع والتصديق متباينان بالنسبة  
وبين الكاسية لا يكون النسبة التامة مستحقة لاشغال الذهن اليه فكيف يكون احد كاسية الاخر مع وجود التباين بينهما فلا نسبة  
التصديق المطلق وان كان متباينا للمقصور لكن ان يكون بعض المقصودات خصوصية مع بعض التصديقات كحسبها يكون مفيدا وهذا



وبهذا نبيذ مع ما قيل ان التصو لا يتجوز في الشيء في الذهن مع ما قيل ان الخارج كونه حاصلا في نفس الامر وغير  
 حاصل فيها على خلاف سنة التصديق فان اثر حصول الشيء ولا حصوله حيث انه واقع اذ ليس هو واقع المعقود منه بل هذا  
 المعنى حتى يصح تعلق الادعاء ان فلا يتربى على التصو الذي يغيب تشبيل الشيء في ذهنه من بعض كما واحد من التصورات المتعدية  
 بديهي يحتاج الى الفكر كالتصور اشارة والبرودة والتصدق بان الكل عظم من مجرد واحد من بعض كل واحد منهما نظري يحصل  
 بالكتب كالتصور الملك ايجز والتصديق بان العالم حادث هذا تفريق على ما مر من امتناع نظرية السطح بدهيته وعدم كتاب  
 احدهما من الاخر فثبت ان بعض التصورات بديهي وبعض الآخر نظري يحصل من البديهي منها وكما بعض المتدقيقات بديهي وبعضها  
 نظري يحصل من البديهي منها ولا يحصل احدهما من الآخر ولا يسيط اي لا يكون له خبر لا يكون كسب اباي صلا الى الغير قال  
 في الحاشية خلافا لبعض من ثمة غير تعريفه. انظر الى تفصيل امر ترتيب مورثات حاد انه يختلف في ان البسيط بل  
 يكون كاسبا ولا فديس البسيط ان كاسب غير تعريفه لنظر من ترتيب مورثات الى تفصيل امر ترتيب مورثات البسيط والمركب لا يحسن  
 ان البسيط ليس كاسب في التعريف على حاله وهو ترتيب امواته وقالي في مسلم كاسب كاسب كما لا يحصل بالغير كاسب كاسب في الاشياء  
 والذيل على عدم كونه كاسبا ان البسيط لا يسل العمل بالترتيب لا بد في الكسب ما يرد عليه انه لو اتمم على انه لا بد في الكسب من الترتيب  
 في الاصطلاح الا انهم لزوم التعريف بل الكسب والنظر هو ملاحظته لا يحق احتمال ان يكون سوا ركان غير وادوم كاسب كاسب في التعريف  
 يخرج التعريف بالفصل وانما حاد واحد بالانها بسيطان كيف يحصل منها شيء مع انه يصح التعريف بها الا ان يقال ان ما هو البسيط  
 لا يكون كاسبا في الاكثر بل المركب ان التعريف بالمفرد بل بالنسبة الى التعريف بالمركب كما قال الشيخ في التعريف بالمفرد في الخارج في كل  
 لكن انما انما يسميه لا يلائم قوله فلا بد من ترتيبه ولا يفيض في النظر ليس بمرتبة بل هو الا ان يقال ان مراد انه لا بد من الكسب المنضبط لم يقا  
 في الوقوع من ترتيب مورثاته يقال معناه ان البسيط لا يكون كاسبا بالكسب وهو لا يكون للعلم واختيار فيه مثل لانه لا يكون الا في  
 وما يطلق الا فاده فهو في البسيط انهم وليس له في غير فلا يحد ويربان عدم كونه كاسبا ان كاسبا ان كاسبا او بسيطاً فعلى الثاني  
 ان يكون عتبة في الخارج ان الاول لا يميز الدور ان كان الثاني كاسبا في الشيء لا يميز من سببه وعلى الاول ما يكون كاسبا من الثاني  
 او لعرضها او هما فعلى الاول ان البسيط بسيط بل يكون كاسبا من لذاتيات علمه كاسبا من العلم بحقيقة البسيط لان المعارض لا  
 بحقيقة الثالث لا يميز العلم بحقيقة لان المركب من الداخل والخارج خارج فماله كماله كماله من اقل ان يعجز عن التعريف بالعلوم  
 وان لم يكن كاسبا من المعارضات فيكون كاسبا بالبسيط يكون كاسبا من رسوم فضا كاسبا من علم الشيء بالوجه  
 بالمعارض ليس علمنا حقيقة لذلك الشيء بل علم اوجهه فقلت ان مراد ان العلم ليس علمنا الذي اوجه المعارض اصلا بل هو مجهول من  
 كما ترى ان ريد به ان ليس علمنا بالكونه وغير ذلك من انواع العلم فمسألة ان البسيط معقود لان المعقود هو علمنا ان العلم







عند الطلب يحصل ما هو حاصل في هذا التحصيل ان كان عين التحصيل الاول فما يفيد الطلب شيئا وكان بالكسب يدوم مرة اخرى فهو محتمل  
 بحصول الحال ان كان محتملا ليس بمعلوما فليكن صحيح طلب ذلك المجهول بالكسب لا المطلوب لا بد له من العلم ولا يقصد وثقة  
 اليه فيتمتع الكسب بالمرّة فما نطق بعض الشارحين من ان هذا الشك مختص بالتصور ولا يجري في التصديق من شأنه ان المطلوب التصديق  
 عبارة عن الاذعان بالنسبة للتصور فليكن كذلك فيقال ان المطلوب معلوم اني صدق قبل الطلب وليس المطلوب التحصيل ان كان محتملا  
 به تصور به وما يطلب تحصيل الاذعان ذلك هو مجهول باعتبار الاذعان ومعلوم باعتبار ما يتعلق به الاذعان يطلب كسب  
 الاذعان بخلاف التصديق فانه لو كان معلوما لمعلوماته لما هو تصور مفهوما فهو حاصل قبل الطلب فتحصل بالطلب تحصيل الحال وان لم يكن معلوما  
 فكان مجهولا بمجهولية عبارة عن عدم تصوره فاذا لم يتصور صدق مجهولا مطلقا فيلزم طلب المجهول المطلق بخلاف التصديق فان مجهولية  
 قد كونا باعتبار الغفلة عن الاذعان مع تصور ذات المدعى فلا يكون مجهولا مطلقا واجبة بان اذعان نسبتها ما استفوا عنه بكنية  
 معنى انه ليس حاصل للنفس صلا وحاصلها فعل الاول طلب المجهول فتمت طلب العلم الثاني تحصيل الحال فان قبل ان يتصور عدم تصوره  
 نسبة المدعى قبل الطلب فلا يكون مجهولا مطلقا قلنا هذا يرجع الى اجاب المذکور للشك لا شك في جريانه في الشك باعتبار النسبة  
 ما انتصا الى ايراد التصور فلا وجه له وجيب عن الشك معلوم من وجه مجهول من وجه بمعنى ان المطلوب معلوم من وجه مجهول من وجه  
 فوتمت الاجاب من الاختصار في المعلوماتية بجميع الوجوه المجهولية كذا في خيار الشك الثالث يكون الشيء معلوما من وجه مجهول  
 وجه فاذا كان المطلوب معلوما من وجه يطلب تحصيله بوجه آخر مجهول لا يلزم تحصيل الحال لان الوجه المجهول الذي قد تم تحصيله به يحتاج الى طلب  
 المجهول المطلوب لان الشيء معلوم بالوجه المعلوم فتاوان شك في ان اى يقول الشك بان الوجه المعلوم على الوجه الذي يعلم المطلوب  
 لا حاجة الى تحصيله الا يلزم تحصيل الحال الوجه المجهول الى الوجه الذي يعلم المطلوب بوجه مجهول لم يعلم بعد فطلبه هذا الوجه طلب المجهول  
 اى هل ما عاود شك ان الوجه المجهول ليس صحيحا مطلقا حتى يتبع لطلبه معنى الوجه الذي لم يعلم ليس معلوما من وجه الوجه الذي يكون  
 مطلقا عنه الطلب بل هو معلوم بوجه فان الوجه المعلوم جهة اى وجه الوجه المجهول فهو معلوم بالوجه بهن الوجه المعلوم حاله ان يكون  
 اختيارا من بين التاميرين المجهول المجهول كذا ليس مجهولا مطلقا بل يلزم طلب المجهول المطلق بل هذا الوجه معلوم بوجه بهن الوجه المعلوم حاله ان يكون  
 المطلوب حقيقة لمعلومة بعض اعتباراتها هذا اى خذة اعطاه هذا الكلام ثم نريد ان المطلوب معلوما من وجه بهن الوجه المجهول المجهول  
 بالحقبة التي هي معلومة بعض اعتبارات طلبها اعتبارات اخرى مثلا تكون معلومة بالوجه مطلوبة بالكنة مطلوب تصورها بالذات  
 مع انها تدور بعض العرضيات قد يكون معلومة بعض العوارض يطلب تصورها ببعض اخر فبذلك حقيقة مطلوبة ومطلوبة لمجهولية  
 مطلقا بطلب الطلب بوجه اى جواب في التصديق ايضا بانه معلوم بتصوير ومجهول باعتبار الاذعان فالمطلوب هو التصديق  
 انه يعلم بنسب اعتباراته ان خذ في صدر كالمطلوب حقيقة في الشيء معلوم بوجه والمجهول بوجهه انما هو الوجه الذي



لا يعلم وهو مجهول مطلق لان الوجه المعلوم وجه لذلك الشيء حقيقة لا الوجه المجهول فخوا به ان المقصود باللفظ انما هو العلم  
 بالوجه انما هو الوجه في المجهول انما المقصود في الوجه بالوجه انما هو وجه ليس الوجه المقصود بالذات فالمطلوب معلوم  
 ببعض الوجوه فافهم ليس كل ترتيب باي مكان مفيد المطلوب بحيث لا يعرض فيه الخلط ولا طبعا اسي ليس على نظم طبيعي  
 بحيث اذا حصل في الذهن متقبل طبيعة الانسان فطرته الى المطلوب صحيح بالكلفة ولا يعرض له خطأ بل يلزم تخلف هذا دفعه  
 عسى ان يتم انما يكون الترتيب مفيد المطلوب وقع على التظم الطبيعي بحيث يكفي الفطرة الانسانية للانتقال منه الى المطلوب  
 من الحاجة الى المنطق وجالده ان بعض الترتيب ان يمكن ان يكون مفيد واقعا على التظم الطبيعي لكن كل ترتيب ليس كذلك  
 فلما يكفي الفطرة في الانتقال هو من اهل عدم فائدة كل الترتيب ووقوعه على التظم الطبيعي ترى الاراء  
 اعي العقل القاصدين للصوابين عن الخطا متناقضة متخالفة في النتائج حتى ذهب بعض المطلوب باي بعض اخر  
 نفيتهم فان بعضهم قالون تقسيم العالم والعرض الاخر سجد وثب ل الانسان الواحد ناقض نفسه في وقتين كما تجددت في  
 نفسك كذا حال غيرك فاعلم ان العقل الصرف لا يكتفي الا لما وقع الخطا عن العقل البين للصواب فلا بد من كون  
 وهو لفظ سيرياني روي انهم لمسطر الكتاب الفقه السريانية في الاصطلاح مرادف للاصل القاعده وهو مركب يحصل منه  
 بحيلة كبرى لصغر سهلة المجهول خبري يقصد منه غفارة مثلا قولنا كل سالبية كلية ضرورية تنكس سالبية كلية وانه قضيه شتلة  
 بالقوة على حكم خبريات منوعها فاذا اردت ان تعرف حكم قولنا لا شيء من الانسان يفر من الضرورة مثلا وعلت ان خبر  
 من خبريات منوعها وهو السالبة الكلية الضرورية فتقول ان سالبية كلية ضرورية وكل سالبية كلية تنكس سالبية كلية وانه قضيه شتلة  
 كلية وانه وقلنا لا من لغرس انسان انما وقلنا في السائل الاخر المنطقية انما في بعض الشرح ما هم احيى حافظ للذهن  
 الخطا روي عن وقوع الخطا فيه اسي الترتيب هو اسي القانون العاصم للمنطق وهو مصد كما جاز في القاموس منطق منطقيا  
 منطقيا او سم مكان المنطق على تسمين ظاهري هو التلفظ وباطني هو الادراك وقد يطلق على ما يصدر عنه ذلك الفعل وهذا العلم مناسبا  
 مع المعاني الثلاثة لانه في الاول هو سلك المسالك السد وحصل بسبب كالات الثالث لان القوة العاقلة تقدر على انطق وحصل  
 يكالات الا انك فلما سمى بالمنطق فلم منها امران من الامور الثلاثة المذكورة في المقدمة رسم المنطق والحاجة اليه للصحة في الخطا  
 فان قلت لا احتياج للمنطق بل يلزم الدوام والتسلسل بما اطلان فكذلك امرها بيان الملازمة ان المنطق لا يخ امان يكون في سببها  
 فعل الاول يلزم الاستقراء عن قلمه تدوينه وعلى الثاني اما ان يكون الكتاب من القواعد المنطقية او غير ذلك فعل الاول يلزم ان لا يتوقف  
 نفسه على الثاني يلزم التسلسل قلت بالمنطق عبارة عن مجموع المسائل بعضها بدوي بعضها نظري يحصل من البديهي يلزم الدوام والتسلسل  
 ان صاحب القوة القدرية يحصل له جميع المطلوب فكيف الحاجة الى المنطق قلت عدم احتياج بعض الناس للاحتياج مطلقا فحصل



بالنظر لا يتم من المنطق وأورد على التعريف بان المنطق عبارة عن القوانين الكثيرة فكيف قد بانه قانون بان العصمة قد يكون غير المنطق  
 وبانه غير مختص في القانون لانه امر كلي يجوز ان يكون العام من الكل والجزئي بان المنطق ليس بغير خطأ فلو كان خاصا فكيف يقع الخطأ العام  
 عن الاول بان المنطق لما كان عاما فصارت القوانين كلها في حكم الواحد فلو عرفت قانون من القوانين لانه ليس المراد من العصمة من غير بان المنطق  
 حاصم عن الثالث بان المراد ترتيب العصمة على الامر الكلي لا الاختصار فيه هذا هو المراد بالا حجاج الى المنطق لا التوقف بحقيقة من الراي بان  
 الخطأ المنطقي لعدم عناية قواعد المنطق على الطريق الا صوب الترتيب اليه ولا بد لرفع الخطأ من حيث ان ترتيب في القول الشارح مثلا  
 بان يوضع كمنه من لاشتم قيد بفصل صواب اليه ان يجعل للاجزاء صورة وحدانية تطابق بها صورة المطلوب صواب الترتيب في مقادير  
 القياس ان يكون الحد في الموضوع والحل على ما ينبغي من صواب اليه ان يكون في الكيف والكم واجهة على ما ينبغي من صواب الترتيب في القياس  
 ان يكون اوضاع المقدمات فيه على ما ينبغي من صواب اليه ان يكون من ضرب منتج والفساد في البابين لا يكون الا اذا كان خلاف ما ينبغي فلا بد من  
 الخطأ لبعضهم فاعتبرت قد يرسل الخطأ للفكر الراعي للقوانين المنطقية قلت هذا نادرا والنادر كما لمعدهم لا يقهر ان يعقل الصواب اذا رفع عنه العوائق  
 الخارجية وجرد عن الشوائب الوهمية لا يرسل الخطأ ايضا فما الفرق بين المنطق لانا نقول ان التجرد في القول متعذر فليقله الا انهم  
 ورعاية القواعد المنطقية وعدم ههنا لها كمن هو صواب لوجود شرط العصمة وان كان الحاجة الى المنطق انما هي بطريق الاستحسان لا بطريق التوقف  
 بل هو حصول الاحتراز عن الخطأ في الفكر بوجه اخر كما قد مر وغيره وقد شبهه الكاظمي بضرورة في كمال التمييز بينهما استعمال المنطق بل بالقول في  
 واذا كان للمنطق امداد ضعيف فصارت الحاجة اليه ضعيفة فافهم موضوعه ما هي صريح المنطق موضوع كل علم يبحث فيه عن رغبة الذاتية والموافاة  
 الذاتية تلحق بشئ لذاته كالحقوق اذ كل الاموال الزمنية للانسان بالقوة او بقوة امر خارج مساو له كالحقوق التي يجب اذ كل الامور الزمنية والموافاة  
 بالذات عدم الوسطة في العرف من ان يكون العارض رضا للوسطة بالذات لا يكون في الواسطة الا بالاجاز كما لو كانت العارضة كالمسألة  
 بوسطتها وعدم قسمي سطة في الثبوت وهو ان يكون كل من الواسطة في الواسطة موزنا حقيقيا كما لو كانت العارضة كالمسألة لقسمتها  
 وهو كون في الواسطة موزنا حقيقيا بدون الواسطة كالمصانع اللون الثوب لمصنوع لا ينافي في الحقوق بالذات والمراد بالحق والحق  
 ما يكون له بوسطة لا بالذات لكن بشرط ان يكون الواسطة مساوية لذات الواسطة فالوسطة هي ما هم من ان يكون الواسطة في العرف  
 او احد قسمي الواسطة في الثبوت وهو القسم الثاني في الاول فالعارض للشئ بالذات ولا بالمساوي يبعد عوضا غريبا سواء كان بالامر  
 او الاخص والباين عند تحققه يسمى عوضا غريبا لغيره عن الذات لانه حتى ان يعجز الالم يحقها بغيره فاعتبرت ان اللاحق بالامر المساو  
 ايضا حتى ان يعجز الالم المساوي للذات فادجه بالفرق بينهما ليعاد بهما من العرض الذاتي والاخر من الغريب قلت الامر المساو  
 لمستفاد عن الذات وهو مرتبطة بها ارتباطا تاما فاما ترتيبها الى الذات بهذه الخصوصية بخلاف ترتيبها بالامر العام والاخص  
 الاخر والاخص من الموضوع فهو عرض ذاتي للموضوع فانه قلت قد يبحث في العلم من العوارض بالحق كمنوع موضوع العلم وهو



الذاتي وغير ذلك فكيف فهم انه لا يبحث في العلم الاعلى اعراض الذاتية لموضوع العلم قلت المراد مرجع البحث الى موضوع العلم ولا شك ان  
 البحث عن انواعه واعراضه يرجع الى الموضوع المعقولات كما يوجد في الذهن هذا هو الذي هو موضوع البحث في موضوع العلم لا لفظ من حيث  
 تحمل على المعاني بل من المنطق ايضا في ان يحول الناطق معرفيا يحول من الناطق في العالم متغير وكل متغير حادث مثلا في  
 القضية الاولى الصغرى الثانية الكبرى هما مركبان من الموضوع والمحمول فزعمون ان الاسك بازاء الالفاظ فيكون الالفاظ  
 موضوعا وما فهمون من المنطق في العلم في المعقولات من هذه الالفاظ وايراد الالفاظ في الالفادة والاستفادة فإرادها بالفتح لا  
 بالذات فظهر ان البحث في المنطق ليس الاعلى المعقولات وهي على قسمين معقولات اولى هي بحصول في الذهن لا يلاحظ عروضة فيه ومعقولات  
 ثانية وهي يكون طرف عروضة الذهن لو كان شرط العروضة كالكلية والجزئية فان الوجود والذهني شرط لعروضها لانها من صفات  
 المفهوم المحصول في الذهن اذ لم يكن شرطها كاشيية وغيره فانها يعرض للشئ في الذهن وانما يخرج جميعا وموضوع المنطق انما يكون باعتبار  
 الاول من العلم اختار في هذا المبدأ الثانيين يكون موضوع المنطق هو المعقولات مطلقا ولم يبق فيه بالثانية كما في المتقدم من العلم عليه يورد  
 عليهم من ان البحث في المنطق قد يكون عن نفس المعقولات الثانية كالذاتية والعرضية والكلية والجزئية بان يحصل كل واحد منها محمولات  
 المعقولات الاولى مع ان نفس موضوع العلم وما يتجوز عنه لا يكون مفروقا عن البحث وانما يكون البحث حواجا له فلو كانت المعقولات الثانية موضوعا  
 للعلم كيف بحث عن نفسها فلهذا لم ان الموضوع المعقولات فقط ذلك ان قبول ان البحث عن المعقولات الثانية ليس بحثا عن نفسها بل  
 بحثا عنها من اجل المعقولات الثانية الاخرى مثلا البحث عن الذاتية والعرضية ليست من حيث نفسها بل من حيث انها من اجل الكلية  
 وهي معقولة ثانية لانها يعرض للمحصل في الذهن من المعقولات الاولى والكلية من المعقولات الثانية والذاتية والعرضية من اجلها  
 فهما من المعقولات الثالثة فان قلت قد يبحث عن الكل ايضا قلت البحث من تصور الكل مفهوم ليس من المسائل المنطقية لانه لا دخل  
 في الايصال كذلك تصديق بثبوت الاشياء لا يتعلق له في المنطق فعلم ان مفهوم المعقولات التصويتية والتقصية لا يصلح للبحث  
 من حيث الايصال وكذا ما قلنا عليه من المعقولات الاولى فليس البحث عنها الا يرجعها الى المعقولات الثانية فان قلت قد يكون  
 في المنطق عن وجود الكل الطبيعي عن اقسامه كمن عليه تفصيل النوع منها كما سياتي وهذا ليس شخاعا عن احوال المعقولات الثانية قلت  
 البحث من هذه الامور على سبيل المبينة لا من حيث انها من المسائل المنطقية لان البحث في المنطق عما يكون له دخل في الايصال وهذه  
 الامور ليست بطريق البحث عن الاعراض الذاتية ان تحمل على موضوع العلم وانواعه واعراضه الذاتية او انواع الاعراض  
 من حيث انها تقع تحت فيها يسمى ما بحث ومن حيث انها يسأل عنها يسمى ما سأل ومن حيث انها يطلب حصولها يسمى ما يطلب ومن حيث  
 انها يستخرج من البرهان يسمى تلخيص ومن حيث انها تكون كلية قاعدة وقانونا ومن حيث اشتغالها على الحكم قضية ومن حيث انها  
 لا صدق والكذب جزاءا ومن حيث افادتها للحكم اخبارا ومن حيث كونها جزاءا من الدليل مقدمة ومن حيث انها تطلب الدليل







العلم بالوجود يشمل المعلوم والموجود العلم بالوجود في الحقيقة لا يدرك علم الشيء بالوجود ولا يتقرب بالحقيقة اما ان يفيد فائدة زائدة على الوجود وتصور حقيقة  
 العلم بالوجود لا يلائم طلبا بريا لان مفاد حصوله بالاشارة حقيقة لتصور المفهوم بل البسيطة لفيفة للوجود وعلى الاول لا يجاب الا بالكنه فكيف يكون  
 للوجود العلم بالاشارة لا فرق بينهما الا بحسب العلم بالوجود في الحقيقة وصدق ما اشارت به حصوله بالطلب بالاشارة وبه البسيطة لفيفة  
 ذكره استحضار التميز عن كل واحد منهما بانفراده اذا حصل من الطرفين تصور الشيء وعلم وجوده لكن ليس بالتصور حاصل بعد العلم بوجوده كما  
 بالحقيقة فاما تصورنا الشيء لمفهومه ثم علمنا وجوده فطلب العلم بوجوده تصور بوجه خاص او كان بالكنه او غير هذا التصور مطلب بالحقيقة  
 فحقا بالحقيقة زيادة توضيح على مطلبنا بالاشارة وبه البسيطة وقد يقال في الفرق بين الشارة والحقيقة ان ذكر الواحد في الشارة ليس حيث انه  
 محذوف من حيث انه محذوف من حيث لا سمح به بخلاف الحقيقة فانهم فانه قد يقال في المحاشية انقل جوابا منحصرا في الحد والمفهوم النوع كما ذكرنا  
 ويصح في هذه الرسالة وذلك لان اول عبارة المقام من جواب السؤال ان المقام جوابا فقلت حقيقة الالهي لكنهم توسعوا فجزوا الرسم والتعريف  
 اللفظي في الجواب تفصيل في ذلك في المحاشية القديمة وتعلقاتها انتهى محل السؤال ان انحصار جواب في الحد والمفهوم النوع كما سمي في الجواب  
 الخمس يقتضي عدم جواز وقوع الرسم في الجواب فانه تجوز فيه والتجوز هنا في انحصار محال الجواب لا شك في انحصار جواب  
 ما في التمسك اذ السؤال حقيقة اما بحسب خصوصية فقط كما في الفصل او بحسب اشراكه فقط كما في الخمس او بحسب كليهما كما في التوسع فاجابوا لا يكون  
 الا بذكر واحد منها وحقيقة الامر كذلك تجوز الرسم والتعريف اللفظي في الجواب بحسب الجواز والتوسع يعني اذ المقام غير الجواب عن الذاتيات  
 كما في الاجاب تعالى مثلا تجوز واودعوا في الجواب بالاسم فانه في المناقشات بين المحصر التجوز للاختلاف اعتبارا من التعريف اللفظي وان لم يكن فيه  
 تحصيل الصورة لكن لما كان التوسع منه منحصرا صورة مخبونة فصار بمنزلة التصورات اذ وقع في جواب واحد من المطالب التصورية والتعريف  
 الاسمي هو حاصل تصور العلم بوجوده داخل في مطلب ما غفى اللفظي ايضا فيعلم من اللفظ فتوسعوا في قوله في مطلب هذا توضيح  
 المحاشية وامر بطلب التميز امي بطلب التميز الشيء عن اختياره فليس بالذاتيات بان يكون المميز من جملة الذاتيات كما اذا قيل الانسان ابي شي  
 ذاته فعنا السؤال عما يكون في اتياد الانسان عن غيره فاجابنا بطلان ان ليس بالذاتيات بان يكون المميز من جملة العرضيات كما اذا قيل الانسان  
 ابي شي هو في عرضة فعنا السؤال عما يكون ضيائيه عن غيره فاجابنا بما صحت وهي الضماح بل بطلب التصديق بوجوده في نفسه ابي  
 نفس الشيء من غير زيادة على الوجود كما يقال بل العظام جوارح لا فيسبى بسيطة لبسها وعدم طلب الزيادة على الوجود او على صفة عطف على نفسه  
 بل بطلب التصديق بوجوده في صفة كقولنا الانسان عالم او جابل فركبته ابي اهل يسمى مركبة لتركيبه طلب الزيادة على الوجود وهي الصفة في البسيطة  
 متخللة من الشارة والحقيقة لان العلم مفهوم لشيء لم يطلب وجوده في نفسه لم يصدر وجود شيء في نفسه لم يطلب حقيقة فهل البسيطة  
 الطالبة للوجود وموخره عن الشارة الطالبة للمفهوم ومقدمة على الحقيقة الطالبة للحقيقة واما بل المركبة فلا شك في تاخيرها عن  
 ما اشارت به بل البسيطة اذ لا كمال في علم احوال المعدمات وشكوك الوجود واما ما عرفت بالحقيقة فغير ظاهر لانه قد يطلب



الصفات بدون عنان الحقيقة لكن النسب التي خزان طلب الصفات بعد تصور الحقيقة والوجود اليقين ومطلب أي مقدم على الهمل المراتبة  
 لأن تصور الذاتيات التي قوام الذات بها تيسر تقديم على التصو بالحوار ضرورة لا شك أن التصو بالحوار ضر مقدم على التصديق بها  
 ومطلب الشارحة مقدم على جمع المطالب قسم صاحب الحق ليس مطلب بل في ثلثة قسام وراو مطلب بل التي هي بل لا  
 على القسمين المذكورين في المتن ويطلب بها التصديق بفعليته الحقيقة نسخ قوامها وهذا اثر من الجا بل في نفس الما بينه على الحكم بل  
 بسيط ففى هذا القسم سؤال عن الشيء بحسب رده هو مرتبة متقدمة على الوجود ورو عليه السيد الزاهد عاصله ان مطلب بل لا  
 على ما اخترعه ما تصديق متعلق بقوام الماهية من حيث هي لا شك في غير صراح للمطلب ضرورة ان حل الشيء على نفسه متعق فالبطلان  
 غير مفيد فإين النفع واما مطلبها فتصور متعلق بقوام الماهية فصار من مطلب الشارحة ولا يجاب بان المطلوب في بل لا بسيط تصديق  
 ثبوت الذاتيات للذات لانه موقوف على نظرية ثبوت الذاتيات للذات هو في غير كفاية بل كما اجاب بعض الشارحين صله ان  
 مرتبة تقرير الماهية متقدمة على مرتبة الوجود وهي تكون مجهولة القوام كقوام ماهية الغفاء فيسأل عنه بل هي مقررة ام لا فاذا كانت  
 الماهية مجهولة القوام فيصح السؤال عن اصل قوامها وما آو ر عليه بان التصديق انما يتعلق بمفاد الماهية الكيفية عند المحقق  
 الماقر والماهية التركيبية مركبة من الموضوع والمحمول فالمحمول ان اخذ هو مرتبة القوام فلا يخفى انه رجوع الى حل الشيء على نفسه  
 اخذ التقرير الذي هو من الحوار ضر فلا يخفى ان مفاد الجبرح هي المرتبة المتأخرة عن مرتبة القوام على ما صرح بذلك المحقق فقول المحقق  
 التقرير قد يكون مجهولة ان يريد به الجهل التصو في سلم لكنه لا ينفعه ان يريد به الجهل التصديق فممنوع فهذا الايراد مدفوع باعتباره  
 الاول من البرزخ الرجوع الى حل الشيء على نفسه لا يستلزم الامتناع وعدم الفاد فانه قد يكون غلط يا مطلقا ومفيدا فلا بد من مطلب  
 لاسيما اذا كان مجهولا واذا كان الشيء كالفناء مثلا مجهولا فلا شك في مجهولية التصديق بانه بل هو ماهية مقررة ام لا وقد يجاب بان  
 السيد الزاهد بان الامتناع وعدم الفادة على تقدير جعل المركب سلم لانج ثبوت الذاتيات للذات واجب لا يجعل الجا بل واما  
 على تقدير جعل البسيط كما هو الحق فتقدر الذات لا يكون لا يجعل الجا بل على انه اخراجا من اللبس المحض الى الاليس فاعلم لمطلب الوجود وعدم  
 طلب تقرير الماهية تحكم لا يخفى عليك ان المحل انما يخرج الذات من اللبس الى الاليس ان يجعل ثبوت الذاتيات للذات لان شجرت الذاتيات  
 للذات بالضرورة لا يحتاج الى جعل اصلا وجعل الذات هو عين جعل الذاتيات فاجل الذات فالذاتيات بها ثابتة لها بالضرورة لا يحتاج  
 ثبوتها الى جعل اصلا والاشبه قال الاستاذ قدس سره ان تقسيم الهمل الى خمسة قسام ثلثة للبسيطة الاول مطلب المحل الاول فانه قد يكون نظريا  
 فلا بد له من مطلب لا يتردى الى الانسان مثلا اذا فرضنا عدم تصو بالكنه كين السؤال بانه حيوان بلق ام لا والتا في ما يكون طابا بديته تقر  
 الماهية التي هي عبارة عن نفسها وهي اثر جعل البسيط بالذات والموقف بالنسبة كالمقال بل الحقاق موجوده هذا لا يمكن بل لا زال الوجود ولكنه مقدم  
 ومعارضة الثالث ما يكون طابا للوجود والهمل المركبة لها قسامان الاول ما يكون طابا للصفة المتقدمة على الوجود كما لا يمكن



فانه يقدم على الوجود لان الشئ لا يمكن ان يكون طالبا للصفة المتأخرة عن الوجود كما لقيام القعود وغير ذلك في هذه  
الاقسام ثمانية الاحكام الاربعة تفصيلها لنا ظريفي تكشفها التبيين الفاقلين و كذا في لفظ لم يحيط لطلب الوجود التصديقي في طلب  
العلية تصدق لفظه من غير ان يفسر لعلته بثبوت في نفس الامر كقولنا لم كان يستحق الا خلاط قبل ان يحمي فهو دليل في تعليل انية الشئ في وجوده ولا عليه  
الحجج ليس لتفنن الا خلاط بل الامر بالعكس الامر بحسب حلف قوله في وجود التصديق معناه قد يكون لم يطلب في الامر في نفس الامر يعطى طلب عليه وجود  
الامر في نفس الامر كقولنا لم كان يحتمل ان لا يتفنن الا خلاط وكل متفنن الا خلاط فهو محمول فتفنن الا خلاط علة للحجج في نفس الامر لان اللفظ فقط  
كما في الاول في دليل لم يحتمل انية الشئ علة قال في حاشيته وهو دليل في سيا في الصناعات الختمة تصانعا الخمسة قسم  
القياس الرباعي بجدل الخطابة والشعور بسفاسة وتجي في صيغها في اخر الكتاب في اصل ما ذكره هناك ان الاوساط كان مع كونه علة  
للتصديق بالحكم المطلوب للحكم في الواقع ايضا فالربان لم يحتمل ان يتفنن الا خلاط وكل متفنن الا خلاط فهو محمول فتفنن الا خلاط كما هو عليه الحكم  
الحجج على اشار اليه كك علة كونه له في الواقع لان الحجج لا يكون الا بتفنن الا خلاط وان لم يكن الاوسط علة للحكم في الواقع ان جعله علة  
في ظاهره فهو في نحو هذا محمول كل محمول فهو متفنن الا خلاط فالحجج ان جعله علة للتفنن في اللفظ لكنه ليس له في الواقع بل الامر بالعكس  
في القسم الاول ايضا قد لا يكون بينهما علاقة لعلته بل يكونان معك علة اخرى كقولنا هذه خشبة محروقة وكل محروقة مشرقة فالاحراق في الاثر  
معطى النار في هذا القسم ان على الاطلاق في طلب لم لا شك في تأخره عن مطلب الشارحة والحقيقة والاهل البسيطة واما عن اهل  
المركبة فالاهل ان يكون مطلب لم متأخرا عنه لان طلب الدليل للتصديق او لعلته الشئ يكون بعد تصديق وجوده في نفسه وجوده على صفة كما لا يخفى  
ولما فرغ من اصول المطلب في بيان وعيها فقال اما مطلب الذي يكون لطلب الهوية الشخصية كقولنا من هذا فالمفهوم من ال  
التعين الشخصي المميز له من بين اشخاص اخرى كمطلب التعين الكمي من حيث العدد والمقدار ومثاله ظاهر وكيف اطلب التعين من حيث  
الكيفيات نحو اوصفه مثل لا تخوف يد يعني باي كيفية من الكيفيات حال من الاحوال متصف بان لطلب التعين من حيث  
الحصول في المكان كالمسجد لسوق ومتى لطلب التعين من حيث الحصول في الزمان نحو اليوم والامس اما ذاتيات بالذات  
المحمية والنعن والباء الموحدة بينهما الف والتاء المنقوطة لمثناة جمع فثابتة بالضم بمعنى التابع فهذه المطالبات اربع للاشياء  
حيث يطلب بها التميز كما يطلب باي ومنه رتبة في اهل المركبة من حيث انها تصيد بتصديق وجود تلك الاحوال للاشياء  
فصارت طالبة لوجود الاشياء على الصفة كما في اهل المركبة وهذا غير ظاهر في مطلب الهوية الشخصية لا الصفة الاولى ان يدخل في  
اشياء في اهل المركبة فافهم حصول التصورات جميع تصورات المراد التصديق منها باي التصورات على التصديقات صنعاء في كراوتيا  
باقين منا ذكرنا واوردنا في الكتاب ولا نثم ذكرنا التصديقات لتقدمها على التصورات على التصديقات طبعاً في حسب الطبع  
في حاشية تقدم الطبع عبارة عن الاحتياج لا شك ان التصديق يحتاج الى التصورات في تقدم الطبعي تقدم المحتاج اليه على المحتاج







في خبر نصارت الاشياء معلومة من حيث ما كانت مجهولة مطلقا وهذا باطل واجيب بان الشيء ما يصير معلوما حصول وجه  
وجوده ان لم يكن في ذلك الوجه مضافا للمعوية اذا ما يكون مضافا للمعوية كيف يكون مبدءا لاكتشاف فتختار ان الاشياء مجهولة مطلقا  
ومفهوم المجهول المطلق صاوق عليها وجه من وجوبها لكن لا يلزم من حصول هذا الوجه في العقل اكتشاف الاشياء لكونه مضافا  
للمعوية وما اورد عليه من ان يكون حاصله بنفسه او وجه من وجوبه معلوما ونقصه مجهولا مطلقا وان شئت تسميته باسم  
ولا شك في تناقض المفهومين بل يلزم اجتماعهما بالبيان المذكور فليس بشي الا نقول معلومية الشيء عبارة عن اكتشافه بالكون  
بالوجه وحصول وجه من الوجوه من غير مناسبة والتفات من غير لحاظ كونه وجهه ذلك الشيء حقيقة لا يوجب في معلوما كما قال بعض  
المحققين في العلم بوجهه انه ليس علم بالشيء الوجه وتسميته ما يكون حاصله بنفسه او وجه من وجوبه معلوما انما هي من حيث كونها  
الوجه وجهه هذا الشيء في تصور المجهول المطلق في مرتبة المعوية ليس التفتات الى شيء آخر ولا الى كونه معلوما بهذه الوجه اما  
وجهه للشيء الواقع فلا يكفي العلم لا سيما اذا كان مضافا فكيف يكون مضافا لاكتشافه وان جعل علم الشيء عبارة عن الحصول اسوارا  
منشاء لاكتشافه في ذلك الشيء اتم فلا مناقشة في الاصطلاح انما الكلام على ما ذهب اليه المحققون في بحث عنه في هذا الفن فانهم  
قانه ودين وبالنسبة الى حق وقد يجلبان في مبدء الولادة لا يحصل الا لا ما هو من اجلي الابدليات كما الوجود وغيره وانما  
مفهوم المجهول المطلق فمفهوم ذلك نقول حصول المفهوم ابتداء ليس بلح فاذا فرض حصوله يلزم ما ذكرناه من لينة تشبيهية  
في شرح الاشارة قدس سره قال في هذا الجواب في فكره فخصني الى التويل فارجع اليه الا عادة لا يتم الا بالدلالة فادفع توهم من يسمي ان  
لا بحث الا عن القول الشارح والوجه كقضية ترشيها فيها لا يتوقفان على الالفاظ فنظروا فيهم ليس المعاني فادفع ذكر الالفاظ ودلا  
في المنطق مع انه ليس بخافية بيان الرفع والتعليم والتعلم والافادة والاستفادة في العلوم وغيره لا يكون الا باظهارها في الضمير  
لصاحبه فلا بد من الالفاظ الدالة على المعاني المطلوبة لحصول الافادة والاستفادة حتى لا يتفك العقل المعاني عن تحمل الالفاظ  
فلهذا القاعدة اورد ومباحث الالفاظ وجعلها من لواحق المقدرة فانقل الى الافادة والاستفادة قد تكونان بالكتابة والاشارة  
ايضا فادفع توهم الالفاظ وما الحاجة الى الالفاظ قلت في الكتاب بانه لا اشارة مشتقة لا تخفى فان قيل ان الاشياء الغير كان فهم فادفع  
بدون الالفاظ بالحديث شارح القلب ليس الطريق سهل ولا يفسر لكل احد وانما الغالب فيها هي الالفاظ وحصر تمام الالفاظ  
بالنسبة اليها لا مطلقا ليرد عليه ان افادتها الواجب على الانبياء والاولياء بطريق الوحي والالهام لا بالالفاظ فاجبت عن  
الالفاظ في المنطق ليس باليات بل بالبحث للافاودة والاستفادة والبحث عنها ليس من حيث انها موجودة ومعدومة  
وجوده فرض كيف يحدث بل من حيث انها دالة على المعاني التي يتألف منها الحصول الى المجهول فلذا قال لا يتم الا  
بالدلالة وهي كون الشيء بحالة يلزم من العلم به العلم بشي آخر منها هي من الالفاظ عقلية منسوبة الى العقل وانما تسميت

هذا  
الوجه  
المفهوم  
من  
الوجه  
المفهوم



بها لانه ليس للوضع وطبع دخل فيها بعلاقة تواتية اى بعلاقة بين الدال والمدلول في فبها دلالة حاصلته لذاتها مع قطع النظر  
عن الخارج وعلاقة اللزوم لعقلية بينهما كما يدل عليه ما مشيت ولا بد منها من العلم بالدال المدلول والعلاقة بينهما لا يشغل من عدل  
الاخر فقلت الدلالة موقوفة على علم المدلول وعلم المدلول لا يكون الا بالدلالة فيلزم قلت علم المدلول من الدال موقوف على الدال  
وعلمه مطلقا ليس قوفا عليها والدلالة موقوفة على علم المطلق فيغاير الموقوف والموقوف عليه فلا يلزم الدور الا وان يدعى العلم  
الذاتية علاقة التناثر كما قال لا ستا قدس المشين جميع انحاء هذه الدلالة الاثر على الموقوف ودلالة التناثر على الدال  
ودلالة احد الاثرين على الآخر كدلالة الدخان على النار وبالعكس ودلالة الدخان على سخرة منها اى من الدلالة بوضعية  
الى الوضع لان هذه الدلالة للوضع وحالاتها تجعل الجاعل اى يكون لعلاقة جعل الجاعل اى وضع الوضع للدال والوضع  
ومنها اى من الدلالة طبيعية منسوبة الى الطبع لدخل الطبع في باحداث طبيعية للدال عند عرض المدلول فننتقل الى هذه الدلالة  
من مائة الطبيعية بالدال عند عرض المدلول فقلت قد يكون الدلالة بالاسباب لعمومية على السبب كدلالة السخنة على  
والهالة على كثرته فهذه الدلالة خارجة عن الاقسام الثلاثة التي احصرتها قلت ان كان السبب دى من دى الشئ وفيدخل تحت  
الوضع فلم يكن منى طبيعية لا يقال ان الدلالة ح ا ح على وجه البصيرة وخرج على السعال دالة طبيعية على وجه البصيرة من دى  
الشئ فكيف يكون طبيعية لا نقول لا نسلم ان حدث من الساعة نحو ازان كذا من عدم الشئ لكن لو هم من صفة الساعة بالمشاعر  
وعدم الفرق بين البصيرة منها وعن غير ما حكم بصيرة عنها وبقاى البصيرة من الساعة من عدم الشئ فيها وكل منها اى من  
الدلالات ثلث لفظية منسوبة الى اللفظ يكون فيها الاتصال من اللفظ الى غيره وغير لفظية اى ليس فيها الاتصال من اللفظ الى  
اذا ضربنا ان القسمان في الاقسام الثلاثة صارت ستة اقسام لاول الدلالة عقلية لفظية كدلالة لفظ زيد المسموع من راء الجدار على  
وجود اللفظ فقلت ان الدلالة لفظ زيد المسموع من راء الجدار على سماعه دلالة وضعية ان العقلية ايضا تتحقق فيها فان جميع العقلية  
والوضعية فلا التباين بين الاقسام الثلاثة مع انه لا بد من التباين بينهما قلت تتحقق الدلالات في مادة واحدة من جهة واحدة ممنوع  
واما من جهتين فلا باس في الدلالة زيد على سماعه وهو شخص معين وضعى على وجود اللفظ اى وجود المتكلم بهذا اللفظ عقلى لعدم وضعه  
وانما نقل العقل الى الاول في مثال هذه الدلالة لفظ زيد الذى هو غير موضوع المعنى لكون الدلالة على وجود اللفظ فقط ولما  
عقلية غير لفظية كدلالة الدخان على ان كان ضمنية لفظية كدلالة الانسان على الحيوان الناطق الرابع وضعية غير لفظية كدلالة  
الدال على الطريق اى خطوط العقود ونصب الاشارات على مدلولاتها لان لالتها على مدلولاتها وان كانت بتقرير الوضع لها لكن  
الدال ليست الفاظ بل هى الامر الواقعى والحالة الواقعية للموضوعه لمدلولاتها وانما هى طبيعية لفظية كدلالة ح ا ح على  
وجه البصيرة والسادس طبيعية غير لفظية كدلالة حمرة الوجه على الخجل وصفرة على الوجع وسرعة النبض على المزاج مخصوص بنقلته



[illegible]



يقتضي من الطبيعة عند اضطرابها لفظاً ههنا على ما عرض لها من غير دلالة على معنى من المعاني وذلك القائلين بأن وجه الاستدلال  
لعله زعم لفظ الاشكال بالشيء المحيية والمهم مكان الابداء وتوهم كونه بمعنى الاعم وجعله عطفاً تفسيرياً وانما علم بحال عبادهم بظلالهم  
صحة لكن وجه ذلك التفسير مطابقة لمرتب تفصيل محل العبارة على الاقادة الجديدة او في فافهم فانتقلت لما كان غرض من غرضين  
بالذات بكونها دلالة الموضوعية ليست من افعالهم الا بالتبع فالاحتياج الى بيان الالفاظ في هذا الفن لا يكون الا الى الالفاظ التي  
دون هذا الفن فيها كالعربية والفارسية فلا بد ان يبين فيها الالفاظ المدونة فما احتاجت الى بيان احوالها عما من غير تخصص  
بلغته دون لغة فلتان قواعدها لمنطق اعم فاخذ مباحث الالفاظ ايضا على سبيل العموم لئلا يكون منازعة ووحشة او يقال ان بين  
المنطق في كل لغة يمكن نقل من اليونانية الى العربية ومنها الى الفارسية فكذلك يمكن نقلها الى كل لغة فلو اخذ مباحث الالفاظ  
لمختصة بلغة دون لغة يحتاج الى تضييق اذ دون في غير هذه اللغة ومن هنا هي من افتقار الانسان في تعليمه لتعلم الى المعاني المطلقة دون  
الخصوصيات تبين اي ظاهراً الالفاظ موضوعاً للمعاني من حيث هي هي مع قطع النظر عن وجوده في الخارج او الوجود في الصورة  
الذاتية لمخصوصية خصوصية حصولها في الذهن ووجود الصورة الخارجية لمخصوصية خصوصية وجودها في الخارج كما قيل بالوضع لها  
في الحاشية فانما تعلم وتعليم اللذين يحتاج الى ان فيها الى التمدن بما هو المعاني مطلقاً لا خصوصيات انتهى فما حصله ان  
بالتعليم هو المعاني من حيث هي هي من حيث انها كمنفعة بالعارض الذهنية والخارجية والفرق من الوضع انما هو الاستعمال  
ولما كان امنا للاستعمال هي المطلقة فالوضع لا يكون الا لها فهذه المعاني هي التي وضعت الالفاظ بازاؤها ولو كانت الالفاظ  
موضوعاً للمعاني من حيث قيامها بالذهن الكناها بالعارض الذهنية لتبين الشخص الذي لم يكن يعلمها فانه لا يكون الا  
بالانتقال انتقال هذه المعاني الذهنية الى الخارج غير ممكن لعدم حصولها في ذلك انتقالها من فروع الى فروع اخرى لا الصورة  
الذهنية عرض للذهن انتقال العرض من محل الى محل اخر مع بقائه بالشخص باطل لشخصه لمجمله لو كانت الالفاظ موضوعاً للمعاني  
الخارجية من حيث انها خصوصيات خارجية لم يكن تعليم الكليات من حيث كليتها انها معرفة عن خصوصيات فظهر ان الالفاظ موضوعاً  
بازاء الماهية من حيث هي هي خصوصيات لغوية مختصة كما يظهر بالاستقراء والتبع وذهب بنصر الفارابي ابو علي بن سينا  
وتابعوها الى ان الالفاظ موضوعاً للصورة الذهنية وبعض المتأخرين يقولون انها موضوعاً للصورة الخارجية وما ذكر في المذهب  
الجمهور من المتأخرين من انشاء الاختلاف هو الاختلاف في المعلوم بالذات فمن حيث انه هو الامر الخارج عن قول الموضوعية الالفاظ  
له ومن حيث هو الى انه هو الامر الذهني جعل الالفاظ موضوعاً بازاها الامور الذهنية وعند البعض مني الاختلاف على  
الاختلاف في الملتفات اليه بالذات فمن قال ان الحاصل في الذهن هو الملتفات اليه بالذات قال بوضعها له من قال ان الملتفات  
اليه هو الاحيان الخارجية ذهب الى ان وضع الالفاظ بازاؤها فحصل دليل شخصي ان الموضوع له ما هو معلوم



بأذات ولا شك ان العلوم بالذات هي صورة الذمينة لا الخارجية لعلها علم بانها وبوصفها ذاتا متغايرة لا بدلتها من قبلها  
بذلك ان العلوم بالصورة الذمينة هي باقية فالعلم باق بقاءها عند اتقانها عن الخارج فلاح ان العلوم بالذات هي صورة الذمينة لا  
لا تكون موضوعا الا بازاها ويرد عليه التقصير بوضع لفظ الله تعالى فانه ليس موضوعا الا لشخص الموجود في الخارج وفيها  
ان يكون كل من القضايا ذمينة على البعض شكر وان لوجود الذمينة مع القول بوضع الالفاظ للمعاد ودي بعض المتأخرين ان  
الملتفت اليه بالذات والحاسب المكاتب انما هو الصورة فيكون الالفاظ موضوعا له ويرد عليه الاتفاقات قد يكون بالذات  
الى الطابع من حيث هي هي ايضا ويتقضى ايضا بالالفاظ التي لا توجد معانيها في الخارج كالانتراعيات والمعقولات الثابتة  
كالكلية وغيره فانها ليس لها وجود خارج وكالاعتقاد فانه ليس موضوعا للامر الخارجي لعدم وجوده فيه ويعارض به لو كان  
الالفاظ موضوعا للمعاني في الخارج لا سيما بانها في الخارج مع انه يبقى انهما لمعنى من اللفظ عند اشتغال الموجود الخارجي فلم يبق  
الا وضع الالفاظ للمعاني من حيث هي هي هي موضوعا لها ولذا اقول البعض من القولين ان المعاني من حيث هي هي هي  
الذمينة والامر خارجي عليها فان الامر الذمينة يطلق على نفس الما بية والامر الخارجي ان لم يطلق عليها لكن قد يطلق على ما يقابل الذمينة  
من ان يكون في الخارج او مرتبة نفس الشيء من حيث هي هي مع قطع النظر عن خصوصيات الذمينة او يقال ان الامر منها الصورة  
المعلومة من حيث هي هي لا يذهب عليك انه على هذا التقدير يكون الشرع لفظيا لان مقصودهم واحد وانا اختلفوا في تفسيرهم  
عنه بالالفاظ مختلفة فان قلت ان كل الالفاظ ليست موضوعا لما بية من حيث هي هي لان العلم بالضرورة ان لفظ الكل موضوع  
لما في الذمينة لا يعرض للشيء لاني لذهبن لفظ هذا موضوع للمشاء الى الموجودات خارج وكذا اللفظ الله تعالى ليس فيه نفس الما بية  
حيث هي هي وانما هو موضوع للذات الشخصية في الخارج فما وجه القول بوضعها للمعاني حيث هي هي سلفا وتاويل القولين  
هذا القول بل الصواب ان يقال ان بعض الالفاظ موضوعا للما بية حيث هي هي بلفظ الانسان والفرس بعضها للذمينة  
كلفظ العلم وغيره من المفهومات الانتراعية وبعضها للخارج كلفظ الله تعالى واسماء الجزئيات المادية قلت مراد المصنف ان الالفاظ  
موضوعا للمعاني من حيث هي هي هي لان وجودها في معانيها خصوصية خارجية فقط كما ذهب اليه القائلون بالوضع للامر خارج  
ولا الذمينة فقط كما هو مراد من قال بوضعها للامر الذمينة بل بعضها للخارج وبعضها للذهبن على سبيل التوزيع والاحسن بيان  
ما قاله الاستاذ المحقق في شرحه ان النظر الدقيق يحكم بان الموضوع له في كل نفس شيء حيث هي هي فاسم ذاته تعالى موضوع  
بازا لنفسه في الله ولا يلاحظ فيه خصوصية طرف دون طرف حتى لو فرض حصوله في الذمينة لا يتبدل الموضوع له وكذلك الجزئيات  
المادية لو حصلت في ذاتها في الذمينة لا يتبدل الموضوع له وكذلك المعاني الانتراعية كالفوقية والتحية لو فرضت حصولها في الخارج لا يتبدل  
الموضوع له ونظيره تعالى معنى الكل لا يتبع عند كل كثر في الخارج مع ان الكلمات الفرعية كاللا وشريك لبار يستحيل كثر في الخارج



انما خرج لكون المفهوم لا ياتي عن كماله معاني الالفاظ من حيث هي لا ياتي عن حصولها في الخارج والذين ان كانت بحسب خصوصية  
 عن حصول صحتها في طرف الآخر هذا خلاصة كلامه هذه الحفظ والقول بان الالفاظ مطلقا لا يخرج من تلك الاوضاع الثلاث لم  
 من التكاليف فانهم وبنها اختاروا في اصل الوضع فقال بعضهم ان الوضع بوجهه فقط بانه وضع الالفاظ كلها بمعانيها  
 ثم اتفق على ان انبياء عليهم وعلى بنينا الصلوة والسلام لوجي ثم الامم اخذوا منهم واليه ذهب الاشعري وجميع من الفقهاء استدلوا  
 بقوله تعالى وعلمهم اسماء ركبها ثم عزبهم على الملكة فقال انبؤني باسماء ركبها ثم صاوقين قالوا سبحانك لا علم لنا الا ما  
 هذا يدل على ان الوضع هو عند تعالى في آدم تعلم منه تعالى تعلم الملكة فاعترفوا بعجزهم وقال البعض هو جمع من المتكلمين ان لوجي  
 هو الناس والالفاظ مطلقا لا حية نهبت حية واحدة او داعي جمع على وضع الالفاظ بمعانيها وعرف الباقون من الناس بالاد  
 كتليم الوالدين للطفل عند بعض ان الوضع هو عند تعالى والناس جميعا ان بعض الالفاظ توقفي لا يعلم اطلاقها على شيء الا  
 من الشارع وبعضها بالاصطلاح وهذا ذهب الى سحاق المذاهب وتفصيلها مذكورة في كتاب لا . ان اختلاف ثالث وهو ان  
 المناسبة بين اللفظ لموضوع ومعنى الموضوع له ضرورة ام لا قال البعض لا بد من المناسبة والالفاظ مستعملون الالفاظ بمع  
 المعاني واليه ميل المتركة وعند البعض المناسبة ليست بضرورة لان اللفظ الواحد قد يكون موضوعا للضدين كلفظ الجوع  
 لابيض الاسود فلو كانت المناسبة شرطه لا يمكن ان ياتي بطبيعة الضدين وهو بطلان ذلك انتقول ان المناسبة وان كانت  
 علينا لكون الوضع عليها وبهذه المناسبة وضعها ولم يظهر على العي والقول بان الدلالة لا تحقق الا بظهور المناسبة لان من تحكم فاما  
 فالدلالة اللفظ على تمام ما وضع اللفظ له يرجع ضميره الى معناه لا اللفظ على تمام المعنى الذي وضع اللفظ لذلك المعنى من  
 البشائية اي من حيث انه تمام ما وضع له مطابقة بمعنى سمي بالدلالة لا مطابقة لتمام اللفظ المعنى وما خبره اي خبرا وضع اللفظ  
 له من خبره لتمامه بمعنى سمي بالدلالة لتمامه على في ضمن الموضوع او انما اختار في تعريف المطابقة على تمام  
 ما وضع له ولم يقل على جميع ما يقع له ولا عين ما وضع له لان الاول يشير التركيب فيلزم تخصيص المطابقة بالتركيب مع ان الدلالة  
 المعنى الموضوع له انما مطابقة فيكون التعريف جاسعا والثاني ان صحت لكن في عدوله عنه الى اختار اشارة الى ان تعريف  
 تمام ما وضع له انما صحيح فان قلت ان لفظ التام معني بجميع معانيها واحد فكيف يشير احدها التركيب وان لا يخرج اتحادها في المعنى  
 التام والكل وجميع وان كانت متقاربة الدلالة لكن التام ليس من شرط ان يحيط بكثرة بالقوة او بالفعل بهذا يقال للوجوب  
 تمام الوجود لا يطلق عليه لفظ الجميع لان من شرطه الاحاطة بكثرة فقابل التام النقص هو اعم مما يحسب لاجزا متقاطعة  
 الجميع هو بعض من يشعرا لاجزاء فان قلت ما يئدة قيد بحشية قلت فائدة بها عدم دخول احدي الثلاث الاخرى فان اللفظ  
 قد يكون موضوعا لكل اجزا كالامكان فانه موضوع للامكان العام الامكان الخاص والطلق عليها فاذا اطلق الامكان اراد به الامكان



لبعضهم مثلاً يكون تلك الدلالة مطابقة لكونها على وضع لشيء أنه يصدر عليه دلالة على جزء الموضوع له لكون الامكان انما  
 موضوعه حالة الامكان العام ثم يصدر عن التضمن على المطابقة وكذا بالعكس لكون اللفظ مشتركاً بين الملزوم والملازم كلفظ  
 الشمس فانه مشترك بين انضواء الجرم فلو طلعت الشمس وريد بها انضواء مثلاً يكون دلالتها على انضواء بوضعها مع انه يصدر عليه  
 لازم الموضوع له لكون الجرم موضوعاً له انضواءً ولا لازمه قيوداً على التزام على المطابقة وكذا بالعكس فاذا قيد بالجمعية لا يصدر  
 احدهما على الاخرى لان الامكان العام من حيث انه موضوع له لا يصدر عليه سببه كجمعية انه جزء للموضوع له وكذا انضواء من حيث  
 ليس بزم للموضوع له فبالجمعية هي اذ احدهما عن الاخرى امتيازاً تاماً فلهذا قيد بهما وهو ان التضمن لزم لهما اي للمطابقة  
 المركبات اي المعاني المركبة لان المركبات اذا وجد الدلالة على الموضوع له وهو مركب فلا بد من ان يكون له جزء ودلالة على الجزء يكون  
 بقصده بخلاف البسيط فان لفظه يدل على سواه وليس جزء لكون دلالة عليه تعميماً قال في الحاشية فان فهم الجزء في فهم الكل وسما  
 مستحان بالذات متغايران بالاعتبار كالجنس مع النوع انتهى يظهر من هذه الحاشية ان فهم الجزء ليس متغايراً لفهم الكل بل فهم  
 الكل ينسب لفهم الجزء ويدل عليه قال في المسلم اللفظ الدال ضماً وهو في كمال معناه مطابقة وفي جزئه تضمن بهما  
 واحدة فان الكل انما يتصل بصورة وحدانية لا تفصيل فيها الا بعد التحليل في المفرد لم يشترك انما يتبعه لصوت بعد الموضوع  
 واما بوضع الواحد فكانه موحداً لا كثرة فاقطعت به في الدلالة من قصد المدلول او المكن في فهم الجزء مقصود بل فهم الكل  
 هذا لفهم الجزء كيف يكون دلالة على الجزء تعميماً لعدم قصد بهما قلت اعتبار القصد في الدلالة حسنة اهل الفرية واما عند الميزان  
 بلفظ الفهم سواء كان مقصوداً او لا فان قلت ان الاتحاد لا يتحقق الا في المركبات الذنبية كالانسان واما في المركبات الخارجية  
 كالبيت مثلاً فالاتحاد اجزائه محال فلا يكون فيها فهم واحد منسب الى الاجزاء قلت مراده الاتحاد في الالفاظ الموضوعه بازاء  
 مركب فهي واما في المركبات الخارجية فالكل والجو متغايران في الفهم فان قلت فهم الجزء سابق على فهم الكل والجزء يصلح اعتباراً  
 حتاج لكل اليه في الوجود فاعني قولهم ان التضمن تابع للمطابقة مع ان يذكروا على كون الامر بالعكس قلت المراد بـ  
 التبعية في المحسوس للفظ بان الكل يفهم اولاً من اللفظ الموضوع له وفهم الجزء من الكل انما هو بواسطة ان فهم الكل هو موضوع  
 فهمه فبهذا المعنى صار لكل اصلاً وابتنى عليه الجزء وهذا لا ينافي في كون فهم الجزء بدون الكل سابقاً وكونه سلباً باعتبار الالاف  
 اليه فافهم لا يقام دلالة المركب على جزءه دلالة على غير الموضوع له وهي مجاز والمجاز ليس وضع مع انهم صده بما من قسام الدلالة  
 الوضعية لانا نقول ليس ان يذكر الانسان جراداً الحيوان خطأ اذ هو مجاز لانه يستعمل في غير الموضوع له من قبيل ذكر الكلب واراوة  
 الجزء بل تضمن ان يطلق الانسان على مجموع منتهى على الحيوان الذي هو جزءه وداخل فيه تعميماً ولكل لازم ليس في الشمس  
 واراوة انضواء فانه مجاز من قبيل ذكر الملزوم واراوة اللازم بل في ذكر الشمس وريد به الجرم وانضواء لازم له فالدلالة على







في المركبات ولا بد من دفع دخل مقدر بان يقال ان الخارج يكون سائيا ما هو خارج عنه لدلالة الشيء على الشيء لا بغير سببه وعلامة  
 فكيف يكون له دلالة مع التباين فرفع بان له دلالة الاتزامية ليست دلالة على الخارج المباني الغير المناسبة للدلالة على  
 بل لا بد له دلالة الاتزامية من علاقة اى مستصح احدها بالصاحبة مستصحبة لفا على اى يصح انتقال الذهن من اللفظ الى  
 معناه لا اثرى بسببه العلاقة عقلية مستوية الى العقل بل هو عاين وعاين لزوم العقل شي يتقل شي آخر يتقل بها  
 الذهن من اللزوم الى اللازم كالزوجية للاربعية فان العقل ذاته تصور معنى الزوجية والاربعية فيهما العلاقة بسببها يتقل من جهة  
 الى الاخر فيخرج اللزوم منها وجوب اشتراط اللزوم انه لو لم يشترط لما فهم المعنى الخارجى من اللفظ لان فهم المعنى من اللفظ اما باعتبار  
 لهذا المعنى باعتبار انتقال الذهن من الموضوع الى هذا المعنى والاول بطر في الدلالة الاتزامية لكونها دلالة على الخارج عن  
 الموضوع له والثاني لا يمكن دون اللزوم لعقل اما اللزوم الخارجى فليس شرط الوجود والدلالة الاتزامية بدونه كما في الاعمى البصير  
 تداني مثال اللزوم الذهنى والى من المثال الزوجية والاربعية كما هو الظاهر عرفية اى حسب العرف بان لا يكون عند العقل من اللازم  
 ولزوم علاقة لكن اشتهر في العرف العادة لزوم امر بشي بسببه نقل الذهن من احدهما الى الاخر كما يجوز بالنسبة الى الحاتم  
 فان العقل ليس عند علاقة بين وجود المسمى بالحاتم كمن لما صدر الجود عن ساءه كثيرا غاية الكثرة صالحو عند العرف من لزوم هذا الاسم  
 بحيث لا يتيسر فلان جازم متقل الذهن الى انه جواد فان قلت ان اللفظ ليس موضوعا للخارج لا بالدلالة لا بالعرض لا بالوضع  
 اصلا فله دلالة اللفظ على الخارج كيف يكون من الوضعية قلت الوضعية ما يكون للوضع دخل فيه وهذا المعنى ما كان لازما للموضوع  
 غير تفك عنه فبواسطة نيب لو وضع اليه فاللازم كل جزئى في عدم الانفكاك وما نيب اليه سبب كالا لزم فان لم  
 قد يكون له دلالة بعلاقة بسبب المسبب الحال محل غير ذلك من العلاقات للمعتبرة في انواع المجازات هذه الدلالة على الخارج من الجدل  
 مع انه غير لازم له لا يقيم ان له دلالة كونه بالقرنية المحجة وبى مهال لازم له لانه قد يكون القرنية مخفية غير معلومة لو ظهرت القرنية لكان  
 الا استعمالا بسببه بسببه كحالية المحلية فالانتقال بينهما من اللفظ الى معناه لا يكون لا يعلم ملك لعلاقة قد يكون ليس له مطابقة  
 ولا تضمنية فلا يكون الاتزامية مع عدم اللزوم الذهنى قلنا هذه الدلالة مطابقة لانها عبارة عن دلالة على كمال المعنى الموضوع له  
 كان وضع ذلك اللفظ له وضعاً شخصياً كزيد ساءه فوجبا بانه ثبت من الوضع ان اللفظ اذ لم يصح استعماله مقام المعنى الموضوع له فيعد  
 عنه ويل في معنى مناله واما انهم يخوضون في تعيينه فدخل المجاز بهذا النوع تحت المطابقة وليس من الاتزام لان الدلالة فيه قد يكون ضمن الدلالة  
 على الموضوع له بعلاقة اللزوم والمجاز ليس كذلك اخرجها عن اللفظية بان يكون مع القرنية والقرنية ليست بلفظ فيكون المجاز المركب من غير  
 اللفظية منقوض ببلالة الوضع فان العلم بعلاقة الوضع شرط في هذه الدلالة انهم سمها لية بل بلفظ فيلزم ان يكون الموضوع غير لفظية فقطه ووجه  
 بان له دلالة اللفظ والوضع وغيره من شرائط الدلالة فنقول في المجاز ايضا كذا فان ساءه بالوضع اعم من الشخص النوعى ويدل المجاز



تحت المطابقة النوعي اليه الجيب لا يتألف من غير منجز ل لا علام قدس قدسهم قال الحاشية لثنا رديا بل العربة  
 لان وراثة العرب قد يتبع كما يكون في جميع نكاح البنات انتهى عاصلا ان النصف لم يشترط للزوم العقل قط في الدلالة التزمته  
 مشروطة عند المنطقين بل ان عقلنا وعرفته والعلاقة بينهما الامم بها كما بنو سبيل العربة فاختارهم به لان استعمال العربة  
 سلبية وله بول عنه خطا وهذا اختلاف اخر بين المنطقين بل العربية وهو المنطقين يقولون ان التضمن لا التزام متابعان  
 في الوضع والاتفات المقصود جميعا لا المقصود والملفت اليه واستعمل بالذات انما هو المطابقة فقط والتضمن لا التزام متفان  
 واستعملان بالتبع كونهما جزئيا ولا زاما هو كونهما متصلا بالذات استعمال العرب سلبا للتبع في الوضع لان الوضع بالذات  
 انما هو الموضوع له واما في الاستعمال المقصود الاتفات كلها سواء كان اللفظ كما قيل في المطابقة مقصودة بلقته اليها بالذات  
 كذلك لتضمن الالتزام ايضا يكون مقصودين مستعملين في رد على بل العرب ان لا يحصل له لانه في الثالث لتحقيق التضمن والالتزام على طور  
 المنطقين واليساسها على وجه ما نقلت يلزم على المنطقين ايضا عدم الاختصاص في الثالث لتحقيق التضمن والالتزام المستعملين بالذات  
 على طور بل العربية واليساس التضمن والالتزام عند المنطقين لانهم قالوا باستعمالها بالتبع فقلت ان المنطقين يدخلون بين التضمن تحت المطابقة  
 بحسب الوضع النوعي كما علمت فانهم لا باس باطن الكلام لتوضيح الامم بل الالتزام هو الذي يتروك في العلوم قال في الحاشية  
 قيد العلوم لانها لم تحر في الجاوات انتهى في العربية في العرف والجاوات العربية ليست متروكة بل يستعملونها في محاورهم انما تركت العلوم  
 كونه غير صريح وكاشف للمقصود غير مفيد للغرض ارجع في العلوم لان المعنى اعم من التعليم والتعلم بهما باعتبار المعرف كونه الامم  
 لا قيل منه شي منها كما قيل من اللفظ النوع له لان المعروف كونه مقصودا بالذات الالتزام انما قصد بالتبع فيجب بانه ان  
 عدم المقصود مطلقا فهو ممنوع لانه قد فهم المقصود بالالتزام انما كان علاقة للزوم لنه في وان ريد ان اللفظ ليس موضوعا  
 لمفهيم منه المقصود بالذات كما في المطابقة فيقول في التضمن ايضا اللفظ ليس موضوعا له فاما وجه ترك هذا وان لا يكون ريد  
 من آخر فلا بد من بيان ريق منه بين التضمن والالتزام على انه امتثال من اللزوم الى اللزوم ليس لفظ موضوع غرض  
 فصاعقليا للمفاهيم التعليم لا يكون الا ما هو سهل وهو الوضع فلهذا كان متروكا في العلوم فانقلت قد وان العقل يكون في علاقة  
 وهو للزوم العقل علاقة التأثير في الجازات التي يكون اعتبارا كان باعتبار يكون عند جواز القرائن الموضوعات غير الموضوعات المالة التضمن  
 بواسطة تلك القرائن ليست عقلية لعدم العلاقة الذاتية فالقول كونه عقليا مطلقا باطل قلت ليس المراد بالعقل مهنيا بامر  
 تقسيم الدلالة بل ان الدلالة التزمته ليست بواسطة الوضع فصارت عقلية فقال في نظرنا ان ريد ان ليس فيه مداخلية كونه  
 اصلا بالذات ولا بالعرض فمنه وان ريد ان لا مغل للمفاهيم الدخل تمام التضمن ايضا كذلك فاما وجه ترك ذلك وان لا يكون  
 التضمن كونه مخصصا لانه جزئيا في الموضوع بل انما يكون في جزئ الموضوع له لانا نقول الالتزام مع خصوصية عدمه انما







س جاد لا عسري الا بالبرهان لا بالمطابقة بالاولا فيكون لا يتصور من غير ما هو متصور في نفسه . . . . .  
 مجرورة ونداء موقوف . . . . .  
 لا يدل على عدم كونه في الواقع بخلاف ما يكون للمطابقة لو ازم يكون الدلالة عليها باللائم فاللائم لا ازم للمطابقة فقلت للمطابقة ان  
 يدل على عدم كون اللازم في الواقع وعدم كون الدلالة عليها التزمية بل المراد ان الحكم بعدم لزوم المطابقة لللائم على  
 اعتبار اللزوم الذهني فيه بدوي ضرورة اننا نلاحظ كثير المعاني مع الغفلة عن غير ما قلنا كان اللازم في نفسه محتلزم تعقيلها فقلت  
 اللازم في مقتضى ان يكون المعنى في اللازم اللزوم الذي هو المعنى الخاص فانهم كالمسلمين في ان لا شيء غير الله لا يصدق عليه غير الله  
 مشددا فيدعون ان لا يصدق عليه غير الله لانه لا يقاوم عدمه ولا كذا كذا في غير هذا جوابي ان مقتضى ان اللازم لا ازم للمطابقة لان كل شيء لا يصدق  
 لغيره فلا يخفى مقتضى ان لا يكون له غير فيكون هذا المعنى للزوم لكل معنى من المعاني فلا يصح قول المص لا عكس في اللازم فله جوابي ان  
 ليس غير ليس مما سبق بالذهن اليه وانما اذكره كثيرا متصورا للمعاني ولا يخفى باننا غير ما قلنا عن ان لا شيء غير ما قلنا في دلالته اللازم فيكون  
 لا يصدق بان المقام الملازم على اللازم لا يقام ان علم الشيء عبارة عن انك تافه بحيث يميز عن غيره فالامتناع عن الغير هو لزوم العمل لا يفتقر  
 هذا مسلم لكن لان الامتناع عن الغير يميزه بالغير فانهم تافهون فقلت ان كل معنى من المعاني لا يخفى كونها موصوفا ومفهوما وهذه من لوازم  
 نفس الشيء لا يحتاج الى تصور لغيره فقلت لا شك في ثبوت هذه الامور لكل معنى من المعاني واما لزوم تصور المعاني فمفوض لانا  
 نعقل شيئا ولا نلتفت اصلا الى شيء من صفاته فيبطل ما زعم الامام الرازي من لزوم اللازم للمطابقة لانه هذه البليات المذكورة ولعلكم  
 ان اللازم بين المعاني لا يصح في اللازم مع انك قد عرفت ان المعبر بالزوم بين المعاني لا يخصه ان يميز من تصور الملازم مع اللازم هذا حاله لو لم يكن  
 ولا يخفى عليك ان عدم لزومها بهذا البيان انما يتم اذا كان شرح اللازم لزوم عقلي واما اذا كان اعم من ان يكون عقليا او عرفيا كما قال الامام  
 سامح بجاز ان يكون له لازم عرفي معتبرا يكون الاستلزام بينهما واما تضمنية واللائم التزمية فلا لزوم بينهما هذا بيان حال تضمنية مع اللازم  
 بعد بيان حالها مع المطابقة مما حكمه ان تضمن ليس باللائم ولا بالعكس الا في المعاني البسيطة قد تكون لها لازم ومفوضها  
 التزمي دون تضمن كدلالة المعنى على البصر فان البصر خارج عنه ولازم له لا يقام ان المعنى عدم البصر فيكون هناك تضمنا ايضا لا تافهون  
 حباية عن عدم منسوب البصر خارج عنه فلا يكون انما فان قلت ان قيد البصر كان خارجا عنه لكونه قيد البصر فيكون ذلك مقتضىه وقلنا لا يصح  
 اخرج موضوعا لعدم مقتضىه قلت ليس الكلام مهيئا على استعمال العرب محاوراتهم بل المعنى هو معنى بسيط لا لزوم في المعاني  
 كان مقيد لكن يمكن ان يوجد على طريق لا يكون التقيد وقيد واخلافيه هذا القدر يكفي للبيان قد مثل ما اوجب لك انت خبير بالواجب  
 تعاني ليس لوزم حقيقة عند كثير المتكلمين فضلا عن عجزية وهذا لا يتم اريد باللائم اعم من ان يكون عقليا او عرفيا فالواجب كذا لوزم  
 عرفية واما اذا اريد اللازم على ما هو عند المنطقيين ففي خفاء وانما التافه هو ان اللازم في المعاني لا يضمن اذ كثير من المعاني



المركبة تتولد من الغفلة عن جميع عوارضه كالانسان مثلاً فإنه يتصور ولا يفهم منه معنى خارج عنه وأما قول ابن مالك شعور بالشيء  
 لكن ليس لنا شعور به شعور بغيره فإنه لا يفتقد لمية فأنقلت أن المركبة عبارة عن مجموع الأجزاء مع الهيئة التركيبية فالتركيب  
 لو أزمه ولا يكون جوده بدون الكل بخلاف التركيبين لا بد من مقتضية الذات من حيث فلا يصح القول بانها مركبة لتضمن عن الأجزاء  
 في المركبة بدون قسم يصدر عليه الكل بخلاف التركيبين لا بد من مقتضية الذات من حيث فلا يصح القول بانها مركبة لتضمن عن الأجزاء  
 الذات لا تميز بملكها من غير لزوم من اللزوم المتقضي حيث لو كان معنى لازم كان لا بد له عليه بالالتزام فعدم مقتضى  
 مقتضى لازم شكل الأجزاء من غير مقتضى التركيب أي أنه مركبة صفة اللفظ لأن اللفظ موصوف بصفة كونه مفرداً أو  
 كونه مركباً لا معنى لهذا بيان ما هو مقتضى الدلالة لأن اللفظ إذا دل على معنى فلا يخفى أن يكون مفرداً أو مركباً فبنيها يعلم  
 أي مركب على القول الشارح ومركب على التخييل الأول بمركب الحقيقة والثاني بمركب القضية التي تكون من القياس من  
 الألفاظ المفردة كونهما دالة على أجزاء لمعرف واحدة تختلف في أن الأجزاء التركيبية من الألفاظ والمعاني قد يسميها البعض  
 والتركيبية بمعنى دالة على ميراث في حاشية الجملانية هو موافق لمذهب المنطقيين لأنهم لا يسمون إلا عن المعاني المركبة  
 جزر لفظ ذلك معنى على جزء معنى والمفرد ليس كذلك وبسبب السجس أنها صفتان لللفظ هو موافق لأهل العربية فاللفظ المركب لا يكون  
 جزء ولا على جزء معناه ولا شبهة أن الألفاظ والمعاني معتبران في الأجزاء التركيبية من الأجزاء الأول فمن أخيراً  
 الدال وبسبب كونها صفة للفظ كما اختاره المصنف من حيث أن الأول وبسبب أنها صفتان للمعنى كما ذهب إليه ميراث  
 قول المصنف وعليه كما قال الحاشية قال ميراث في حاشية على حاشية الجملانية للتدبير أن الأجزاء التركيبية صفة للمعنى قوله  
 الأجزاء التركيبية للفظ عليه كما لا يخفى إليه شارحاً قدوة لمحققين فخر الملية والدين في حاشية على حاشية حيث قال للأجزاء التركيبية  
 ستة لفظ للمعنى وبن تليق حاصله فخر الدين قال للأجزاء التركيبية للفظ لا معنى قيل صفتان للمعنى لا للفظ فاشأ  
 بقوله إلى أن يخرج به الأول لأن قيل في موضع ضعف المرحوم فارج عنه هو مختار المصنف والسابق إلى الذين لا  
 أنا هو الألفاظ فهي بوصفها للأجزاء التركيبية لا يجوز أن يقال في المتن أن يكون لأن اللفظ والمعنى كليهما معتبران  
 ومتلذان تحقيقاً إلا أن الفرق بينهما أنها إذا سببا المعنى يقال تعريف المفرد المركب لا يدل خبر لفظ معناه ما يدل خبر  
 معناه أو نسباً إلى اللفظ بقوله لا يدل خبره فيضاد الخبر إلى اللفظ بدون الاحتياج إلى التقدير بخلاف الأول فإنه يحتاج إلى التقدير  
 ليصح المعنى بهذا الاختلاف المتنازع فيه لمعنى لأن الدال الأول الألفاظ والمعاني معتبران في كليهما وليس التباين إلا في الخبر  
 بما لا يميز اللفظ لا سيما في اللفظ بدليل على ما خاره من كونها صفتان للفظان في خبره أي اللفظ على خبر معناه أي اللفظ المركب هو  
 فيه معنى المركب لا إطلاقه على ذلك إطلاق مجازي في حقيقة في اللفظ والمركب إنما هو المقول وهو المعاني المركبة لقول ابن



والمركب كلها مستحده بحسب المعنى وانما الفرق باعتبار التعبير بالافعال المختلفة وقد يفرق بين المركب والمركب بان يكون من اجزاء شيئا  
واحد تسمى مضافا وليس كذلك في المركب بل يفرق بينهما بان يدل جزءه على شئ فان كان الشئ جزءا لمعنى الدال فهو المركب  
كعبدة اذا لم يكن على ما خرج من العبد بل على المعنى وهو العبودية وهذا معنى خبره معنى الدال وحده لا علم بكون جزءا لمعنى الدال فهو مركب  
اذا صار علما لمعنا هو شخص المعين وجزءه اللفظ الدال هو العبد يدل على معنى العبودية لكونه ليس بجزء من معنى خبره بل هو الدال على  
المعنى لان اجزائه هي اعضائه ومقابل المركب هو المفرد بمعنى لا يدل جزءه على شئ أصلا لا المفرد والمركب فيكونا جازما بل هو  
والا في المفرد جزاء لفظ على خبره معناه مفردا فافهم ان المفرد مقدم على المركب بالعين وكان لا بد من تقديم تعريف المفرد  
المركب والمركب العكس قلت التباين بين المفرد والمركب بان لعدم الملكية ولا عدم انتمائه فبذلكا تنافيا فقدم تعريف المفرد  
على المفرد فان قيل يراى التعريفات غالباً انما يكون بالاستقلال فما وجه ايرادها في صورة الاستدلال قلنا المقصود بقصا الكلام  
وحصول المرام طمئنان ذهاب روى لا فهم هو الدال لا يارادها بانه لا يتبين ان التعريف المفرد ليس جازما بخروج علة  
نوع كونه من لا يصديق عليه حتى يلفظ يدل على خبره معناه لان ما يدل عليه خبره هو خبره معناه لا ضا في لانا نقول الماراد  
على خبره معنى المقصود والمقصود عين العلية هو الشخص المعين لا يدل جزءه اللفظ على خبره هو الشخص المعين المقصود بالقصد ايضا  
الدلالة وان لم يذكرنا على المشهور فالمفرد على اربعة اقسام الاول لا يكون له جزء اصلا كقوله الاستفهام والثنائي يكون له جزء  
على خبره معناه كقوله انا فان اللفظ لجزءه وبخلاف الثلاثة لكونه لا يدل واحد منها على خبره معناه وهو عضو من اعضا الشخص المعين  
والثالث ما يكون له جزءا لكونه لا على معنى المقصود كعبدة علما فان له جزءا لا على معناه لكونه لا يدل على معنى المقصود وهو الشخص  
المسمى به الرابع ما يكون له جزءا لكونه لا على معنى المقصود لكونه لا على معنى المقصود كقوله انا فان له جزءا لا على معناه لكونه لا يدل على معنى المقصود وهو الشخص  
خبره معناه المقصود وهو الشخص لا انما لان يكون جزءا من رتبة خبره لكونه لا على معنى المقصود بل المقصود انما هو الشخص المسمى به مع قطع  
الخط عن كون حيوانا واطقا او كون كل واحد منها خبرا للمنافاة لكونه لا على معنى المقصود كقوله انا فان له جزءا لا على معناه لكونه لا يدل على معنى المقصود وهو الشخص  
على خبره معناه التضمني والتعريف لم يقيد لانه يكونها على خبره لفظا فلم يصير تعريف المركب جازما بخروج المفرد انما الدخول باليوس من اجزاء  
المركب لكونه جزءا لمعناه الدلالة على كونه خبرا لكونه لا على معنى المقصود كقوله انا فان له جزءا لا على معناه لكونه لا يدل على معنى المقصود وهو الشخص  
والمفرد لا بد من انتماء الدلالة من جميع الوجوه فلا يكون مفردا ولذا قيد بعض بكونه لانه خبره على خبره معناه لفظا بقى فير عليه المركبات لجازا لانه  
لا دلالة فيها على جزاء لفظه الويت مستعلا في معناه الموضوع له حقيقة لان يدخل فيه ياراد بالوضع اعم من شخصي او نوعي كما في تعريفه  
ولا اطلاق على ما يخرج من الاحتمالات فارجع الى شرح جرد ومولا عمدة العلماء في اعرافا احد عبد الحق قدس سره وخوفنا لاطالة تركناه ونؤمل  
ان كان او اى آية في اسطره تعرف الغير الى المعنى به حال الغير فقط لا بقصد غير رتبة لغيره او آية في غير هذه المفرد او آية في غير هذه



[illegible]



[illegible]



على معنى مقرر ان الزمان الماضى فيكون فعلا عند النحويين كلمة عند المنطقيين فان قيل الهيئته بغير المادة لا تدل على شيء فقولهم هيئته لم  
يقبل هيئته وما دونه قلت ان الهيئته لا توجد بدون المادة فاذا قال هيئته المادة مشرطها فقد فهمنا فلا حاجة الى ان يكون الدليل هو  
والمادة مشرطها لا شطرا فلا يقتضئ مثل الزمان ايصير الغرض في المسار والاعتدال من ان يكون ذلك على الزمان لكن لا  
بهية فلفظ الهيئته مع وجودها هذه المادة خاصة فالما دونه مشرط الدال لا شطرا لان لفظ الدخول في القبول ايضا  
على الزمان من ان ليس كل فاعلم ان الدلالة باعتبار خصوصية المادة وشرطية الحكم لا تكون المادة شرط بل شرطها عند  
النحويين ايصير الغرض بقية الحد الذي لا يميز بينهما فالدلالة على الزمان مطلقا فتخرج بقية الهيئته فان قلت ان  
نظرتو بعد من سبق مع انها غير دالة على معنى فضلا عن الزمان لا يدل كذا في حجر لا يدل على الزمان كونه غير متصرف فالتد  
بدلالة الهيئته ولايتها اذ وجد في مادة موضوعية متصرفه لا مطلقا حتى يحسب الوضع بقوده في حجر المتصرف بقوده ما وجد في الهيئته  
شرط الوضع والتصرف يدل على الزمان لا محالة فان قيل ان احد يوجب هيئته الماضى ويحل يوجب هيئته المضارع وبما اشتق  
من المحم وعل واما متصرفه مع انها اسما لا يدل على الزمان قلنا ان محم وكذا اهل ذاكما علمين لا يكونان متصرفين بل صارا  
وما اذ لم يكن كذلك فهايد لان الزمان لا اشتقاق الصرف لا يكفي لتصرف اليعال ان جميع الحكم والمخاطب وغيره مختلفة مع الاتفاق  
على الدلالة على الزمان فاعلم ان الدلالة ليست بهيئته والاختلاف هذه لصنع لا لقوا لمراد دالة نوع الهيئته لا شفعها فالهيئته صلت  
بأقية هيئتها باعتبار النوع وبما هي المادة مشرطها انما علم بالقوة ان الهيئته ذاتية المادة وان اختلفت كمالها  
ووجب ان تختلف الدلالة على الزمان لما اذا اختلفت هيئته وان اختلفت المادة كنه في غير خلاف الزمان فاعلم ان المادة من شرط  
الدلالة لا من شرط الاتفاق لان الزمان بالمادة مجموع الحروف سواء كانت اصلية وزائدة فلا شك في اختلاف المادة في صفة  
ويضربها بآية علامته المتضارع يضرب باليس في ضرب في المادة مختلفة مع اختلاف الهيئته فلا يصح قولهم اختلاف الزمان باختلاف  
الهيئته لان تحت المادة ذاتية زيد بها الحروف لا حصول كثير التام كالتان هيئته ومادة وتختلف الزمان كما في الحكم والحكم فان  
ميتها ومادة متحدة لان المراد بالهيئته هيئته الخاصة باصلها باعتبار ترتيب الحروف وطرقها وسكناتها ولا شك في اتحادها  
اختلاف الزمان اذ يدل على الزمان الماضي الاخر على المضارع فلا يصح قولهم اتحاد الزمان بتجانس الهيئته باختلافها  
قابل فان قلت ان لفظ ظرف الزمان يغير يدل هيئته على الزمان كشرط فيلزم ان يكون كلمة مع انه ليس كذلك قلت المراد بالكون  
دلالة هيئية خصوصية بالزمان لا يدل على غيره سواء في الطرف بهذه الهيئته يدل على المكان فيخرج عن الفعل لا يقع في التعريف كما  
للنحويين لا إطلاق الزمان فيه بدون تعديته ان حد الزمانية الثلاثة كما قيده النحويون مع ان كل كلمة هيئية للمنطقيين من قبيل عند لم لا يجوز  
ان قيد الهيئته عند فان غير الكلمة لا يدل على الزمان كدلالة الكلمة بميتها فلا حاجة اليه وقد شتهر من يقوم ان لفظا الحكمية على المادة

المراد بالهيئته هيئته الخاصة باصلها باعتبار ترتيب الحروف وطرقها وسكناتها ولا شك في اتحادها  
اختلاف الزمان اذ يدل على الزمان الماضي الاخر على المضارع فلا يصح قولهم اتحاد الزمان بتجانس الهيئته باختلافها  
قابل فان قلت ان لفظ ظرف الزمان يغير يدل هيئته على الزمان كشرط فيلزم ان يكون كلمة مع انه ليس كذلك قلت المراد بالكون  
دلالة هيئية خصوصية بالزمان لا يدل على غيره سواء في الطرف بهذه الهيئته يدل على المكان فيخرج عن الفعل لا يقع في التعريف كما  
للنحويين لا إطلاق الزمان فيه بدون تعديته ان حد الزمانية الثلاثة كما قيده النحويون مع ان كل كلمة هيئية للمنطقيين من قبيل عند لم لا يجوز  
ان قيد الهيئته عند فان غير الكلمة لا يدل على الزمان كدلالة الكلمة بميتها فلا حاجة اليه وقد شتهر من يقوم ان لفظا الحكمية على المادة



[illegible]



بضمة نسبة اللفظ لعلمه منفرد وليس بالواجب على شيء وقد استبدل عليه باللفظ الخارج المتكلم والمخاطب لجزء معناه بالانضمام  
 في الحكم بدل على الواحد النون في النسبة والجمع على المتعد والواو من على المتكلم والباقي على الحدث وما يدل جزء لفظه على جزء معناه فهو  
 مركب من المتكلم والمخاطب كبرون الغائب يريد عليه ان اليا وفي الغائب بدل على التسمية والباقي على الحدث فالتفرقة تحكم واجب  
 بان اليا ولا تدل على معنى لا يدسوى الحدث لان الفاعل غير داخل فيه بل حاله كماله منتظر الى ذكر الفاعل من غير معناه جامع حلاله العقل الى  
 الحدث في فاعل فلا يستلزم الفعل والذات ذكر فاعله يكون كيداً بخلاف تشي في قبل تشي في ان كانت كيداً فاعله ان الفاعل داخل فيه  
 كون ان كانت كيداً في خبره في تشي في حقيقته وليس كيداً في معناه وليس الا الحدث في نسبة فلم يكن كيداً منها ومن الفاعل على الحكم والمخاطب  
 لما تخرج به لا يثبت على الزمان وما بينهما على الحدث وبها مركبان من المادة والعنوسة فجزء لفظها يدل على جزء معناه فدخل  
 المركب خرج من الفرد فلا يكون تعريفه جامعاً فالتامر بالاجزاء والجزء التي هي الفاظ مترتبة في اللفظ والسمع بالتلفظ احداً ولا  
 ثم يتلفظ الاخر وكذا يسمع احداً ثم يسمع الاخر في ضرب ليس لان العنوسة والمادة انما هو جدران معاً فلا اعتبار له في هذه الاجزاء على  
 اجزاء المعاني بخلاف تشي في تلفظ الهمزة قبل الياء في قبل على الحكم والباقي على الحدث فيصارت اجزاء المترتبة بحسب التلفظ والة على اجزاء المعاني  
 وبها تشابه المركبات فان قبل الحرف في المخاطب والغائب لا يتغير الفاعل في احدهما دون الاخر وليس له ان يفرق قبل في حال احدهما في  
 والكذب دون الاخر لان النسبة الى الفاعل سواء كان معينا او غير معين في احتمال المصدر والكذب بالغائب صوابا كما ان الضم في حال المصدر  
 والكذب في قول المنطقين بان المخاطب المتكلم ليس كيداً في الغائب قلنا ليس الفاعل الغير معين داخل فيه الا كان حمله على زيد متشعلاً اطلاق  
 الغير معين لا يصح على معين لو سلم ان الفاعل داخل فيه فنقول معناه اشياء معينة في خمسة عند التقابل وهو لا عند السامع ووجه المصدر  
 ففعل ليس الثبوت لشيء معين عند السامع ليقول قايلاً انه صادق او كاذب لا الثبوت له بوجه فاعلم كيف يحكم بصدقه بوجه الجواب الكذب  
 بخلاف المتكلم والمخاطب فانه معين معلوم عند القائل والسامع جميعاً فيصيح الحكم عليه بصدقه والكذب والمنطقون انما يجهلون عن المعاني لما وجدوا  
 معاني الفاظ المضارعة سوى الغائب محتملة للمصدر والكذب صوابا من المركبات الغائب يبقى في المفردات لكان هذا خلاصه كلامهم  
 وان ثبت استيعاب الكلام فاربع الى شرح المطالع والا آسى ان لم يدل بهية على ان من مع عدم كونه مرة لتعرف حال الغير بوجه  
 الحكم اسمى سبباً ويحصر في هذه الاقسام حصراً على ان صله المفرد اما ان يدل على معنى في نفسه حيث لا يكون مرة لملاحظة الغير ولا  
 الثاني الحرف الاول اما ان يدل بهية على ان لا فالاول الكلمة والثاني الاسم فهذا المحصر بين النفي والاثبات هذا هو المحصر في تعريف  
 الاسم على بهية لما كان مشغولاً على العديدين بوجه عدم كونه مرة وعدم اقترانه بالزمان اذ هو عن تعريفه في شتمال تعريفها على  
 والاعلى علت في بيان المحصر ليس لك من خواص اسمى من خواص الاسم في يختص به ولا يوجب في غيره الحكم عليه اى على الاسم بمعنى كونه  
 محكوماً عليه فان قلت للاسم خواص اخرى فاجبه كونه في الحاجة دون غيرها فقلت لغرضها تتعلق من حيث كونه محكوماً عليه فاختاره في قوله



اسي القائلين كون الاسم محكوما عليه من غير حرف جرح وضرب فعل باض لا يرد هذا جواب كل مقتدر وهو انكم تقولون من خواص الاسم  
 كونه محكوما عليه مع ان الحرف ايضا يكون محكوما عليه انكم تقولون ان حرف الجرح من مذهبكم عليه كونه حرف جرح محكوما عليه  
 كونه من خواص الاسم كونه الحرف كذا في ضرب فعل باض يحكم على ضربا به فعل باض فصار محكوما عليه مع انه ليس باسم بل هو فعل محكوما  
 عليه في الفعل والحرف لم يثبت من خواص الاسم لان خاصته لا توجد في غير مختص وهذا وجه في الفعل والحرف مقتربا جواب ان لا يرد غير ذلك  
 قاتنا اى الحكم في ذلك المثال حكم على نفس الصوت اى اللفظ لا على معناه اى معنى كواحد من الحروف الفعل مختص اى الاسم هو اى مختص  
 اى الحكم على معناه الذى وضع اللفظ لازايه توصيحه اى الحكم على نحو من حرف جرح وضرب فعل باض على لفظ من لفظ ضرب باض معنى هذه العبارة  
 ان لفظ جرح جرح ولفظ ضرب فعل باض ليس الحكم على معنى من حرف جرح ولا على معنى ضرب فعل باض والاسم يصح الكلام ويختص بالاسم  
 هو الحكم على معنى الاسم على لفظ فالحكم على اللفظ ليس من خواصه كونه في غيره لا يضر نعم لو تحدد الحكم على المعنى في غير الاسم لكان كونه معناه  
 قال في الجاشية قبل ان يرد علم لما يرد حرف حقيقة ليست هذه حرف بل اسم كذا ضرب فليس شىء فانه لم يقل احد من علماء اللغة بذكر  
 فكيف يلتزم ذلك في المبهلات نحو سبق مهمل كذا لا يخفى انتهى حاصله ان بعضهم يجابون من في حرف جرح ليس قابل علم للحرف فالحكم في  
 المثال على علم الحرف لا على الحرف نفسه وكذا في ضرب فعل باض الحكم على الضرب التبعى هو علم الفعل لا على الحرف فمعه المذهب قوله ليس شىء  
 على اللغة لم يتقبلوا كونه على الحرف والفعل فكيف يتقبلوا به ولو سلم فاقول القائل في سبق مهمل فانه حكم على سبق كونه مهمل  
 ليس باسم ولا احتمال للعلية فيه لكونه مهمل ليس منوع بشىء مهمل فاقول قال المصنفون الحكم على لفظ من لفظ ضرب باض على معناه فانه ثبت  
 فكيف يحرر الجواب في قولنا معنى فعل مختص بالزمان فانه فيه حكم على المعنى لا على اللفظ قلنا ايراد غير الفعل بلفظه الذى وضع بازا  
 المعنى لا يصلح لكونه محكوما عليه كما يقع ضرب يرد به معناه ويحكم عليه ليس على الحكم واما اذا جرح غير هذا اللفظ فلا بأس بكونه محكوما عليه  
 اذا جرح بلفظ الفعل بخلاف الاسم فانه اذا جرح بلفظه مثله لا يرد به بل الذات لمختصة بهى تصلح لان يحكم عليها بالقيام بخلافه لا يقال  
 معنى ضرب غير معنى في حكم على معناه لا محالة مع انكم قلتم انه من خواص الاسم نقول المراد ان الحكم على معناه اذا جرح بلفظه الذى وضع بازا  
 من غير انضمام لفظ آخر من خواص الاسم كما يحكم على معنى مثلا من غير انضمام لفظ معنى غير الية واما اذا انضم لفظ آخر فلا بأس بان الحكم محكوما  
 عليها لعدم كونها من خواص الاسم فالحكم على المعنى اللفظ مع التعيين بلفظ الموضوع له من غير انضمام لفظ الية من خواص الاسم  
 ولا يوجب في غيره فان قلت ان قولك الفعل لا يخبر عنه والحرف لا يخبر عنه لا يخفى اما ان يكون المحكوم عليه هو معنى الفعل او لفظه فعلى الاول يلزم  
 اجتماع اثنين بان عدم كونه جزءا عنه يقتضى ان لا يحكم عليه بشىء من الاشياء مع انه يحكم عليه بم لا جوار في الكلام فصار سبطا لنفسه في الجواب  
 اطلق ممنع عليه الحكم على الثاني كيف يصح انه لا يخبر عنه لفظ الاسم وفعل بيان سجاى بهما يجب الجواب المطلق بان الجواب معتبرا  
 فالاجابة بحسب سيرة بلفظ الاسم عدمه اعتبارا لاداة معنى الفعل اذا جرح بلفظه فافهم الاول اى الحكم على نفس الصوت

قوله فانما هو  
 ان الضمير الجواب  
 وبيان المعنى  
 والاداء ان جرح  
 لفظ الجرح سيرة  
 واما ان جرح الاسم  
 جرح معنى كذا  
 فالحكم بلفظه  
 به عدم



[illegible]



ووضع له بما ظاهره موجودا في موضع فيهما واحد على ما يلحق به من جهة واحدة سواء كان  
 اخاصة خاصا بمتنق فكل واحد منها على كثيرين ويجزى بالكون موضوعا لواحد من بين هذه الاسماء كالماء في سائر  
 الجزئي على التحقيق بشارته ان في موضع الضمات وسائر الاشارات بخلاف ما هو ان بعض في اسماء الاشارات موضوعا  
 كل بشرط استعماله في الجزئيات فهي داخله في الكل في خارجة عن الجزئي استعمالها في معناه لا على حدة في استعمالها في الجاز  
 فصارت المجازات المشتركة حقيقة في غير الالفاظ لطلقات المجازية لا بد فيها من ملاحظة المعنى في الاشكال في الالفاظ التي  
 كل في اطلاق هذه الاسماء فكيف يكون موضوعا لتحقيق في المسمى كونه الموضوع له خاصا فاعلم ان كانت صورة في موضع  
 فصارت موضوعا للتمتع في الاشكال في غير الالفاظ في موضع في هذه الاسماء ووضع احد في الاشكال في موضع في الالفاظ  
 قال في الحاشية قد يكون الموضوع خاصا وهو موضوع له خاصا كوضع يد للذات لمختصة وقد يكون كل منها عاما كقول في موضع  
 كل فاعل موضوع لذات مرقم بالفعل وقد يكون الموضوع عاما وهو موضوع له خاصا كوضع سائر الاشارات مثلا فان الموضوع لا حظ  
 اول الامر الكلي للالفاظ في موضع اللفظ له بل في الالفاظ جزئية بواسطة وضع لك اللفظ لكل تلك الجزئيات المندرجة تحت  
 وقد يكون الموضوع خاصا والتمتع له عاما كوضع الانسان للمعهم الكلي كذا قيل في الحق انه داخله في القسم الاول فتدبر انتهى في معنى  
 ان الموضوع على اربعة قسم اول الموضوع الخاص للموضوع الخاص بان يعتبر التبعين في الجانبين اعني الموضوع والموضوع له كوضع  
 لذات مختصة فالموضوع هو زيد خاص كذا هو موضوع له هو الذات لشخصه ايضا خاص فان قلت ليس التعيين في جانب الموضوع  
 لان زيد يتغير في حال الصبا وشبابا وشيخوخة باعتبار الزيادة والنقصان لا يبقى مع الشخص الواحد بجميع الوجوه بل هو  
 متغير بحسب حالاته المتغيرة فصارت زيد موضوعا للتمتع ولا شك ان ليس بترك فلا بد من ان يكون مسمى بل وضع الخاص للموضوع له عام  
 قلت الكلام ههنا على ما هو في العرف فالتعميم في فلسفة غير معتبر فالعرف يلاحظ في زيد معنى واحد في جميع احوال ولا ينظر في شيئا  
 تغيره بل هو فاعلم ان هذا هو الموضوع للمعنى واحد في جميع احوال في الموضوع العام والموضوع له عام بان يلاحظ الامر الكلي في  
 الموضوع له لا يكون خلافا بل يكون الملحق فيها شيئا بل هو واحد ويكون الامر الكلي مرادة للموضوع كوضع العلم على مثلا لم يكن عام  
 فالمنطوق فيه ليس مع من اعمل بل كل لفظ على نية كونه مادة تتغير في موضوعات مثاله والموضوع له صمد هو عليه  
 قائم امثله والثالث الموضوع العام للموضوع الخاص بان يلاحظ الموضوع معنى كلياً على جميع افراد كل المفرد والمذكر والابتداء  
 وغيره لكن لا يوضع لك المعنى بل يوضع لا معينين جزئياته وهذا المعنى انما يكون مرادة لملحظها فالموضوع ليس بهذه الجزئيات  
 والامر الكلي هو فقط كما في المضمرات وسائر الاشارات للمصولات فان في مثلاً موضوع لكل واحد من الجزئيات الخاصة  
 كزيد وعمر وغيرهما كونهما محسوسا حادثة مشارا اليهما لا يقع بجزئياتهما كونهما موضوعا للامر الكلي بشرط استعمالها في الجزئيات كذا







ليس اتوى بل ضعفه كحاجب الغيبة الى الماهية المكنية مع قطع الطر عن وضوئها للفلک و عن كونه ماحلة ملكة تلت قوتى راحة  
بينهما ان الاول لا يلاحظ فيه العلية والاقدمية بل ثبوته للشئ من غير افتقار الى الخارج وفي الثاني يلاحظ ان يكون الترتيب  
الى بعض آخر والثالث اشدة ومقابلها الضعف بمقتضى ما لقيت من معانيها تتزاع العقل لمعونة الموهب مثال الاضعف من متمايزة في رتبة  
كالبيض فارجح جوده في الشئ من جوده في العاج بحيث يتزاع العقل من الشئ بخاصة كثيرة مثل العاج الرابع زيادة ومقابلها  
وهي تتزاع العقل عنها مثال الانقص لكن هذه الامثال قد تكون متمايزة في الوضع كما في الكلم المنفصل منها الفرق عند الشاغلين بالادراك  
فلا يفرقون بينها بل هذه التفاوت عند سماعها الى التفاوت بالكمال والتقصان ولم يسميها باسمين مختلفين المشاغل لما وجد التفاوت  
مختلفين في الاحكام المقدار تصنف بالزيادة بحسب الوضع بخلاف كيف فسميها باسمين مختلفين فانتقلت بوجه خصوصية تسمية التفاوت في  
بالشدة والضعف والكلم بالزيادة والتقصان ولم يعكس الامر قلت نسبة لغوية لان اهل اللغة لا يقولون في الكلمة انه شدة خطية  
الاخر بل يقولون ان زيد ولا تشكك في الماهيات بان يكون الماهية حيث هي هي متفاوتة بالنسبة الى الافراد فسميها باليهيات  
ايتم كالانسان بالنسبة الى زيد وعمر وبكر فان كلها سواء بالنسبة الى الانسانية لا تفاوت فيها بخلاف الاشجار الاربعية المذكورة  
اتفا والاولين فالله ومجبولية الذاتية فلا بد من صدق لمهية اذا كان على بعض الافراد علة لبعض آخر فثبتت الماهية لهذا  
يكون بالعلية مع انها ذاتية له وهذا مجبولية الذاتية وكذا اذا كان صدقها في بعض اولي غير افتقار الى امر خارج في الاخر فثبتت  
الى الخارج فصارت في ثوبها لما هي ذاتية محتاجة الى شئ آخر وهذا معنى المجبولية الذاتية واما هنا الاخيرين فلان الاشدة والازيدان  
يشتملا على شئ لا يكون الا ضعف والانعكاس لثبوت الثاني لا يكون الفرق بينهما فواجبه كون احدهما شدة وازيدان والاخر الاضعف  
والانقص على الاول لا يخرج اما ان يكون انشئ الدني شئ على الاشدة والازيدان معتبر اني ما يمتها او لا فعل الاول يكون ما يمتها مشتقة  
شئ ليس في مهية الاضعف والانعكاس فلا يكون ما يمتها من ماهية الاشدة والازيدان لا تتواءم الكل بالتفاوت والجزء بفصاحة لمهية  
فلم تصر مهية واحدة متفاوتة في الصدق فلم يوجب تشكيك فيها وعلى الثاني يكون تشكيك في الامر خارج عن المهية لاني المهية ويزيد عليه  
حل جسم على الاشياء بسطة مجبولية كذا سائر الاجناس العوالم كلها على السواء بل بسطة بسطة فوق كل اسم الذي لا يعيل مطلقا في  
ما صوابه من حل الكمال على السافل بسطة لكونه ذاتيا مطلقا حيث بان المراد من تعليل ما خارج عن الذات هيها معلل بالذات ويزيد  
لا يوجب تشكيك لا يكون الابعثيات متعددة بخلاف المصداق وفي حل العالي على المتوسط وحله على السافل بسطة لا تختلف  
المصداق لان كجسمة التي هي مصداق حل الكمال على المتوسط بعينه كجسمة التي هي مصداق حله على السافل وهي كجسمة ذاتياتها  
ولا في العوارض نفسها بل في اشارته الى رفع النقص على الدليل بل في ينقص بالعوارض كجسمة فيها مع تجويز تشكيك فيها عند تفاوت  
في العوارض في التشكيك في العوارض في السواد والاشدة يشتمل على شئ لا يكون في الضعيف او لا على الثاني لا يكون



التفاوت بينهما على الاول فالزيادة في الاشياء ما جرد فيكون ما بهية لسوادين مختلفتين والتشكيك لا يكون الا في الماهية الواحدة والما  
خارج عنه فصار التشكيك في الخارج عن السواد لا فيه فلهذا لا في العوارض بل في الماهية ولا في السواد اى العارض بل في ما يكون  
نقص في تصانف الافراد اى ان كان بالعارض فلا تشكيك في الجسم اى الماهية ولا في السواد اى العارض بل في ما يكون  
الجسم متصفا به العارض فاختلاف السواد بالاشد والاضعف لا يوجب التشكيك في السواد لان هذا الاختلاف بالفضل المتفاوت  
مختلفين فصار تشكيك الكل في التشكيك في مجموع النوع فكل ان التشكيك ههنا هو المفهوم المشتق من العارض بالنسبة الى موضوعات متباينة  
وعلى ان لا يكون التشكيك بالنسبة الى الاجسام المتى تقوم لها السوداءات لان مناط صدق الاسود عليها ليس الا قيام مبدء الاشتقاق فيها فالا  
في مبدء الاشتقاق يكون موجبا لاختلاف صدق المشتق على ما قام به مبدء الاشتقاق وهو الجسم مثلا صدق الذاتى على الذات لا  
لا يتحقق الا في صفة لان مناط الصدق فيه هو الاتحاد والذاتى فافهم ولا يخفى عليك ان الدليل المذكور لا يجزى في العوارض  
على تقدير كون التشكيك فيها لمتنقص بها ويحتاج الى دفعه لانا نختار ان الاشياء تشتمل على شئ نزيد خارج عنه ولزوم كون التشكيك  
في الخارج لو يصدق ما كونه في العوارض لا يضرنا نعم لا يساغ لاختيار هذا الشق في التشكيك بحسب الماهية وسيد على انه لا  
لعارض بان العوارض اى المبدء التام بالشئ كالسواد مثلا لا تشكيك فيه لانه ان كان مقبولا بالتشكيك فاما ان كان تشكيكه بالنظر  
الى حصصها المتى هذا العارض قاتى لها كالسوادات فذلك بط لمام في بطلان تشكيك الماهية واما بالنظر الى موضوعات الجسم  
الاسود فالسواد غير محموله عليه والكل في التشكيك يكون محمولا على افرادة فلا يكون الا في العارض الخارج لمحمول كلاسو مثلا هذا هو مبدء  
المشايين فخلاصة كلامهم انه لا تشكيك في الماهية بالنسبة الى افراد ما يجوز من الامحاء الاربعه للزوم لمجوهية الذاتية على تقدير  
الاولوية والاولية كما عرفت وللزوم اختلاف الماهية على تقدير الشدة والزيادة مع ان التشكيك ببله من ان يكون جملة واحدة  
لما ذكره لا تشكيك في العوارض لانه اما بالنسبة الى حصصها فحالها كحال الماهية بالنسبة الى افرادها لان العوارض هي هيئات  
حصصها واما بالنسبة الى موضوعاتها وهو بطلان عدم حملها عليها والتشكيك لا بد ان يكون محمولا فلا تشكيك الا في تصانف الماهية  
بالعارض وهو المعبر بالاسودية مثلا فالتشكيك ليس بحسب النسبة الى افراده ولا في السواد مثلا بالنسبة الى السوداءات المتماثلة  
في تصانف الجسم بالسواد وهو كونه سودا وادور على الدليل المذكور الذي سطر التشكيك بالاشد والزيادة بانه يجزى لاسودا حسب  
عنه بان ادهم بالتشكيك في الاسود بالتفاوت في منشأ الصدق وهو السواد ولا تشكيك في السوداءات المختلفة فوثر التشكيك في العوارض  
الماخوذ عنه وهو الاسود فان في الاسود والاشد توجد سوادات كثيرة امثال الاضعف وحسب كل سودا يحمل عليه لاسود  
يصعد الاسود بصدق كثيرة في الاشياء بخلاف الاضعف لا يقيم ان هذا يوجب التشكيك في السواد لان السوداءات مختلفة بالسواد  
اشد والاضعف فتوجد سوادات كثيرة في الاشياء بخلاف الاضعف فارجع العدول عنه الى الاسود ولانا نختار ان التشكيك في السواد







لا يتراعى ان ينشأ من مجموع الخواص التي هي في الناقصة اما امر واحد خارجي مشترك بين جميع الاجزاء المتضمنة في المسمى كونه في المسمى  
 والناقص رايد الان ينشأ من مجموع الخواص التي هي في الناقصة اما امر واحد خارجي مشترك بين جميع الاجزاء المتضمنة في المسمى كونه في المسمى  
 والاجزاء غير متناهية فلا بد من تعبد وانما هو الخارجية بحسب الاجزاء فصارت ايضا غير متناهية وهو يعلم بالاختصار ما بين الجاهل وبين المسمى  
 والجاهل الآخر وقال استنادا للاستناد قدوة اهلنا في تعبد العرف بالحق في المقامات السنية وحسب الدرجات الرفيعة حسنة من سادات المؤمنين  
 نظام الملك والدين سرور في حاشية على الحاشية القديمة انه يمكن توجيه كلام الشافعي في الشدة صدق الكل على موضوع واحد باحد وجهين  
 والضعف ضد هذا في العرضي ممكن في الذات ليس يمكن ان يكون الا بكثرة المصادق فعلى العرضي ليس المصادق الا بحد  
 وهو كثير في الاشياء كما مثال الاضعف بحيث يمكن ان يتزعم هذه الامثال منه ويعتد بازا وانتزاع كل مثال عرضي فاذا تكثر الامثال تكثر  
 المحل بحسبها ويكون صدق العرضي صدقا متفاوتا على الاشياء الاضعف به في الجهة وليس صدق صدق الذات في الانفس الذات فتكثر صدق  
 لا يكون الا بكثرة الذات او اكثر الذات بعد وهو موضوع فلم يوجد معنى لشدة المذكور فلا يكون صدقه عليه شدة فظهر ان معنى شدة لا يوجد  
 الا في العرضي اليه اشار المصنف قوله ومسمى ان احد الفردين ان شدة ان بحيث ينتزع منه اسي من الاشياء لعقل لمعونة الوهم مثال الاضعف  
 ويحلله اسي يحل لعقل الاشياء اسي الى الامثال حتى ان الكلام العام العامة التي لا يخرج عن رتبة العقيدة تذهب الى انه اسي شدة  
 منها اسي من امثال الاضعف فحصل ان معنى احدهما شدة من الاخران العقل في شدة من الاشياء لا كثرية مثل الاضعف بانه  
 الوهم كما ان المتزعمات خبريات ولا يتزعم بدون معونة الوهم ويحكم على الاشياء ان فيه امثال الاضعف كثير ويخرج منها اسي  
 حتى ان الوهم العام الذي يفرق بين التحليل والتأليف في الاول لا يترك المحلل من الامور المحللة اليها وليس كذلك في الثاني  
 لها فيه اصلا بل لعقل متزعمها منه وفي الثاني يكون وجودها في المؤلف بفعل ان كانت متحدة صرة ولاتأليف في الاشياء من  
 الاضعف في شدة ان الاشياء من امثال الاضعف مع انه ليس اذ انضمام الاشياء للاضعف لا يفيد الاشياء فظهر ان الاشياء ليس  
 من امثال الاضعف لكن العقل يحلله اليها وهذا معنى الاشدية والاريدية الا ان يفرق بينها بان امثال الاضعف في الاشياء من  
 مبانية في الاشارة احمية وفي الاريدية تكون مبانية فيها لكونها اجزاء ومقدارية وبعضهم قسم الاشدية بكثرة اثار المهمة وبعضهم  
 بكمال نفس المهمة ولهم عدل عنها وقسمها بما ذكر في المتن لا يفرق بين التفسير في المسمى المتعارف عند المصنف وما غيره من التفسير في المسمى  
 الاشارة في الغير المتعارف عند المصنف فذكر اشارة الى وقته في المقام فانه من لمة الاقدام ان ثبتت في الكلام فارجع الى حاشية  
 القديمة وما يتعلق بها من حاشية الاشياء اكثر معناه اسي معنى المفروق فان وضع اسي المفرد لكل اسي كواحد من هذه المعاني ابتداء  
 اسي بل لا يخلو نفل بين المعاني فيكون موضوعا لمعنى ثم نقل عنه وضع للاخر بل وضع لكل منها في وقت واحد فبقيد الوضع لكل من  
 والجاهلان الجاهلان في معناه فينبغي ان لا يفرق بين القول في وان كان موضوعا له لكنه ليس وضع للفظ له كما هو في



[illegible]



ببش كيون لفظ واحد مشترك بين معنيين مختلفين متباينة فقال الخليل لم يتبع من الضدين بان الاشتراك يقتضي التوحد  
التباين بين الاشتراك التضا ومنافا لم يكون اقما في المتضادين وجب عنه بان التوحد والتباين ليسا من جهة واحد  
يلزم المناقاة بل الاول من جهة اللفظ والثاني من جهة المعنى فلا منافاه فان قلت يلزم اجتماع الضدين في محل واحد  
تقدير الاشتراك بينهما لانه اذا تلفظ لفظ واحد اراد به الضدان فجميعان الذهن في محل واحد قلت وجود الضدين في محل مطلقا  
ليس ببح بل اذا كان في لك محل من الامور الخارجية فالصح عند المصنفين واقع بين الضدين كالقصر المحض والظهر قوله بل  
فيه عموم الخ يعني اختلاف تسليم الوقوع في انه يوجد في العموم بان يراود بلفظ المشترك اكثر من معنى واحد ولا الاول  
الكاشف في الثاني ندره ببيان حقيقة قوله ثم بعد كونه عاما الخ اى بعد كون المشترك عاما اختلفت ان رادوا العموم على سبيل  
اولها زاي الاستعمال في هذا العموم حقيقة او مجازا فذهب طائفة الى انه حقيقة لان كلاما من معانيه موضوع له فكان يستعمل  
الموضوع له وهذا هو الحقيقة والآخر قال انه مجاز لان لفظ المشترك ليس موضوعا لجميع المعنيين بل لما كان استعماله في احد  
على سبيل اللفظ حقيقة ضرورة انه لا يكون بنفس الموضوع له بل جزءه حتى بين الضدين كالجون بين الاسود والابيض لكن لا يحتمل  
فيما في المشترك حقيقة فلا يجوز اراؤه معنيهما لان الوضوح خصص اللفظ للمعنى بحيث لا يراود به غيره فباقتبار وضعه لهذا  
يوجب اراؤه خاصة وباعتبار وضعه لذلك المعنى يوجب اراؤه خاصة فلا يراود به غير ما و فلا يكون  
ذلك لا بان احد المعنيين على نفس الموضوع له بل بالآخر على انه يناسبه فيكون جميعا بين الحقيقة والمجاز وهذا هو ندره ببيان حقيقة  
التشابه على اراؤه للعموم من المشترك بقوله فكان ان الله ملائكة يصلون على النبي يا ايها الذين امنوا صلوا عليه وسلموا تسليما بان  
مشتركة بين الرحمة والاستغفار الدعاء وكل منهما مراد بهما بلفظ واحد هو يصلون لان الصلوة من مدحمة ومن الملائكة  
استغفار ومن المؤمنين عاين جواب عن الاستدلال بان لا يسميقت لا يجابته المؤمنين بان الله ملائكة ولا يصح ذلك  
الا باخذ معنى عام شامل لكل هو لا اعتنا بشانه صلح فكون المعنى ان الله ملائكة يعينون شيئا يا ايها الذين امنوا اعتنوا  
بشانه ذلك لا اعتنا بمن الله ملائكة استغفار من المؤمنين عاين الصلوة ليست تركه بل هي موضوع قسمة واحد  
الا اعتنا بالشان هذا معنى عام لا افراد مختلفة بحسب اختلاف نسبة الصلوة اليها فوالقدر منها يكفي لتوضيح المرام و علم الاصول  
متكفل لتفصيل هذا الكلام وتركناه لغرضه المقام المحل وهو وضع المعنى ولا ثم وضع لآخر بلا مناسبتين للمعنيين كجعفر فانه في  
الاصل معناه النبي الصغير ثم نقل وحل على الشخص بلا مناسبتين للمعنى الاول والثاني وخلف فيقول من المشترك اى في بعض  
المحل فبسم المشترك بوضع له ان شيرة مع عدم المناسبتين بينهما كما في المشترك فكان في التناول لم يلاحظ الوضع الاول  
المعنى الثاني ايضا هو الموضوع له ولا عند ذلك من المنقول لا يحل النقل من المعنيين والمشتركا يكون كالمعنى











فلهذا لا بد على الرجل الشجاع من ان يشجع نفسه في صفات الشجاعة فاستغنى اسم الله سبحانه وتعالى عن جميع صفات الشجاعة وهي على اربعة اشخاص الكثرة  
 وهي اربعة اشياء في نفسه كانه يثق بنفسه في اشد الاشياء لا يتردد في المواجهة ولا يتردد في المواجهة ولا يتردد في المواجهة ولا يتردد في المواجهة ولا يتردد في المواجهة  
 بالقرينة اللفظية والشرح وهو ان كبر الملايم المستعار منه وثبت المستعار له وادخل في كثره في المواجهة والاطول من غيره والآسي وان لم يكن  
 العلاقة تشبيها بل غيرا كعلاقة السببية والمزوم وغير ذلك هذا القسم من المجاز مجاز مرسل كانه لا بد للقدرة والتعميد ان اليد مضمومة للعضو  
 لمخصوص من ان النعمة العبد مرسل في اطلاقها عليها بهذه الجهة مجاز مرسل في حصره اجمعي حصر القوم لك المجاز في اربعة وعشرين نوعا  
 بالمحصر المستقر في اول المطلق بسبب السبب كالمطلق لغيت على النبات في قوله ما لغيت على النبات الثاني المطلق بسبب السبب كالمطلق  
 انحر على الغيب في قوله تعالى في حصره اجمعي حصر القوم لك المجاز في اربعة وعشرين نوعا بالمحصر المستقر في اول المطلق بسبب السبب كالمطلق  
 يجعلون اصابعهم في اذانهم والرابع عكسه كالمطلق الرتبة على الذات في قوله تعالى فتحرير رتبة وانما من المطلق المزوم على اللازم  
 كالنطق للالة في قوله تعالى في حصره اجمعي حصر القوم لك المجاز في اربعة وعشرين نوعا بالمحصر المستقر في اول المطلق بسبب السبب كالمطلق  
 كالمطلق المستقر في حصره اجمعي حصر القوم لك المجاز في اربعة وعشرين نوعا بالمحصر المستقر في اول المطلق بسبب السبب كالمطلق  
 على الحقيقة كالمزوم القيمة والتاسع عكسه كالمشعر الذي شفيق الابل للشفة المطلقة والعاشر مطلق الخاص على العام والحادى عكسه  
 ومثاله ما نظره والثاني عشر حذف المضاف نحو اسال القرية بحذف الابل هو اعم من ان يكون المضاف اليه قايما مقام المضاف  
 ويسمى بالمجاز بالانقضاء الثالث عشر حذف المضاف اليه عند الذين ائمن من المجاز تسامح باعتبار الاشتراك اللفظي لا المجازي  
 بالحذف غير المجاز الذي يخرج فيه لان العلاقة المصححة للاستعمال في غير موضع له علاقة بالحذف كما لا يخفى في الرابع عشر المجاز  
 كالميلاب للاء اى خمس عشر تسمية اشى باعتبار ما يول الى قوله تعالى في حصره اجمعي حصر القوم لك المجاز في اربعة وعشرين نوعا بالمحصر المستقر في اول المطلق بسبب السبب كالمطلق  
 اشى باعتبار ما كان نحو واذا اليتامى اموالهم لا يتم بعد البلوغ عند ايتان الاموال في سبع عشر اطلاق لمحل على الحال نحو فليدع نأوى  
 اى اهل ناديه اثنا عشر عكسه ففى مائة اسمى كجبة لانها محل الرحمة والتاسع عشر اطلاق اسم المسمى عليه كالمثلث في المذكر  
 والعشرون اطلاق احد المديين على الاخر كالمدي والحادى عشر اطلاق اسم المسمى المعروف على احد منه منكر واشى عشرون اطلاق  
 احد الصدين على الاخر والثالث والعشرون المحذف والرابع والعشرون الزيادة والخامس والعشرون المكرة في الاثبات للمعوم نحو  
 على نفس اى كل نفس قد اوج بعض مضبها في بعض فقالوا باشى عشرون سببية وسببية وتشابهية والمضادة والكلمية والخرسية  
 والاشارة والمجاورة والزيادة والقصان وتعلق وتشاكلة وبعضهم قالوا الخمسة اشكاله تشابهية الاول انه يكون عليه المجاوزة  
 وبعضهم قالوا بربعة اشكاله الاول انه يكون المجاوزة وادرجوا في الاقسام في هذه الاربعة والخمسة فبذلك الاجان ما يربط تفصيل فانهم  
 هذا انفسه يستعمل المجاز تسامح الجوزيات على امرين من ان يكون المراد من المدي لعمدة ومن المحدث للبناء على الاشارة الى المدي



















الكذب بالخبر كونه صادقا ولا يلزم ارتفاع مقتضين فعل تقدير الصدق كونه ذابا وبالنسبة الى الحكم لا يجوز صوته ولا كونه خبرا  
 منها او ثلثا لثان الموضوع كونه متقدما كما تقر في موضوعه الموضوع بهما ليس لا كونه من الكلام وهو متشابه على النسبة وكلما  
 يكون غير مستقل فليزوم كونه الموضوع غير مستقل بل خلف فاجاب عنه بحق الذي بان في النسبة بل ان الحكاية عن نفسه غير معقول  
 ليس معنى الخبر كلاما ليكون حكاية عنه فلو كان خبرا لكان حكاية عن نفسه والحكاية عن نفسه غير معقول الا يلزم تقدم الشيء على خبره  
 والحكي عنه لا بد ان يكون متغيرا من اذ لم يوجد الحكي عنه لم يوجد الحكاية فلا يكون خبرا فهذا انشا في صوة الخبر فان قلت لو كان  
 انشا لكان اخلا في قسم من قسامه مع انه ليس محل شي منها قلت لا قسام المذكورة لان انشا صوة ومعنى هذا انشا وخبر  
 فلا يضر عدم خوله تحت قسام لان انشا صوة ومعنى فافهم وهذا جواب عن التفسير الثاني والثالث ايضا قائل فيه ولما لم يرد  
 المصنف هذا الجواب الجواب من شبهة بجواب خروا شار فيه الى رد ما اجاب المحقق فقال الحق انه لا معنى القول بجمع خبراته وهو  
 الموضوع والمحمول والنسبة ما هو في جانب الموضوع اى يحل موضوعا فالنسبة في الموضوع لمخولة محلا لا يكون غير مستقل فهي  
 النسبة محلي عنها محلي بنفسها ومن حيث تعلق الاتباع بهذا المعنى بنسبة لمخولة تفصيلا فهي الى النسبة المفصلة بالحكاية عن نفسها  
 فالغاية من الحكاية المحكي عنها اعتبار الاجمال والتفصيل حاصل في الجواب تقدير الاول ان القول خبر وفيه حكاية ومحكي عنه  
 وبما متغيرا ان لا يلزم الحكاية عن نفسه كما فهم المحقق لان النسبة اليها اعتبارا ان اعتبار الاجمال يكون الموضوع والمحمول  
 معا فالا اعتبار المحكي عنه او اعتبار التفصيل وهو ان يلاحظ الموضوع والمحمول ولا ثم الحكم بهما بالنسبة افعه لميت بواقعة فهذا الاعتبار  
 حكاية فضا بالحكاية المحكي عنه متغيرا من لا يلزم الحكاية عن نفسه ونخرج من هذا الجواب عن جواب المحقق ايضا كما يدل عليه الحاشية  
 كما انه جواز عن شبهة فكذا لا يخرج عن جاب المحقق الدواني ايضا لان انشا انكاره خبرية هذا الكلام لما كان عدم الحكاية واذا وجد الحكاية  
 كما علمت فضا زعمه باطلا فان قلت النسبة غير مستقلة كيف يوجد في جانب الموضوع مستقلة قلت لا استقلال عدمه تابع للحكاية فاذا  
 لم خلت بالحكاية الاجمال من تفصيل كونهما من الموضوع والمحمول فهي مستقلة قابلة لان تقع في جانب الموضوع ولا يلزم اجتماع  
 والكذب في امر واحد جهة واحدة لانكاذيب بسبب الاجمال وصا في سبب التفصيل وقيل الكذب عبارة عن كذب المحمول والمحمول انما  
 الكاذب فاذ سلب على تقدير الكذب عن الاجمال لوجب ثبوت الصدق له فيلزم الاتباع قلنا لا يلزم من انشا الكذب عن المحمل ثبوت الصدق  
 له لان المحمل ليس بصفة تصيف بالصدق او يقال بانه اذا صدق بالمفصل ثبت الكذب للمحمل اذا كذب بالمفصل ثبت الصدق فلم يجمع  
 والكذب في امر واحد بل في امرين وليس بمحمول وعلى هذا الجواب بان المحمل والذات لا فرق بينهما الا بالاعتبار فقط والصدق  
 والكذب يقتضي اعتبار الذات وهما اجتماعا امر واحد لان المحمل ما يقتضيه اولاد على الثاني كيف يتصف بالكذب الموضوع  
 والنسبة التي هي اجزاء القضية موجودة في المحمل فكيف لا يكون قضية واذا كان قضية فلا بد بها من محلي عنه فالحكي عنه فيها ليس



[illegible]



[illegible]







فان الصوة الدينية لا تميز في الخارج لكانت عينه في عينه فهو بلا شك رب <sup>فمنه انما يتبين</sup> كما ومن كل من الصوة الدينية في الماديات <sup>فمنه انما يتبين</sup>  
ومن يافهم وجه التصادق فافهم ومن يافهم من صدق صوة زيد على كل من الصوة الدينية <sup>فمنه انما يتبين</sup> صدق صوة زيد على الاخرى <sup>فمنه انما يتبين</sup>  
اي يظهر كون الجزئي حقيقة وهو زيد مثلاً محمولاً على شيء كمان يدينها محمول على الصوة الدينية وهو كونه الجزئي <sup>فمنه انما يتبين</sup>  
محمولاً الحق على السيد الشريف حيث ذكر كل الجزئي حقيقة قال في الحاشية انكر السيد كون الجزئي حقيقة محمولاً او شبهة لمحقق الدواعي <sup>فمنه انما يتبين</sup>  
ولكن باجماع شاف وبحث ينجح في كانه برهان على ذلك التاويل لا يقبله الطبع ايم قبي جالا كما ان الجزئي لو كان محمولاً <sup>فمنه انما يتبين</sup>  
محمولاً على نفسه من حيث هو هو على غيره فعلى الاول لا يفيد كمال ان كمال لا بد فيه من التغير لا تغاير في اصلا على الثاني <sup>فمنه انما يتبين</sup>  
الحل لان كمال لا يتحد بخمسة لانها غير جازم فالحل في الجزئي حقيقة انما هو كمال لا يتحد بخمسة <sup>فمنه انما يتبين</sup>  
شيء اصلاً وانا محمول بلفظها تالكلية فالجزئي مقول عليه لا مقول اما قولك انما هو كمال لا يتحد بخمسة <sup>فمنه انما يتبين</sup>  
بما سمع يد وحصا اسم مضاف محمول هو اسمي وهو مفهوم كمال لو لم يكن بالاما كان كمال لا يتحد بخمسة <sup>فمنه انما يتبين</sup>  
مستغنى عن كماله يد زيد وخصم شخص معين هو غير مفيد فلا بد من ان <sup>فمنه انما يتبين</sup> <sup>فمنه انما يتبين</sup>  
ورد على السيد بانه يكون كمال جزئي على جزئي اخر مغاير له بحسب الاعداد <sup>فمنه انما يتبين</sup>  
لوجود الاتحاد والاندات كافي في هذا الصاحك هذا الكاتب فان اشار اليه هذا الصاحك كما اخلفين بحسب المفهوم لكنها متحدة <sup>فمنه انما يتبين</sup>  
فان مصداقها ليس الا الذات المعينة للشار إليها وهو زانكون كل الجزئي على الكلي الذي هو الجزئي جزئي له كافي في قولك بعض الانسان يد <sup>فمنه انما يتبين</sup>  
والتاويل لا يخفى عن التكلف ويرد عليه من ان لا يتحد في الوجود ولا يكون جزءاً واحداً بالتحليل فليس معنى الا لا يكون وجود <sup>فمنه انما يتبين</sup>  
احداً بالاصالة والاخر بالمتبع بان يكون منزهاً عن الجزئي موجوداً بالاصالة والكلي منتزعه عنه فالجزئي لو كان محمولاً فالحل على الكلي ليس صحيح <sup>فمنه انما يتبين</sup>  
لعدم اصالة وجوده انتزاعه فكيف ينتزعه عنه جزئي بل الامر بالعكس واقع في بعض الانسان فيتحمل على العكس والتاويل لو <sup>فمنه انما يتبين</sup>  
كان محمولاً على الجزئي فاما على نفسه بحيث لا تغاير بينهما اصلاً لا بالملاحظة ولا غيرهما لا يمكن الحمل فانه لا بد فيه من التغير اما على جزئي <sup>فمنه انما يتبين</sup>  
له ولو بالملاحظة لا يتفق فالحل بحسب الظاهر في حقيقة التصادق لا اعتبار بين ذات واحدة والمتمسك بصدق صوة زيد على الصوة <sup>فمنه انما يتبين</sup>  
التي في اذهان الطائفة على كون الجزئي محمولاً على التاويل لا يفيظ الراجحة الى الكلية يا ابا الغنفلي السليم فالحق عند المم كون الجزئي <sup>فمنه انما يتبين</sup>  
محمولاً لا سيما بعين الاعتراض بان المراد في تعريف الكلي صدقها اي صدق الصوة على كثير من اي الصوة انما ذكر الضمير باعتبار تدكير <sup>فمنه انما يتبين</sup>  
الجزئي لها اي ابداً للشرقين كثير من متفرع عنها اي عن الكثرة فهذا عطف تفسير كاشف لمعنى الظاهر اللازم منها اي صدق صوة <sup>فمنه انما يتبين</sup>  
زيد على في اذهان الطائفة ان ابداً للصوة طلاً مستعداً لان كل صوة من الصوة الدينية منتزعه عن زيد فيكون ظلها لا لا انها <sup>فمنه انما يتبين</sup>  
الصورة ظلي مستعد بطريق الاضافة اي منتزعه عن كثير مستعد بالطلب تعريف الكلي هو الثاني يعني كون صورة الكلي طلاً مستعداً



معتدودا من غير ان يكون له وجودا في الخارج فلا يكون كليا بحسب ما يشهد به ما صرح به الجواب ان الكلي لا يصدق على  
كثيرين بل يكون كليا للكثيرين في الخارج لا في الوجود بل هو واحد منها بخلاف الشخصيات من في احدية تطابق الكل وصدق  
زيد على الصوة الكثيرة التي في اذهان طائفة ليس كذلك لان زيد ليس مترعا عن اكثر من الكثرة بل جدير بالخارج وشرع العقل وغيره  
الكثرة فلا يكون كليا للكثيرين بل انطلاا لكثرة فوسر مستفادة منه لمعنى الاول ما يوجد منها هو كذا فلا يكون كليا وروا  
بالحجج لان التصديق الذي من الصوة الخارجية لا يرد من الصوة المتعددة في اذهان طائفة يصح ان تصادق بالامتزاج لا بتر  
الصورة الخارجية عن تلك الصوة الكثيرة والظلية هي ظلية للصورة الكثيرة فان اتحادها من الطرفين اولى حتى لا يتضح ان الصوة الخارجية  
متحدة مع الصوة الكثيرة والصورة الكثيرة متحدت مع الصوة الخارجية فما يصلح للاحدين يصلح للآخر فاذا كان الصور مترعة عن غير كذا  
ليس من صورها بل هي صورها فاصار طلا لكثيرين وهو المطلوب في الكلي فيصير كليا لخصيص المردن الصوة الخارجية كذا في صور  
الساكنة الافراد مع قطع النظر عن خصوصية تلك الكثرة اطلاقا لا لزيدون بل ايضا اطلاقا لها فصدق على زيد ان طل لكثيرين ومن غير  
الآن ان وبطبيعة الكلام ان كانت حقيقة من خواصها انما هي الجوابات التي جاز اليها ان يقول بل ضربا من قول لا يقال  
الساكن مع قطع النظر عن خصوصية الموضوع والمحمول او استلزامه من يتخيل ان تلك الصوة الخارج ل كليا اكل هذه الصوة  
اسي عين يذلل ان تلك الصوة كذا في نفسها لا بحسب سببها ومن الجواب ان الكلي لا يكون لكثرة في الخارج والصورة حاصله من يراها  
طائفة لو كانت لها كثرة في الوجود لكن ليس لها كثرة في الخارج لان كلياها خارج عن زيد ولا بد الكلي من الكثرة في الخارج وللم وجود الكثرة  
صورة في الخارج لا يكون كليا او الكليات الفرضية كالادراك المكنون لثانويات كالحس والعدم استعمالها على الهندية  
لا يقبل العقل مجرد تصورها من غير كثرتها في الخارج هذا جواب عن مقتدر تقرير السؤال ان تعريف الكلي تجوز كثرته من غير كثرته  
خروج الكليات التي لا افراد لها والمقولات الثانية التي طرف وجودها الوجود ليس لها افراد في الخارج ولا يجوز العقل كثرته من غير كثرته  
بعدم وجود افرادها فلا يصدق تعريف الكلي عليها مع انها منه فلا يكون التعريف جامعاً لخروج هذه الكليات منه والجواب ان الكليات التي  
والمقولات الثانية لما لم تستل على الهندية وخصوصية طائفة العقل مجرد تصور هذه الكليات مع قطع النظر عن كثرتها ووجود افرادها ووجودها  
تجوز كثرتها بحسب عدم خصوصية الهندية المانعة عن تجوز فصارت كلياتها كذا في العقل كثرته في الخارج لا يكون له كثرته  
الخارج بل فالكليات الفرضية بسبب عدم الهندية في العقل كثرتها وصدقها على كثيرين في ان الكليات الفرضية بسببها الى الخلق  
الموجودة كليات ويكون في الجوازات افرادها كليا فاحال ان الكليات الفرضية لما لم تستل على الهندية كان العلم المتعلق بها علميا  
والعلم التقدي لا يمنع تجوز التكثير واما المانع عن خصوصية الشخصية والابوية العينية وبهذا نبيد ما قيل ان لا يجوز اولاً ان كثرته في الخارج  
لا كثرته في غير وجوده لان عدم الكثرة في الوجود لا يمنع ان يكون في الخارج كذا في الوجود من امتناع تجوز كثرته استعمالا في الهندية



المعقولات الثانية ولهذا كان في التعريفين عموماً على البنية الجزئية بالشيء بما هو في ذاته وحفظه لا يخرج من شأنه  
 الحكمة والجوهرية ولا شك أنها صفتان في بيانها صفتان لا في الذات الحكمة والجوهرية صفة للمعقولات النفسانية من حيث هو  
 لا في الذات بل في مرتبة القيام بها لاكتشاف الجوارح من لا شك أن الشيء جزئي في هذه المرتبة وهو الشخص الذي ينفصل  
 كل واحد منهما حصوله من الشيء حيث هو مع قطع النظر عن الجوارح والذهنية فالأول علم وهذه المرتبة معلوم هو صانع لكونه كلياً لعدم انضمام  
 وقابل لكونه مأخوذاً مع الجوارح غير بخلاف الأول فعلى الحقيقة صفة الحكي والجزئي بالمعلوم لا يقام بالصورة الذهنية لا تكون الكلية فلا تصف  
 بالجوهرية فكيف أنها صفتان للمعلوم لا نقول أن يد بالصورة الذهنية ما قام بالذهنية فباعتبارها وانا هي جزئية شخصية بالجوارح والذهنية  
 وان كان يحصل في الذهن يحصل اذا تجرد عن التعيينات فجزئي لا يكون حاصله في الذهن بل لكونه يستلزم عدم كونه جزئياً في الذهن  
 اذ انضمام مع الشخص الذهنية وقد علق الصفة العقلية ويراد بها نفس الشيء اعم من ان يكون كلياً او جزئياً وقيل صفة العلم القابل  
 يستدل المصنف في الحاشية ذلك بسبب الاول وهو الحق في وقت النظر وان كان على النظر حكمه بالاول فالشخص الذي عليه رتبة الجزئية انما هو  
 من ذلك هو الاحساس لا العقل وهذا يدل على ما شتهر من الحكماء من نفي علم الواجب كلياً بالجزئيات على وجهه في فافهم انتهى حاصله  
 الحكمة والجوهرية صفة العلم بسبب بقين هذا حق حكمه بالنظر القديم بكونها صفتان للمعلوم كما علمت من الحكماء بالنظر القديم  
 من النفاذ بين الكلي والجزئي انما هو بحسب العلم فالشيء اذ علم بالحكمة جزئياً علمه كماله بما هو في ذاته وحفظه لا يخرج من شأنه  
 العلم كونه متصفاً بالذات في علمه المنطوق لا يقتضي الاخصاها بالذات ويجوز ان يكون المعلوم في مرتبة العقل متصفاً بالحكمة  
 وفي مرتبة الاحساس بالجوهرية كما يحكمه بالنظاير والقول المفصل في هذا المقام ان اريد بالتكثير في تعريف الكلي صفة على كثيرين لا كونه  
 صفة للعلم لان العلم بمرتبة القيام هو هذه المرتبة لشيء شخص متعين بالتعيينات الذهنية ولا يصح على كثيرين بل الصادق عليها انما  
 وان اريد به يكون كافياً لكثيرين بالحكمة صفة للعلم لان الكشف يكون في مرتبة القيام وهو العلم والقول بان القيام بعمل المعلوم كما شاعبه  
 اريد اعم منها فبها صفتان اهما فانه ما سبب الصفة يكون صفة للمعلوم وباعتبار الكشف يكون صفة للعلم فظهر ان هذا التعريف في فهمه  
 لا يكون سبباً في حصوله بل هو كان كلياً او جزئياً لانه حصل جزئياً من سببه سواء كان اياً او مجرداً او يكون سبباً في حصوله لا يكون  
 فيحصل فكيف كان سبباً في حصوله هذا الكلي الكلي الذي هو الجزئي فرداً خاص منه فهو باطل لان الانتقال لا يكون من العلم الى العلم  
 واما الكلي الذي ليس بالجزئي فرداً من سببه في حاله ما في تحصيل الجزئي فتأمل فيه قد يقرب بان الجزئي لا يدرى الا بالحس حساً خالصاً  
 يحصل بالجزئي جزئياً بما هو في ذاته وحفظه لا يخرج من شأنه لا يكون حاصله بالغير لانه لا يحصل الكلي لكونه كلياً في الجزئي  
 مساوية والكل لا يمكن كونه مرجحاً للكل لا يحصل بالجزئي المباني قال الشيخ في الشفاء انما لا يتصل بالنظر في الجزئيات لكونها لا تتصل  
 واما بالاثبات ليس علمها حيث هي بجهة غيبية كما لا حكماً بالتصورات الكاملة وتصديقات اليقينية لمفهومها الى السعيا وقدر







٨٢  
 اعم من الآخر خصوص منه فان الحيوان اعم من الابل خصوص من الخيل والحيوان اعم من  
 الحيوان بحسب جوده في غيره كالشوب وحيوان بحسب جوده في غيره كالشوب وحيوان بحسب جوده في غيره كالشوب  
 التفارق من جانب حد الكلتيين دون الآخر فاعلم ان الكلي التفارق اعم من التفارق من جانب حد الكلتيين  
 وجهه كالحیوان من الانسان فان الحيوان مفارق من الانسان فوجه الانسان هو عدم وجود الانسان فيه فهو عدم الابل  
 ليس مفارق عنه في شيء من الاوضاع فهو خصوص منه اعلم ان نقیض كل شيء فعدای في ذلك الشيء فنقيض الانسان مثلا رفع اليد  
 وهو الانسان فنقيضه المعنى مثل نقیض كل شيء هو كانه مفردا وقضية وابل من ان لا نقایض للمفردا استنبطت اخرى  
 بحث التناقض المقصود به هنا بشكل ان تفاع النقيضين معهما فيكون نقیضا لنقيضين متناقضين بحال استحالة النقيضين معهما  
 نقیض الآخر فيكون النقيضان واجبا ويستلزم تفاعل النقيضين بوجوبه ان ارتفاع النقيضين بحال يستلزم وجوب نقیضيهما وبوجوب التفاعل  
 وهو الاستلزام لاجتماع جوار ان يكون لوجود واحد با وارتفاع الآخر فانهم نقیض المتساويين اي رفع المتساويين ويا نحب بصدق  
 مع كل من المتساويين على كل ما يصدق عليه رفع الآخر كالانسان والناطق فان رفع الانسان هو الانسان يصدق على كل  
 مسمى في الناطق وهو الاطلاق وبالعكس والاممي ان لم يكن من نقیض المتساويين وارتفاع نقایضه اي نقیضان في الصدق  
 بصدق النقيضين وبقیض الآخر في صدق حد المتساويين وان الآخر لانه اوافق صدق نقیض حد المتساويين لم يصدق  
 ذلك المتساوي الا يلزم تفاعل النقيضين في المصدق نقیض الآخر في صدق الاول فيلزم صدق حد المتساويين بوجوب  
 صدق الآخر بصدق اي جواز حد المتساويين بوجوب الآخر باطل لان رفع المتساويين باطلا يرفع من نقیضيهما المتساويين بخلاف  
 كاللانسان والناطق فان كل ما يصدق عليه حد ما يصدق عليه الآخر ان لم يكن ككل بل يصدق اللانسان على شيء ولا يصدق  
 الا ناطق عليه حد الناطق مع الانسان فيصدق الناطق بدون الانسان فلا يصدق المتساويين لناطق الانسان لا يصدق من جوار  
 التصادق بينهما فيلزم بخلاف بينهما اي لزوم التفارق عند عدم التصادق شك في كماله يرفع بسهولة وهو في الشك ان نقیض  
 التصادق رفع اي رفع التصادق بان سلب التصادق من نقیض التصادق فان يصدق عينا حد ما على نقیض الآخر  
 الشك منع قوله ولا افتقار فان عدم جواز التصادق يستلزم رفعه بان يكون سلبا محض لان نقیضه لا يستلزم صدق التفارق  
 لعدم كونه نقیضا له ولا لازما لا يستلزم جواز الموضوع بخلاف الاول لانه اذا لم يصدق كل الانسان لناطق يصدق بعض  
 الانسان ليس لناطق وهو لا يستلزم ان الانسان ناطق لان سلبه محض لانه يستلزم صدق الموضوع بصدق الا لا يكون جواز  
 الموضوع بخلاف الثانيه واما يكون نقیض المتساويين اي من جملتين الذي لا فرد له اي ذلك النقیض نفس الامر بدون ان يصدق  
 وفرض الافتراض نقایض لغيره في الشكلة عنى الاستحالة لا يمكن فان لا يمكن من المفهوم الشكلة ولا ولا يمكن من نقایضيهما



ليس كما افرد في نفس الامر من كما توهمه عالم الواقع لان في كون شيء في صدق عليه الاشياء لا يمكن الا ان يكون  
المتقنين في صدق نقضهم في مذهبهم الاول من رفع التعارض ما يكون له بعد دولة ويقال بعض الناس ان  
دون ان تأتي أي صدق التناقض بان يقال بعض الاشياء ممكن فاعلم ان عدم التعارض يستلزم صدق التناقض  
قيل بان صدق السلب على شيء لا يقتضي في صدق وجوده أي وجود ذلك الشيء في أي اكان عدم اقتضا السلب  
الوجود في التعارض استلزم التناقض لان رفع التعارض حينئذ يستلزم عدم اقتضا الوجود وقالوا ان  
قد رضى به كثير من المحققين انتهى اصل الجواب ان نقض التعارض في قوة القضية لم يمت بعد دولة بل قضية سلبية لا  
ان في القضية لا يقتضي صدقها وجود الموضوع فان كل الاشياء لا يمكن من كل الاشياء ليس شيء يمكن سلبا يكون قضية سلبية  
المحمول ان كل الاشياء ليس شيء لا يمكن ولا شك ان سلب السلب هو الايجاب فيكون في قوة الموضوع استلزم قبولنا  
ممكن فظهر استلزام رفع التعارض صدق التناقض ويرى على ذلك نقايط المفردات ليس فيها سلب لشيء ليعتقد منها القضية  
يحصل بها المقصود فبعد تسليمه في اللفظ لا يشار به الى عدم تسليمه ولا دور وروى منع بان يمنع على سلبه وهو قوله صدق  
السلب انما ينافي ليس منعت التعارض صدق سلب النسبة لا يخرج اصل القضايا ونقايط المفردات لا اعتبارا لها وقد  
منه خبر ان بقوله لا يقتضي وجوده بان الصدق مطلقا سواء كان صدق سلب وغيره فحينئذ الوجود كما هو حقيقة في الحقيقة  
فلا يصح قوله لا يقتضي وجوده انما يتم اي لا يتم هذا الجواب لا اذا كان تلك المفردات هي المفردات الشاملة وجوده ليس السلب  
لفظها في الامر كاشي ولكن في الجواب انما بان مقتضاها يكون سلبا لشيء ولا يقتضي الوجود وفيه استلزام رفع التعارض  
يكون ان مقتضا الوجود يستلزم احدها الاخر ما اذا كانت تلك المفردات هي المفردات الشاملة سلبا يكون سلب جزئها لفظها كذا  
الامر في الاجتماع المتقنين فانها من المفردات الشاملة لان لا شريك لها في الاجتماع المتقنين صدق ان على كل ما هو في الواقع  
فكيفية اجتماعها وشريك لها في اجتماع المتقنين ومن مقتضاها قضية موجبة وكل شك في اجتماع المتقنين في غير ما هو في الاجتماع  
في موضوع مقتضى وجوده موضوع منها عدم فلا شك انها غير صالحة ولزم ان يكون مقتضاها وشريك لها في الاجتماع  
المتقنين صالحة وهو لا يستلزم الموجبة على وجه قيد لمعنى فلا مسأله اي لا يجري ولا يسلل لذلك في الجواب المذكور بان في اي  
تلك المفردات السلبية كما عرفت فلا جواب على هذا الاشكال لا يصح الدعوى ان مقتضى المساواة بين مقتضى اجتماعها  
المفردات اي الشاملة ما صلا ان دعوى التساوي بين مقتضى المساواة بين مقتضى اجتماعها في كل مقتضى من مقتضى المساواة  
مقتضى غير مقتضى المفردات الشاملة يعني اذا كان المتساويين من المفردات الشاملة لا يكون مقتضى اجتماعها في اجتماعها  
ذلك فلهذه النسبة محظوظة فيها لا يكون متخلفة عنها لان نقايط غير المفردات الشاملة صدق على سلبه بالضرورة فيكون



[illegible]







صحت جميع ما يرتفع فيها وهو الاشياء الانسان يستبان في ان هو صدق كل من يطرفين دون لا خرف في نفس الامر <sup>بعض</sup>  
 فيها استبان في الاشياء لا يصدف على شي فيها فلا تباين بالمعنى المذكور كذا من الاشياء الانسان تباين كل تباين على ان من ينظر  
 الاعم وحين لا نفس يكون بانه كذا من الاشياء ليس من ينقصها بسانته خبرية بل عموم وخصوص مطلقا ضرورة ان كل انسان  
 به من ينقصه تقريبا ان المفهومات الشاملة كالشيء الممكن يكون من ينقصها وهو اللازم لان كل تباين على عدم وجودها وصدقها على شي  
 يصدق ان كلاهما لا يصدف على لا خرف وذا هو التباين الكلي ومن تقاضيه ان التقاضيه ونبو شي وان لم يكن تحقق التساوي فيها صا  
 التساوي من ينقصه التباين كذا من اجتماع المنقصين الانسان تباين كلى ومن ينقصها وهو الاجتماع المنقصين الانسان عموم وخصوص  
 مطلقا فهنا يكون عموم وخصوص مطلقا من ينقصه التباين كذا من اجتماع المنقصين الانسان تباين كلى ومن ينقصها وهو الاجتماع المنقصين الانسان عموم وخصوص  
 به قد يحاط بان التباين قد اخذ في مفهومها التفارق وهو يقتضي ان يكون لكل منهما افراد ولكن لا يصدق احد منها على احد من الاخرين  
 الله وانسان لا يكون سانية لان الاشياء ليس له افراد يكون صدق عليها سافرا فاعرف الانسان ان القاعدة المذكورة من ان بين  
 الاعم وحين لا نفس سانية كذا من اجتماع المنقصين الانسان تباين كلى ومن ينقصها وهو الاجتماع المنقصين الانسان عموم وخصوص  
 الاربع فمثل محضها فالتقسيم حسب النسب المتتمة الاجتماع الاربع والسباين الجزئي ليس كذا لا يكتسب مع التباين الكلي والعموم هو  
 ثم لما فرغ من بيان نسب بين الكليات شرع في بيان حال الكلى بحسب الافراد التي تحتها فقال الكلى ما عين حقيقة الافراد بان يكون حقيقة  
 الافراد هو الكلى لا غير الانسان بالنسبة الى زيد عمرو وكبر وخاله فان حقيقة كل منهما ليس الانسان فقلت ان هذه اشخاص الافراد  
 عندهم يكون القيد والتقييد كلاهما داخلين فيه فكيف يكون الكلى عين حقيقة بل يكون حجة حقيقة له خول القيد والتقييد في كل قد يطلق لا ف  
 على الاشخاص فالمراد منها الاشخاص لا اشكال ان الكلى عين حقيقة لان الشخص لا يكون القيد والتقييد بخلافه بل عارضا له وخارجا عنه  
 المحاط فقط لاني لم أوظف الفرق بين الماهية الكلية التي هي عين حقيقة الاشخاص والاشخاص انما يوافق في المحاط من دون ان يدخل شيء  
 احدهما دون الآخر او داخل فيهما اهي داخل في حقيقة الافراد كالحجران بالنسبة الى افراد النوعية كالانسان والفرس فادخل في حقيقة  
 الانسان لان حقيقة هو الحيوان الناطق والحيوان داخل في هذا المجموع وجزءه تام مشترك بينهما من تلك الحقيقة وحين شرع آخر المراد بالمشتر  
 لا يكون مشترك بينهما سواء لو كان فاعلم ان ذلك مشترك وجزءه كالحجران فانه تام مشترك بين الانسان والفرس ليس ماسوا مشتر  
 بينهما واهم الذي هو ايضا مشترك بينهما فهو جزء من الحيوان داخل فيه لا غيره وبما نالنا ولا اي لا يكون تام مشترك كالناطق فانه ليس مشترك  
 بين الانسان ونحوه بل هو مختص بالانسان ولا يكون مشترك كالحجران فانه تام مشترك كالحساس فانه مشترك بين الانسان والفرس  
 لكنه ليس تام مشترك بينهما بل بعض من تام مشترك وهو الحيوان فالاول النوع والثاني الجنس والثالث الفصل ويقال لهما اي تلك الذات  
 ذاتيات لكونها مشتركة الى الذات فان قلت ان الذات لا يكون شيئا الى الذات والاول عين الذات لا منسوب اليها ولا لازم كون



والشيء يسأل نفسه قلت لذاتي في اللغة ما كان يسأل في الذات لكن الكلام منها على ما وقع في الاصطلاح وهو ليس براض فكل من  
تلك لا قسم ليس على رضا ولا خارجا عن الذات وفيه التنافير من المنسوب للعروبانية في الاول بحسب الظواهر لا اعتبارا بفتاوى  
يطلق لذاتي بمعنى الدال لا ما كان عين لذات فعلها لا يقال للتقسيم الاول اني على شخصين القسامين لاخيرين يعبر اطلاق  
بالغة الغرضي يكون اللفظ على ظاهره لذاتي في فن البرهان بوجه الملحق للشيء لذاته ولما يصادف وهو غير الذات في اياها غوي  
الكليات الخمس لا يطلق على ما يكون حجة الماهية للشيء ويطبق على ما انخر منها ما يتبع انفسها كما هو من ميتهاشي ومنها ما يجب ثباته  
ومنها ما يتبع رضاء من الماهية والتفصيل فذكر في شرح المطالع اوضح من حقيقة الافراد مختص حقيقة واحدة سواء كانت  
نوعية او جنسية كالصاحك بالنسبة الى الانسان والماشي بالنسبة الى الحيوان فانها مختص بها اولاد لا يمس مختص بحقيقة واحدة  
بل هي جنس في حقايق كثيرة ومثله كالماشي بالنسبة الى الانسان فانه خارج عن مختص حقيقة بل يعم الانسان والفرس وغيرهما من الحيوان فلهذا  
تحت الحيوان في ثباتها اي الخارج المختص وغيره عن صيات كونهما صينيين لما بينهما فالعرض هو الخارج المحمول سواء كان مختصا بالكلية كالحا  
او عام عنه كالعرض العام العرض في البرهان معناه هو الخارج المحمول وهو يعم مجموع العرض وهو في طائفة ليس منسب بالقيام بالوضع وهو  
الوجود المحمول على ان العرض غير العرضي معنى العرض العرضي متبنايان لان العرض ليس محمول والعرضي يكون محمول ولا بد من عرض عام  
لشئ له في غيره والفضل فكل واحد منها عرضي والاخر ليس واحد منهما عرضي كذا العرض مبدل للعرضي العرض عبارة عن ابدن متعلق  
مضار مركبا ولا شك ان المركب يكون باليسر غير الحمل اي العرض غير الحمل حقيقة التميز متعلقا بالكل واحد من المعطوف عليه والمعطوف  
كل من العرض والعرضي الحمل غير الحمل بحسب حقيقة وقد عرفت التباين بين العرضي والعرضي لان الحمل لا يقوم به العرض فكل  
عينه والحمل موجود بنفسه والعرض لا يوجد بدونه فانه كذا حال العرضي معه لانه مشتق العرض اذا كان لسبب رضاء بالذات كيف  
يكون مشتق متعلقا بحسب الذات قال بعض الافاضل وهو الحق الدواني في الحاشية القدرية طبيعة العرض لا بشرط شيء اسي لا يوجد  
من القيام غير عرضي محمول على ما تحت كالابيض مثلا اذا اخذ لا بشرط شيء بل اخذ معناه من حيث هو فهو عرضي بشرط شيء بل اى ما  
به كالابيض اذا اخذ بشرط الشوب لابيض فهو الحمل بشرط لا شيء اي بشرط عدم اقام العرض المقابل للوجود بل هو الموجود ولا يوجد  
والعرض مقابل له معناه هو موجود وموضوع في كل كلام بعض الافاضل انه لا فرق بين العرض والعرضي والحمل حقيقة وانما الفرق  
كما بين الجواهر المادة فالابيض اذا اخذ من حيث هو فهو محمول على الجسم ويتحد معه وحمل على البياض ويتحد معه الفلك لكنه فرق بين الاثنين  
فانما اتحاد مع الجسم اتحاد عرضي ان سببه كان قليا بانه بهذه الجهة يتحد معه وحمل عليه اتحاد مع البياض فاذن لان الشيء لا يكون  
عن نفسه قايما بالاتحاد مع ذاتي بانه لو كان البياض موجودا بنفسه بحيث لا يكون قليا بالجسم كان العرض بالذات فالابيض عندنا  
معنى بسيط لا ذكر فيه اصلا وكذا الاسود وغيرهما بالنظر في سببه لا غنى لا غنى في الوجودات عام ولا خاصا ولذا لا يكون الفرق بين تلك

والشيء يسأل نفسه قلت لذاتي في اللغة ما كان يسأل في الذات لكن الكلام منها على ما وقع في الاصطلاح وهو ليس براض فكل من تلك لا قسم ليس على رضا ولا خارجا عن الذات وفيه التنافير من المنسوب للعروبانية في الاول بحسب الظواهر لا اعتبارا بفتاوى يطلق لذاتي بمعنى الدال لا ما كان عين لذات فعلها لا يقال للتقسيم الاول اني على شخصين القسامين لاخيرين يعبر اطلاق بالغة الغرضي يكون اللفظ على ظاهره لذاتي في فن البرهان بوجه الملحق للشيء لذاته ولما يصادف وهو غير الذات في اياها غوي الكليات الخمس لا يطلق على ما يكون حجة الماهية للشيء ويطبق على ما انخر منها ما يتبع انفسها كما هو من ميتهاشي ومنها ما يجب ثباته ومنها ما يتبع رضاء من الماهية والتفصيل فذكر في شرح المطالع اوضح من حقيقة الافراد مختص حقيقة واحدة سواء كانت نوعية او جنسية كالصاحك بالنسبة الى الانسان والماشي بالنسبة الى الحيوان فانها مختص بها اولاد لا يمس مختص بحقيقة واحدة بل هي جنس في حقايق كثيرة ومثله كالماشي بالنسبة الى الانسان فانه خارج عن مختص حقيقة بل يعم الانسان والفرس وغيرهما من الحيوان فلهذا تحت الحيوان في ثباتها اي الخارج المختص وغيره عن صيات كونهما صينيين لما بينهما فالعرض هو الخارج المحمول سواء كان مختصا بالكلية كالحا او عام عنه كالعرض العام العرض في البرهان معناه هو الخارج المحمول وهو يعم مجموع العرض وهو في طائفة ليس منسب بالقيام بالوضع وهو الوجود المحمول على ان العرض غير العرضي معنى العرض العرضي متبنايان لان العرض ليس محمول والعرضي يكون محمول ولا بد من عرض عام لشئ له في غيره والفضل فكل واحد منها عرضي والاخر ليس واحد منهما عرضي كذا العرض مبدل للعرضي العرض عبارة عن ابدن متعلق مضار مركبا ولا شك ان المركب يكون باليسر غير الحمل اي العرض غير الحمل حقيقة التميز متعلقا بالكل واحد من المعطوف عليه والمعطوف كل من العرض والعرضي الحمل غير الحمل بحسب حقيقة وقد عرفت التباين بين العرضي والعرضي لان الحمل لا يقوم به العرض فكل عينه والحمل موجود بنفسه والعرض لا يوجد بدونه فانه كذا حال العرضي معه لانه مشتق العرض اذا كان لسبب رضاء بالذات كيف يكون مشتق متعلقا بحسب الذات قال بعض الافاضل وهو الحق الدواني في الحاشية القدرية طبيعة العرض لا بشرط شيء اسي لا يوجد من القيام غير عرضي محمول على ما تحت كالابيض مثلا اذا اخذ لا بشرط شيء بل اخذ معناه من حيث هو فهو عرضي بشرط شيء بل اى ما به كالابيض اذا اخذ بشرط الشوب لابيض فهو الحمل بشرط لا شيء اي بشرط عدم اقام العرض المقابل للوجود بل هو الموجود ولا يوجد والعرض مقابل له معناه هو موجود وموضوع في كل كلام بعض الافاضل انه لا فرق بين العرض والعرضي والحمل حقيقة وانما الفرق كما بين الجواهر المادة فالابيض اذا اخذ من حيث هو فهو محمول على الجسم ويتحد معه وحمل على البياض ويتحد معه الفلك لكنه فرق بين الاثنين فانما اتحاد مع الجسم اتحاد عرضي ان سببه كان قليا بانه بهذه الجهة يتحد معه وحمل عليه اتحاد مع البياض فاذن لان الشيء لا يكون عن نفسه قايما بالاتحاد مع ذاتي بانه لو كان البياض موجودا بنفسه بحيث لا يكون قليا بالجسم كان العرض بالذات فالابيض عندنا معنى بسيط لا ذكر فيه اصلا وكذا الاسود وغيرهما بالنظر في سببه لا غنى لا غنى في الوجودات عام ولا خاصا ولذا لا يكون الفرق بين تلك

الشيء يسأل نفسه قلت لذاتي في اللغة ما كان يسأل في الذات لكن الكلام منها على ما وقع في الاصطلاح وهو ليس براض فكل من تلك لا قسم ليس على رضا ولا خارجا عن الذات وفيه التنافير من المنسوب للعروبانية في الاول بحسب الظواهر لا اعتبارا بفتاوى يطلق لذاتي بمعنى الدال لا ما كان عين لذات فعلها لا يقال للتقسيم الاول اني على شخصين القسامين لاخيرين يعبر اطلاق بالغة الغرضي يكون اللفظ على ظاهره لذاتي في فن البرهان بوجه الملحق للشيء لذاته ولما يصادف وهو غير الذات في اياها غوي الكليات الخمس لا يطلق على ما يكون حجة الماهية للشيء ويطبق على ما انخر منها ما يتبع انفسها كما هو من ميتهاشي ومنها ما يجب ثباته ومنها ما يتبع رضاء من الماهية والتفصيل فذكر في شرح المطالع اوضح من حقيقة الافراد مختص حقيقة واحدة سواء كانت نوعية او جنسية كالصاحك بالنسبة الى الانسان والماشي بالنسبة الى الحيوان فانها مختص بها اولاد لا يمس مختص بحقيقة واحدة بل هي جنس في حقايق كثيرة ومثله كالماشي بالنسبة الى الانسان فانه خارج عن مختص حقيقة بل يعم الانسان والفرس وغيرهما من الحيوان فلهذا تحت الحيوان في ثباتها اي الخارج المختص وغيره عن صيات كونهما صينيين لما بينهما فالعرض هو الخارج المحمول سواء كان مختصا بالكلية كالحا او عام عنه كالعرض العام العرض في البرهان معناه هو الخارج المحمول وهو يعم مجموع العرض وهو في طائفة ليس منسب بالقيام بالوضع وهو الوجود المحمول على ان العرض غير العرضي معنى العرض العرضي متبنايان لان العرض ليس محمول والعرضي يكون محمول ولا بد من عرض عام لشئ له في غيره والفضل فكل واحد منها عرضي والاخر ليس واحد منهما عرضي كذا العرض مبدل للعرضي العرض عبارة عن ابدن متعلق مضار مركبا ولا شك ان المركب يكون باليسر غير الحمل اي العرض غير الحمل حقيقة التميز متعلقا بالكل واحد من المعطوف عليه والمعطوف كل من العرض والعرضي الحمل غير الحمل بحسب حقيقة وقد عرفت التباين بين العرضي والعرضي لان الحمل لا يقوم به العرض فكل عينه والحمل موجود بنفسه والعرض لا يوجد بدونه فانه كذا حال العرضي معه لانه مشتق العرض اذا كان لسبب رضاء بالذات كيف يكون مشتق متعلقا بحسب الذات قال بعض الافاضل وهو الحق الدواني في الحاشية القدرية طبيعة العرض لا بشرط شيء اسي لا يوجد من القيام غير عرضي محمول على ما تحت كالابيض مثلا اذا اخذ لا بشرط شيء بل اخذ معناه من حيث هو فهو عرضي بشرط شيء بل اى ما به كالابيض اذا اخذ بشرط الشوب لابيض فهو الحمل بشرط لا شيء اي بشرط عدم اقام العرض المقابل للوجود بل هو الموجود ولا يوجد والعرض مقابل له معناه هو موجود وموضوع في كل كلام بعض الافاضل انه لا فرق بين العرض والعرضي والحمل حقيقة وانما الفرق كما بين الجواهر المادة فالابيض اذا اخذ من حيث هو فهو محمول على الجسم ويتحد معه وحمل على البياض ويتحد معه الفلك لكنه فرق بين الاثنين فانما اتحاد مع الجسم اتحاد عرضي ان سببه كان قليا بانه بهذه الجهة يتحد معه وحمل عليه اتحاد مع البياض فاذن لان الشيء لا يكون عن نفسه قايما بالاتحاد مع ذاتي بانه لو كان البياض موجودا بنفسه بحيث لا يكون قليا بالجسم كان العرض بالذات فالابيض عندنا معنى بسيط لا ذكر فيه اصلا وكذا الاسود وغيرهما بالنظر في سببه لا غنى لا غنى في الوجودات عام ولا خاصا ولذا لا يكون الفرق بين تلك



[illegible]



[illegible]



وانه لم يذكر فيه مستعدة كما اذا سئل عن يثلا بما هو فجاب بالنوع اي يقع في الجواب النوع هو الانسان كما شئت كان  
 او الجواب التام اي يقع في الجواب عن السؤال في موحد الجواب التام كما شئت اذا كان في الامركليا سوار كان في ما وجبنا كما اذا سئل عن الانسان  
 بما هو يقع في الجواب الحيوان الناطق واذ سئل عن الحيوان ففتح بحسب التام في الحساس المتحرك بالارادة الجواب نقلت ان الجواب التام يقع  
 الجواب عن السؤال في جزئي ايضا فاما وجه تخصيصه كونه كليا قلت ان وجهه بالمعنى وقوع الجواب التام في الجواب لكن لا يجاب لان الاجاب  
 كيفية لتفصيل استدرك قال الاستاذ قد سمره ان الترويد على سبيل منع الخلو لا حقيقة ولا مجمع فيجواب لكل واحد منهما في السؤال  
 عن جزئي ايضا لان السؤال عن الماهية من حيث هي هي فلا يقع في الجواب لا مهيية كذلك لا اعتبار للاجمال لتفصيل لكل واحد  
 منهما فرد وورد لتحقيق الماهية كما نقول الكافي للاجمال الذي يعبر عنه بلفظ واحد فالاطالة بايراد اللفظين لتفصيل الفائدة معتد  
 بها فيه فان قيل اذ سئل عن شخص الذي شخصه في انه تلاميذ ان يقع في جواب النوع او الجواب التام فافتل يحصر فيها فلان ان  
 سؤال عن الماهية المراد بالمهية ههنا هو حقيقة الكلية المعروفة عن الوجود دون ما به الشيء هو مفهوم لا يصح السؤال بما هو فيكون شخصه  
 غير في اشكاله لو جيب كما فهم من كلام الماهية المشتركة اي هو يكون هو الا من تمام الماهية المشتركة ان جميع في السؤال بما هو من  
 فجاب بالنوع كما كانت تلك الامور متفقة بالحقيقة كزيد وعمر وكذا ذائل عنهم بما يقع في الانسان الجواب يقال انهم انسان  
 بالجنس اي بجنس ان كانت تلك الامور مختلفة في حقيقة كمالها لان الانسان في حقيقة الانسان الحيوان الناطق وحقيقته  
 الحيوان لصا بل حقيقة انما هي حقيقة كل واحد منها مخالفة لحقيقة الآخر فاذا سئل عنها جميعا يجاب بالحيوان الذي هو جنسها  
 ومشارك بينها فالاداء يقال ان هو سؤال عن الماهية فالكلي بحسب خصوصية قطع الجواب التام في الجواب ان كان بحسب الشك فقط  
 فالجواب بالجنس وان كان بحسبها فجاب بالنوع لانه خصص حصول المقصود في الحاشية قد تقدم فيما سبق عن جواز كون الرسوم والتعريف  
 جوابا قد ذكرته في الاشارة الى رد بعضها جواب بما هو في النوع واحد وكذا كذا يدل عليه انهم يجوزون وقوع الرسوم والتعريف فقط  
 الا في جواب بما هو في النوع لا خصصا راجع بان يتجزى وقوعها على سبيل التنوع ههنا الكلام فيما يقع في الجواب بحسب حقيقة هو هو  
 اثبت لما نقلت قد تقدم فيما سبق يدل على جواز كون الرسوم والتعريف اباسعانه لا اثر له فيما سبق من الكتاب قلنا ذكره  
 الحاشية للعناية المتعلقة على ما سبق من قوله في الطلب التصور الخ فذكره من ههنا يعني ان العلم ان يكون الجواب هو تمام مشترك فيقول اي  
 يستلزم وتظهر عدم مكان من مرتبة واحدة من القرب البعدية واحدة لا يستلزم فانه ممكن ان يقع ما صلا اذا كان الجواب تمام مشترك  
 في جواب بما هو كما عرفت فظهر ان الماهية الواحدة لا يكون لها جنس في بيان بعيد من مرتبة واحدة ولا باسكن بها بعيد من مرتبة واحدة  
 بمرتبة واحدة لا غير بمرتبة واحدة لان الانسان بمرتبة واحدة لا يمكن ان يكون له مرتبة واحدة فيكون جنسها في بيان كمالها  
 فان الحيوان جنس قريب من الماهية النامية في قوله في مرتبة واحدة ان لا يكون حدها جنسا لا اخر وليا له لو كان



شيء واحد بن مرتبة واحدة يلزم استغناء الشيء عن شيئا تملان احدهما في تقويم الماهية بالوحدة فاحصل احدهما لا حاجة الى  
 الاخر فحصلت الماهية النوعية بدون الاخر فاستغنت عنه فليزم استغناء الشيء عن شيئا تملان اي الذي في ضحبا له وقد تغير بان ما هو ال  
 تمام الماهية فاحاصلها بجوابها احدها انقطع السؤال بحصول التشكيك لا ينظر الى امر اخر فلو كان بها احدها لكان التشكيك في احدها  
 وقد تبدل بان احدهما تام المشترك واذ كان للشيء الواحد احدها لم يبق احدهما من تام المشترك كما هو الظاهر فاما في الاشياء  
 الشك وجوده في وجود النوع فبما ان النوع متحدان في الوجود وبتساوي الوجود والذات في الخارج جاني الوجود والتجارب في وجود واحد  
 عين وجوده في الوجود فبما ان النوع متحدان في الوجود وبتساوي الوجود والذات في الخارج جاني الوجود والتجارب في وجود واحد  
 الى احدهما من وجوده في وجود النوع فبما ان النوع متحدان في الوجود وبتساوي الوجود والذات في الخارج جاني الوجود والتجارب في وجود واحد  
 الانتزاع فهو اي مجموع على النوع لا اتحادهما في الوجود وفيما ان الشيء الذي في الخارج نداء اشارته الى رد من جنس بالانضمام  
 وقال بتباين الوجودين لا يمتنع كل وجود واحد في الخارج ليس هو وجود النوع ولا لكان سببا له ولا الذات غير الا لما كان  
 محمولا على طبيعة النوع فليس هناك شيئا يحتاج الى الخارج يحصل منها نوع ولا لا فيحصل من جملة احدهما مع ان في  
 حقيقة وان حصلت بمرتبة تركيبية مطابقة لها اذ الاجزاء الدنية ليست اجزا حقيقة ومنشأ ذلك اي وجود احدهما مع وجوده في الوجود  
 فيهما ان احدهما ليس له قبل النوع يعني ان احدهما لا يتقدم تحصله على احدهما فالتساوي بين سبب النوع مركب بسيط مقدما  
 على المركب فاحدهما مقدم على النوع طلب التقدم على الاصل وقيل في الاول ان احدهما لا يتقدم على الاصل فاحدهما لا يتقدم على الاصل فاحدهما لا يتقدم على الاصل  
 اقلية اى قبلية احدهما على النوع لا بالزمان بل بغيره فليس بالذات انما يثبت يكون احدهما سببا لوجود  
 النوع والنوع فيفقر اليه في وجوده وتخصيله ولما ورد في القول باتحاد احدهما والنوع ان الوجود الواحد لو قام كل من الماهية بحدس النوع فاما  
 علول شيء واحد بعينه في محال متعددة او قام بالنوع فقط لزم وجود الكل بدون اجزاء وهو احدهما مع فلا سبيل الى اتحاد الوجود  
 فليفرع بالارادتين المصطلح في ذلك النوع فليخصه احدهما من حيث سبب الانواع والاشخاص ليس له حصول وجود في مقام حصول النوع  
 قبل وجود النوع بان يحصل وجود احدهما في ذلك المقام ولا ثم ايضا في المقام في مرتبة اخرى سبب وجود النوع ثانيا  
 وان كان احدهما تقدم على الانواع والاشخاص في مرتبة حسب التصور ضرورة تقدم نفس ذات الوجود على الذات كذا وجوده  
 وجود ذلك لكن التميز الواقع لا يهاجم النوع في حصوله لا يكون احدهما قبل النوع لا بالزمان بل بالظواهر بالذات والامز  
 الدور لان احدهما لا يلائم الا بالنوع فلو كان محتاجا جاني حصوله اليه صار دورا فاحدهما سبب للاثبات في المقام ليس له حصول  
 وتقرر واقع قبل النوع ولا يتعين بالانضمام معنى اخر فالحال اللون في الابهام فان اللون هو الخطر اه بالالى القاطن  
 يتفقد القلب بان يكون لا يتنزل في حصول شيء متقرر ثابت وحاصل الفعل بل يطلب القلب في معنى اللون في زيادة على المعنى المطلوب















المتحدين مع زوال الآخر لان الهوى لا يقاوم ويزول الصوة بغير تبيين في اتحادها فالتا في غير الاول فلا خلاف انما  
 نشأ من شتر اللفظ وعدم الاتفاق في الاختلافات المتماين قبل في فاعله لا استحال الاول للمتحدين مع بقا الآخر جنبه  
 الا ترى ان الشجر اذا قطع لم يبق ناسيا مع بقا جسمه بغير ما مع وجوده من وجوده على انهم صوابا انهم مركب من جنين و  
 ومن قبل هو قابل للابواب الثلاثة مع حتم تركب من المادة والصورة المذكورتين فالقول بالتغاير بين المادتين الصورتين خلاف حكمهم  
 واجابني القائل من عند نفسه بان الجسم ليس حقيقة واحدة مشتركة بين العناصر الاول انك لا بل الهوى حقيقة بهيمة اذا  
 الهوى يحصل من جنينها جسم مطلق يستلزم الانواع المتوحد من صيرها النوعية مثلا او حصلت بغيرها صيرها النوعية  
 جسمية مطلقة بالنسبة الى انواع العناصر او حصلت بغيرها صيرها الجسمية المطلقة بالنسبة الى النوع المقوم بالصورة النوعية  
 لونت خبير بان ايضا اختلاف جسمهم لا يتم صوابا انهم مشتركة من جميع اجسام وانما الاختلافات بينها بالصورة النوعية واحدة  
 في اصطلاح تعريف جسمها يراود الفاعل عامته شمل جميع الاجسام علوية كالأصناف والقول باختلافات اجسام في اصطلاح  
 لا يعني اليه فاحتاج الى الاشكال متعجرا ولينداسكت جدا ولو لا البنا واحالاته التي هي مقدمة لغير صفاتها والى المرحوم  
 كل باب الرابع في البحث الرابع قالوا اي المنطقون ان الكل الواقع في تعريف الكليات ليس هو صلات عليها وان في حدود  
 للنوع الجسمي النوع والعرض العام لان تعريفها ليس هو كل غرضه بخلافه على الكل اعم من الكليات الجسم  
 جينا لها او الجسمي يكون عامما وجنس له وخص من الجنس الذي هو من الكليات الجسم لان الكل اذا كان جنسا لها فمصدق عليه  
 انه جنس فصار فردا له والفرد يكون اخص ما هو فرد له فيكون الكل اعم وخص من الجنس ما هو اعم من اخصه من جنس الكليات  
 ان الكل الواقع في تعريف الكليات الخمس ليس لان الجنس هو المقول على الكثرة المختلفة باختلافه ونحو الكل محمول على الكليات  
 المختلفة لاختلافها فمضاهاها فمضاهيها لذي هو من الكليات الجسمي يكون جنسا له او عموم منه ايضا لدخوله في تعريفه صدق عليه  
 من الكليات كالنوع والغير ما ولا شك ان معنى الجنس صادق على الكل لا يقول على الكثرة المختلفة لاختلافها من الكليات الجسم  
 فردا من الجنس والفرد يكون اخص ما هو فرد له فيكون الكل اعم وخص من الجنس ما هو اعم من اخصه من جنس الكليات  
 وحده على كل البحث الرابع في كليات الجسمي يكون جنسا لها باعتبار الذات في الجنس لان الكل اعم من اخصه من جنس الكليات  
 الكليات الجسمي باعتبار العرض اي من حيث الجنس خارج عنه وعارض له لكون معنى الجسمي غير دخل في امته الكليات باعتبار الذات  
 اعتبار العرض عامية على من الجنس باعتبار ذاته وكو به جزالة وخصية الكليات باعتبار عرضها معنى الجسمي له فالاعمية ولا اختصاصية باعتبار  
 لا باعتبار احد فحصل الكل من مفهوم الكل في مفهوم الجسم وخصه بالمفهوم صادق قولنا الجسمي كل نفس الجسمي لان  
 ذات له وصادق الذاتيات لا يكون لا نفس ذات الموضوع كما تقر في موهبه وصدق الجسمي على الكل بواسطة عرض



[illegible]



[illegible]







والبساطة صفات الله تعالى فتدبر في قول الأول الخ المعلوم بخصوص من به يرتفع من جلالها رتبة  
وهو النظر الى مذهبها بحسب الظاهر فانها المبرهنة على كونها نوعا حقيقيا بالنسبة الى اشخاصها لا يتبع تحت جنس  
ليكون نوعا اضافيا واما النظر الى حقيقة التامل الصادق حكمه بان ليس نوعا حقيقيا لا يتبع تحت جنس اصلا بل كل  
نوع تحت جنس فلا توجد في النوع حقيقة عن النوع الاضافي بالضرورة الوجدانية فان كل حادث له ذاتا بحيث لا  
العدم زمان سبق بالمادة ولا شك في سبقية الحادث الزماني بالمادة فاذا كان الحادث بنوعه سبقا بالمادة فلو كان  
ولجنس متجدد بالذات فصا رسبقا بجنس غيره دخل تحت فلم يوجد نوع من الانواع لا يكون ولا تحت جنس كل  
نوع يكون فلا تحت فصا كل نوع حقيقته نوعا اضافيا ولا عكس هذا هو العموم المطلق قوله ولا يرد ان النفس الناطقة نوع  
حاصل لا يرد ان النفس الناطقة نوع وليست داخل تحت جنس اصلا تجردا عن المادة فوجد النوع حقيقته دون الاضافي  
فبطل ما يقتضيه النظر الى حقيقة الملاقاة وبه عدم الوجود والنفس ليست مجردة من كل وجه حتى يكون غير داخل تحت جنس بل امر  
بين ما من التجرد وعدمه مجردة من جهة الوجود من جهة اخرى فلها حظ من الجسمانية التي هي ذاتها وجنسها ذاتها مرت من جهة واحدة تحت  
جنس فان رفع الايراد بها قوله ولا يرد ان العقل نوع ولا شك تجردا عن المادة فلو كان لها  
جنس لم يفرقها بالمادة لان المادة لا تحت جنس ان العلم ان العقل نوع لا جنس فوجد النوع حقيقته دون الاضافي وبه عدم الوجود  
انما لا نعلم كون العقل نوعا محصيا كالانسان والفرس وغيرهما بل العقل هو بعبارة اخرى العقل هو مادة كلية للعلوم ليس لها ذات  
اثر الفاعل في كانت متجوزة لا متجزئة واما حقيقة من الفاعل المطلق على الموجودات بتوسط العقل فتوسطها بارتباطها  
كتوسط الاجناس المتوسطة من المراتب العقلية قوله اما النقطة الخ فادفع لما قال البعض المثال النوع حقيقته فقط كالنقطة فانها  
بسيطة لا جزء لها فلو كان لها جنس لم يتركها نوع باعتبار النقاط المخصوصة فالنقطة نوع حقيقته فقط لا اجزاء حقيقته دون الاجزاء  
في النقطة فصا العموم منها عموم من وجه حال الرفع انما لا نعلم وجود النقطة بل بخط مرسوم والنقطة مفرقة عنه ولا يجوز لها ان يخرج على تقدير وجودها  
في الخارج بنقطة بسيطة في الخارج اى ليس لها اجزاء مقدارية صلا واما بساطة ذواتها بحيث لا يكون لها جنس فمن نوع كيف يكون النقطة بسيطة  
بحسب الخارج والذات لان هذه البساطة مطلقة من غير اصل متناهية وليس هي بسيطة كالكاف فهم انتم تعلم ان من ان هذه البساطة  
كل حادث مسبوق بالمادة ممنوع من المسبوق بالمادة انما هو حادث شذوذا كما قالوا الا لا يكون له حقيقة المسمى ان كان خارجا للحكماء وروايت  
انفصا باليهيولى الاولى فانها من الحوادث الشذوية مع انها ليس مسبوق بالمادة ووحى الضرورة في هذه المسئلة في غير اخبار لانها لو كانت  
ضرورية فكيف تميزها عن غيرها فلا يسمع الضرورة بهذا المقام وانفصا بالنفس اريد لان الكلام في ان النفس حقيقته دون الاضافي  
بكونها امر بين اثنين لها خبرا عما لان اضافته جسمانية بحسب علم النفس ليس كما اضافته لكونها في الانسان فان النفس ليست جسم



ولا واخذت منه خلاف الانسان بل من قبل ان يضافه بحسب ما كان متعلقا به الحيوان الى الناطق ولا كلام فيه الا ان يقع  
 والقول يكون القول ان دورا عقليته تنحصر في انما هو موجود في الخارج كما يستدلوا عليه الا انهم ان المص اختيارا سب  
 لخصه لا بد بسبب الحكماء وهو كما ترى والقول بان اختصاص البساطة باسمه تعالى في صفة الخفاء لانه ان لم يدبره انشاء والتكليف  
 والله شئ من غير ان يخصصه من جنس الاجناس ايضا متعلق عنهما الكيمياء وان لم يدبره انشاء والكثرة بانه لا كثرة في الوجود  
 اصلا فليس له كثره غير ان الكلام في الاجزاء الاتي ان المبهمة المحصلة البسيطة التي لا اجزاء فيها اصلا ليست الا احدى حقيقتي  
 وغير من المبهيات وان كانت بسيطة لكن بسبب متصلة فافهم فانه دقيق وبالتالي حقيقة قال الاستاذ والمحقق قدس سره  
 في شرحه وان الحق ان النسبة بين الحقيقي والاصحاح من وجه واحد ومثال تقاروق تحقيق عن الاضافي بالبطايع النوعية  
 وبكيفية فانها غير متصلة وصدق الجوهري بالذات بل بالعرض لان الجوهري عرض عام لها كما تقر في موضعه ان هو  
 النوع كالجنس في هذه الاقسام فانها تجري فيها اما مفرد فالنوع المفرد لا يكون فوقه نوع ولا تحته نوع بل من جنس واحد تحت  
 ومتاذه العقل فانه مندرج تحت غيره وهو جنس واحد وما تحته من العقول العشرة وهي اشخاص من العقل نوع لهذه الاشخاص كالجنس  
 المفرد لا يكون فوقه جنس ولا تحته جنس بل يكون تحت انواع فقط ومثاله العقل ايضا عالمي من قال ان كينسيه للعقول العشرة وكونها  
 انواعا ومرتبة بوضع المفرد والتعريف في الثلث خص الكل اي اخص من كل الاجناس بحيث يكون مندرجا تحت كل جنس  
 من الاجناس كالحويان فانه مندرج تحت الجسم النامي والاطلاق الجوهري وخص من جميع هذه الاجناس اخص من كل الانواع  
 بحيث يكون مندرجا تحت كل نوع من الانواع كالانسان فانه مندرج تحت الحيوان والجسم النامي والاطلاق وخص من جميع هذه الانواع  
 ومندرج تحتها السائل اي يسمى في الاخص بالجنس السائل في الاجناس بالنوع السائل في الانواع وهو مبين بجميع مراتب الاجناس  
 فانه لا يكون الانواع حقيقيا واعم من كل الاجناس كالجوهري فانه اعم من الجنس المطلق والنامي في الحيوان وليس فوقه  
 يكون اعم منه ومن كل الانواع كالجسم المطلق فانه اعم من النامي في الحيوان والانسان وليس فوقه نوع اعم منه كالعالم اي يسمى هذا  
 الاعم بالجنس العالي في مراتب الاجناس وبالنوع العالي في مراتب الانواع وهذا الجنس العالي مبين بجميع مراتب الانواع فانه  
 لا يكون فوقه جنس لكونه اعم من مراتب الانواع والاخص من بعض الاعم من بعض في مرتبة الاجناس والانواع  
 كالجسم النامي فانه اخص من المطلق اعم من الحيوان كالحويان فانه اعم من النامي اخص من الجسم النامي المتوسط اي  
 هذا الاخص الاعم بالجنس المتوسط في مراتب الاجناس والنوع المتوسط في مراتب الانواع والنسبة بينهما العموم والخصوص  
 وجه لوجود الجنس المتوسط والنوع المتوسط في الجسم النامي صدق الجنس المتوسط في الجسم المطلق دون النوع المتوسط  
 او ليس فوقه نوع ووجود النوع المتوسط في الحيوان دون الجنس المتوسط او ليس تحت جنس والنسب بين باقي الاقسام



[illegible]



صحة عدم كون له جو وصفه اما يراخا فلا يكون العارض اى الوجود تمامه اى جميع اجزاء عارضه مع انه فرض عارضه  
فلا يلزم خلاف المفروض والاحتياج الوجود وتصفها بالعدم اى يكون مع ما وعدمه بخبر يستلزم عدم الكل فيلزم عدم الوجود  
الوجود والعدم وهو اجتماع التبعين وتحريرا او ردا عليه صاحب الحاشية القميه ان ريد يكون العارض تمامه عارضه  
يجب ان يكون جميع اجزاء العارض عارضه معروضه فلكل العارض منقوض بالكثرة فانها عارضه للمجموع وبقاى الكثرة  
مع ان الوحدة التي هي الكثرة ليست عارضه للمجموع تمامه لانه ليس احد بل هو الوحدة عارضه للمجموع فعدمه لا يكون  
جميع اجزاء العارض عارضه للمعرض وان ريد يكون العارض تمامه عارضه لا يكون اجزاء العارض عارضه للمعرض  
او بخبره فلا حدان يلزم الوجود وكونه عارضه بخبره وجز الوجود يكون عارضه بخبره وكونه عارضه بخبره فلا يلزم  
عروضه لنفسه فلتتم الدليل على بساطة الوجود وقوله قتال ثم لعله اشار الى ما عني بان اجزاء العقلية والخيالية  
متلازمان فلو كان الوجود مركبا فاجزاءه تكون مجموعا متميزة ولا بد من انتهائها بالاطلاق غير المتناهى فلا بد من خروجه بغير  
الوجود فاما ان يعرض له بالكلية فيلزم عروضه لشيء لنفسه وبعبارة فلا يكون عارض تمامه عارضه وانت خبير بان لا يرد به  
اجواب عن القائلين بالبللزام وما غيرهم فالاراد عليهم كماله وقد يجاب عن اصل الدليل باعتبار الشق الثاني وهو ان اجزاء  
الوجود ليست متصقة بها ان اجزاء الوجود ليست متصقة بها ان اجزاء الوجود ليست متصقة بها ان اجزاء الوجود ليست متصقة بها  
محوه بل هو من المعقولات الثانية وقد يجاب باعتبار الشق الاول فلا يلزم المعرض استحليل فان تغاير الاعتبار لا يفيده  
ان الوجود بالصدق الذي يعبر عنه بالعائنه بغيره بسيط لانه اشترعى غير متماثل فلا يكون له صفة فصل واما الوجود  
بمعنى ما للوجود فيفساطة في غير اختصاصا فان ميز الفصل الشئ عن شاك له في الحسن القريب الحيوان مثلا ففصل  
فصله اقربا كالناطق فانه ميز الانسان عن شاك له في حسن القريب الحيوان والبعيد امير عن شاك له في حسن البعيد  
الثاني فبعيد ففصله اقربا كالناطق فانه ميز الانسان عن شاك له في حسن القريب الحيوان والبعيد امير عن شاك له في حسن البعيد  
وجود التميز ظاهر القريب الاول والبعيد الثاني له اى الفصل نسبة الى النوع بالتقويم اى قوله في قوامه حقيقة بغيره  
بهذا الوجود مقوم للنوع كالناطق بالنسبة الى الانسان فانه دخل في قوامه بخبر حقيقة لان حقيقة هو الحيوان لناطق ولا شك  
ان قاطن جز منه كل مقوم دخل في القوام العالي اى النوع العالي مقوم دخل في القوام للنوع السافل فان العاقل  
في قوام السافل ما هو دخل في قوامه يكون اخلا في قوام السافل اية لان جزه جزه كالحساس فان مقوم الحيوان فليكون مقوما  
لانسان اية لان جزه جزه كالحساس فان مقوم الحيوان فليكون مقوما لانسان اية لان جزه جزه كالحساس فان مقوم الحيوان فليكون مقوما  
ايضا ولا عكس اى ليس كل مقوم للسافل مقوما للعالي لان السافل ليس اخلا في العالي ليكون مقوما في العالي كناطق







من ان كانت جنس للان لا تشترك فيه وبين غيره والحيوان فصل لتمييزه عن الملك كما ان الحيوان منزه لا تشترك فيه  
وبين الفرس والاسد فصل لتمييزه عنه ويجوز عند ذلك البعض ان يكون لهية واحدة جزان يكون كل واحد منهما جنسا وفصلا  
كما وردت في كل المصنفين بوجه واحد انه اذا كان الفصل من جنس فكل واحد من الفصول كان مطلقا فيلزم كون الشيء  
معدوما و هو و ليس من جنس ان يتغير بالان لا يلزم الدور بل حثية ابهام الجنس وحثية تحصيل الفصل من حيث انها  
اشد الاشارة الى شئ واحد واجواب عن الناطق بان الناطق لمعنى الجواب الذي انطلق في احوال العقوليات فصل ليس  
مشتراكا بين الانسان والملك لان المعنى عين الصورة النوعية للانسان هو مخالف للمعنى النوعية للملك ففصل  
له الفصل متحد مع العقول والفرق بينهما انما هو بالاعتبار والصورة لا يكون الا في باله مادة والملك ليس كذلك ففصل  
فهذا الجواب مبنى على اتحاد الجزاء الذي في انحاء كذا قال السيد الزاهد في حاشيته على شرح الموقف والمعنى باله قوة الادراك كما  
شتركا فيها لكن هذا المصنف فصل للانسان بل هو اثر من اثار فصله فافهم قال بعض النصارى ليس المراد بفصل الجنس  
فما كان ان لا يكون الفصل المقوم للجنس كالحساس للفصل كالناطق لان لم يقل بهذا القاعدة اجمدة فلا حجة الى المراد بخلافها  
ولا يكون شئ من الفصلان قريبا من افرع ثمان من الفروع الخمسة متفرعة على كلية الفصل للجنس صلا انه اذا كان الفصل من جنس فلا يكون  
واحد الفصلان قريبا من شئ واحد والا اجتماع على المعلوم الواحد علتان مستقلتان بوجه واحد الفصلان انما هما الى كبرين الشئ في كثرتهما  
هيبة نوعية متحصلة فان كان الواحد كافيا في تحصيل الجنس فقد ثبت لهية نصار فو عا بلا تفرع لا يحتاج الى الفصل الاخر ويصير  
عنه لا مقوله والا يكره اشتغاف الذات عن الذاتيات وان لم يكن الواحد منها كافيا لم يضم اليه الاخر في صدارة مجموعها فصلا وهو احد  
متعدد وهو المطاوي يجوز تعدد الفصل البعيد يكون كل من الفصول المتعددة على الجنس الذي في مرتبة كالناطق للحيوان والحساس للحس  
والنا للجنس مطلقا قابل الابعاد للجوهر فانقلت ان الحساس والمتحرك بالارادة فصلان قريبان للحيوان قلت ليسا فصلين بل كل منهما  
اشرف فصله بما يكون الفصل الحقيقي شيئا لا يدل على ذاته الا بعرض في ان فليشتق له الاسم من ذلك العرض كالناطق والمشتق من  
الظن الدال على فصل الانسان فان وجد له عرضا يشبه تقدم احدهما على الاخر فقد تشبعت له عن كل واحد منهما اسم فربما ينطبق  
من اسميهما فصلا متغايرا لتغاير مفهوما وكس المتحرك بالارادة في هذا الموضع من القبيل فان الفصل الحقيقي يتوحد  
التي هي موضوعة كالحركة فاشتق له الاسم منها ولا يقوم الى الفصل الاخر فاما اذا فرغ ثالث من الفروع الخمسة  
ان الفصل لا يقوم الا فو واحد لا ينافي في نوعين فيلزم ان يكون للحيوان اسم الفصل اشران كما كان الدليل موقوفا على اثبات  
بساطه الفصل فالاولى ان يقيم له لان جنس كل من النوعين لا يوجد في الاخر لانه ان لم النوعين من جنس واحد يلزم  
علا ان تعرض لان النوعين يكون عاوا جدا فاختلاف الذات باختلاف الذاتيات متجاوبا باشتدادا فاذا كان الجنس القريب

هذا الجواب مبنى على اتحاد الجزاء الذي في انحاء كذا قال السيد الزاهد في حاشيته على شرح الموقف والمعنى باله قوة الادراك كما شتركا فيها لكن هذا المصنف فصل للانسان بل هو اثر من اثار فصله فافهم قال بعض النصارى ليس المراد بفصل الجنس فما كان ان لا يكون الفصل المقوم للجنس كالحساس للفصل كالناطق لان لم يقل بهذا القاعدة اجمدة فلا حجة الى المراد بخلافها ولا يكون شئ من الفصلان قريبا من افرع ثمان من الفروع الخمسة متفرعة على كلية الفصل للجنس صلا انه اذا كان الفصل من جنس فلا يكون واحد الفصلان قريبا من شئ واحد والا اجتماع على المعلوم الواحد علتان مستقلتان بوجه واحد الفصلان انما هما الى كبرين الشئ في كثرتهما هيبة نوعية متحصلة فان كان الواحد كافيا في تحصيل الجنس فقد ثبت لهية نصار فو عا بلا تفرع لا يحتاج الى الفصل الاخر ويصير عنه لا مقوله والا يكره اشتغاف الذات عن الذاتيات وان لم يكن الواحد منها كافيا لم يضم اليه الاخر في صدارة مجموعها فصلا وهو احد متعدد وهو المطاوي يجوز تعدد الفصل البعيد يكون كل من الفصول المتعددة على الجنس الذي في مرتبة كالناطق للحيوان والحساس للحس والنا للجنس مطلقا قابل الابعاد للجوهر فانقلت ان الحساس والمتحرك بالارادة فصلان قريبان للحيوان قلت ليسا فصلين بل كل منهما اشرف فصله بما يكون الفصل الحقيقي شيئا لا يدل على ذاته الا بعرض في ان فليشتق له الاسم من ذلك العرض كالناطق والمشتق من الظن الدال على فصل الانسان فان وجد له عرضا يشبه تقدم احدهما على الاخر فقد تشبعت له عن كل واحد منهما اسم فربما ينطبق من اسميهما فصلا متغايرا لتغاير مفهوما وكس المتحرك بالارادة في هذا الموضع من القبيل فان الفصل الحقيقي يتوحد التي هي موضوعة كالحركة فاشتق له الاسم منها ولا يقوم الى الفصل الاخر فاما اذا فرغ ثالث من الفروع الخمسة ان الفصل لا يقوم الا فو واحد لا ينافي في نوعين فيلزم ان يكون للحيوان اسم الفصل اشران كما كان الدليل موقوفا على اثبات بساطه الفصل فالاولى ان يقيم له لان جنس كل من النوعين لا يوجد في الاخر لانه ان لم النوعين من جنس واحد يلزم علا ان تعرض لان النوعين يكون عاوا جدا فاختلاف الذات باختلاف الذاتيات متجاوبا باشتدادا فاذا كان الجنس القريب



اقرب للنوعين اعمدهما متحدان باذات مع انه فرض انها مختلفان فاذا كان جنسان للنوعين في نوعها فصل فاذا توهم انهما  
 الاخر فالقسم الى جنس واحد بالفصل الذي هو عنه جنس الاخر فيوجد الفصل الذي هو عن الجنس الذي هو معلول له فيجدل لمعلول من جنس  
 عن علته وهو الفصل الذي لا يطل ما يتركبه بالتقديم لعين كون الفصل الذي لا يقوم الا نوعا واللهم هو المطلوب والاشارة الى  
 الاجنسا واحد في مرتبة واحدة هذا بيان الفرع الرابع من الفروع الخمسة تحريشا لانه انما الفصل الذي لا يقوم الا نوعا  
 وانما الالهة اوفار من جنسين يكون علته لهما يقوم نوعين في مرتبة واحدة لا استحالة ان يكون جنسان مرتبة واحدة فيلزم  
 ح مختلف للمعلول عن علته مستمرة اياه ولا يخفى عليك ان هذا التفرع والتفريع السابق مشتركان في الدليل فانبات اعمد بعينه اثبات  
 الاخر فالاحتياج الى ايراده حكمة فالاولى الاستدلال على ما قال الاستاذ الحق في شرحه ان الفصل الذي لا يقوم الا نوعا في جنس واحد  
 عن معلول فاذا وجد الفصل الذي لا يقوم الا نوعا في جنس واحد فيكون في المرتبة الواحدة فيوجد له مرتبة واحدة  
 قريبا من سلاسل يوجد جنسان لهما في مرتبة واحدة قريبة كانت او بعيدة وهذا خلاف قصرها انهم وكل من هذا الفرع لا يخرج عن صفة  
 لتفصيل في شرح المبدأ ان ثبت قايح اليه الفرع انما من ينسب بقوله فصل الجور هو جوهه الفصل الذي لا يقوم الا نوعا في جنس واحد  
 لان الجور لا يوجد في موضوع حتى لا يستغنى عن المجال والجنس محل للفصل في سبب جنس خلت العقلية الفصل الذي لا يقوم الا نوعا في جنس واحد  
 علته محل صار المحل محتاجا اليه فصا رادة لا موضوعا فصدق تعريف الجور انه لم يوجد في موضوع فصا رادة لم يوجد في موضوع  
 الفصل علته يتقدم على الجنس كايضا يكون جالا في الكمال بانواعه الجور فيلزم تاخره عنه ههنا لا يفي هذا الجور في فصل الاعراض لانا  
 فانما هي المذكرة انما هي في فصل الجور هو جوهه الفصل الذي لا يقوم الا نوعا في جنس واحد اما في فصول الاعراض فلم يبرهن عليها الا في الاستدلال  
 فليل ان لم يكن فصل الجور هو جوهه الفصل الذي لا يقوم الا نوعا في جنس واحد اما في فصول الاعراض فلم يبرهن عليها الا في الاستدلال  
 يكون ما فاقطعت ان فصل الجور هو جوهه الفصل الذي لا يقوم الا نوعا في جنس واحد اما في فصول الاعراض فلم يبرهن عليها الا في الاستدلال  
 وبذلك الى غير النهاية فيسئل في كل ليس كل يصعد عليه الجور هو جوهه الفصل الذي لا يقوم الا نوعا في جنس واحد اما في فصول الاعراض فلم يبرهن عليها الا في الاستدلال  
 لما تحتها من البركات اما الماهيات البسيطة فتصعد عليها انما هو بالعرض وليس احتياجا الى الفصول الخمسة عنها خلافا لاشارة  
 فانهم يجوزون ان يكون فصول الجور هو جوهه الفصل الذي لا يقوم الا نوعا في جنس واحد اما في فصول الاعراض فلم يبرهن عليها الا في الاستدلال  
 عن غير عرض والجوهرين جانبين ان السير عبارة عن القطع المعروف للهيئة الوجودية ودخولها فيه ممنوع ولا يجوز تركيب حقيقة واحدة  
 نوعية غير اعتبارية من مجموع موضوعات لانهما اعتباريان غاية التباين فكيف يتركب منهما حقيقة واحدة لهما واحدة حقيقة نعم حجة في البركات  
 اعتبارية لهما واحدة اعتبارية مجردة الاعتبار والصناعة فان قلت ليس في قصرها انهم جواز التركيب بالجور هو جوهه الفصل الذي لا يقوم الا نوعا في جنس واحد  
 مع ما سبق قلت انهم قالوا الصورة النوعية للجور هو جوهه الفصل الذي لا يقوم الا نوعا في جنس واحد اما في فصول الاعراض فلم يبرهن عليها الا في الاستدلال











١٩  
 ١٠  
 ١١  
 ١٢  
 ١٣  
 ١٤  
 ١٥  
 ١٦  
 ١٧  
 ١٨  
 ١٩  
 ٢٠  
 ٢١  
 ٢٢  
 ٢٣  
 ٢٤  
 ٢٥  
 ٢٦  
 ٢٧  
 ٢٨  
 ٢٩  
 ٣٠  
 ٣١  
 ٣٢  
 ٣٣  
 ٣٤  
 ٣٥  
 ٣٦  
 ٣٧  
 ٣٨  
 ٣٩  
 ٤٠  
 ٤١  
 ٤٢  
 ٤٣  
 ٤٤  
 ٤٥  
 ٤٦  
 ٤٧  
 ٤٨  
 ٤٩  
 ٥٠  
 ٥١  
 ٥٢  
 ٥٣  
 ٥٤  
 ٥٥  
 ٥٦  
 ٥٧  
 ٥٨  
 ٥٩  
 ٦٠  
 ٦١  
 ٦٢  
 ٦٣  
 ٦٤  
 ٦٥  
 ٦٦  
 ٦٧  
 ٦٨  
 ٦٩  
 ٧٠  
 ٧١  
 ٧٢  
 ٧٣  
 ٧٤  
 ٧٥  
 ٧٦  
 ٧٧  
 ٧٨  
 ٧٩  
 ٨٠  
 ٨١  
 ٨٢  
 ٨٣  
 ٨٤  
 ٨٥  
 ٨٦  
 ٨٧  
 ٨٨  
 ٨٩  
 ٩٠  
 ٩١  
 ٩٢  
 ٩٣  
 ٩٤  
 ٩٥  
 ٩٦  
 ٩٧  
 ٩٨  
 ٩٩  
 ١٠٠







الى فصلين كل من كل حقيقة اليها افتقار الاجزاء بل الكل منقر الى مجموع احوال من الفصلين وهو واحد كما ان مجموع الكلين امر واحد  
فانهم لا يقيم على الاستلزام وجود ثلث يلزم من تحقق اثنين تحقق امر غير متناهي لا يضم الامر الثالث احوال  
من اثنين الى مجموعها حقيقة كذا ما لا يجمع وكذا تحقق الخامس يضم الرابع والسادس يضم الخامس والسابع يضم السادس  
الى غير النهاية فليس كذلك بل لا يجمع من اثنين ثلث يلزم من تحقق اثنين تحقق امر غير متناهي لا يضم الامر الثالث احوال  
يصل من الاثنين من الثالث احوال اخرتها هو الرابع وكذا الرابع اذا انضم الى كل من مجموع الاثنين الثالث يحصل امر خامس حاصل  
من ضم الرابع اليها ولكنها ليست كغير النهاية فيلزم التساوي مجموع ضلوع ان وجود الاثنين لا يستلزم الثالث لاننا نقول الرابع اعتنا  
بما يلي لا اعتبارا للجزء لا تحقق له في نفسه فانه حصل باعتبار شي واحد وهو وجود الاثنين فترى ه منقصة مرة في ضمن المجموع وكما تكرر  
اخره فهو اعتبار التساوي لا اعتبارا زيات ينقطع بالقطع لا اعتبارا غير تابع الى غير النهاية فافهم لخص الجواب بان الثالث  
يتحقق في نفس الامر لانه عبارة عن مجموع المركب من الاثنين والرابع اعتبارا في محض لانه لا يصل لا باعتبار الاثنين مرتين  
نفسه مرة في ضمن المجموع وكلما كانت اعتبارا في ذلك كان وجودا في الاعيان كان خرج الرابع المتكرر مقدما على الرابع متويز  
لكونه خبرا له ومرة مرتين كونه خبرا خبره وهو الثالث فيلزم ان يكون وجوده وجودين وهو محتمل ان الرابع ليس هو وجودا لاهيا  
بل هو اعتباري كذا الخامس والسادس تابعا لا اعتبارا لهما فاذ لم يعتبر بقطع ولا تجاوزه التساوي لا اعتبارا زيات ينقطع  
غير تابع الى غير النهاية الواقع فلا يلزم لهم فافهم وكن على بصيرة لتكشف عليك الحق من انقياض المطلق الرابع اى الكل  
الرابع من الكليات الخمس الخاصة وهو اى الخاصة وتلك التضمير الموافقة خبرا وتباويل الكلام في بعض النسخ وهي الخارج عن حقيقة  
ما هي منه المقتول المحمول على تحت حقيقة واحدة نوعية اى الافراد الداخلية تحت حقيقة نوعية كالتصاحك بالنسبة الى  
الانسان فانه محمول على الافراد والداخلية تحت الانسان الذي هو نوع لها او نوعية اى يكون مجموعا على ما هو تحت حقيقة واحدة  
كالتامية بالنسبة الى الحيوان فانه خاصة لافراة هو الانسان والفرس والغنم وغيره وداخلية تحت حقيقة نوعية هو الحيوان المشترك فيها  
ومختلفة بحسب نوعها النوعية فالما خاصة للحيوان لاختصاصه ببعض عام للانسان لشموله له وبغيره وانما خاصة على قسمين ملكت  
اى شملت الافراد اى افرادا خاصة له كالتصاحك بالقوة للانسان فانه شامل لجميع افراده وكالما بالقوة للحيوان لانه شامل  
جميع افراد الحيوان الا اى ان لم يكن شاملا بل مختصا ببعض افراد ما هي خاصة له فغير شاملة لعدم شموله لجميع الافراد كالتصاحك  
بأنفسه للانسان الماشي كالمشي بالحيوان الخاصة بكونه الحيوان العاقل كالمشي والافى موضوع للحيوان المتوسط كالمشي كالمشي للحيوان  
كالمشي للانسان قد يكون لازمة كذا في الافراد الثالث لثلاث قد يكون مفارقة كالمشي للحيوان وقد يكون عامرا لاشخاص كالمشي  
وقد يكون مفارقة كالمشي للانسان قد يكون كالمشي كالمشي له وقد يكون بالقياس كالمشي لا يورده فيه وان لم يكن عامرا بالضرورة







[illegible]



فإن قيل قد يقال في جواب هذا السؤال أن الوجود قد يكون في ذاته أو في عينه أو في غيره...  
فإن قيل قد يقال في جواب هذا السؤال أن الوجود قد يكون في ذاته أو في عينه أو في غيره...  
فإن قيل قد يقال في جواب هذا السؤال أن الوجود قد يكون في ذاته أو في عينه أو في غيره...

يجب فقدم على المعلوم أن الوجود قد يكون في ذاته أو في عينه أو في غيره...  
لوجود الذي هو المعلوم في غيره كما كان عينه بلزم تقدم الشيء على نفسه لأن وجود الذات مقدم على هذا الوجود...  
وهذا الوجود بعينه وجود الذات فيكون مقداً على نفسه وان كان الوجود المتقدم لذات غيره الوجود بلزم كون...  
الذات موجودة بوجوده هو أي مع وان كان العلة أمراً آخر سوى الذات فيحتاج وجود الواجب تعالى إلى...  
غيره وكل كان محتاجاً في وجوده إلى غيره فهو ممكن فيلزم مكانه تعالى السد من ذلك وإذا بطل الأمر...  
فانضمحت في الأول مع هو ان الوجود عين الواجب تعالى والواجب هو الوجود والبحث قوله وفيما ذكرنا...  
أنما هي فيما ذكره المت في المتن إشارة إلى جواب هذا الاستدلال بأن يكون الوجود خارجاً وعضواً لازماً للذات...  
الواجب شكاً والعرض اللازم يجوز أن يكون ثبوته ضرورياً غير منقتر إلى العلة كما لا يمكن فاشوبه لا يحتاج إلى...  
العلة لك ثبوت الوجود أيضاً لا يحتاج إلى العلة فاستدل الحكماء وغيرهم بأن تحقيق أن لوازم المهية على ثبوت...  
قسم منها ما يتقدم على الوجود مطلقاً بلزم هذه اللوازم كما لا يمكن والتقرر في غير ذلك للوجود مطلقاً...  
ثبوت هذه اللوازم لمزوماتها ولا يلزم له ذلك لأن ثبوت هذه اللوازم مقدم على الوجود فلو كان الوجود داخل...  
في مقدمها لم يلزمها هذا هو الذي هو سادساً فالوجود كما تشخص فففي ثبوته أيضاً لا دخل للوجود ولا يلزم كون...  
المساواة بين علة الآخر وهو يتساوى في المساواة عن التلازم بحيث لا تختلف أحد ما من الآخر في مرتبة بينهما...  
يلزم التعلق لأن العلة في مرتبة تختلف عن المعلول ومنها ما يتاخر عن وجود المعروض كالأزلية للاربعية...**والثبوتية**...  
والثبوتية للثبوتية ولا شك في مداخلته وجود الملزوم في ثبوت هذه اللوازم له فثبت من هذا أن الوجود مطلق...  
ليس له مداخلته في اللازم مطلقاً وهذا هو مراد المصنف بقوله والحق لا يعني مداخلته الوجود مطلقاً ليست بقدر...  
في اللوازم المطلقة وأما في بعضها فلا ينكر التفصيل في شرح الاستاذ المحقق قدس سره وأيضاً في التقسيم آخر اللوازم...  
اللازم ما بين وهو أي اللازم البين عبارة عن الذي يلزم تصوره أي تصور اللازم من تصور الملزوم كتصور...  
بالنسبة إلى العمى فانه عبارة عن عدم البصر فاذا تصور عدم البصر يلزم من تصوره تصور البصر وقد يقال في الجواب...  
على الذي أي اللازم الذي يلزم من تصورها أي اللازم والملزوم أي يلزم بالملزوم أي اللازم أن اللازم لذلك أن...  
لم يلزم من تصور الملزوم تصوره وهو أي اللازم البين بالمعنى الثاني أعني من المعنى الأول وهو اللازم الذي يلزم...  
مطلوبه من تصور الملزوم فانه إذا لم يلزم من تصور أحدهما تصور الآخر لا شك في أن حان الملزوم بينهما مضموناً...  
سواء هما بين بالمعنى العام كالأزلية للاربعية والأول بين بالمعنى الخاص ومثاله ما مر أو غيره من أمثلة...

فإن قيل قد يقال في جواب هذا السؤال أن الوجود قد يكون في ذاته أو في عينه أو في غيره...  
فإن قيل قد يقال في جواب هذا السؤال أن الوجود قد يكون في ذاته أو في عينه أو في غيره...  
فإن قيل قد يقال في جواب هذا السؤال أن الوجود قد يكون في ذاته أو في عينه أو في غيره...



غير مجزئ في البين لمعينين في غير البين بالمعنى الاول وهو الذي لا يلزم تصور من تصور الملزوم كالكاتب بالقول لا لا  
وغير البين بالمعنى الثاني وهو الذي لا يلزم من تصور مع تصور الملزوم بغيره بالملزوم كما يحدث للعالم فان الملزوم بغيره  
للعالم لا يلزم من تصورهما بالملزوم على ليله فالتبيين للمعنيين بالملزوم الغير البين بالملزوم على عكس النسبة التي بين الملزوم  
اللازم البين فان الغير البين رفع البين رفع الاعم خص رفع الاخص اعم فاعني الاول للبين اخص والثاني اعم فمضى الغير البين يكون  
الاول اعم والثاني اخص لما عرفت فمحصلة ان اللازم قسمان بين وغير بين وكل منهما معنيان احدهما اخص من الآخر ولتبيين  
بين معنى القسم الثاني عكس النسبة بين معنى القسم الاول بان كان في القسم الاول اعم يكون في القسم الثاني اخص لان مقتضى  
الاعم اخص ما كان في القسم الاول اخص يكون في القسم الثاني اعم لان مقتضى الاخص اعم وكل منهما اى من البين وغير البين  
موجود بالضرورة فانا نجد من انفسنا ان تصور الاشياء على هذا النحو بالضرورة كما يظهر بالرجوع الى المفهومات فلاحاجة  
الى منية فضلا عن تحجيم الاستدلال بهذا التعريف على من احتج في اثبات وجودها الى دليل كما ذهب اليه الامام الرانى  
بهنا اننى اللازم شك وهو اى الشك ان اللازم لازم ولا اى ان اللازم لا يلزم اى بعدم اصل الملازمة التى قرنت  
بين اللازم والملزوم اذ اكان اللازم لازما فمما يلزم من الملزومات ولزوم اللازم ايضا يكون لازما وكذا لزوم لزوم الملزوم  
الى غير النهاية حال الشك ان اللازم الذى من اللازم والملزوم ايضا لازم والا جاز انفاك اللازم عن اللازم والملزوم  
واللزم كان عبارة عن امتناع الانفكاك اذ لم يمكن الاستناع لازما بل صار ممكنا فنجوز الانفكاك بين اللازم والملزوم فلم  
يتبق للزوم متهما فيفيد من اساس الملازمة هدف فاللزم لازم وكذا لزوم الملزوم ايضا يكون لازما وكذا الى غير النهاية فمستل  
اللزومات وموج وما يلزم لم يكون محال لا يلزم عدم تحقق اللزوم وحده اى حل الشك ان اللازم من المعاني الاعتبارية  
لا اعتبارا لمعتبر لا تحقق لانفسها بدون اعتبارها لانشرعية التى ليس لها اى تلك المعاني تحقق الا فى الذين لا فى الخارج بعد  
اعتبار ان اعتبار الذين اياها اى تلك المعاني فليقطع ذلك السلسل بانقطاع الاعتبار فلا يلزم لتسلسل المسجل بل يلزم عدم  
تحقق اللزوم باستلزام المحتمل بجواب ان اللازم معنى من المعاني التى ليست لها وجود فى الخارج وانما هو موجود فى الذين  
الاعتبار ولا يقيد الذين على انشرع الامور الغير المتشابهة المتمايزة لفصلية قطع الاعتباريات بانقطاع الاعتبار فلا  
يلزم لتسلسل المحتمل لدرجى عبارة عن وجود امور غير متمايزة موجودة بالفعل مرتبة فاللزم غير مستلزم للمحتمل لكونه لا فلا يلزم  
ثم منشأها اى منشأ المعاني الانشائية ونسبها اى خدما تحقق قال فى الحاشية اننى الخارج او محتاج قطع النظر عن اعتبار  
الذين اى ركان الذين فى الخارج فذلك اى وجود منشأها هو الحافظ للنفس الامرية الانشائية متمايزة كانت تلك  
الانشائية او غير متمايزة مرتبة كانت تلك الانشائية او غير مرتبة هذا جواب عن مقتضى السؤال انه اذا لم يكن



لم يكن للاعتبارات وجوب نفس الامر طاصح اجرا الاحكام المعتبرة عليها لان محقق الوجبة يستلزم الموضوع  
مع انهم جروا عليها الاحكام لانهم يقولون للزوم لازم بالذات والوجوب بالذات شيئا الوجوب بالغير والامكان محقق  
العلية وغير ذلك فعلم ان للاعتبارات الوجود اولاد من تحتها في نفس الامر فيلزم تحقق الوجود بالغير المشابهة في نفس الامر  
وهذا هو الاستحالة في جواب ان انتشار الاعتبارات موجود في نفس الامر وهو كما في نفس الامر شيئا وبسبب بحري الاحكام  
نفس الامر عليها والوجبة لا بد من وجود الموضوع علم من ان يكون بوجوده في نفسه على سبيل الاستقلال وبشأنه  
ولا شك ان لا خير موجود فيها وهو كفي لاجرا الاحكام فلا يلزم الاستحالة في قولهم في المنطقين الحكماء ان فيها شيئا  
ليس صادق لعدم الموضوع في علم موضوع هذه القضية في التمام فانه معدوم فالتسالية صادقة لعدم الموضوع هذا في تمام  
عسى ان يتجه من القول بعدم التماثل لما قالوا ان التماثل لا اعتبار ليس بمحمول في القول بالشيء ان فيه  
لكنه ليس تحيل ولا يتم بانقطاع الاعتبار يقتضي عدم التماثل في العلم بالواجب الذي ان سالت كما يصدق لعدم  
المحمول مع وجود الموضوع كما اذا كان في موضوعه او لم يكن في موضوعه بل في ما يقاوم كالمصدق لعدم الموضوع كما اذا كان  
في معدوم ما يقال ح اليه العلم ليس بمحمول فكذا التماثل ليس بمحمول فقيته سالت وموضوعها هو التماثل مع وجوده في الصدق السالبة  
لعدمه لان التماثل موجود وموضوعه ليس بمحمول فيصدق بانقطاع المحمول عند فوات القولان فيد برأية الى الدقة فخال في نظرية  
بحث الكل يذكر فيها ما يتعلق في العلم متعلق في الغرض العلم مفهوم الكل اي ما يعبر عنه الكل في موضوع العقل صدق على كثيرين  
من حيث هو موضوع قطع النظر عن التقييد بشي يسمى لك المفهوم كليا منطقيا لان الكل عنوان مسائل المنطقية وموضوع  
ذلك المفهوم وهو بالعرض له هذا المفهوم كالانسان مثلا يسمى كليا طبيعيا لانه طبيعة من الطبع اي حقيقة من الحقائق في مجموع  
المركب من المعارض والعروض كالانسان الكل مثلا يسمى كليا عقليا اذ لا يتحقق له الا في العقل فالتقليد ان المنطق في العلم لا يتحقق  
له الا العقل لان المفهوم حاصل في العقل فوجه التسمية بوجوبه في العلم لم يسمى العقل فقلت ان كان جدي المنطق كذا ليس من  
الاصول في جدي التسمية بوجوبه في العلم فافهم كذا في الكل في الاقسام الثلثة الكليات الخمس اي ان يكون في النوع  
والفصل الخاصة والعرض العام منها اي من الكليات المنطقية في العقل اي لكل منها اقسام ثلث مفهوم النوع يسمى في ما منطقيا  
ومعروضه كالانسان في نوعا طبيعيا ومجموع المعارض والعروض اي الانسان النوع يسمى في ما عقليا وكذا اساس الكليات في هذه  
الاقسام يجرى في الجزئي انما لم يعتبر لان الجزئي ليس في ذاته في هذا النوع في الطبيعة له اي لهذا الكل اعتبارات  
تختلف احدها بشرط لا اي في حد شروطها لعدم شي بان لا يتصل في اخذها مع عدم المعارض وسمى الكل بهذا الاعتبار في حد شروطها  
في المعارض واذا اخذت من جميع اعدادها فهو من المتعالي ليس له في ذاته في الخارج لان كليا ووجدتها لا بد من تصف







[illegible]



قال محسوبة على الكل ايضاً في جملة اعم من ان يكون بالذات او بالعرض قال في الحاشية يعني ما كان افراد محسوبة بالذات  
كأنهم لا يكونون كالحسوس حقيقة فان العدم لا يكون محسوساً بالضرورة وغير الطبيعة لا وجود له في الحقيقة وكان افراد محسوبة  
بالعرض كالحسوس وسائر اعراضه كان مع انهم لا يشيرون الى ما في قديم سره رايته شيئاً الا ان كانت الله فيه وقد قالوا ان  
الممكنات لا تكون محسوبة على الوجود وشرح مشايخ الكلمات لا يليق بهذا المقام فانه لو فوق طور العقل المتوسطة وهذا هو المراد من قولهم  
طوره رايته العقل الا ان المعرفة لا يخرج عن حد الادراك المدرك ليس الا العقل انتهى حاصله انهم قالوا ان وجود كل الطبيعي لكن لم  
يذهب محسوبة الا من حيث عدمه القيد لان يقال لوجوده فعدمه ليس الحسوس الا القيد من حيث عدمه قال انه اعتد  
بمحسوبة وجوده اصله ليس هو والطبيعي فقال محسوبة طبيعي ايضاً في جملة يعني ان كان افراد محسوبة بالذات يكون انهم محسوبة  
بالذات كالحسوس واللون فان الحسوس لا يراد على افرادها وهي محسوبة بالذات فهما ايضاً محسوبة بالذات فالحسوس يكون محسوبة بالذات  
لانهم لا يكونون محسوبة بالضرورة والطبيعية لا وجود لها حقيقة وانما الوجود للطبيعة فيكون محسوبة حقيقة وما كان افراد  
محسوبة على العرض كالحسوس وسائر اعراضه فان الحسوس ليس هو الحسوس بل هو اسطة فالحسوس في الحقيقة لا يكون  
محسوبة الا بالعرض والادراك بالحسوس بالذات لا يكون اسطة الغير اصله وان اسطة في الجوهر في العرض كالضوء  
او يكون اسطة غير اسطة في العرض كاللون والحسوس بالعرض يكون اسطة الغير اسطة في العرض كالحسوس في الحقيقة  
انما هو اللون والحسوس بالعرض له وليس الى عدمه القيد في قول العارفين بآية ما ريت شيئاً من الممكنات الا ان كانت  
فيها الممكنات المتعينة كما كان تعيناتها عدمية تابعة للاعتبار فالتعريف فيها لا يكون الا في الحقيقة الذي ليس تعينه باعتبار  
لجميع التعينات اطلاق تعينه الحقيقي ثم اذا اعتبر التعينات الممكنات تكون ايضاً مزيات بهذا الاعتبار والا في الحقيقة ليس الا  
وقد قالوا ان الممكنات لا وجود لها اصله وليس هو ولا الله وهو الوجود بحيث لا يكون الممكنات خلال وجوده والواجب في ان  
لكنه فانية لا بقا لها الاتبع الى علم شيم رايته الوجود حقيقة وشرح مشايخ الكلام علم التصوف كتب الصوفية مشحونة بعقل  
المتوسطة كقولنا الاصل الاله لا يخلو من عدمه هذا هو المراد من قولهم طوره رايته العقل انه لا يدركه العقل اصلاً لان المعرفة  
لا يخرج عن حد الادراك والمدرك ليس الا العقل فكيف يكون طوره رايته العقل فانهم حافظه وتوهم وجود الطبيعي مع محسوبة في جملة  
الحسوس ولا يخفى ان انتم لا يصبر محسوبة بالذات وبالعرض لا بعد قرة بعبارة خصوصية من لاي في الوضع ونحوها فالطبيعة اعتبر  
بجودة عينها لا يكون محسوبة بالذات ولا بالعرض فمحسوبة على الطبيعي بدون فكره بالعروض غير معقول فانهم قد ثبتت  
اي حقة في القاموس الشريعة بالتقليد من الناس ظلمة صفة كاشفة او باعتبار وجوده من القلة من المتكلمين من  
حكما فلا سفة الى ان الوجود خارج هو الهوتية الى الصفة الشخصية بغير مزية من ان الكل لا يخص على الشخص







مذكور في الخارج كان محتاطا بالعوارض الخارجية فلم يبق مجردة من فرض مجردة فالمهية المجردة عن العوارض ليس لها وجود في الخارج  
 ولم يبق لها وجود في الخارج فلا يكون متجدا في الخارج بل ان كان من حيث هو قابل للتقابلات والالام يعرض شئ منها لانه اذا لم يكن هو متجدا  
 فيكون قابلا لشيء وكل قابل لشيء بعدة قال ان المجردة موجودة بهذا الاستدلال ان المهية من حيث هي قابلة للتقابلات الى المهية المجردة لولا  
 مجردة كانت تفتت بها فصارت مخلطة ولم تنم مجردة وهي هي المجردة لئلا يخلط لشيء الى المثل الذي ليس له افلاطون لانه قال بوجوده لئلا  
 وهذا المثال انما هي المهية المجردة وهذا هو وجود المجردة في شئ اي على ان يكون سبب في قابلية الوجود لشيء الى المهية المجردة فمن  
 على افلاطون ان كان مقتضا الحكا ووقع منه هذا القول الذي فساد بين غير مخفي على احوال الناس لا ينبغي ان يخلط لشيء على  
 كشيء مخفي تحت المهية يطلق على طبائع الارضية الابدية التمايزة عن جميع افرادها وفي بحث فصل العلوم يطلق على عالم المثال  
 بين عالم الغيب والشهادة وفي اثبات الصفة يطلق على وجود المجردة من الالام وفي بحث العلم يطلق على الصفة العلمية القائمة بنفسها  
 فيقول افلاطون من سبل التشابه لا يعلم لبرهان لا ليس فيكون لظن الاختلاف لا سيما اذا وجد ملاحتال في كلام مقتدا الحكماء  
 الحكمة على المحل الصحيح كما يشاهد وقد يقع ان المجردة لا يكون على سبيل المثال المهية المجردة من جميع العوارض الذاتية والخارجية وكلها متفقون  
 انها ليست بمجردة وانما هي المهية المجردة عن بعض العوارض فلا يابس لوجودها بهذا المعنى لعل افلاطون بوجودها وجودا بهذا المعنى  
 تعلم ان هذا التوجيه خلاف المشهور اذا علم نكرو وجود المهية المجردة بهذا المعنى كما كان لما كان محل التشنع بل توجد في المجردة في الكين  
 قبل الالام لا يوجد الذهن الضاكن لا يوجد في الخارج لانها لو كانت موجودة في الذهن لكانت موجودة بالوجود الذهني فلم يبق مجردة  
 جميع العوارض وقيل نعم توجد في الذهن لا العقل بلا حط لشيء من ان بلا حط معه شئ آخر ولا شك ان تلك الملاحظة وجوده  
 ومجردة عن العوارض فلا يصح ان الخارج لان الذهن طرقت المخلط والتعريفية بخلاف الخارج وهو اعمى وجودا في الذهن الحق فانه لا حجر اعمى  
 في التصورات صالحة ان وجود المهية المجردة في الذهن حتى لانه لا مانع للعقل فهو يتصور كل شئ حتى يتصور نقضه فلا مانع للعقل من ان  
 يتصور المجردة عن جميع العوارض مطلقا بان يلاحظه صورة عنها وان كانت متخففة في نفس الامر لواحد منها الا ترى ان العقل يحكم  
 ان المجردة وجودا في الخارج فاما لم يتصورها كيف يحكم عليها قال في الشبهة بل يوجد المجردة في الذهن قبل الوجود لان وجودها في  
 من العوارض وقيل يوجد في الذهن بكونه يتصور كل شئ حتى عدم نفسه ولا حجر في التصورات فلا يشع ان العقل المهية المجردة وقيل ان شرط  
 يحد بالامر بالمور الخارجية وجد وان شرط تجردا مطلقا فلا يوجد في الذهن فالحق وجود المجردة في الذهن اذ قيل ان الوجود والذنب  
 ليس عوارضها ثابتا كما نفس الامر من ان يعبر العقل متخففة به الا كما ترى فانه دقيق فصل من تشيكل  
 تعليقه اي على شئ يتصوره لا عادة التصور فيحصل صورة غير حائلة كما في التفسير الخفيف والتفسير لا في الصورة  
 التفسيرية بل لا تضاف الى الصورة الصالحة في الذهن فاني كما في التفسير اللطيف فان قلت ان التعريف يكون في كل شخص وكل











تعريف هذا الاعتبار وعرض عليه قدوة العرفاء وعودة العلفا لهذا المقامات السنية والمراتب العلية عبد الله عبد الحق قدس سره  
 واما فاض علينا بركاته فهو ضديا لا يخفى عليك ان المشابهة في المشاركة في وصفه لا يخرج اياها عن المثال مساويا  
 تمثل واهم واهم متباينا الثلثة لاخيرة فالوصف مساو للمثال واهم واهم اياها كان محتلا ان يكون مساويا لمثل  
 اهم منه واهم لا شك انه على الاخيرين لا يخرج المطلوب او المساوات حيث يخاف ان لا يخفى على المثال فالاولوية التعريف  
 بالمثال ليس تعريفا حقيقة بل يطلق عليه مسامحة فتفكر انهم كلاء وقال البعض ان التعريف بالمثال قد يكون مجرولا لا تعارفا  
 نعم صار تعريفا لفظيا فالقول يكون من الرسوم على الاطلاق غير صحيح الا انية التعريف اللفظي لا يجوز بالاحصا انهم فاهم  
 جواز رجوع الى التعريف بالاهم لان الاهم انما يميز الشيء عن بعض اعيانه ولم يتعرض للاخص مع ان الاستيلاء به يحصل  
 لان الاخص لا يكون ملاحظة الاخص انما هو بالاهم والاخص من الاهم وهو مثال له دون العكس فيمكن ان يثبت بالاهم  
 الى الاخص والعكس لا يمكن ان يثبت بالاهم انما هو بالاهم والاهم من الاهم وهو مثال له دون العكس فيمكن ان يثبت بالاهم  
 في التعريف بالاهم ليس ويا في الصدق والاحصا فان شئ التعريف اذا كانت الشروط المسبوبة فليصدق معنى التعريف  
 قلت ان المتأخرين شرطوا مساوات التعريف لم يجوز به بالاهم واختار النعم ولا فربما يتأخرون رجوع عن التجويز الى غير القيد  
 نظر الى ان معنى التعريف استيلاء العرف عن بعض اعيانه والاهم مفيد لهذا الاستيلاء والمساوات انما شرطت للمعرف التام الذي  
 هو مميز للمعرف عن جميع اعيانه والمتأخرين لما نظروا ان الاهم لا يفي بهذا الاستيلاء التام لم يعيدوه ولم يجوزوا التعريف  
 المساوي فان تعلم ان الاشرط يخرج التعريف بفصل البعيد فاهم وجوب التعريف عند كان المميز المذكور في التعريف  
 من النهايات كتعريف الانسان بالناطق والاهم ان المميز المذكور في التعريف هو العوض فبما ان التعريف رسم كغير  
 الانسان بالاضاحة تام في معرف تام سواء كان جدا او سوا ان اقل في المعرفة على محسن القريب كتعريف الانسان بالحيوان  
 الناطق وبالحجر بالاضاحة فالاول حد تام والآخر تام والاهم ان المميز المذكور في التعريف هو العوض فبما ان التعريف رسم كغير  
 او لم يشتمل على محسن الاصل بل على المميز فقط فالعرف ناقص سواء كان جدا او سوا ان اقل في المعرفة على محسن القريب كتعريف الانسان بالحيوان  
 او سوا ناقصا كتعريف الانسان بالناطق والاهم ان المميز المذكور في التعريف هو العوض فبما ان التعريف رسم كغير  
 كما يجوز ان الناطق وهو الحد الموصل الى الكنه اقل يحصل به كنه الحد لان حقيقة ليست الا هو فناء طاحنة الاشتغال على الاشياء  
 الميزة والرسمية الاشتغال على العوض كك مناهة التامة الاشتغال على محسن القريب كان بها شتملا على محسن القريب يكون تاما  
 سواء كان جدا او سوا وان لم يكن كك فهو ناقص سواء كان شتملا على المميز فقط كتعريف الانسان بالناطق والاضاحة مع محسن القريب  
 العوض العام فكلها ناقص لان الشتمل على الذي يسمى بالحد ناقص واسواء بالرسم الناقص فالركب من الفصل الخاصة والركب من



[illegible]







[illegible]



بجسب الذات والوجود في الفصل الحوشر فقط وسبقنا في هذا الفصل على كل تقديرين لا يحسن من سماعه ولا يسهل ولا يسهل  
في شدة هذا المقام غاية ليهبط فاشبهت فارجع اليه فانك شك الرأزي في تدبير ما يتحقق المذكور وأشار الى ان هذا التحديد في  
شك الرأزي هو ان تعريف الماهية انما هي اوجها او جميع اجزائها وهو اى جميع الاجزاء ونفسها اى نفس الماهية فالعرف  
اى ان يحصل يحصل قبل التعريف بالعوارض اى ان يكون تعريف الماهية بالعوارض ولا علم بالحقيقة الا العلم بالكنه لان غيره  
لا يكشفه اى حقيقة فلا علمه والعوارض اى الامور الخارجة العارضة لها لا تعطية اى لا يعطى الكنه ولا يعينه فلا يعرف بالكنه  
لأنه تعريف محال لان الامور الرأزي فيجب به الماهية التصورات كلها وجميع التصورات من ان المطلوب ان كان مشعرا  
تحصيل المحال ان لم يكن مشعرا به يلزم طلب المحال المطلق وقد مر جوابه فيما سبق فلا يعينه الا في هذه الاشكالية حاصله ان  
لو كان كسبا يحصل من المعلوم فالمعرف اما عين المعلوم تعريفه بنفسه او جميع اجزائه وجميع الاجزاء ونفسه فالعرف يكون  
يلزم حصول المحال لان المسمى يكون محالا قبل المعلوم بالفتح وما كان بنفس المعلوم بالفتح وهو محال بعد المسمى بالكنه كان يحصل قبل  
حاصل لا بعد ما يحصل المحال لان المحال لا يتعد وفاصول الذي حصل قبل ما يحصل الذي حصل بعد  
تحصيل المحال محال واحد وهو فانه يلزم تقدم شئ على نفسه وهو دور واما غير المعلوم فيكون التعريف بالعوارض الخارجة  
عن المعلوم بالفتح فلا يحصل من ذات الماهية اصلا فان العارضة لا يعينه كنه المعلوم وان اردت تحصيل وجه المعلوم فهو ليس بعلم  
بما التعريف اليه ايضا ويخرج الى يد فيه اذ ان يكون عينه او تمام اجزائه فيحصل المحال او عارضا فيحصل ما ذكره ان كان  
بعضه لا يبرأ لانه لا يعينه الماهية ايضا لانها عبارة عن تمام اجزاء المعلوم فلا تقاسم باسرها باطله فبطل التعريف وهو كسب  
التصورات ومن هنا اى مرجع الاشكالية في الامور الرأزي الى مذهب التصورات كلها قال ليس شئ من التصورات بكنهه واصل الفهم  
اختيار الشئ الثاني وهو التعريف بجميع الاجزاء ولا نعم ان جميع الاجزاء عينه بمعنى انه وليس عينه وجميع تغاير امورا في الوجود  
شئ لا اعتبار ايضا ليلزم المحذور في الاجزاء ولا خط الكثرة وفي الماهية لا يلاحظ الكثرة فالمعرف بجميع الاجزاء في مرتبة  
والتصنيف بالذات لى عبارة عن الاجزاء باعتبار الاجمال ومرتبة الاجمال محالة بعد ما يصح من مائة كنه بالاعتبار فلا يلزم حصول  
والله وجميع التصورات المتعلقة بالاجزاء تفصيلها هو المحذور الموصول الى التصورات الواحدة تتعلق بجميع الاجزاء اجمالا وهو المحذور فانك  
الرأزي قال ان الاشياء من هنا يعلم انه لا فرق بين علم الشئ بالوجه وبين العلم بالوجه شئ قد قصدت في جميع الفرق منها فان  
الفرق بالذات فالقصد في جميع والا فالفرق بالاعتبار لا ينكر انتهى وقد وجدت في اكثر النسخ هذه الاشياء مكتوبة على هذا المقام  
وليس بالخطيب مع الكلام ما وقع من غشى وان لم يعلم من علم الصواب عند الرأزي في تعريف الماهية بل انما قال ان  
وبما يبرأ بالاعتبار فالاولى اشارة الى العلم بكنهه والثاني الى العلم بالكنهه حتى العلمان علم شئ بالوجه وعلم به فاشك  
يقوله







والاجابة بان الاسمى هو اللفظى كانه هو بناء على علم عدم الفرق بينا وشتا وهذا هو انهم قد اطلقوا اللفظ على ما لا يلفظ به اللفظ  
 مثلا للاسمى في علم الاسمى هو اللفظى مع ان منها ما هو بعيد بان اللفظ لا يكون فيه تحصيل صوة غير صالحة بل يتميز صوة من  
 لفظه وانه والاشارة اليها حتى طرح ان اللفظ بانه انما هو في الاسمى كونه يحصل صوة غير صالحة لكن لم يعلم وجودها فافان اللفظى من الاسماء  
 وبما هو عليه باثبات التصوت في التعريف اللفظى ثانيا في المدركة وان كان معقولا لكن ليس عليه دليل قطعى فانهم لا ترى اقلنا انهم متفقون بوجود  
 فقال الخاطب التصوت ولم يفهم الخاطب معناه ففسره انه هو اللفظ بالاسم فحصل الخاطب تصوتا معناه فليس كاسى في هذا التصوت  
 فكيف يكون تصديقا فيكون تصور انما يجد لكونه تصورا حاصله ان التعريف اللفظى يكون تفسير المعنى للفظ ويقع حوالا للسؤال عن معناه  
 عدم فهمه واذا فلفظ مرادف يفهم معناه حصل الخاطب المعنى من المطالب التصوتية وليس فيه حكم على شئ لكون المطالب التصوتية  
 فهم من معنوية اللفظ في جواب بان اللفظ موضوع لمعنى بحث لفظى يقصد اثباته بالدليل في علم اللفظ اجواب بل بقدر تقريره  
 اللفظى كما يكون فيه تفسير اللفظ كانه فيه تبين ان اللفظ مثلا لفظ التصوت موضوع لمعنى وضع له لفظ الاسد فيقع في جواب بان  
 اللفظ موضوع لمعنى تبين انه موضوع للاسد فوجد فيه الحكم بانه موضوع فصار تصديقا تحريرا بجواب بان موضوعية اللفظ من المباحث  
 التى يقصد اثباتها بالدليل في علم اللفظ وليس له تعلق بطلان الكلام ههنا فيما يكون من المباحث المنطقية ففهم موضوعية اللفظ لا يصح  
 من المطالب التصوتية في المنطق ولو كان من المطالب التصوتية يصح وان كان من اللفظى لم يكن قال انه من اللفظى من المطالب التصوتية فهم  
 موضوعية اللفظ للمعنى لم يفرق هذا القائل بينه اسمى من التعريف اللفظى وبين البحث اللفظى لغوى على صلبه ان التعريف اللفظى لا يفرق  
 التصوت والتصيد بموضوعية اللفظ للمعنى فباعتبار التصوت يكون من العلوم العقلية وباعتبار التصيد من البحث اللغوى لا من العلم  
 بتصديق فمن قال انه من التصديق شبه عليه التعريف اللفظى بالبحث اللغوى لم يفرق بينهما بان اللفظى يكون فيه افاد لمعنى  
 بزيادة وقوع تردد الخاطب اذ المعنى المعلوم بل بوضع هذا اللفظ له وببحث لغوى يقصد اثباته بالدليل وليس هذا هو  
 لفظى فان قلت مقصود هذا القائل بان التعريف اللفظى مرجع التصيد لانه يتكون من التصوت ومن يطلب ما قلت في البحث اللغوى التصيد  
 مقصود ليس في التعريف اللفظى حصول التصيد مع التعريف اللفظى ففهم فيه لا يوجب ان يكون مرجعا والا يرجع جميع قسام التعريف  
 التصيد لكونها فالغرض في تعريف اللفظى ليس تصور المعنى من حيث ان اللفظ موضوع له بل الغرض نفس تصور المعنى من حيث انه  
 معنى للفظ بان يكون له تعليلية لا تصيدية والتصديق احوال فيه لا يتعلق به الغرض بالذات بل هو معنى فانهم لم يثبتوا ان  
 يقع عليهم والثابت المشكك بمعنى احوال التعريف بالمشكك اى ان نقاشه نقاش شجاعى صورة في اللوح التعريف حقيقى تصويره ليس فيه  
 سوى التصوت لا حكم فيه اى في التصوت اصلا ما حصله ان حال من ياتي بالتعريف كحال النقاش في انه كما نقاش النقاش شجاعى اللوح  
 ويكون هذا اشع مراة للافتات انما هي النجى كذا ما ياتي بالتعريف نقاش في مذهب صوة لكونه لا يكون هذه الصورة



حكمة لا يفتح اى محموله في الخبرين عند القدر ما و لا لاقتات اليه من المتأخرين ففى نفس ليس الا لتصور البحث كك في التعريف اى  
 لا يكون الا لتصور البحث ليس حكم ولا فرق بينهما الا ان يجازى تنقيش الذي صيرورة معقولة والنقاش تنقيش في اللوح صورة مجسمة  
 هذا اذا اراد بالمعروف من باقى بالتعريف المعنى الاصطلاحي المنطقي واما على تقدير معنى الاصطلاح التثبيته باعتبار ان النقاش  
 كما يثبت ذواته كك للمعروف بالكلية بل بالمعروف بان يحصل به صيرورة او يكتفى اليه وليس شئ آخر سوى ما لا يثبت  
 والاشارة فلا حكم فيه الا لكان تصديقا لا تصورا فاذا قلنا الا ان جوازنا طلق لا يقصد به الحكم على الا ان يكون له ذواتا  
 بل ان ذواتا ان توجب الذوات الا ان الذى يعلم بوجه من الوجوه ليكون تصويره على وجه اتم واكمل فلا يتوجه عليه اى على المعرف  
 شئ من المنع اى من المنع والتقصير والمعارضته في التفرع على عدم الحكم فيه حاله واذا لم يكن في التعريف حكم ولا يكون الا لتصور  
 فلا يجوز ان يمنع او يقتضى معيار شئ اذ لا بد لها من الحكم فلما ان النقاش اذا اخذت سم في اللوح نقاشا لم يتوجه عليه  
 بل لم يكن معنى كك اتحاد في صورة التحد لم يتوجه عليه شئ فلا يصح ان يقال ان لا يتم ان يكون جوازنا طاقا فانه بمنزلة تنقيش  
 للكاتب لا يتم كتابك نعم هناك احكام ضمنية في الجواب ال مقدر تقرير السؤال انه اذا لم يكن في التعريف حكم صلا ولا يتوجه عليه المش  
 فلا يصح المنع على ان التعريف مطلقا او منسك او كونه حدا وغير ذلك مع انهم يجوزون منع هذه الاحكام تحريم الجواب ان الجواب ان  
 فيه احكام صريحة كمن فيه احكام ضمنية فبهم من جهة ان من باقى بالتعريف فقد قصد التعريف الكمال منه بحيث يحصل فيه المعرف عن غير  
 تميزا تاما كالاتيات بحيث يد على فيه جميع افرادة ويخرج منه غيرا فكانه يد على ان التعريف حد تام جامع مانع ففى التعريف  
 يوجد احكام ضمنية مثل دعوى كدية ومقبولية والاطراد والانعكاس الى غير ذلك مثل دعوى لا وضوح وغيره فيجوز منع تلك  
 الاحكام الضمنية المقبولية من التعريف لا يمنع التعريف نفسه لانه ليس حكم صلا لئلا يتوجه المنع اذ المنع طلب الدليل على حكمه فيقر لان  
 يجوز ان يناطق يكون جواز الا ان كذا يتوجه لتقصير ما ان الاختلال والمعارضته بتعريف آخر لا يتوجه الا على كذا الحقيقة فان التعا  
 انها تحقق فيه اذ لا يكون شئ واحد حقيقيا لانه من المنهات لكن العلماء اجمعوا على ان منع التعريفات لا يجوز هذا  
 سوال تقريره ان الدعوى الضمنية المقبولية في التعريفات تقتضى حوازم منع التعريفات باعتبار هذه الدعوى مع ان  
 على اسلف النقاش على عدم جوازها فاجاب بقوله فكانه اى اجماع العلماء شرعية تحت اى بطلت العمل بها اى هذه  
 الشرعية حال الجواب ان اجماع العلماء على عدم جواز المنع على التعريفات مع اقتضاد الدعوى الضمنية المقبولية فيها جواز المنع عليها  
 بمنزلة شرعية تحت رفعت عن البشر قبل وقوع العمل بها كاجاب من جملة على الامة في السيرة المعراج ثم تحت باستدعاء البنى سلم  
 بشوة موسى شفقة على الامة المرحومة كما جاء في الحديث فكان اجاب من جملة على الامة في السيرة المعراج ثم تحت باستدعاء البنى سلم  
 مصولة اخرى ليس بذاتنا فقص تلك العلماء واولى اجماعا على عدم جواز المنع عليها مطلقا بحسب الظاهر لكنهم بعد الفكاك اذ



اذا وجدوا فيها احكاما ضمنية مجوزة والمنع من جهة هذه الاحكام فالتجوز وعدمه من جهة غير تلك المنع من جهة اخرى  
 في توجيهه ليس من جهة ان كان اطلاق التعريف كمال نقاش كما في العلم في المقام الا الانتقال الى شيء مستوفى  
 لا غير ذلك اطلاق التعريف لا يعنى الانتقال الى المرفق وتوصله في الدين والاشياء اخرى من الدعاوى بخلافها  
 فتوزع بسبب الدعاوى الشرعية تحت كل واحد منها بما عدا عدم كل عليها حسب الطائفة كما يجب حصول صلوة باعتبار ما على سنة  
 الاقوياء من القوة الكاملة على العبادات الشائعة ثم نسخها في اظهر الرسول من حيث الامة وعدم انتقال الضعفاء بالاداء والاحتفاظ  
 عليها نظر الى حال اكثر الناس وشفقة عليه من حيث صلوة وبقية منسوخة كذا العلماء لما تفكروا في التعريفات وجدوا في  
 محكمات الجوز المنع عليها ثم جمعوا بحسب النظر في اطلاقها على عدم تجوز اطلاقها على التصوير حيث لو شئت على الدعاوى الصالحة  
 المنع لما انتقل تعريف الشيء بالذاتيات والوصفيات فلا تتبع فيه شخص الاخران يمنع صدقها على شيء لم يرد على شيء  
 عليه وجب الفصل له وما اذا كان المقصود بالذاتيات التصوير حيث بان نقل حصولها الى الذهن لحصول معرفتها والاطلاق  
 للمنع فافهم قال في بحاشيته قال المحقق انه وافي في نحو اشياء جديدة للتجديد في جميع الاحكام الواردة على التعريفات  
 الاثبات فيكفي في جوابه المنع كما صرح بالقوم وحيثما الاتى الباقية لما لم يقف على كمال ما قال انه في حال صحتها الا اذا  
 المنع لما لم يكن له خصائص احد من تلك الدعاوى كالكل قابلية محذورة البطلان كانت مطرودة الحق فالتقص الذي هو  
 البطلان مع هذه القابلية بل هو لا غضب من غير ضرورة قدس عليه لما حتمت مشتملة على الدعاوى فالحق في الاتباع في جميع  
 المنع في هذا المقام ان لم نقل به احد من الاعلام كلامه فظهر من كلامه ان المنع غير مختص بهذا المقام لانه يحرم كل ما يظهر من كل  
 المحقق ان المنع لو جرى فيما يجري لنقض فإيراد النقض فيه غضب المنصب لا ترك المنع او دورا لنقض الجواب عنه ان الغضب انما يجرى  
 اذا كان المذكور على منصب ورجوعه خاسر من حيث اخر في مذكرة واحدة مثل انتقال المشد الى المانع وبالعكس اثبات  
 المذكرة الواحدة وما اذا كان الحكم قابلا للمنع وشغل دعوى البطلان مع مشغل المنع فبذلك ولو كان غصبا فليكن طلقا فافهم  
 يتقضى بطلان الطرد وهو لا يثبت في البطلان كمالا يصدق عليه المصدق عليه المصدق وبالعكس انتقامه من غير هذا  
 يصدق على لا يصدق عليه المصدق وبطلان العكس هو لا يثبت في الانتقام كمالا يصدق عليه المصدق عليه المصدق وبالعكس انتقامه  
 باطلا لا يقيم الا كسفي فانه لا يصدق على المصدق عليه المصدق وهذا هو المنع لو لم يكن التعريف انما انتقض حكم الكلية الا اذا  
 موجب اذا لم يكن جاسما انتقض حكم الكلية الثانية مثلاً وهذا اللفظ اشارة الى ان المنع ليس مختص بالطرد وانما هو في غير  
 له انه يمكن ان يخلل التعريف فيكون هو ما يقيم ان التعريف ليس باضح بل هو ما اوله الموقوفة وبها لا يفتي النقض على دعوى الوضعية  
 علم مختصا بها والحق ان النقض ليس بمختلف في التعريفات لا يظهر لافي اطلاق العكس اختصاصا به بجهة اذا اردت الاجابة



لا يخفى عند من يجري في الكل فانه هم المعارضه هي اقامة الدليل على خلاف ما اقام الدليل عليه اعم مما يتصور في الحقيقة  
 ومن غير ما من التباين في حقيقة الشيء مثلا الانسان لا يكون الا واحدا وهو الحيوان الناطق لا يتنازع احد من شئ واحد حتى اذا قيل ان  
 بان الانسان هو كاتب فلو سلم ان يكون كذلك لان الناطق قد افترقا خلا ما يدعي انهم اما واحد لاننا قسمته فبحر الاختلاف فيها  
 بوجه خلاف الرسم فان المعارضة لا يجوز ان يكون لشئ واحد ما متعده باعتبار ذكر بعض الخواص وبعض ما يرد المعارض  
 رسما آخر لا يضر الرسم الاول حتى يلزم عدم رسما او يجوز ان يكون الاول والثاني رسما لشئ واحد ولا ضير فيه لمحض اللفظ  
 المفرد لا يدل على التفصيل اصلا وليس له الا الاحمال ان عبر تفصيل في بعض اللغات لان المفرد لا يخرج من ان يكون بدولة سبطا او  
 فعلى الاول عدم دلالة على التفصيل طالما لم يرد وجود الاجزاء التي هي الموقوف عليها اياها على الثاني وان كان فيه اجزاء لكن  
 لا يتفصل من اللفظ المفرد الى الاجزاء الا باللفظ الواحد في الموضوع الواحد في المفرد موجود للاجزاء فلا يدل على التفصيل فعلم  
 ان المفرد لا يدل على التفصيل اصلا فان قلت ان عدم مفرد مع انه يعبر في الفارسية بما يكون على ايدى التفصيل بوجه في اللغة  
 العربية قلت لا يفهم من لفظ عدم في اللغة العربية ما يكون في التفصيل وانما يفهم بالاجمال لما لم يوجد في اللغة الفارسية لفظ مفرد  
 ففسر بالتركيب ان التركيب يتر في مفهومه كما ان لفظ العشق يدل على معناه اجمالا وفي الفارسية لا يعبر الا بالتفصيل استنباطا  
 وفي العربية ايضا يعبر بالمحبة المفردة والا اى ان لم يكن بل على التفصيل كما يتحقق قضية احادية لان المفرد لما دل  
 على التفصيل عاين الانتقال من اللفظ المفرد الى معنى الموضوع والمحمول والنسبة التامة الجزئية فنحن نقول ان لفظ المفرد وهذا هو  
 الاحادية المتحققة باللفظ الواحد وهو خلاف ما تقر عندهم من ان القضية مخمرة في الشئ ثمانية والثلاثية ويرد عليه  
 ان لا يدور بالتحقق التجويز الى ان يتجوز الى ان يتحقق القضية باللفظ المفرد للغير متمنع لان صيغة فعل وتفضل اذ لم يتكلف لفظ  
 على اتم الواحد والنون على المشكك مع الغير يتفصل منها الى معنى القضية مع كونها على تقدير مفرد وان لا يدور التجويز الوقوع  
 بمعنى انه يلزم تحقق القضية الاحادية في الواقع والاعتمال فعدم تحقق القضية باللفظ المفرد لا يدل على انه لا يتفصل من المفرد  
 المعنى المركب تفصيل اصلا يجوز ان ينتقل الى المعنى ايلي سوى القضية من التوضيح والاضافي غير ذلك فان عدم التحقق في نوع  
 لا يلزم عدم التحقق مطلقا ليجوز ان يتحقق في نوع آخر ذلك تقول مراد المصنف الاستقراء التام على ان المفرد تفصيل فيه  
 اصلا ولا يدل على المعاني المركبة بايل فلجوز ناد دلالة على التفصيل يجوز ان يتحقق قضية احادية ايضا لان نسبة المقدر الى  
 المعاني المركبة لفصله على الشئ عند الاستقراء فتجوز بعض انواع المركب المفرد من بعض تجميع بلا مرجع واذا جاز ما يفسر  
 تجويز لكل في تجويز معنى الموضوع والمحمول والنسبة في المفرد يجب تحقق القضية الاحادية وهو علم يجوز فيه التفصيل اصلا وهو المطلوب  
 ومن هنا اى ان المفرد لا يدل على التفصيل اصلا قال المفرد اعراب كى في المركب تعريفه لفظيا لعدم



نعدم بحقيقته الا ليرم دخول التركيب لم يكن التحصيل مستفاد من تركيب اللفظ في تعريف المفرد مقصود لا ان التركيب على  
انما يدل على ما يدل عليه المعرف من غير فرق فالتحصيل مقصود او يحل محل مراد لمعنى احد فغلب التعريف للفظ على تعريف  
حقيقا فتعريف المفرد بالتركيب انما يكون لضرورة عدم وجدان الالفاظ المفردة المرادفة له لا يقرب من ان يكون مرادفة للامضاء  
فقط فلا يكون حقيقا لان حقيقته يكون مرادفة لتحصيل لاننا نقول الاجمال بتحصيل كل واحد من الالفاظ لبيان فكيف الاجمال وكون  
التفصيل لغوا غير مقصود وهو المظالم قال شيخ الاسماء والكلم في الالفاظ نظير المعقولات التي لا يصلح فيها ولا تركيب ولا قصد  
ولا كذب حاصله ان جال الاسماء والكلم في الالفاظ كمال المعاني لمعقولات المفردة في انه كما لا يصلح ولا تركيب ولا قصد  
ولا كذب في المعاني المفردة لمعقولات لعدم الاجزاء فيها كالتفصيل في الالفاظ المفردة وكما ان المعاني المفردة لا تقبل  
فيها الصد والكذب لك الالفاظ المفردة لا يفهم منها الصد والكذب فهدى تفصيلهم فيهم التفصيل منها لان سلب منها  
على السواء اذ سلب التفصيل وغيره في المعاني على في الالفاظ مستقر في بل لا يفهم معنى بل للترقي معناه ان المفرد لا يفهم  
لمعنى فضلا عن دلالة بالاجمال لتفصيل فانها متباعدة بعد افادة المعنى المراد بالافادة الابدالية ابتداء واما  
في المرتبة الثانية فلا ينكر افادته والاسم ان لم يكن كك بل افادته معنى لزم الدور واوله ما قال في الحاشية لان الدلالة  
موقوفه على العلم بوضع اللفظ للمعنى هذا العلم موقوف على العلم بالمعنى توقف الكل على الجزء فلو كان العلم بالمعنى موقوفاً  
على الدلالة لزم الدور وقد يتقضى بالتركيب يجب بالفرق تهيج له قد يتقضى بالتركيب اجم حاصله ان الدليل بحسب في التركيب  
ايضاح علم الوضع فيها ايضاح من غير الدلالة وعلم المعنى سابق عليه فيلزم الدور فيه كما يلزم في المفرد فيلزم ان يكون التركيب  
ايضاحا على معنى مفعول به يجب بالفرق اجم حاصله ان من المفرد والتركيب فرقا بان علم المعنى في التركيب لا يتوقف على العلم بوضع  
مفرداته لا العلم بوضع التركيب لا دور ودير عليه انه لو كفى العلم بوضع المفردات في افادة المعنى التركيب حصل الاختلاف في التركيب  
عند توافق المفردات في المعاني مع ان الفرق واضح جري لنا اكرم موسى عيسى بن اكرم عيسى بن اكرم انما انما ان المعنى من  
المفردات فلا يبقى الاتفاق في المفردات عند اختلاف الهيبة فلذا حصل الاختلاف فافهم وانما منه اسم من اللفظ المفرد  
الاختصار اسم لا يترتب على وضع المفرد للمعنى الاختصار في غير السامع بالافادة اليه انه يحصل منه معنى ابتداء ودي  
عليه اللفظ ويفهم المعنى واما المفرد المقترن معنى فلا يصح التعريف به لاسي بالمفرد الالفاظيا لاي يصح تعريف المعنى المفرد وسواء جبر  
عنه بلفظ آخر او بلفظ المفرد الموضوع بازائه الا تعريفه لفظيا لوجود الاختصار لا يكون حقيقيا لعدم الافادة تحقيق المقام  
يتضح المراد ان وضع التركيب للافادة اجم التحصيل صورة المعنى الغير حاصل في الزمن ابتداء بوضع المفرد للافادة اجم يحصل معناه  
في الزمن ابتداء من لفظه بل مرة ثمانية بالتوجه اليه اليه اشار المصنف قوله وانما منه الاختصار فقط اجم لا يفهم المعنى من  
لفظه

انما يدل على ما يدل عليه المعرف من غير فرق فالتحصيل مقصود او يحل محل مراد لمعنى احد فغلب التعريف للفظ على تعريف حقيقا فتعريف المفرد بالتركيب انما يكون لضرورة عدم وجدان الالفاظ المفردة المرادفة له لا يقرب من ان يكون مرادفة للامضاء فقط فلا يكون حقيقا لان حقيقته يكون مرادفة لتحصيل لاننا نقول الاجمال بتحصيل كل واحد من الالفاظ لبيان فكيف الاجمال وكون التفصيل لغوا غير مقصود وهو المظالم قال شيخ الاسماء والكلم في الالفاظ نظير المعقولات التي لا يصلح فيها ولا تركيب ولا قصد ولا كذب حاصله ان جال الاسماء والكلم في الالفاظ كمال المعاني لمعقولات المفردة في انه كما لا يصلح ولا تركيب ولا قصد ولا كذب في المعاني المفردة لمعقولات لعدم الاجزاء فيها كالتفصيل في الالفاظ المفردة وكما ان المعاني المفردة لا تقبل فيها الصد والكذب لك الالفاظ المفردة لا يفهم منها الصد والكذب فهدى تفصيلهم فيهم التفصيل منها لان سلب منها على السواء اذ سلب التفصيل وغيره في المعاني على في الالفاظ مستقر في بل لا يفهم معنى بل للترقي معناه ان المفرد لا يفهم لمعنى فضلا عن دلالة بالاجمال لتفصيل فانها متباعدة بعد افادة المعنى المراد بالافادة الابدالية ابتداء واما في المرتبة الثانية فلا ينكر افادته والاسم ان لم يكن كك بل افادته معنى لزم الدور واوله ما قال في الحاشية لان الدلالة موقوفه على العلم بوضع اللفظ للمعنى هذا العلم موقوف على العلم بالمعنى توقف الكل على الجزء فلو كان العلم بالمعنى موقوفاً على الدلالة لزم الدور وقد يتقضى بالتركيب يجب بالفرق تهيج له قد يتقضى بالتركيب اجم حاصله ان الدليل بحسب في التركيب ايضاح علم الوضع فيها ايضاح من غير الدلالة وعلم المعنى سابق عليه فيلزم الدور فيه كما يلزم في المفرد فيلزم ان يكون التركيب ايضاحا على معنى مفعول به يجب بالفرق اجم حاصله ان من المفرد والتركيب فرقا بان علم المعنى في التركيب لا يتوقف على العلم بوضع مفرداته لا العلم بوضع التركيب لا دور ودير عليه انه لو كفى العلم بوضع المفردات في افادة المعنى التركيب حصل الاختلاف في التركيب عند توافق المفردات في المعاني مع ان الفرق واضح جري لنا اكرم موسى عيسى بن اكرم عيسى بن اكرم انما انما ان المعنى من المفردات فلا يبقى الاتفاق في المفردات عند اختلاف الهيبة فلذا حصل الاختلاف فافهم وانما منه اسم من اللفظ المفرد الاختصار اسم لا يترتب على وضع المفرد للمعنى الاختصار في غير السامع بالافادة اليه انه يحصل منه معنى ابتداء ودي عليه اللفظ ويفهم المعنى واما المفرد المقترن معنى فلا يصح التعريف به لاسي بالمفرد الالفاظيا لاي يصح تعريف المعنى المفرد وسواء جبر عنه بلفظ آخر او بلفظ المفرد الموضوع بازائه الا تعريفه لفظيا لوجود الاختصار لا يكون حقيقيا لعدم الافادة تحقيق المقام يتضح المراد ان وضع التركيب للافادة اجم التحصيل صورة المعنى الغير حاصل في الزمن ابتداء بوضع المفرد للافادة اجم يحصل معناه في الزمن ابتداء من لفظه بل مرة ثمانية بالتوجه اليه اليه اشار المصنف قوله وانما منه الاختصار فقط اجم لا يفهم المعنى من لفظه



[illegible]











الملاق اسم العلم على المعلوم وعند الحكماء بالطلاق إطلاق اسم العلم بالجزء على الكل إذا كان علم يتعلق بالنسبة وهي جزء للفضية  
بذا إذا كان المقصود على معناه وأما إذا حصل معنى المصدق به فهو متبادر على القضية وعلى جزئها وليس من قبيل تعليل العلم إلى العلم  
وهو القضية فافهم الحكم الظاهر المراد من التصديق والاذعان وفي بعض النسخ يكون هو العقد منعقد من الموصوع والمحمول والنسبة  
وقد يطلق على الوقوع واللا وقوع وعلى المحكوم به فعل تقدير رادة الوقوع واللا وقوع يكون منافية لاكتشاف إلى الاتحاد من قبيل منافية  
الصفة إلى الموصوف وعلى تقدير رادة الأول أن كان الاضافة على حالها لكن بإياه قوله النسبة انما يدخل في متعلق الحكم  
بالنسبة إذ هو يقتضي عدم تعلق الحكم بالنسبة وهو يقتضي تعلقه بالاتحاد الذي بالنسبة انجزية أن يتكلف ويقال ان الاكتشاف حقيقة  
مضاف إلى الامر من وسعاه اكتشاف الامر من حيث الاتحاد ويلايه قوله دفعة وانما اضيف إلى الاتحاد لتوقف الاكتشاف  
دفعة على الاتحاد منه أي من الحكم وانما عدل عن حرف التردد بالموجب للحصير بالاجمال وتفصيل مع اختصاره فيها لعدم احتياجها  
بالحصر اجمالي لوجوده في الاجمال فيه وهو أي الاجمال عبارة عن انكشاف الاتحاد من أي ظهوره عند العالم بحيث لا يتجلى  
القياس دفعة واحدة أي مرة واحدة من غير ان يكون تصور الطرفين باقيا على تصور الاتحاد بل يحصل الطرفان في الحكم في الذهن معا  
مرة واحدة كما قال في الحاشية كما اذا ارادنا جدارا بيضا فاما اذ بهرنا جدارا علمنا انه ابيض من غير ان نلاحظ خطا بيضا منفردا ولا ابيض منفردا  
ثم يلاحظ النسبة الحكمية ثم يحكم بالاتحاد فان قلت ان في الاجمال ثلثة امور الموصوع والمحمول والنسبة فالاول ان يقال اكتشاف الاتحاد من  
قلت وجود النسبة ليس كوجود الطرفين بل انما هي عبارة عن الارتباط بينهما طابا بوجوه حقيقة ان الامر ان قلنا ان من امرين منه أي من  
تفصيل لوجوده في التفصيل فهو انما تفصيل المنطق أي المبحث عنه في المنطق الذي يتبعه صور متعددة وهي صورة الموصوع والمحمول  
مفصلة طليحة منفردة احدها عن الآخر بان يلاحظ الموصوع ولا ثم يلاحظ المحمول منفردا عنه ثم يلاحظ النسبة الحكمية بعد ما تم الحكم بالاتحاد  
فهنا اكتشاف الاتحاد ليس دفعة واحدة بل على سبيل التدرج بعد مرات كثيرة كما يظهر لك اذا خبرك شخص ان جدارا بيضا حصل  
في ذبلك لا معنى لك اذا ثم معنى الابيض ثم نسبتبه إلى الجدار ثم الحكم بالاتحاد فهذا التصديق تفصيل فان قلت اذا كان الحكم عبارة عن  
الاذعان كما هو الظاهر والاذعان بسيط اذ هو كيفية ادراكية او من لواحق الادراك على كلا التقديرين ليس فيه امران بحيث يتصور في  
الاجمال وتفصيل في التفسير اليها قلت كونه محلا ومفعلا على هذا التقدير باعتبار اجمالية متعلقه وتفصيلية وهو القضية ولا شك في وجودها  
فيها فهي محلة ومفعلة بالذات والحكم المتعلق بها بالعرض لايق ان متعلق الحكم انما هو القضية اجملة كما ستقف عن تقرير كيف يتصور  
تفصيله باقتضائه لانا نقول الجمل معينا بالاول ان يحصل الطرفان في النسبة بينهما في الذهن دفعة ويلاحظ الجمل وحدها والآخر  
ان ترتب الاجزا في الحصول ولو خطت بلحاظات متعددة ثم يلاحظ الجمل واحد فالحكم المتعلق بالمعنى المثالي تفصيل في النسبة إلى التفصيل لانا  
انقول متعلقه بالاجمال اذ اجمال مع المعنيين صريح التفسير اليها باعتبار المتعلق فان قيل من اجمال تفصيل ساقاة كيف يكون شيء محلا ومفعلا على وجه



في وقت واحد في شيء واحد من جهة واحدة متحدة والاسبب الاوقات والاحكام في شأته فيه وبين تفصيل اول الامر والاحكام  
ثانياً والاطلاق الاجمال في الوقت لا ينافي اطلاق التفصيل بحسب ما قبله فلا منافاة ونسبة اي نسبة التامة انجزته انما مغل في  
الحكم اي التصديق بالنتيجة اي في اسطة الخيال بالذات والتصديق تعلق اولاً وبالذات بالموضوع والمحمول ثانياً وبالعرض بالنسبة بينهما  
متعلق الحكم وفيه اختلاف عند البعض من نفس معنى القضية المركبة من الموضوع والمحمول المتعلقين بمحاطة استقلال في نسبة الرابطة ملحوظة  
بمحاطة غير متعللة في موضعهم متعلقة بمفاهيم الاجمال والواحد اصل التفصيل وعند البعض الموضوع والمحمول حال كونهما نسبة رابطة والاحكام  
منسوب الى الشيخ اي هو المشهور وان متعلق الحكم بنسبة الرابطة ويحتمل ان يكون متعلقاً بنسبة بعد خطتها بالمحاطة بالاستقلال فان في احكامه  
اختلف في ان متعلق الحكم اي ايقاع الوقوع الذي هو خبر القضية او القضية بغيرها المشهور هو الاول في تحقيق موافقته وهو مختار بين ما قد اورد  
الفاضل المحمود بنحوه في ان يفتي فردا لهما بالمشهور وتدل عليه بقوله لانها اي النسبة من المعاني الخفية الغير متعلقة لتي لا يلاحظ بالاستقلال  
ولا بد في متعلق التصديق منه فلا يكون النسبة متعلقة ولذا في اي النسبة مرادة اي اسطة ملاحظة الطرفين اي الموضوع والمحمول من ابيان عدم الاستقلال  
نسبة عاصلة ان نسبة ملاحظة الطرفين فلا يلاحظ بدون الطرفين ولا يكون متعلقة ولا ملاحظة متعلق التصديق بشرط الاستقلال  
في متعلقة او متعلقة يكون معلوماً ومقصوداً والمراد غير متصورة ورد الاجمال الاخير بان نسبة او النواظير بالاستقلال خرجت عن القضية او القضية  
في الموضوع والمحمول والنسبة الرابطة فيها وهي في اطلاق غير متعلق ملحوظة بالاستقلال غير بالواحد بل حكم بان متعلق التصديق لا يكون خارجاً عن  
القضية فلا يكون النسبة مستقلة التي جعلت حتى اسمها خارجاً عن القضية متعلقاً بالتصديق الاحتمال الاول مردود بالدليل الذي ذكره عدم تعلقه بالنسبة  
بان القضية مركبة من موضوع والمحمول مستقلين والنسبة الغير مستقلة والمركب مستقل غير متعلق متعلق التصديق لا يكون بالاستقلال  
والاحتمال الثالث لا يخلو عن تعسف اذ مناط التصديق على الرابطة فكيف يكون متعلقاً بما يكون الباطن خارجاً عنه ولذا قال القدر متعلقة بنسبة  
الرابطة فالقول بمتعلقة بالموضوع المحمول الذي ليس بمناطه وخارجاً بموضوعها كما ترى ففي احتمال تعلقه بنسبة القضية لجملة وهذا هو الظاهر بما قاله  
المصنف انما يتعلق بالحكم حقيقة بمفاهيم التكرية اي ما يفيد الهيئة التكرية يحصل بعد ما وموافقاً لافاد الاتحاد مثلاً اي اتحاد المحمول بالموضوع بان  
لمحاطة وحداني في الاتحاد معنى النسبة وان كان لا يحتاج الى تكلف لكن يلزم من كل كلامه عليه كل كلام العالم على الاضطرار فيكون يمكن على الاحتمال  
الاول المذكور في المتعلق كما قيل ان الام في الاتحاد عرض عن المصنف اليه اي الموضوع المحمول بان يكون انضاف الاتحاد الى الموضوع المحمول فيكون  
ضافاً احصاء الى الموضوع معنى الموضوع المتعلق بالمحمول لكن يلزم عليه يلزم على المشهور من القضية مركبة من نسبة الغير مستقلة والمركب مستقل  
وغير متعلق غير متعلق وكل ان تقول اننا نعم ان المركب مستقل غير متعلق متعلق الغير المستقل الذي يحتاج الى اخرج عن المركب فليكون  
غير متعلق بالما هو يحتاج الى جزمه فالتكرية لا يستلزم عدم استقلاله في القضية كذلك يكون غير متعلقة واحتمال ارادة النسبة للمحاطة بالما  
لاستقلال في الاتحاد بعيد اذا اتينا في التبعيض لا ارتباط والاستقلال بالما بالاولى ان يكل على القضية لجملة كما هو الظاهر فان كان



والقضية مركبة من النسبة الغير المستقلة فتكون غير مستقلة كما في الفصلة قد استقلل وحده متابع للحاظ والاخر في القضية بحمل غير متعلق  
على حمل الاختيار فلا يتعلق الحاظ بالنسبة الى الذات يكون غير مستقلة بل الحاظ الواحد متعلق بحملين لاخرين بل ان التصديق انما يتعلق بالحمل  
فيلزم انتفاءه عند التفصيل مع اننا نعلم بالضرورة ان تصديقا بان يلقا قاطع باق سواء لاحظنا بالاجمال او التفصيل لان القواعد عند التفصيل ان  
اتقوا الاجمال عن المدة كنه باق في اخراته فهو كاف لتعلق التصديق الا ان يتخرجه احتمالات عند فهم الفعل بالفعال وليس في الاجمال  
التفصيل بل القضاء حاصله فيه وهو ذاته لها نفسها من دون اعتبار بما اذ بهما تصدوان لا بالتعاقب مخرج من الماديات والزمانيات  
والقول المجردة بمرئيه عن الزمان للمادة فلا تصدو فيها التعاقب الذي هو مناط الاجمال بالتفصيل فلا تسمى للمناط استغنى للمناط فلا تصدو فيها  
والحق في هذا المقام ما قال استاد الاستاد ورضي الاستاد قدس سرهما ان تعلق التصديق هو المحكي عنه لانه المقصود من الحكمية والحكاية لهما هي اداة  
وسيلة اليه فهو الموجود في الخارج والذين على اعتبارا معتبره ونسبة خارج متخرج فالادعان لا يتعلق الا بالمقصود ولا بالوسيلة فاقبل ان المحكي عنه خارج  
الحكاية والقضية فيلزم تعلق التصديق بالخارج قلنا وان كان خارجا لكنه المقصود ومنها والذين مستقيم حكم بان تعلق التصديق بالمقصود اولى من تعلقه  
بالتوطية الخاصة والوسيلة اصرفه وليس المحكي عنه مركبا من النسبة كالحكاية فيلزم كونه غير متعلق بعبارة من الوجود الخاص مع ملاحظة الحمل في الاعراض  
كالسود والبياض مع ملاحظة الاختراع في المنتزعة وفي الذاتيات مع ملاحظة الذات لا شك في وجوب المراتب في حقيقة بلا اعتبار بمرتبته اعتبارية يكون  
حمل كلام المعص عليه اذ مرتبة المحكي عنه هو الاتحاد ولا شك في كونه مفادا للبهنة الترتيبية اذ هي اداة له وهو مقصود منها قد برز ففكر ثم القضية التي يتصل  
بها التصديق في الادعان تتم بامور ثلاثة بحيث لا يحتاج الى امر اخر سواء اولىها الموضوع وثانيها المحمول وثالثها امثلة الامور الثلاثة  
نسبة انما هي اداة من نسبة تامة خبرية حاكية عن الواقع ولم يذكر المصدر الاول والثاني ظهورهما وعدم الاختلاف فيهما فالقضية سواء  
كان المحمول فيها الوجود او العدم او غيرهما لا يتم الا بثلاثة امور الموضوع والمحمول والنسبة التامة خبرية حاكية عن الواقع بحسبها  
يتصل بالصدق والكذب اموذ من هذا القدا ليس عليه دليل الا ادعا بالضرورة بان المفهوم من يدعاهم هو النسبة الواحدة المعبر عنها بالقرار  
بهست وحيث انما عند المتأخرين في مركبة عن رتبة اجزاء بها النسبة التقيدية تكما استغنى عليه فان قلت ان زيدا موجودا غير  
محتاج لان الحكم يقولون في رتبة زيد بهست ولا يذكر في الرابطة فلو كان في الرابطة سوى الحكمين يقولون في رتبة زيد بهست  
كما يقولون في رتبة زيد كاتب زيدا لو بهست فاعلم ان في البليات البسيطة التي فيها المحمول نفس الوجود والعدم خبرين فيهما  
فكيف يصح ان القضية مطلقا لا يتم الا بثلاثة امور قلت القضية مطلقا سواء كانت بسيطة او مركبة مشتتة على الرابطة في رتبة الحكم  
والنفاوت بينهما انما هو في مرتبة المحكي عنه بان البسيطة ليست مشتتة على الوجود والعدم الرابطين في مرتبة المحكي عنه لانه الوجود في  
نفسه وعدمه كذلك بخلاف المركبة فانها مشتتة عليها فان يدعاهم كاتب في مرتبة المحكي عنه وهو زيدا في حالة الكتابة بخلاف ان يدعاهم اذ كانت  
الوجود ليست بخاترة لزيد الموجود في الخارج وعدمه ذكر الحكم الرابطة في رتبة كفاية المحمول لا يتقن ان زيد موجودا لو كان مشتتة على الرابطة



لكان معناه ثبوت الوجود وازيد البتة والوجود مترادفان فليزوم وجودية الوجود بهذا الوجود لانا نقول الرابط في مرتبة الحكاية عبارة عن  
 المحمول بالموضوع ايجابا وسلبا والقضية تتم بهذا الرابط وهي النسبة السامة بخبرته وبهذا الرابط ليس وجود الموضوع والمحمول بل الالة لملامتها  
 بمرتبة الوجود غير مستقل لو جديها فلا يلزم وجودية الوجود بهذا الوجود ولو كان الرابط في الهيئات بسيطة في مرتبة المحكي عنه يلزم ان يكون  
 للوجود وجود ثبوت الوجود وبغيره كالثبوت غير له فان موجودية كل شئ للوجود بخلاف الوجود فانه موجود بنفسه في مرتبة الحكاية شاملة على الرابط  
 الغير المستقل المغاير للوجود المستقل المحمول بخلاف مرتبة المحكي عنه فانه ليس فيه رابطا أصلا يلزم ان يكون للوجود وجود فانه يسمى من جهة  
 اى من ان القضية تتم بامور ثلثة بسببين اى نظير ان الظن الذي هو قسم من التصديق عبارة عن اذعان الجانب الرابع وفيه جمال  
 الجانب الآخر المبرج اذعان بسيط لا تركيب فيه من الرابع والمبرج هذا اشارة الى الاختلاف في تركيب الظن ببساطة واما هو فنحن عند  
 من البساطة قال في حاشيته وبالمقام الاوساط الى ان الظن اذعان مركب من الطرفين الرابع والمبرج ونحن نرى ان كل بل هو حكم بالظن الرابع  
 حكما بسيطا لكن لا يلاحظ هناك العقل الطرف المبرج بخبرته واما ان يخبره داخل في ذلك الحكم فكلما التفصيل في شرح المختصر انتهى حاصله  
 انه عند اتمام الاوساط بخبرته بجانب المبرج داخل في الحكم والظن مركب من الرابع والمبرج وعبارة من مجموعهما وهو مفعول الامام  
 ايضا ونحن ان الظن ليس مركب منهما بل هو حكم بالبرج فقط من غير دخول ما خفيه بحيث يكون معناه نعم لولا خطأ العقل عند الظن  
 بجانب المبرج بخبرته وقوة بخبرته ضعيفا لان هذا الخبر يدخل فيه وهذا الخبر يسمى بالوهم وفصله شارح مختصر الاصول عند الملحة والدين بن  
 اذعان بسيط وهو الرابع المتعلق بالنسبة الايجابية في القضية الموجبة والسلبية في السالبة لكنه بحيث لولا خطأ الطان الطرف المقابل المتعلقة  
 بجزءه بخبرته ضعيفا واورده ايضا يلزم كون اجزاء القضية اربعة كما قال المصريح والادان لم يكن الظن اذعاناً بسيطاً بل مركباً كما  
 اوردناه واما الاوساط لصار اجزاء القضية هناك اى في صورة الظن اربعة اذ الظنون يكون قضية واحدة فاذا كان الظن مركباً من الرابع والمبرج  
 والنسبة الواحدة فيها يتخلل ان يكون راجحة ومبرجة فلا بد فيها من اثنين احدهما راجحة والاخر مبرجة فصار اجزاء القضية اربعة فان قلت  
 يجوز ان يكون احدى النسبتين اربعة في القضية والاخر خارجة فلا يصير اجزاء اربعة قلت يلزم تعلق الظن الذي هو قسم من الاذعان بخارج  
 القضية وهو خلاف ماقرر عند قسم لائق لا يجوز ان يكون النسبة الخارجة داخل في القضية الاخر لانا نقول يلزم ان يكون الظنون  
 وهو خلاف ماقرر يكون الظن اذعاناً بسيطاً بان الظن لا يحصل الا اذا تعلق بالوقوع واللا وقوع وفي القضية الموجبة للظنون  
 يكون الوقوع راجحاً ولبه مبرجاً وفي السالبة بالعكس فلو كان الظن مركباً منهما يلزم اجتماع المنقضين وهو الوقوع واللا وقوع في القضية السالبة  
 وهو محال ما يستلزمه باطل فكذلك الظن يكون ابسطاً فلا يكون الا بسيطاً وبذلك كله اذا كان الكلام في الظن المعبر به بحث عنه عند قسم ما يقرر  
 بالقضية الواحد والظنون حقيقته لا يمكن ان يحدث في الذين عند الظن قضيتان متلمان على نسبتين متعلقين الطرف الرابع من الظن  
 باحدهما والمبرج بالاخرى فلا يصير اجزاء القضية اربعة ولا يلزم اجتماع المتنافيين في قضية واحدة والحكم بالبساطة لا يقتضي بالظن بل بالشك



والوهم وغيرهما باطنان كلها كليات والكليات غير كلياته المتأخرون من المنطقيين المتألمين به مع اجزاء القضية زعموا ان الشك الذي  
هو من اقسام التصور عبارة عن تساوي الطرفين من غير ترجيح احد على الاخر كما في النظم متعلق بنسبة التقيد التي بها يحصل الظاهر  
قيد الاخر من غير احكام عليه وهي اى هذه النسبة التقيدية مورد الحكم اى يرد احكام وهو الوقوع واللا وقوع ويسمونها اى هي المتأخرون بنسبة  
التقيدية لنسبة بين من يكونان بين الوقوع واللا وقوع مترددين بينهما من غير ان يحكم باحد بما عدا ما احكام معنى الوقوع اى اية التامة الاجابة  
واللا وقوع وهو نسبة اسلبية التامة فلا يتعلق به اى بهذا الحكم التصديق والشك والتصديق متعلقان بالقضية متعلقتهما لا بد ان يكونا متعلقين  
فلا بد ان القضية من نسبتين متعلق باحدهما الشك والاخرى التصديق فيكون اجزاء القضية اربعة فالتأخرون لما زعموا ان التصور والتصديق  
متغايران باعتبار المتعلق ونسبة التي تتعلق بها الشك لا تتعلق بها التصديق واللام من التعارض بينهما حسب المتعلق فالتعلق والتصديق  
يكون نسبة اخرى هو الوقوع واللا وقوع فالتأخرون القضية مركبة من اربعة اجزاء الموضوع والمحمول ونسبة التقيدية ونسبة  
التامة الجزئية والمتقدمون قائلون بالتعارض بينهما حسب الذات فخطا لا حسب المتعلق فمتعلقهما عند المتقدمين في احد واحدا له بصريح  
ورد المتأخرون بقوله اعجبني قولهم اى او معنى في التعجب قبل المتأخرين ان التعارض بين التصور الذي هو الشك وبين التصديق باعتبار  
اما فهو اى لم يبين ذنبهم ولم يأت في فهمهم ان التردد الذي هو الشك لا يقوم اى لا يحصل المتعلق اى التردد بالوقوع واللا وقوع الذي  
هو كناية فان الشئ لم يصير حكايته لا يقوم به التردد اذ التردد حقيقة عبارة عن تجوز مطابقة الحكاية وصدقها النفس الامر تجوز ليسا واما  
ترجيح فالتعلق بالوقوع كيف يحصل كما لا يخفى فتحصيلة بدو مع فهو متعلقة فان قلت يجوز ان يحصل بالنسبة تقيدية من حيث قوهر الاول او  
او مجموعهما قلت حيشية الوقوع اذ كانت خارجة عنها فهي غير صالحة لتعلق التردد كما علمت والخاصات اخلت في كافيته ولا حاجة الى  
امر آخر سواء فالمدرك اى المعلوم في التصورين اى صورة الشك والتصديق واحد هو الوقوع واللا وقوع والمصادقات في الصورتين  
الادراك بان الادراك في الصورة الثانية اذ عانى وفي الصورة الاولى تردد في طمس التعارض بينهما حسب المتعلق بل الذات فان من ازم التصديق  
تعلقه بامر خاص بحيث لا يتعلق بغيره والتصور متعلق بكل شئ حتى يعينه صفات اللوازم مختلفة واختلاف اللوازم يدل على اختلاف الملزومات والذات  
فيظهر بان اختلاف اللوازم مطلقا لا يدل على اختلاف ذات الملزومات بالذات بل اذا كان اللوازم لوازم الذات صفات مختلفة يدل على اختلاف الذات  
وواجب في جرائعنا قول القديس بثلث اجزاء القضية هو الحق لا الهجاء ان سليم على حد النسبة وعدم الدليل على تعدد ما وهما في مقام القضية  
شك من جانب المتأخرين على المتقدمين وهو اى الشك ان المعلوم بالثلاثة اى هي مجموع اجزاء القضية متحققة في صورة الشك مع انها القضية متحققة على  
ما هو مشهور حال الشك ان القضية اذا ثبتت بالاجزاء الثلاثة كما قال المتقدمون يكون جميع اجزاء تلك الاجزاء الثلاثة وهي الموضوع والمحمول ونسبة التامة  
الجزئية واما نعلم بالضرورة ان كلما تحققت جميع اجزاء الشئ تحقق ذلك الشئ لا محالة اذ هو عبارة عنه وفي صورة الشك جميع اجزاء القضية متحققة على  
القضية على ما هو مشهور فعلم انها ليست جميع اجزاءها بل اجزاء اخرى سوى الثلاثة وهو مفقود في صورة الشك فالتألم تحقيق القضية وان لم يكن لها







خارجا عنها لكنه شرط لصدق العرضي على معروضه فلا يشاهد فيه ولو قيل على التقرير الاول ان اعتبار امر اخر لم لا يجوز ان يكون على سبيل التبريد  
فالوقوع فخطو جزر القضية لكن تحققها بشرط باقناع الوقوع والشرط خارج فلا يزيد اجزا القضية على الثلاثة ولا يحدو فيه حرجا قال المصنف و اخذ  
الوقوع بشرط الاقناع الصحيح ويجوز للمجولية الذاتية وهي احتياج ثبوت الذاتيات للذات الى اجاعل موضح او الذات من الذاتيات وحل  
الشيء من الشيء غير معقول حاصل الجواب ان القضية كل تلك الاجزاء وكل من تمامها والشيء في كونه شيئا لا يحتاج الى علة ولا ينظر الى حل اجاعل فلو كان  
صدق القضية على الاجزاء منظر الى شرط اخذ الاقناع بعد الوقوع يلزم انتظار القضية في كونها من تلك الاجزاء الى علة هذا هو المجولية  
الذاتية مستحيلة او يقال ان الوقوع جزر القضية فلو اخذ شرط الاقناع في تحقق القضية يلزم ان يكون في ذاته منتظرا الى علة فيلزم  
تخلل اجاعل بين الشيء وذاتياته وموضح او لو تخلل اجاعل بينهما فاذا قطع النظر عن اجاعل لو خط نفس ذلك الشيء يلزم سلب الذات  
عنه فيلزم تقوم الشيء بدون الذات في فلا يبقى الذاتي ذاتيا لاستغناء عنه والشيء لا يستغنى عن خبره كما لا يخفى وعلى التقرير الثاني لا يلزم  
المجولية الذاتية اذا الحليات العرضية في صدقها على معروضها تحتاج الى شروط وليس فيها المجولية الذاتية لعدم كون الاجاعل ذاتيا محققا  
بل يلزم المجولية العرضية وهي ليست مستحيلة فلا يصح قول المصنف و اخذ الوقوع بشرط الاقناع الصحيح للمجولية الذاتية اذا الاقناع شرط  
لصدق معنى القضية على تلك الامور وبعبارة اخرى لها ما في المجولية الذاتية ولكن ان يقول ان القضية وان كانت كلية عرضية للامور الثلاثة لكنها  
لازمة لها لو مفهوم القضية اصطلاحى ولا حقيقة للاصطلاحات الا ما ثبت في الاصطلاحات وقد ثبت ان المعلومات الثلاثة والقضية فيلزم  
نوعا لها ولا اقل من ان يكون لازما لها بحيث لا تخلل اجاعل كما يستحيل بين الشيء وذاتياته كذلك يستحيل بين الشيء ولوازمه فان قلت في ذاتيات  
قول المصنف فهو صحيح للمجولية الذاتية اذا الوازم نسبت من الذاتيات قلت المراد من الذاتي في كلام المصنف روح ما ينسب الى الذات  
سواء كان اطلاقا او خارجا عنها لازما لها وتخلل اجاعل بين كل واحد منها يستحيل حال في الحاشية بالمعنى الغير المختار وهو جعل الشيء شيئا محققا  
الانسان انسانا واما اجاعل بمعنى الابداع واخراج الالبس من اللبس فهو الحق انتهى يعني احتياج الشيء في خروجه من العدم والوجود حق وانما كان  
الشيء شيئا او ثبوت ذاتياته فهو معنى غير مختار لا يصح والافادة اى افادة معنى القضية احتمال الصدق والكذب مقدم على الاقناع حاصله قبله  
القضية ليست منتظرة التحصيل بان يتوقف تحصيلها بعد اى علة لا فائدة على شيء اخر بل القضية تحصل عند الافادة فلا حاجة الى الاقناع فلو كان  
لعدم صلاحية الاقناع الشرطية مع قطع النظر عن التصحيح فيكون جوابا اخر للاشكال الذي اجاب عنه او لا بقوله و اخذ الوقوع آه حاصله ان الشرط  
لا يتحقق بدون الشرط و افادة احتمال الصدق والكذب يتحقق بدون الاقناع والقضية بعد الافادة غير محتاجة الى تحصيلها الى شيء اخر فلو كان شرطها  
القضية بدون غير منتظرة في تحصيلها اية وتحتل الجواب عن سوال تقديره ان الاقناع يجوز ان يكون متقدما لوقوع القضية يتحقق تقديره من غير  
جمله شرط يلزم المجولية الذاتية حاصل الجواب ان الافادة مقدم على الاقناع والقضية ليست منتظرة التحصيل بعد فلو كانت المقارنة مستحقة فيها  
يكون منتظرة اليها مع انها ليس كذلك فعلم انه ليس للاقناع دخل في القضية لا باعتبار الشرطية ولا باعتبار المقارنة وهذا حاصل ما فرغ



عليه مع رجوعه فاعبارا لعلق الينا بالواقع مما لا دخل له اى لذلك الشك في تحصيل هذه الحقيقة اى حقيقة القضية اذ طرق لدخلها  
بالدخول بحيث يكون جزءا او موطئا لاتفاق او بالعروض بان يعتبر شرطاً او قرناً او الاول تجزئاً لمقتضى المجولية الذاتية والثاني بالابهام من مطالعة  
القضية بعد الاضافة المقترنة على الابهام الى شئ اخر فالحق في اجواب عن الشك المذكور ان لنا في هذه القضية على تقدير من الشك والادعاء مستحقة في  
حالتها ما ناهى به القول بقضية محتملة للصدق والكذب بالقياس ما فهم القضية لانه المفهوم المراد منها فاعلم ان المشكوك والمذمومة كلتاها قضيتان  
فالقول بعدم تحقق القضية في حالة الشك عدم ولا يحد وفيه معنى الشك اى في صورة الشك لا ترد و عدم الادعاء في مطالعة الحكم الواقع لا في اصل الحكم  
اى ليس التردد في اصل الحكاية واحتمالها احتمال الحكاية لهما اى الصدق والكذب اجواب ال متقدرة ان احتمال الصدق والكذب يكون في الحكاية  
واقتران الحكاية يكون بالنسبة التامة بخبرية وفي الشك التردد في ثبوت المحمول موضوع فلم توجد نسبة التي هي الحكاية فكيف يوجد احتمال الصدق والكذب  
انتها ما عليها من الحكاية فاذا اتفق الاحتمال استحق القضية فلا يصح ان نلنا زيتها عام قضية على كل تقدير وفيدل على احتمالها على اجواب ان في كل  
قضية على كل تقدير من الشك والظن والادعاء لانه على كل تقدير تقديرنا ما هو محتمل الصدق والكذب التردد في حالة الشك ليس في هذا المعنى من الحكاية بل في  
مطابقها للواقع اني اصلها واحتمالها لما فتجد الحكاية في الحكايات يكون الموضوع بحيث يحكم عليه بان هو المحمول في الشكيات يكون القضية بحيث  
يكون الحكم بينهما بالاتصال والافتصال الحكاية لغرض مفهوم القضية والحكمية هو مصدرها على ذلك لم توجد الحكاية في مفهومها الاشياء والنصوص  
لم يحتمل الصدق والكذب فاذا وجد في الشك حسي الحكاية التي هي مناط القضية وجدت القضية ولا ترد وفيها بل في مطابقها للواقع وهو حسي خارج  
عنها فان قلت ان كل واحد من الشك والظن والتصديق لا يكون المستلحقا بالقضية فاذا كان كل واحد في المطابقة العاجلة للنسبة نجابة  
عن القضية لم يزم تعلق الشك في غيره بانحاج لا بالقضية قلت ان التردد ليس معنى النسبة وجودا او معدوما في اصل الحكاية بل باعتبار ان  
المطابقة بما معنى ان النسبة التامة بخبرية مستحقة في هذه القضية اذ الانشطة مطابقة للواقع قلت ان رجحان طرفي المطابقة والمساواة فيها  
والقول الغيصل في هذا المقام ما قال السيد الزاهد ان القضية اذا عرفت بقول محتمل الصدق والكذب ما يقاربه في غير المصدق قضية لوازحوت في  
يصح ان يقر لعل انه صادق فيه ان كانت يقاربه فهو ليس قضية وانما طرقت ان تعرف الاول احتمال الصدق والكذب معنى وصف القضية بتعلق بنفس مفهومها  
حيث هو لا يخلف عن القضية باقرانها بحال من الاحوال والاحكام الخارجية ودراما النسبة الحاكية وهي موجودة في المشكوك والمذموم المشكوك القضية  
كالذم عن في تعريف النسبة الصدق والكذب القاطل فهو حكم متعلق بالقضية بالنظر الى حالها من حيث انه حاكم فيها ومخبر عنها لا بالنظر الى  
نفسها فاذا تخلف هذه الجهة عن القاطل تخلف في معنى عن القضية والشك لا يقال له انه صادق او كاذب في العرف والقضية ايضا في حالة على تقدير  
لاتصف الصدق والكذب لم تخلفا وبما من عليها فاذا اتفق منها القضية حالة الشك في المنوط بالمشكوك لا كانه قضية نعم القضايا باعتبار  
في الحكم الحكمية التي مسائلها هي اي القضايا التي تعلق بها اي هذه القضايا بالادعاء والتصديق هي القضايا المصدقة بالمشكوك اذ  
كامل الذي هو المقصود من تحصيل العلوم في تحصيل الشك وهو غير مفيد شي بها في موضع توهم حسي ان توهم ان المشكوك لو كان قضية كالمذموم معتبر



في العلوم مشتمل على البحث فيها انما هو عن القضا بالمدعى لا المشكوك وجب الدفع ان المقصود في حكمه يكسب النفس تحصيل العلوم اذ كل احوال الاشياء  
 على ما هي عليها في الواقع وهذا لا يتيسر بل ان اذعان الكمال الا في الاشك في السائل المشكوك في العلوم على مستتب بالدليل والبرهان فيكون  
 ثباتها بما لا يحصى لديه ومعجزة الحسب والفكر فلا يكون المشكوك في العلم فلا يقع مسئلة من مسائلها فلا يعتبر فيها هذا كمن يريد فاهم في القضية  
 على كل تقدير من الشك الا اذا كان كما عرفت وان كان العلم بغير ممكن اي ما يصل الى اذنيك باسمه فيكون له اسم هذا التعميم هو التحقيق في العبارة  
 يدل على ان التحقيق المذكور تحقيق المصريح وما ذكره اليه احد الا ان التعاذا في مرجح كونه جملة خبرية في اصطلاح المتكلم فيجب على المصريح ان يطلع  
 عليه لانا نقول مراد المصريح انه لم يفرح بممكن من احوال المنطقين بهذا التحقيق غير قول في انما شئت قد اطلعت بعد اللفظ والرسالة على ان  
 القاضى بحسن الحاشي في رتبة رسالة الالفاظ الواجب ان يكون اختصاره انتهى لا يذهب عليك عدم طابقة اجزاء السؤال اذ يمكن ان يكون على المذكور  
 المشهور في عدم تحقق القضية عند الشك فاجواب ينبغي ان يكون اختيار هذا المذهب الذي مني السائل كلامه عليه واذ اجاب تحقيق آخر ليس هو السؤال  
 فهو كما ترى اما اذا جعل في الكلام من قوله رد على الحل وان لم يباشر طاهره فلا مناقشة فيه فافهم ولما فرغ من بيان حقيقة القضية والافعال التي  
 تتركب منها شرح في بيان ذكر الاجزاء وحذفها والدال عليها حال ثم اذا كانت الاجزاء ثلثة اي للموضوع والمحمول والنسبة التامة اخبرته فغنيان  
 عن الاجزاء الثلاثة ان كل عليها اي على تلك الاجزاء ثلثة عبارات هي الالفاظ والاعيان والدال على الجزء الاول من القضية يسمى موضوعا وعلى  
 الثاني لما كان بينهما ظاهر افترا كما هو بين الدال على النسبة التي بينهما قال الدال على النسبة التي هي الحكم يسمى تلك الدال ابطه تسمى الدال على  
 المدلول والنسبة المدلوله عليها كانت ابطه تسمى الدال عليها باسمها ولغة العرب لا تعرف الرابطة فلم يذكر بالي اللفظ المتعارف عنها لعلامة احوال  
 اي الحركات التي هي علاماتها عليها اي هي الرابطة دلالة لغوية اي باللائمة اسم بالمطابقة كالمخرج في الموضوع والمحمول فانه دال على كونها متحدة  
 وتحكم ما عليه الاخر خيرا انما له محكوما به وهذه الدلالة باللائمة اسم بالمطابقة اذ الاعراب لم يوضع لمربط الالفاظ في المعنوية على المعرب يد فيها الرابطة  
 ويغنيهم نه اسم الرابطة تسمى القضية المخدوعة عنها الرابطة ثمانية لكونها شاملة على جزئين حاصله مقبس من ان اشارة الى جوابا قال التحقيق القضا  
 والرابطة في لغة العرب هو الحركة الاعرابية بل حركة الرفع نخبها او نقدا لا غير لان قولنا زيد قائم على سبيل التحدو بلا حركة اعرابية لم يفهم منه  
 الرابطة والاسناد واذا قلنا زيد قائم بالرفع فهم ذلك منه فالرابطة هي الحركة الاعرابية فان كان الموضوع والمحمول معنيين بالقضية ثمانية و  
 ان كانا معنيين بثلثة تامة وان كان احدهما فقط سبعة بثلثة ناقصة وحاصل اجواب ان عندنا الالغوية لسادس موصوفية حركة الاعرابية فلا  
 يكون ابطه عندكم كما صرح بالمنطقون انما يفهم من الرابطة عند خد فما من تلك العلامات الدالة عليها لانها رابطة اذ هي الدال على المعاني  
 المعبر بها الذات المعبر في الالفاظ الدالة على النسبة بالمطابقة ودلالة الحركة الاعرابية ليست كذلك وما ذكرت لغة العرب الرابطة تسمى  
 المذكورة فيها الرابطة ثمانية لكونها شاملة على ثلثة اجزاء والمدلوله الدال على الرابطة وان كان دالة لالتباسا على نسبة التامة اخبرته التي هي  
 حرفي لك ذلك المذكور بما كان قال الاسم في في موز في الفاعل القابل لثلاث احوال صريح اجوابه صريح لا اكثر وفي الصحيح القابض فالحق في غيره كونه احوالا

في العلوم مشتمل على البحث فيها انما هو عن القضا بالمدعى لا المشكوك وجب الدفع ان المقصود في حكمه يكسب النفس تحصيل العلوم اذ كل احوال الاشياء  
 على ما هي عليها في الواقع وهذا لا يتيسر بل ان اذعان الكمال الا في الاشك في السائل المشكوك في العلوم على مستتب بالدليل والبرهان فيكون  
 ثباتها بما لا يحصى لديه ومعجزة الحسب والفكر فلا يكون المشكوك في العلم فلا يقع مسئلة من مسائلها فلا يعتبر فيها هذا كمن يريد فاهم في القضية  
 على كل تقدير من الشك الا اذا كان كما عرفت وان كان العلم بغير ممكن اي ما يصل الى اذنيك باسمه فيكون له اسم هذا التعميم هو التحقيق في العبارة  
 يدل على ان التحقيق المذكور تحقيق المصريح وما ذكره اليه احد الا ان التعاذا في مرجح كونه جملة خبرية في اصطلاح المتكلم فيجب على المصريح ان يطلع  
 عليه لانا نقول مراد المصريح انه لم يفرح بممكن من احوال المنطقين بهذا التحقيق غير قول في انما شئت قد اطلعت بعد اللفظ والرسالة على ان  
 القاضى بحسن الحاشي في رتبة رسالة الالفاظ الواجب ان يكون اختصاره انتهى لا يذهب عليك عدم طابقة اجزاء السؤال اذ يمكن ان يكون على المذكور  
 المشهور في عدم تحقق القضية عند الشك فاجواب ينبغي ان يكون اختيار هذا المذهب الذي مني السائل كلامه عليه واذ اجاب تحقيق آخر ليس هو السؤال  
 فهو كما ترى اما اذا جعل في الكلام من قوله رد على الحل وان لم يباشر طاهره فلا مناقشة فيه فافهم ولما فرغ من بيان حقيقة القضية والافعال التي  
 تتركب منها شرح في بيان ذكر الاجزاء وحذفها والدال عليها حال ثم اذا كانت الاجزاء ثلثة اي للموضوع والمحمول والنسبة التامة اخبرته فغنيان  
 عن الاجزاء الثلاثة ان كل عليها اي على تلك الاجزاء ثلثة عبارات هي الالفاظ والاعيان والدال على الجزء الاول من القضية يسمى موضوعا وعلى  
 الثاني لما كان بينهما ظاهر افترا كما هو بين الدال على النسبة التي بينهما قال الدال على النسبة التي هي الحكم يسمى تلك الدال ابطه تسمى الدال على  
 المدلول والنسبة المدلوله عليها كانت ابطه تسمى الدال عليها باسمها ولغة العرب لا تعرف الرابطة فلم يذكر بالي اللفظ المتعارف عنها لعلامة احوال  
 اي الحركات التي هي علاماتها عليها اي هي الرابطة دلالة لغوية اي باللائمة اسم بالمطابقة كالمخرج في الموضوع والمحمول فانه دال على كونها متحدة  
 وتحكم ما عليه الاخر خيرا انما له محكوما به وهذه الدلالة باللائمة اسم بالمطابقة اذ الاعراب لم يوضع لمربط الالفاظ في المعنوية على المعرب يد فيها الرابطة  
 ويغنيهم نه اسم الرابطة تسمى القضية المخدوعة عنها الرابطة ثمانية لكونها شاملة على جزئين حاصله مقبس من ان اشارة الى جوابا قال التحقيق القضا  
 والرابطة في لغة العرب هو الحركة الاعرابية بل حركة الرفع نخبها او نقدا لا غير لان قولنا زيد قائم على سبيل التحدو بلا حركة اعرابية لم يفهم منه  
 الرابطة والاسناد واذا قلنا زيد قائم بالرفع فهم ذلك منه فالرابطة هي الحركة الاعرابية فان كان الموضوع والمحمول معنيين بالقضية ثمانية و  
 ان كانا معنيين بثلثة تامة وان كان احدهما فقط سبعة بثلثة ناقصة وحاصل اجواب ان عندنا الالغوية لسادس موصوفية حركة الاعرابية فلا  
 يكون ابطه عندكم كما صرح بالمنطقون انما يفهم من الرابطة عند خد فما من تلك العلامات الدالة عليها لانها رابطة اذ هي الدال على المعاني  
 المعبر بها الذات المعبر في الالفاظ الدالة على النسبة بالمطابقة ودلالة الحركة الاعرابية ليست كذلك وما ذكرت لغة العرب الرابطة تسمى  
 المذكورة فيها الرابطة ثمانية لكونها شاملة على ثلثة اجزاء والمدلوله الدال على الرابطة وان كان دالة لالتباسا على نسبة التامة اخبرته التي هي  
 حرفي لك ذلك المذكور بما كان قال الاسم في في موز في الفاعل القابل لثلاث احوال صريح اجوابه صريح لا اكثر وفي الصحيح القابض فالحق في غيره كونه احوالا



وسمي اى كان في صورة الاسم رابط غير زمانية لعدم اشتغالها على الزمان في اللغة العربية واما في غير لغتي كما قال استن في اللغة اليونانية اى  
لسان اهل اليونان واسم في الفارسية اى في لسان اهل الفرس منها اى من الرابطة الغير الزمانية في اللغتين كقولنا اللغة العربية منها فان قلت  
واخوانه وانه على المبرج لاختلافه بالتذكير والتانيث باختلاف المخرج وموضوع لما تقدم ذكره عليه ليس موضوعا للربط ولا مستغنيا عنه فكيف  
في اللغة العربية من الرابطة الغير الزمانية قلت ليس من المنطقيين من هذا القول مضعه للربط واستعماله في اللغة العربية فيه بل المراد استعارته للربط  
لعدم وجود غيره مما حال كما قال في التهذيب قد استعير لها هو اى لما وجد استعماله في بعض اللغات للربط استعاروه له طلقا لايق ان الية التركيبية  
موضوعه للربط بالوضع النوعي المعبر في اشتقاق المركبات فاللغتين ان يقرباها الى الرابطة الغير الزمانية لا نقول كلاما في الفاظ الدلالة على الربط والية  
التركيبية وان كانت دالة عليها لكنها ليست من الفاظ دورها كما كان المذكور في غالب الكلمة اى صورة فعل كان واخوانه وسمي اى في ذلك المذكور في  
صورة الفعل رابط زمانية لاستعماله على الزمان فان قلت ان الكلمات التامة دالة على النسبة دالة تضمنت مع المنطقيين لا يعود منها من الرابطة  
بل يقولون الافعال الناقصة منها فادوية تخصيص بل قلت مطلق الدلالة على النسبة لا يوجب كون الدال عليها من الرابطة بل كان الدال على النسبة  
المعبرة وهي تكون جزءا من جزئها من وجبة يكون رابطا والكلمات التامة ليست شاملة على هذه النسبة كما لا يخفى وان كانت يرجع  
اليها بالتأويل الى الحكم المعبر في الكلمة الاسمية والقول بان سائر الافعال دالة على النسبة فلا دوية بخصوصية كان وغيره من الافعال الناقصة  
مدفوع بان الرابطة الزمانية تعتبر فيها الدلالة على النسبة بالصفة ان كانت على غير ما ايضا والافعال الناقصة كذلك بخلاف غير ما من الافعال  
فانهم وما فرغ من بيان حقيقة القضية وما تتركب منه وما يتم به شرع في اقسامها الاولى فقال القضية ان حكم فيها اى في القضية مثبت شي  
شي اخر او قضية اى في شي عن شي عن شي اخر فعملية اى القضية عملية لاشغالها على محل الاصطلاح وهي موجبة على التقدير الاول لاشغالها على الاشغال  
وسالنا على تقدير اننا لاشغالها على السلب والمراد بهذا الحكم ان يكون مالا او مالا فانزع نفق بالفعليات والممكنات والآسى وان لم يحكم فيها  
بالثبوت وانفى سواها كان الحكم فيها بثبوت قضية على تقدير اخرى او سلبا وتبينها اوسلبا فالقضية شرطية لاشغالها على الشرط والآخر  
وسمي الجزء الاول المحكوم عليه في الاول موضوعا لوضع القضية لان يحكم عليه ويسمى الجزء الاول في الثانية مقدما لتقديمه في الذكر في الملاحظة  
والترتبة في المقولة ويسمى الجزء الثاني المحكوم به في الاول محمولا كحمله على الاول ويسمى الثاني في الثانية ماليا لتلوه وتاخره في الذكر والآخر  
عن المقدم وبعد الفراغ من تقسيم القضية الى اعملية والشرطية شرع في بيان الاختلاف بين المنطقيين من اهل العرب في ان الحكم في الشرطية  
بين المقدم والتالي او في التالي فخطا المقدم قبله وما هو اعم منه من من المنطقيين فقالوا العلم ان المنطقيين ان الحكم في الشرطية  
بين المقدم والتالي بالاتصال فمضى قولنا ان كانت الشمس طالعة فالنهار موجود فالحكم من الشمس طالعة والنهار موجود بان بينهما ملازمة ومنه سبيل اللغة  
انما يحكم في الجزء الذي هو التالي عند المنطقيين والشرط الذي هو مقدم فيها قيد المسند فيه اى في الجزء الذي هو القيد بمنزلة الحال والآخر  
له معنى قولنا ان كانت الشمس طالعة فالنهار موجود وعند من اهل العرب النهار موجود حال كون الشمس طالعة او وقت كونها طالعة

سطر النسبة المذكورة  
بلا ارتباط في لغة العرب  
بها من جهة اخرى  
او جنة ولها بها نفسها  
سطر النسبة ففان من  
الروابط والمناظر  
فنية نظرا الى ما مر في  
مقالة اخرى  
في حكم  
نحو







من الواقع لا يكون الا اذا اتفق جميع موارد تحققة في نفس الامر والتحقق في ضمن المقيد ايضا من جهة موارد تحققة فكيف يتحقق في نفس الامر عند  
 اتساع جميع الموارد فيها واذا اتفق اتفق المقيد مع لم يبق الا المقيد فقط وتحققة فقط لا يتحقق المقيد بالمضمين المقيد الى المطلق لانه عبارة عنهما  
 يقال في ما يندرج تحت المقيد بان في تغييرنا ما نعلم قطعا صدق الشرطية مع كذب المقدم فلو كان يجوز التالي كما هو مذموم بل العربية لم  
 صدقها مع كذب ضروره استلزام اتساع المقيد لا موعده من المطلق والمقيد فاذا اتفق احد منهما اتفق المقيد قطعا قال العلامة  
 ملا جلال المدوني في رد ما قال السيد كذبنا الى في جميع الاوقات الواقعية اي الاوقات التي لها وجود في الواقع لا يلزم منه اي من ذلك  
 الكذب كذب اي كذب التالي في الاوقات التقديرية اي الاوقات التي لا وجود لها في الواقع بل بحسب الغرض والتقدير فالتا هيقية في المثال المذكور  
 في جميع اوقات قدر اى فرض من جهة حارته زيدا باستلزامه الزيد وان كانت التا هيقية اي ثبوتهما لا يحسب الاوقات الواقعية اي نفس الامر فيكون  
 عنه اي حرج يورده العلامة قوله بان لا ترى ان يدعى قاعده في طي اي داخر المسكل لقاسم زيدا كان مطابقا للواقع او لا وقال في كلامه  
 في طي لم يكدب اي لم يكن المسكل كما ذاب في القول بان اتساع القيام اي قيام زيد في الواقع اي في نفس الامر بل يكون كذا في القول اذا  
 علم انه لم يلزم من اتساعه في قول بخلافه فلهذا مقتضى صا دقة مع اتساع القيام في الواقع كذلك يكون الشرطية صادقة في الواقع مع اتساعه التا  
 فيه فان قيل ان اتساع المطلق يستلزم اتساع المقيد يقال ما ذكرتم من الاستلزام من اتساع المطلق و اتساع المقيد فمسلم انه كذلك لكن لا يلزم ان  
 المطلق بهما اي في المثال المذكور وفيه مقتضى بل ثابت موجودا فانه اي المطلق الماخوذ اي الذي هو خذ على وجه اعم ما في نفس الامر لا ما فيها  
 فاني نفس الامر متصف به وليس مطلق والماخوذ على وجه اعم الذي هو المطلق ليس متصف حتى يلزم من اتساعه اتساع الشرطية فلا يستلزم كذا في كذب  
 الشرطية عند بل العربية حاصله ان صدق الشرطية مع كذا في كذا يتصور على وجه المنطوقين كذا يتصور على وجه بل العربية وقيل في عدم  
 من اتساع المطلق يستلزم اتساع المقيد فمسلم لكن المطلق بهما ليس متصف فانه الماخوذ على وجه اعم من بل كذا في نفس الامر اي الاوقات الواقعية او  
 التقديرية والمتحقق الاول هو غير من المطلق المطلق و اتساعه لا يستلزم اتساع التالي فان كذب التالي في جميع الاوقات الواقعية لا يستلزم  
 في الاوقات التقديرية فالتا هيقية في قولنا ان كان يدعى حار كان اتساعا وان كان يتحقق في الواقع كونه مطلقا فيه لكنها ثابت في جميع الاوقات التي فيها  
 حارته زيد فلم يمتنع في جميع الاوقات عموما لو كانت واقعية او تقديرية والمطلق بهذا لا ذلك المتحقق انما هو فرد من افراد المطلق وهو الواسع هو  
 مقيد واتساعه مقيد لا يستلزم اتساعه مقيد اخر فالتا هيقية في نفس الامر لا يستلزم اتساعه مطلقا حتى يلزم منه اتساعه وقت كونه حار لا يلزم  
 عدم صدق الشرطية مع كذا في التالي فهذه الشرطية صادقة على المنهيين ولا يلزم الحدوث الا ترى ان يدعى قاعده في طي المطلق فيه هو زيد قاعده  
 اعم من ان يكون في المطلق او في الواقع فباتساعه في الواقع فقط لا يمتنع المطلق بالممتنع في طي المسكل ايضا اذا اتساع المطلق لا يكون الاتساع  
 جميع موارد تحققة وهو ليس بمتصف بالثبوت في طي المسكل فان قلت ان الشرطية عند بل العربية حيلة مقيدة و الاوقات التقديرية بمقتضى الشرطية  
 التي حكم فيها من المقدم والتالي ولا يوجد في الحيلة او مضافا لثبوت شيء في الواقع سواء كان مقيدا بوقت او حين اطلاق



التقديرية فاذا انتفى التالي عن الواقع انفي المطلق المعبر فيه فظهر ان السيد في تأييد من المنطقتين قلت ليس المراد بالاداة -  
التقديرية في كلام المحقق الدواني الادوات التي هي معتبرة في مقدم شرطية ليقال انها مختصة بالشرطيات بل الادوات التي قد تخرج  
التالي فيها وليست بواقع في عالم الواقع بل مقدرة الوجود فيه وهذا المعنى يوجد في الحكمة ايضا فحاصل كلام المحقق الدواني ان كذب التاكيد  
وعدم وجوده في نفس الامر باعتبار انتفاء الموارد الواقعية لا يلزم منه انتفائه فيها باعتبار الموارد الفرعية فالاتقاء باعتبار الموارد الواقعية  
لا يلزم انتفائه مطلقا فلا يفتي المطلق بتغيره انتفاء المقيده حتى يلزم من كذب التالي كذب شرطية قال السيد الزاهد في الحاشية  
على الحاشية الجلاية انت تعلم ان مفاد القضية الكلية سواء كانت مطلقة او مقيدة هو ثبوت الشيء في نفس الامر لا مطلق الثبوت  
والالم يمكن كاذبه على تقدير ثبوت البشوت فيها ضرورة ان سلب البشوت لا يلزم سلب البشوت اطلاق مع انها كاذبة عند سلبها  
فرض عدم تحقق البشوت في نفس الامر يلزم عدم تحقق القضية لا يلزم انتفاء المطلق انتقاء المقيده مثلا قولنا النهار موجود وقت طلوع الشمس  
يدل على وجود النهار في نفس الامر وقت طلوع الشمس فاذا لم يتحقق وجود النهار في نفس الامر لم يتحقق مع القيد ايضا نعم القضية المقيدة بما هو حكاي  
عن نفس الامر كزيد قائم في ظني لكونها حكايه عما هو حكايه عنها يدل على ثبوت الشيء في نفس الامر بحكايه عنها فلا يلزم من انتفاء البشوت  
في الواقع انتفاء بحكايه لكن لا يخفى ان هذا القيد لا يصلح ان يصير مقدم شرطية فها قال ان انتفاء ثبوت التالي بنفس الامر لا يلزم انتفاء ثبوت التالي  
فهو اذا كانت القضية شرطية وما ذكر من النظر خارج عن المجتث انتهى كلامه فظهر من ان القضية اذا كانت حكايه عن الحكايه من الواقع كزيد قائم في  
فانها حكايه عما هو منظور فيحقق في الظن وهو حكايه عن الواقع فلا يلزم من انتفاء البشوت في الواقع انتفاء حكايه بحكايه بخلاف القضية التي هي حكايه  
عن الواقع كما فيما نحن فيه فانما انتفاء البشوت في الواقع لا يلزم انتفائه مطلقا سواء كان مع القيد ولا اذ قولنا النهار موجود وقت طلوع الشمس على  
وجود وقت طلوعها فاذا لم يتحقق وجوده في نفس الامر لم يتحقق مع القيد ايضا اذ هو ايضا نحو من تحقق الوجود نفس الامر في التفسير زيد قائم في  
خارج عن المجتث لان هذا القيد لا يصلح ان يصير مقدم شرطية لانه القضية شرطية بل هي حكايه عن الواقع لا حكايه عن الحكايه والتفسير من قبل الثاني وما ذكر  
اكثر الشارحين على السيد الزاهد بان مفاد الحكمية هو الحكايه والحكمي عنه لا يلزم ان يكون امر موجودا بل في الواقع اذا الحكمية كما يكون عن الواقع كزيد  
يكون عن الحكمي لم التقدير ايضا كما في القضايا الحقيقية لكل عقار طارفي كل قضية حكمي عنه فانتفاءها باعتبار الحكمي عنه في نفس الامر لا يلزم انتفاء  
مطلقا وحتى قولهم ان حلول القضية لثبوت في نفس الامر لثبوت باعتبار الحكمي عنه لا لثبوت باعتبار الامر الموجود المحقق الثابت وتدين في تقرير  
الكلام المحقق الدواني بان الحكمة المقيدة حكايه مقيدة فالواقع في نفس الامر يكون فالقيد لا مطلق ففي قولنا زيد باق فيكون طارفي  
ظرفا نهوق زيد في وقت محاريه لا نهوقه فقط حتى يلزم ان يكون المطلق هو نهوق زيد في نفس الامر فلهذا القيد ضايق في نفس الامر وهو  
عرفت للمطلقة يلزم وجوده في عالم حايه يقال في الجوامع ان العبارة في التالي غير مضمومة اى ما وضع لتأدية اى حصول  
ذلك المعنى اى البشوت نعم ما في نفس الامر مطابقة اى باعتبار الدلالة المطابقة وان كان بينهم من انما في ذلك المعنى باعتبار آخر فلا خبير

السيد قال في الحاشية قال  
وقد مر ان مقتضى خبره في عالم  
فان في الاطابق لان مقتضى  
انما يكون فبان من ذلك  
في خبره بان ما هو قائم



اى الامتنان - لا مضائق في اخذ معنى اعم مما في نفس الامر لا يجب ان يؤخذ معنى المطابق من خود مستحسن اخذ غير ما يغنيه متمنع فجاز ان يؤخذ  
 المطلق على وجه اعم مما في نفس الامر وان كان خلاف الاختسان فصح ما قال العلامة الدواني وشره في لكساي مثل يداقم في ملهى سحر اى يندفع  
 شبهة زيد معدوم النظير اى شبهة التي اورد بها بقوله زيد معدوم النظير صادق اذا كان زيد موجودا واتفق نظيره حاصل شبهة ان قولنا  
 زيد معدوم النظير عقيد مطلق زيد معدوم واتفق المطلق يستلزم اتقا المقيد فاذا كان زيد موجودا واتفق نظيره صدق زيد معدوم  
 النظير مع ان مطلق زيد معدوم منتفك كونه موجودا فيصدق المقيد مع كذب المطلق ههنا وجب الاخلال مثل ما مر ان المطلق ههنا المنتفك  
 لانه المعدوم اعم من ان يكون معدوما في نفسه وحسب نظيره ولم يغيب ههنا الاول فاتفق فرد من المطلق واتفق فرد منه لاستلزام اتقا فرد  
 اخر لها منها والمطلق تحقق فيه فالمطلق هو المعدوم صادق في ضمن المقيد الا حرم هو النظير وان لم يصدق في ضمن المقيد الذي هو في نفسه  
 فاتفق المطلق ههنا لا يكون الا بافتقاره باعتبارين ههنا ليس كذلك فلا محذور قال السيد الزاهد بل لا مطلق ههنا فان العدم مطلق مطلق  
 في نفسه وعد غير محذور اشكال اللفظ كذلك لا يطلق من الوجود في نفسه والوجود رابطي اتقا بمعنى مشترك بينهما حقيقة واستدل عليه في بعض تصانيفه  
 بما حاصله انه ان كان مشتركاً معنى بينهما فاما ان يكون نظرا معنى مستقلا بالمفهومية فهو معدوم ووجود في نفسه ولا يشمل العدم والوجود رابطي لعدم  
 استقلالهما بالمفهومية او لا يكون مستقلا بالمفهومية فهو معدوم ووجود رابطان لا يشمل العدم والوجود في نفسه لا استقلالهما فلم يوجد مشترك  
 فالاشراك لفظي فلا مطلق ههنا قال الاستاذ المحقق واتفق عندي ان معنى الوجود المطلق واحد هو المعبر في الفارسية بهيئة فاذا اختلف  
 بين الموضوع والحمول على طريق الربط بان يقال في الفارسية قيام هست مزيد را يكون نظرا معنى الذي هو مستقل بواسطة هذه المخصوصية  
 غير مستقل واذا اختلف مع قطع النظر عن هذه المخصوصية يكون مستقلا انتهى وقيل ان عدم نظير زيد ليس عدما لاطبيا كما علم السيد الزاهد بل عدم  
 في نفسه لان معناه نظير زيد معدوم فالعدم والمحمول معدوم في نفسه فان قلت ان بين معدوم النظير ومعدوم في نفسه تقابل فاذا  
 صار كلاهما عديمين في نفسها اتفق التعاليل وموافقا ما تقر قلت التعاليل بينهما باعتبار متعلق فان الاول متعلق بنفس زيد والاخر نظيره باعتبار  
 متعلق احدهما بالشيء متعلق والاخر هو نظيره والقول في فصل في هذا المقام ما قاله ابن الساجين حاصله انه ان اراد بعدم نظير سلب النظير  
 عن زيد صلبا لاطبيا بان يكون ليس له نظير في العلم والسماحة مثلا فاحال قال السيد الزاهد من انه لا مطلق ههنا بل بينهما اشتراك  
 بحسب اللفظ وان اراد بعدم النظير العدم في نفسه استقلال بالمفهومية المتعلق بنظير زيد فاحال قال الحق الدواني من ان المطلق ليس ههنا  
 وانما اتفق المقيد الذي هو فرد منه والمطلق وجد في فرد اخر كما عرفت وان اراد العدم المتعلق بالنظير حيث ان النظير متعلقات زيد على ما  
 بحال المتعلق بان العدم صفة للنظير والعدم من متعلقات زيد فالعدم ليس له من هذه الجهة فاحال ان الصفة بحال المتعلق اى بحال  
 الذي يثبت للمتعلق اولاد بالذات ليست هي صفة حقيقة متعلقة لما هو متعلق به بل هي صفة متعلقة لشيء منها صفة اخرى له  
 كما في زيد ضارب غلامه ان الضاربة صفة حقيقة للغلام وليست صفة لزيد ولما كان زيد مالكا للغلام يستلزم صفة



أخرى وهو كون نفي بحيث يضرب علامة هكذا الحال في عدم النظر فانه من غير حقيقة واذا كان النظر من تعلقات يد فحصل منه لزوم صدق  
 وهي كونه بحيث يعدم نظره وهذه الصفة مغارة للعدم في نفسه الذي هو صدق زيد وليس بينهما اشتراك بحسب اللفظ ولا بحسب معنى زيد ولما اورد  
 العلامة الدواني على مال السيد سند في حقيقة نفي المطلقين ولم يتم ما قاله وزعمهم كان جماع المصريح فادور في حشون نفسه ما وضعه في حشون  
 بطريق الالتزام وقال اقول انهم اى المطلقين ومنهم اى من يعجزهم الحق الدواني لم يشهدوا بل جلال منسوب الى الدواني في العالم  
 الدواني كشد موضع باض فارح زبوا كلهم استلزام شي النقض اى نقض ذلك الشي كاستلزام جماع التقيضين نقضه وهو ارتفاع التقيضين وجوزوا  
 استلزام شي التقيضين اى عدم الشي ووجوده كقولنا ان لم يكن شي من الاشياء موجودا كان زيد فانا وزيد ليس تعاضلنا اى جواز استلزام  
 المحال محال اى بذه التجوز مبنى على جواز ان المحال يستلزم محالا اخر فاذا كان المقدم محالا بازا ان يستلزم نقضه وان يستلزم التقيضين وجود  
 الشي ودره معا واما محالان شئتوا اى تسكو بذلك اى يستلزم التمسك بالتقيضين بناء على استلزام محال محال اخر في  
 مواضع عديدة اى في مقامات متعددة منها اى من بعض المواضع المتسكة بالتسكوا به في جواب اللفظ اى جواب الشبهة التي اوقعت  
 المحالين بها في اللفظ بحيث لا يشعر به العامة الورد وادى بهم ورود ما على اثبات كل مدعى غير محقق لوجاهة منه شهرة عند العلماء من  
 ان المدعى الذي يدعيه ثابت في الواقع والا اى ان لم يكن المدعى ثابتا ففرضه اى نقض المدعى ثابت ولا يلزم ارتفاع التقيضين فلا يلزم  
 من ثبوت احد ما عند عدم ثبوت الآخر فاذا لم يكن المدعى ثابتا يكون نقضه ثابتا البته وكلما كان نقضه ثابتا كان شي من الاشياء  
 ثابتا لان النقيض ايضا شي من الاشياء فثبوته يستلزم ثبوته والا يلزم سلب شي عن نفسه فالقياس كلاما لم يكن المدعى ثابتا كان نقضه ثابتا وكلما كان  
 نقضه ثابتا كان شي من الاشياء ثابتا فاذا اخذت احد الاوسط المتكسر فنتج كلاما لم يكن المدعى ثابتا كان شي من الاشياء ثابتا ونحو ذلك النتيجة  
 اعني في قولنا لا يقدح في ثبوت المدعى في ثبوت النقيض انما في ضار لم يكن شي من الاشياء ثابتا ويحصل الاول ثانيا والثاني اول  
 فيجوز الى قولنا كلاما لم يكن شي من الاشياء ثابتا كان المدعى ثابتا فبى اى هذه القضية باطلة لان المدعى ايضا شي من الاشياء فاذا اتفق جميع الاشياء  
 كيف تصور ثبوت المدعى على تقديره اذ اتقا الجميع منه يستلزم اتقا ما يندرج فيه والمدعى يندرج في شي من الاشياء فاستلزم اتقا  
 اتقا المدعى في ثبوت المدعى على تقدير اتقا وجلس النقيض يستلزم باطل الباطل والصادق لا يستلزم باطل الباطل فيكون كل النقيض باطلا  
 وبطلان تقيض باطلان الاصل وهو النتيجة وبطلانها لا يخفى اما ان يكون من فساد البهنية او كذب الصغرى او الكبرى والاول باطل لكون  
 البهنية بدوئة الاتجا من الشكل الاول والصغرى صادقة بالضرورة فلا يكون الفساد الاسن الكبرى وهو قولنا كلاما كان نقض المدعى  
 ثابتا الى آخره فيكون بالطلا فثبوت المدعى حق هذا هو المطلوب في حاصل اجواب ان كل النقيض صادق ولا يلزم المحذور اذ عدم  
 شي من الاشياء كونه موجبا لعدم واجب الوجود تعالى وهو محال والمحال يستلزم محالا اخر وهو ثبوت المدعى على تقديره ولو قيل فلو لم يتم  
 التقيضين ثبت المدعى في صدق قلنا اذا كان المقدم محالا يجوز استلزامه للنقض والتقيضين الا ان يقال ان تجوز استلزام محال

[illegible]

بنيامين و القاص و غفرلني ما بينة  
والذين عند



الحال مطلقا خلافا لمبدئية لان الملازمة تقتضي العلاقة ولا علاقة بين المتأخرين وبقية المتأخرين في الاستدلال بالاحتمال بينهما ومعهم  
 الملازمة فكيف يعقل الملازمة بينهما وقد يجاب عن هذه المغالطة بان ما زعموه عكس النقيض ليس عكس الشيء في الاصل  
 والعكس بينهما مختلف بالعموم والخصوص ويجب ان يكون فيهما ما يؤخذ على نحو واحد واذا اتفق على نحو واحد فالشيء الذي اخذ في الاصل  
 يكون ما يؤخذ في العكس وفي الاصل وهو قولنا كلما لم يكن المدعى ثابتا كان شيء من الاشياء ثابتا والمراد من الشيء فيه الشيء  
 الذي هو النقيض ونحوه ان كلما لم يكن المدعى ثابتا كان شيء من الاشياء وهو نقيضه ثابتا وفي عكسه وهو قولنا كلما لم يكن شيء من  
 الاشياء ثابتا كان المدعى ثابتا يكون المراد منه النقيض ايضا على ما تقرر فنحوه ان كلما لم يكن نقيض المدعى ثابتا كان المدعى  
 ثابتا وهذا صادق ولا يخفى وفيه ما ورد المصريح في رسالة مفردة لبيان هذه المغالطة في رد هذا الجواب اما القسم مقدمه صادقة  
 الى عكس النقيض الذي سلمه الجيب وينتج النتيجة التي انكرها بان قولنا كلما لم يكن شيء من الاشياء ثابتا لم يكن ذلك الشيء اي النقيض  
 ثابتا وهذه المقدمة صادقة ونضمها الى عكس النقيض بان قولنا كلما لم يكن شيء من الاشياء ثابتا لم يكن ذلك الشيء ثابتا وكلما لم يكن ذلك  
 ثابتا كان المدعى ثابتا فينتج كلما لم يكن شيء من الاشياء ثابتا كان المدعى ثابتا: اما نيكرا الجيب فكان تمنع الكبرى من بعض مقادير عدم  
 ثبوت ذلك الشيء عدم ثبوت شيء من الاشياء فكون عدم المدعى ثابتا بطلان صدق الكلية والقول بان هذه القضية مسلمة عند الكل فلا مسأله  
 مدفوع بان سلم صدق المدعى على جميع التقادير الواقعية عند عدم ثبوت نقيضه وتقدير عدم ثبوت شيء من الاشياء ليس من الواقعية فلا يلزم  
 ثبوت المدعى عند عدم ثبوت نقيضه على هذا التقدير ولو قيل المراد في الكبرى التقادير الواقعية قلنا سلمنا صدقها لكن لا ينتج لعدم تكرار احد  
 الاوسطا او بصير معناها ان كلما لم يكن ذلك الشيء ثابتا على التقادير الواقعية التي هي غير تقدير عدم ثبوت شيء من الاشياء كان المدعى  
 ثابتا فلم يلزم ثبوت المدعى على تقدير عدم ثبوت شيء من الاشياء فلا ينتج وجوب المنع الصغرى في اصل القياس في قولنا كلما لم يكن المدعى  
 ثابتا كان نقيضه ثابتا بالانتم صدقها كلية اذ من تقدير عدم ثبوت المدعى عدم ثبوت شيء من الاشياء وعلى هذا التقدير كيف يكون نقيضه  
 ثابتا اذ موشى من الاشياء والجورته والجملة وان سلمت صدقها لكل لا يغني المطلوب وينتجها يكون ثبوت شيء من الاشياء عكس النقيض فلا  
 فائدة وقد يجاب بالمنع الكبرى في اصل القياس بان الانتم الملازمة بين ثبوت النقيض وثبوت شيء من الاشياء اذ النقيض من شيء سلبه سلبا  
 محضا والسلب من حيث هو سلب كيف يكون شيئا فلم يلزم من ثبوت النقيض ثبوت شيء من الاشياء فلا ينتج ولو قورت المغالطة بان المدعى  
 صادق لانه كلما لم يكن المدعى صادقا كان نقيضه صادقا وكلما كان نقيضه صادقا كان قضية ما اعم من ان يكون موجبة او سالبة صادقة  
 فينتج انه كلما لم يكن المدعى صادقا كان قضية ما صادقة وعكس النقيض الى قولنا كلما لم يكن قضية ما صادقة كان المدعى صادقا ولا شك في  
 كالعكس المذكور سابقا اذ المدعى لا يخلو من كونه قضية موجبة او سالبة ولهذا المغالطة تقريرات واجوبة مذكورة في الرسالة المصريح وغيره  
 وفي الشرح فان شئت فقلح اليها ونحو الاطباء تركنا ما وجدته في كتابي بعد تبينه لك اي بعد تبينه الاستلزام المذكور واصلح



في القاموس تبين الامر لتبوية واصلا فقول لو كان بشر في القضية الشرطية قيد اللبس في اجزاء اخرى، هذه الشرطية لزوم اجتماع التقيضين  
 نفس الامر فيما اى في الشرطية اذا كان المقدم فيها ملزوما لهما اى للتقيضين ويكونان لازمين لهذا المقدم كقولنا اذا لم يكن شيء من الاشياء  
 ثابا كان زيد قائما وليس تعانم فالمقدم ملزوم للتقيضين للقيام وعدمه ولا يلزم اجتماع التقيضين عند المنطقيين اذا حد بما ليس فيها الا لكون  
 لتقيضيه بل باليهما متنافيان لا باس بهما لزوم المقدم المحال للتناقضين وعند اهل العربية يلزم اجتماع التقيضين في نفس الامر فان قولنا  
 قائم في وقت عدم ثبوت شيء من الاشياء الذي هو معنى قولنا كلما لم يكن شيء من الاشياء ثابا كان زيد قائما عند اهل العربية ثابا  
 ذلك القول قولنا زيد ليس قائما في ذلك الوقت الذي هو معنى قولنا كلما لم يكن شيء من الاشياء ثابا كان زيد ليس قائما حاصله انهم خروا  
 المحال للتقيضين حتى ان الحق الذي يذهب اهل العربية قائل بهذا الاستدراج نه يلزم على مذهب اهل العربية اجتماع التقيضين على  
 التقدير فان المقدم اذا كان محالا كما في قولنا كلما لم يكن شيء من الاشياء ثابا يستلزم التقيضين مثلا قيام زيد وعدمه فصح ان  
 كلما لم يكن شيء من الاشياء ثابا كان زيد قائما وكلما لم يكن شيء من الاشياء ثابا كان زيد ليس قائما على تجوز الاستدراج المذكور  
 فاذا قيل مناه كما قال اهل العربية يكون لم يكن شيء من الاشياء قيدا للفساد الذي هو قائم في اجزاء، ويصير معناه زيد قائم في وقت  
 عدم ثبوت شيء من الاشياء وكذا ليس تعانم في ذلك الوقت وعلى تقدير تجوز الاستدراج يكون كل ما يتحقق في نفس الامر متنافيا  
 متنافيا في اجتماع التقيضين المتنافيين في نفس الامر وموج وما يلزم منه المحال لا يكون صحيحا فلا يصح مذهب اهل العربية وانما على مذهب  
 المنطقيين العالمين بالحكم من الشرط والجزاء لا يكون احدهما متقيضا للآخرى باجماعهما لا يلزم اجتماع التقيضين في الواقع فلا يخدور في المذهب  
 واليه اشار بقولنا ما اذا كان الحكم في الشرطية بالاتصال بين اثنين كما في القضية الشرطية المتصلة عند المنطقيين لا يلزم ذلك اى اجتماع  
 فان بعض الاتصال في القضية المتصلة رفعه اى رفع ذلك الاتصال وسلبه لا وجود الاتصال اخذ اى اتصال كان سواء كان فيه رفع نال  
 اتصال اول او لا حاصله دفع المخدور وهو اجتماع التقيضين عن مذهب المنطقيين انهم قائلون بكون الحكم بالاتصال بين اثنين  
 قولنا كلما لم يكن شيء من الاشياء ثابا كان زيد قائما الحكم بينهما لا في زيد قائم فقيضه ليس بالشيء كلما لم يكن شيء من الاشياء ثابا  
 كان زيد قائما لان كلما لم يكن شيء من الاشياء ثابا لم يكن زيد قائما اذ لو لم يكن زيد قائما لكان في احد ما رفع التالي الاخر فينبغي ان يثبت  
 والتنافي بين التاليين لا يوجب انافات بين القضية الشرطيتين اللتين باليهما تلك المتنافيان في المقدم المحال ملزوم لهما في نفس الامر  
 وانما اختلف اجتماع الحكم الشرطي بقيضه وبما ليس كذلك فبعض الاتصال رفعه وهو لا يجامعه وما يجامعه هو اتصال اخر فبعض الاتصال  
 اهل العربية يكون القضيةان مطلقتين وقبيلتين متنافيتين في نفس الامر واستباحهما ممتنع بالضرورة بخلاف المنطقيين فانها عند  
 شرطيان باليهما متنافيان اجتماعهما في نفس الامر لا يوجب اجتماع المتنافيين لعدم تنافيهما في التاليين فقط لان التاليين  
 والتعاكس وغيرهما من الاحكام انما هو باعتبار نفس الامر وعدم ثبوت شيء من الاشياء يستلزم لاتفاق نفس الامر لكونه شيئا



من الاشياء على تقديره متى نفس الامر التي كان التناقض من حكمها فالتناقض ايضا يكون متغيا واذا اتفق التناقض فلا خلاف  
 لا نقول في احوالنا بعدد الالزام على التزم المحقق الدواني وجود التالين متنافيين على تقدير المقام الحال في نفس الامر كما  
 قال المصريح بناء عليه وقد يقال لو كان الحكم في التالي يلزم اتعاين التقيضين في نفس الامر اذا اتفقا القيد تسليم لا تنافي المقيد والقيد  
 مستغف فليزم ارتفاع التقيضين مع بخلاف الحكم الشرطي بالاتصال بين التامين لان مناط صدق ليس على صدق الحكم  
 والتالي واليجاب عن جانب اهل العربية باستلزام الحال لان شرطية صارت عندهم حكمية فلم يبق فيها لازمة لتصدق الاستلزام  
 بل فيها حكم في وقت واحد بالتقيضين الا ان في ان التقيض المقيد لرفع المقيد كما ان نقض الاتصال رفعه لا وجود اتصال  
 اخرى نقض زيدا قائم في وقت عدم ثبوت شيء من الاشياء بموقع القيام في ذلك الوقت بان يحل الطرف قيد الثبوت  
 يورد السلب على ثبوت المقيد لا رفعه بان يكون انظر لموضع ويجوز ان يكون مراد اهل العربية بحل الشرط قيد المسند في الجزاء  
 انه قيد ثبوت المسند للمسند اليه في الجزاء الموجب في سلبه عنه في الجزاء السالب فصارا مقيدتين احداهما موجبة والاخرى سالبة ولاننا  
 بين المقيدتين بل من مقيد ورفعه كما بين اتصال رفعه فالمقدور مدفع عن نه سلب اهل العربية كما هو مدفع عن نه سلب المنطقيين فلو  
 حية وقد يقال ان الايجاب والسلب المقيدين اذا قيد البعيد واحد واقعي يكونان متناقضين واما اذا كانا مقيدين بعيد غير واقعي  
 حال فانهم التناقض بينهما لان الحكمية فيها يكون عن عالم التقدير ولا باس باجماع الثبوت والسلب فيه فذهب المنطقيين بوجوب  
 قبل يلزم على نه سلب المنطقيين ايضا اجتماع التقيضين في الصورة المذكورة اذا انفصله لصدق ثلثة اجمع من نقض تاليها وعين المقدم  
 على ما قرر عندهم فمضى كلام لم يكن شيء من الاشياء ثابتا كان المدعى ثابتا لصدق من نقض تاليه وعين مقدمه مانعة اجمع وبقا  
 ان لم يكن شيء من الاشياء ثابتا واما لم يكن المدعى ثابتا واذا كان المقدم ملزوما للتقيضين فيكون نقض التالي لازما للمقدم بعينه  
 وللزوم ينافي الانفصال ومانعة اجمع منه فلا يصدق فصدق سلب منع اجمع بناء على اللزوم فصدق ليس التبعة اما ان لم يكن  
 من الاشياء ثابتا واما لم يكن المدعى ثابتا وبه سالبه منفصلة والاول موجبة منفصلة ولا شك في تناقضها فصدق الشرطيين  
 تاليها فقيضا يلزم صدق التقيضين فليزم اجتماع التقيضين على نه سلب المنطقيين ايضا فالاولى احوال حقيقة نه سلب المنطقيين الى  
 البديهة من غير استدلال عليه كما لا يخفى على الذين استقيم والقلب سليم ومصريح به بعض الاذكياء فانهم فصل الموضوع اى ما حكم  
 عليه في القضية وهو الجزاء الاول منها النحان اى الموضوع جزئيا اى حقيقيا لا يصدق على كثير من القضية التي هو فيها يسمى شخصية  
 كونه موضوعا شخصا معينا كزيد قائم وخصوصية الموضوع واما حكم عليه واما عدل عن كونه علما يشتمل انما الحكم وهذا عالم  
 والنحان الموضوع في القضية كليا صادقا على كثيرين فان حكم عليه اى على الموضوع بلا زيادة شرط على نفس الموضوع بان يعتبر  
 نفسه من حيث هو من غير اعتبار امر زائد عليه حتى الاطلاق فالاطلاق ههنا ليس في الحواظ ايضا كما في الطبيعية فمطلقة



100

مجلس شورای عالی

الحسين بن علي

مجلس

دین و دنیا کے لئے

فصل فی بیان

اى هذه القضية لىسمى بمهمله عند القداما اى قدما. المنطقيين لانهم لا يسمون الموضوع واخلوه من السور وان حكم عليه اى على الموضوع واما  
 الوحدة الذهنية اى بملامته مطلقا من غير ان ينزل الوحدة الذهنية والاطلاق فيه الدال على التفسير في المفهوم العنوان في المتن  
 وغيره من المفهوم بالوحدة الذهنية لان قوله صديقا لا يكون الا في الذين ووجه تسميته بالاطلاق ظاهر في طبيعة كون الموضوع فيها طبيعيا  
 اى هي موضوعها متفرق في الذين بحسب الجسم والشمول في بعض المواضع لانه اشارة الى  
 الشخصية وهذه الجهة في الحاصل فقط لا في المخطوط كما الشخص في الشخص عند المحققين وقديم الفرق من موضوعه بمهمله بوضوح  
 ان الاول مستحق للتحقق فرد ومتفق بالتقاء بخلاف الثاني فانه تخميني محقق فرد ولكن لا يقتضي بالتقاء بل يقتضي اذا اتفق جميع افراد  
 عليه انه ان ريد بالاتفاق في موضوع الماهية انه يقتضي بالتقاء فرد بحيث لا يتحقق اصلا فبغني راسا بالكلية فباطل لوجوده في غير هذا الفرد ووجه  
 بالكلية لا يكون الا اذا اتفق جميع موارد وتحققه ليس كذلك ان ريد بالاتفاق. اتقائه في الجملة ولو كان باعتبار فرد صحيح لكن لا ينبغي ان  
 يبينه وبين موضوع الطبيعة اذ هو ايضا يقتضي بالتقاء فرد في الجملة فالقول بالتقاء احداهما دون الاخر بهذا الاتفاق يحكم الا ان تجدي حكم الاخر  
 الى الاول دون الثاني والفرد للمعتمد من غني راسا وبهذا الحكم تجدي الى موضوع الماهية فبغني راسا والثاني لما لم  
 يتعد حكم الافراد اليه لم تصيف بالتقاء الفرد راسا فاعلم ان الفرق بين موضوعهما بان يحيل الاطلاق قيد العنوان عند  
 غير هذا الاعتبار الاطلاق في العنوان اذ هو بخلاف المعنوي لا يجرى عليه الاحكام وتختلف باعتبار القبول والامتناع لبعض الاحكام فبغني راسا  
 بعض الملاحظة ومن بعض لان النوعية ثابتة لانسان باعتبار الملاحظة الاطلاق في ان الانسان نوع بخلاف الانسان فانه لا يوجب الملاحظة  
 باعتبار الاطلاق بل ملاحظة نفسه من حيث هو وبقا ان الانسان لغني خسر لان التال للفرق بهذا الاعتبار بين الموضوعين بل ان الفرق يرجع  
 الى التفرقة باعتبار المحمول فانه يوجب بهذين الملاحظتين والكلام في التفرقة باعتبار الموضوع فانه قال في الحاشية لايجوز تبويب  
 من المتوقد المستيقظان لفرج من المقام ان لام التعريف ليست على وجوده اربعة فتملكا المشهور بل على انها خمسة فاما ههنا كما  
 كما في القضية الشخصية ولام الحكم كما في المهمله القداما ولام الطبيعة كما في القضية الطبيعية كقولك الانسان نوع بلام الاستغراق  
 المجد الذهني انتهى وجه الاول ووجه الاستنباط الفرق بين موضوع مهمله القداما وموضوع الطبيعة فاللام الداخل على صدماعه  
 على الآخر فصار الامين فزاد على المشهور بوحدة كانت على انها خمسة وكما ان تقول ان من اجل لام الحكم لا يخرج من خبره كذا فبغني راسا  
 فهو محتمل ان يكون الطبيعة من حيث هي اى وطبيعية من حيث كان الاطلاق فبغني راسا فبغني راسا فبغني راسا فبغني راسا فبغني راسا  
 الذي من قوله الطبيعة من حيث انطباقها على كل الافراد للام الاستغراق ما كان من قوله الطبيعة من حيث انطباقها على بعض الافراد وحيث  
 المجد الخارجي او غير معين وهو المجد الذهني وما يكون مدخوله الطبيعة سواء كان بلا خط مع حيثية زائدة او لا فهو للام الحكم من للام الطبيعة  
 المحترمة داخل في لام الحكم فافهم وان حكم فيها اى في القضية على افرادها اى افراد الموضوع فان بين كية الافراد اى ان حكم

داعیہ و کلامہ  
نحو لانا خاتم احمد  
کتاب ۱۲

التوفيق الرباني



على كل الافراد وبعضها بلفظ يدل على بيانها من اصل الافراد والبعض كذلك فخصوة اى هذه القضية تسمى بخصوة محضه وافراد مجموع  
 بالبين كيتبا موزة لاشتمالها على السور المبين للكلمة واما البيان اى ما بين هذه الكلمة يسمى سور او ما خذ من سور البلد وهو ما يحطها  
 . ما كان غير محيط الافراد كلها او بعضها يسمى به وانما لم نقل اللفظ الذى به البيان يسمى سور ليعلم ان السور اعم من اللفظ وغير  
 اذ قد يكون وقوع النكرة تحت النفي من سور السلب المحلى وهو ليس بلفظ مطلق البيان اعم من ان يكون بالبدالة الحقيقية او المجازية  
 يمكن فى كونه سور كما فى لام الاستغراق والاضافة الاستغرافية فاصل السور ان يذكر فى جانب الموضوع لتبين افراده كمن قد يحكى غلظ  
 فقال قد يذكر اى السور فى جانب المحمول على خلاف الاصل كما فى قولنا زيد بعض الانسان فسمى هذه القضية المذكورة فيها سور  
 فى جانب المحمول منخرقة غير باقية على اصلها لا حروف السور عن وضعه الاصل وورد على الموضوع وان لم يكن اى كية الافراد  
 فهذه عند المتأخرين الفرق بين المصطلحين ظاهر ومن ثمة اى من اجل ان الحكم على الافراد ولم يكن كيتبا لا كلا ولا ايضا قالوا ان المتأخرين  
 انها اى المبهمة لازم اجزئية يعنى اذا صدقت المبهمة صدقت الجزئية وبالعكس لانه اذا صدق الحكم على الافراد صدق على بعض الافراد  
 صدق على بعضها صدق ان الحكم على الافراد ايضا مثلاً اذا صدق الانسان حيوان صدق بعض الانسان حيوان اذ صدق بالانحلال  
 باعتبار جميع الافراد وبعضها على كلا التقديرين صدق الجزئية واذا صدق بعض الانسان حيوان صدق الانسان حيوان بلا مرتبة واما مله  
 القدا فلما لازم منها وبين الجزئية من هذه الجهة الا ان ايدى الافراد اعم من تحقيقه عنى انواع الاشخاص الاعتبارية التى خصوصها  
 الاعتبار فليكون بينها لازم فان موضوع الطبيعة هى الطبيعة لشبه الوحدة الذاتية وهى بهذا الاعتبار فرد اعتبارى للطبيعة من حيث هى  
 فتسمى صدق المبهمة صدق الجزئية وبالعكس قال السادة لمحقق قدس سره واما على هذا القدا فباطل لان الطبيعة ليست فردا من المبهمة بل  
 عندهم ليس فيها حكم على الافراد لان الخصم ان يقول بتجميع الافراد من حقيقة الاعتبارية ولا شك ان الطبيعة الماخوذة من حيث العموم  
 فرد اعتبارى لها من حيث هى اى بل لا من الاحكام لا يسرى الى الافراد مطلقا حقيقة كانت واعتبارية قطرها الطبيعية حيث  
 هى اى اعم الموضوعات مطلقا وانها تحقق تحقق فردية تعنى بانها فردا سادى بالعرض كما سبق منا تحقيقه انفا وهى موضوع القضية  
 المبهمة على طريق القدا انتهى فالتقول باللائم انما وقع عن المتأخرين على تقدير وقوعه عن القدا يكون اللازم مخصوصا بالقضايا  
 المتعارفة وهى التى يكون الحكم فيها بان هو فرد للموضوع هو فرد المحمول ولا شك ان محلات هذه القضايا يستلزم الجزئية لان قولنا  
 بعض الانسان جزئى قضية خبرية صادقة ولا يصدق المبهمة بينها لعدم صدق قولنا الانسان جزئى اذ لا يصح انسا و الجزئية الى الطبيعة  
 الانسان لانا نقول ان اريد بالانسان طبيعة يكون مبهمة عند القدا . وعدم صدقها غير ضرورى لانه لا لازم منها وبين الجزئية كما عرفت وان اريد  
 من افراده الغير المبين كيتبا فصادقة اذ يصح سناد الجزئية اليها وان لم يصح الى الطبيعة فان قلت لم جمع المصريح بين القدا  
 والمتأخرين لم يكتف احدنا كما فى اكثر الكتب قلت لئلا يختل المحصر يخرج احد المبهمة عن حد القدا فسموا هذه المبهمة القدا مائة كثر عن



تقسيم المتأخرين واهلهم خارجة عن تنظيم القدر في الجمع اما طبع جميع الاقسام الا ان بعين صنف الطبيعة يدخل فيها البهائم الفانية كالشجر والنباتية  
عن فكرنا عند المتأخرين يقال استغناء ذكر الجبريل على مصداقها مستحق مع مصداق كلمة المتأخرين عن ذكرها عند القدر فافهم ولما اختلف  
القوم في ان الحكم في المحصورة هل على الطبيعة او على افرادها شرع المصاهرة في بيانه وما يوافق عند فقال اعلم ان من سبيل التحقيق اني  
ومنتهم الحق الدواني وغير ذلك من حكم القضية المحصورة على نفس الحقيقة اي حقيقة الافراد بحيث يسري الحكم من حقيقة اليها لانها اي حقيقة حاصلها  
الذات حقيقة اي الذات لانها كلية فطرف عروضاها للذات في معلومة بالذات وانما خبريات الموجودات في الخارج معلومة بالعرض اي بسطة  
الحقيقة فليست بالحقيقة محكوما عليها الا ان ذلك اي حقيقة حاصلها في المعلوم بالذات يكون محكوما عليها بالذات والحقيقة معلومة بالذات دون الافراد  
لان المعلوم بالذات هو الامر الذي لا يخرج من احوالها في الحقيقة والافراد من الامور الخارجية لا حصولها في الذات فلا يكون معلومة  
كذلك نصارت حقيقة معلومة بالذات محكوما عليها بالذات وانما خبريات المعلومة بالعرض محكوما عليها بالعرض ويدعي ان الحكم من غير  
ان يكون ملتقيا بالذات ان لم يكن معلوما كذلك والملتفت اليه بالذات انما هو الافراد فيكون محكوما عليها كذلك فدين الحكم عليه  
يكون موجودا بالذات في الموجود بالذات انما هو الافراد الطبيعية وجودها في ضمنها فلا يكون محكوما عليها الا بواسطة الحكم بالعرض  
اسلم الفهم مستقيم قال الاستاذ الحق قدس سره ان البصاف الخواص للموضوع لا بد في المحصورات ان يصدق على افراد  
بالفعل كما هو المشهور عند الشيخ الرئيس فلا بد في تحصيل القضية المحصورة او لا من حصول الطبيعة الكلية للافراد في الذهن  
سواء كانت ذاتية او عرضية فموجب العقل تلك الطبيعة مرادة تلك الافراد وتطبيقها عليها ثم يحكم على تلك الطبيعة من حيث  
سريانها فيها وبالحكمة لا بد في جانب الموضوع المحكوم عليه في القضايا من حيث تطبيق الطبيعة على الافراد وهذه هي الحقيقة  
الحكم او تعليلية له والثاني خلاف الضرورة الصافية عن اختلاف الوهم فتعين الاول وهو مقتضى الى ما فهم من البيان كجمل  
وان لم يفهم المناظر انتهى كلامه ووجه عدم اتمام المناظر انه يقول اذا كانت حقيقة تعندية فان الابداء بالماهية مع هذه الحقيقة المركبة  
علم من في كل انسان ان الانسان قد موضوعا لكان جزءا من الموضوع المركب من الماهية وقد ضعف لفظ ان الابداء ومرتبة بصيد  
عليها هذا المركب كما هو الظاهر في ما عابرة عن الماهية من حيث انها وجدت في الذهن لوجود نسبت الافراد بالعرض فهذه المرتبة ليست الا في  
فانحصرت المحصورات في القضايا الدنيوية كالطبيعة وما عابرة عن مرتبة موجودة في الخارج وظاهر ان الموجود في الخارج اما مرتبة نفس الطبيعة  
من حيث هي ومرتبة طبيعية من حيث الخصوصية التي هي الافراد والاول هامة والثاني لا يصلح للحكم على اهم فلما لم يصلح هذه المرتبة للحكم كان الافراد  
محكوما عليها كما قال المتأخرون في كفي الحكم يحصل بالعرض اجمال في بعض الشرح ويمكن دفع الابداء بان الافراد كما في معلومة بالعرض  
كذلك ملققت اليها بالعرض والملتفت اليه بالذات انما هو الطبيعة من حيث الانطباق على خبريات ما هو مشهور من ان الوجه في علم الشيء  
حاصل بالذات وملققت اليه بالعرض الشيء انكليس على طابعه بل سناه ان الوجه ملققت اليه من حيث الاتحاد ذي الوجه فصار ملققتا



بأنهات الطبيعية موجودة بالذات محققين كما عرفت في موضعه فاذا كانت مقتضاها موجودة بالذات فما المانع من كونها محكوما عليها  
كذلك فإن قلت ان الحكم في الطبيعية والمهمة القدامية ايضا على الطبيعية كما في المحصورة فاجبه بيان المصريح بها وانهما حلت وجه البيان  
في المحصورة والاختلاف الواقع فيها كما عرفت وفي الطبيعية والمهمة القدامية لا ممانع للاختلاف فالطبيعة والمهمة المحصورة سواء في  
الحكم على الطبيعة الا ان الحكم الطبيعي المأخوذة بشرط الوحدة الدينية التي هي موضوع القضية الطبيعية لا يتعدى الى الافراد كالنوعية في  
الانسان نوع فانه غير متعدي الى افراده بخلاف موضوع المهمة القدامية فانه صالح للعموم والخصوص في المحصورة الحكم الطبيعي حيث  
الانطباق من غير ان يؤخذ في الوصف قيد الدليل على محصل هذا الوصف فكلما يتعدى الى الافراد فان كان على جميعها يكون حكمه على  
على بعضها يكون حجية وفي مهمة المتأخرين الحكم على الطبيعة كذلك من غير بيان كمية الافراد ودرجاته في اي فطن انه لو كان كساي يكون الحكم  
في المحصورة على نفس الحقيقة كما قال المحققون لا يقتضي الايجاب في القضية الموجبة التي حكم فيها بالايجاب وجود الحقيقة اي كون الحقيقة موجودة  
فان ثبت لا على ما ثبت الحكم في القضية هو الحكم عليه حقيقة اي الحكم عليها فيها حقيقة ولا شك ان الايجاب يقتضي وجوده مثبت له واذا كان  
عليه يقتضي وجوده ايضا والحكم عليه هو الطبيعة عند فهم فليزعم سندها الموجبة وجود الحقيقة فلا يكون صادقة بدون وجودها مع انها هي  
الحقيقة قد يكون عدمية اي غير في العدم كما في معدولة الموضوع كقولنا الامشي حاد بل سلبية كما في سالبة الموضوع كقولنا كل ليس حي  
فهو جاد والموجبة صادقة فليزعم صدق الموجبة بدون وجود الحقيقة ههنا حاصلة المعارضة والنقض بيان الاول ان الطبيعة ليست محكوما عليها  
لو كانت كذلك كانت مثبتا لها اذ ثبت له هو الحكم عليه فاقضاه بالايجاب كما هو مقتضاه على سبيل التحقيق مع ان الايجاب لا يقتضي وجودها  
اذا صدق ومنها كما في القضية المعدولة الموضوع والسالبة الموضوع فان الطبيعة فيها عدمية او سلبية لا وجود لها فعلم انها ليست  
محكوما عليها فقام الدليل على خلاف المدعى في المعارضة على ان القضية قد يكون وجبة فاجتمع عدم الطبيعة فلو كانت محكوما عليها لزم  
وجود العدميات والسلبات في خارج وبيان الثاني ان الحكم لو كان على نفس الحقيقة لا يقتضي وجودها في جميع الموجبات ولا يصدق عند  
عدمها لان الايجاب يقتضي وجوده مثبت له الذي هو الحكم عليه مع ان بعض الموجبات التي يكون حقيقة موضوعها عدمية كعدم الموضوع او سلبية  
كسالبة الموضوع ليس كذلك فيختلف هذا الحكم في ذلك الموضع وهذا هو النقض فنبني المعارضة ولحق على عدم الفرق بين مثبت الحكم عليه لا كالحق  
فان في هذا المقام ان الافراد والحيات معلومة بالوجه اسي بواسطة الحقيقة المحالة في الذهن المعلومة بالذات كنهنا اسي الافراد محكوما عليها حقيقة معلومة  
الافراد اسي جبه كان صحيح كونها محكوما عليها حقيقة لا ترى الى الوضع العام اسي الوضع الذي يكون محلها مفهوم كلي الموضوع له الخاص فالاعلم  
بالوجه اسي الخاص بخبري هو اسي هذا المعلوم الموضوع له حقيقة بذاته يكون المعلوم بالوجه محكوما عليه بالذات بان الوضع فرع للعلم والاعلم بالوجه  
بوضع فجزان كمن الحكم ايضا فالافراد والحيات معلومة بالوجه لكن يكون محكوما عليها حقيقة لا في فرق بين الحكم والوضع فان الحكم لا يثبت  
والالتفات بالذات في الوضع كمن الالتفات بالذات فلو ان لم يكن يحصل كذلك فالمعلومية بالوجه كمن الوضع ولا يفي الحكم فالتأنيده غير مؤيد لا تقبل



ان ملقت اليه بالذات مباحص في الذين في العلم بالوجود ملقت اليه من حيث الاعراض في الوجود فاحاصل هو الملقت اليه فلا يكون احد هاتين  
الاخر فالوضع والحكم بان عند العقل الصائب فافهم اجواب مما تنزى ان معاد الاجاب اي لغيره الاجاب مطلقا سواء كان تحصيلها او عليها  
او سلبها او اي الغاد الثبوت اي ثبوت المحمول للموضوع مطلقا اي على انحاء الثلاثة سواء كان بالذات او بالعرض كل حكم ثبت للأفراد ثابت لطبيعة في محله  
اي بوجوه من الوجوه اعم من ان يكون بالذات او بالعرض لانما اي الثبوت لما هو اي شيء اولاد بالذات اي بالواسطة امر آخر لطبيعة اي ثابا لاولاد  
بالذات وللغرض من افراد ما مفهوم زائد اي الثبوت بالذات مسمى انما على الحقيقة اي حقيقة الاجاب اجماعية هو الثبوت مطلقا قال في الحاشية  
حاصله انه فرق بين المحكوم عليه حقيقة في القضية وبين المثبت له اولاد بالذات في نفس الامر فان الاول فرع العلم والثاني انتهى محموله انه فرق  
المحكوم عليه المثبت له القول بان المثبت له هو المحكوم عليه ثم فان المثبت له شيء ثبت له المحمول في الواقع ملا اعتبار المعية وبلا ملاحظة العقل بمعنى  
انه لا يتوقف على العلم بل يكفي وجوده في الواقع والمحكوم عليه باعتبار فصل حقيقة في ضمن الافراد عند الحكم فيكون فرع العلم وقوة فاعليه لا يكفي وجوده في الواقع  
بدون العلم فلا يكون احد هاتين الاخر فاذا كانا متنازعين فالاجاب لما يقتضي وجود المثبت له لا وجود المحكوم عليه فالتضيق يكون حكيم فاما على نفس الحقيقة  
مع كونها عدمية ولا يقتضي للايجاب وجودا وانما يقتضي وجود المثبت له بالذات والطبيعة مثبت لما بالعرض فكيف نختاره وجودا كذلك فاعليه  
او السلبية وكانت مدته بالذات في القضية الخارجية لكنها متحققة بالعرض نسبة الى الافراد ونسبة بين المثبت له بالذات والمحكوم عليه بالذات  
بالمعوم والمخصوص من وجه لانهما يمتحان في الحكم المحركة على السببية فانها محكوم عليها بالحركة بالذات ومثبت لها بالحركة في نفس الامر بالذات  
وبغيره فان في الحكم بالحركة على الجاهلين والحكم بالتحجير على الاسود ونظر الى الجسم فالمحكوم عليه بالذات في الاول متحقق والمثبت له كذلك  
الجاهل حكيم عليه بالحركة مع ان ثبوتها في نفس الامر بالعرض بواسطة السببية لا بالذات في الثاني متحقق المثبت له بالذات والمحكوم  
كذلك فان التحجير ثابت للجسم بالذات في نفس الامر وانما يحكم عليه على الاسود بواسطة كونه حسا فاذا اطله الفرق بينهما فيوزن بكون الشيء  
مقباله ولا يكون محكوما عليها فافقنا الاجاب وجود المثبت له لا يلزم اقتضائه وجود المحكوم عليه واورده عليه الاستدادة من طرفي شر  
فان شئت فارجع اليه وقد يجاب بتسليم الاتحاد بين المحكوم عليه والمثبت له بعد تسليم اقتضائه الاجاب الوجود حقيقة بان ثبوت الشيء  
لشي لا يستلزم ثبوت المثبت له بالذات بل يكفي ثبوته بالعرض وهو موجود بوجوه انتشار الاشياء كما في القضايا الاجابية لشي موضوعا  
مفهومات تنزاعية والطبيعة عدمية والسلبية موجودة بوجوه انتشارها وهي الافراد فانها متحدة معها فكانت موجودة بالعرض فيها  
ان تقول ان المثبت له لا بد ان يكون موجودا ثابا بالذات اذا الصفة ثابت بالذات واذا لم يكن ثابا في نفسه يلزم ازديته لصفة  
على الموضوع ففكر وقريب من هذا الجواب بايجاب بان حقيقة عدمية ان اراد بها ما يكون لعدم معتبر في مفهومها فليس  
لا يضر ما لان العدمي بهذا المعنى لا ينافي كونها موجودة بخلاف كونها موجودة بالوجود والافراد وان اراد بها ما يكون عدمية لا وجود لها  
اصلا بالذات والبالعرض فلاتم حقيقة عدمية بهذا المعنى لولا الشك في كونها موجودة بالعرض لان افرادها موجودة وهي متحدة معها فيكون

منقول من كتابه في علم الاشياء  
الارضية والسموية في الجواب  
قال في الجواب وكيفية  
في النوع والصفات  
الموضوع له بالذات فانه  
يل على ان العلم بالذات  
والعدمية العلم بالملققت  
اسباب الازالة بالافراد  
مع اننا نعلم  
علم فاضحة



بوجودها بامرية فاعل فيه بلا فاعل من تحقق المحكوم عليه في بيان انقسام المحصورة وبإسناد كميته ما يحكم فيها عليه فقال المحصورة ولم يتغير  
 لغيرها لانها معتبرة في القياسات والعلوم وغيرها اما مندرجة فيها كالشخصية والمهملات فانها مندرجات في الجبرية التي هي قسم من قسم  
 المحصورة واما غير معتبرة في العلوم كالطبيعية وهذا هو وجه الاختصار على بيان المحصورة وهي رتبة اذا حكم فيها سور كان اجابا او سلبا لا يخلو  
 ان يكون على جميع الافراد اى على الطبيعة من حيث انطباقها على جميعها او بعضها فالاول الموجبة الكلية وجه سميتها ظاهر كون الحكم فيها بالاجاب  
 على كل الافراد وسور اى سور الموجبة الكلية وهو اللفظ الدال على احاطة جميع الافراد كما حاطه سور السلب لانه كل اى الكل الافراد على لفظه مضموع  
 لاحاطتها كقولنا كل انسان حيوان لانه لا يستغرق اى اللام التي تستغرق جميع الافراد اى كمال في احاطتها كقوله تعالى ان الانسان لغير خلاق لا اله الا  
 عليه الثاني الموجبة الجزئية وجه سميتها بها لكون الحكم فيها بالاجاب على البعض وعدم كونه على كل الافراد وسور اى سور الموجبة الجزئية كقولنا  
 بعض من حيوان الانسان او لفظ واحد كقولنا واحد من الانسان وثالث السالبة الكلية لكون الحكم فيها بالسلب عن كل الافراد وسور  
 اى السالبة الكلية لاشي كقولنا لاشي من الانسان كقولنا لا واحد كقولنا لا واحد من الانسان بغير من وقوع النكرة تحت النفي وهو ايضا  
 سور السالبة الكلية لانه يغني العموم فان قلت ان شيئا واحدا نكران في قصا تحت النفي في لاشي لا واحد فاذا كان سور السلب لاشي فمفهوم منها كون  
 النكرة تحت النفي مع ما فلا حاجة الى التخصيص بوقوع النكرة تحت النفي قلت في التخصيص فان لاشي ولا واحد اطلاقا لاصلان بغير ان العموم بوقوع  
 النكرة تحت النفي فمفهوم كذا صرح بالعموم فلا يتوهم بالخصوصية بما لم يجز في غيرها ايضا كقولنا ما من رجل في الدار اى لاشي من افرادها فيها  
 والبرهان السالبة الجزئية لكون الحكم فيها بالسلب عن بعض الافراد وسور اى سور السالبة الجزئية ليس كل كقولنا ليس كل حيوان انسان بل ليس  
 كقولنا ليس بعض الانسان من بعض كقولنا بعض الانسان ليس بغير من الفرق بين الاسماء الثلاثة ان ليس كل يدل على رفع الاجاب الكلي  
 بالمطابقة فان سئل ليس كل حيوان انسان فثبت الانسان لكل افراد حيوان بوقوع السلب الجزئي لانه لا يرفع عن جميع الافراد فلا شك في  
 رفعه عن بعضها اذ يرفع من جميع لا يخلو اما ان يكون بغير الثبوت لاشي من الافراد وبالثبوت للبعض والنفي عن البعض وعلى كلا التقديرين يتحقق الرفع  
 عن البعض وهذا هو السلب الجزئي بدون العكس اذ يجوز ان يرفع عن البعض مع الثبوت للبعض فلا يتحقق الرفع عن الكل وليس بعض من بعض  
 ليس بل لولها المطابقة السالبة لان سلبها سلب المحمول عن بعض الافراد الموصوع ورفع الاجاب الكلي لازم لهما لانه اذا رفع عن البعض لم يزل  
 ثابتا لكل من اسلوب الكلي فظهر الفرق بينهما وبين ليس كل فاما الفرق بينهما فان ليس بعض قد يستعمل للسلب الكلي كما في قولنا ليس بعض  
 الانسان بحمار لكون البعض نكرة واقعة تحت النفي مفيدة للعموم بخلاف بعض ليس فانه يدل على السلب الجزئي بالمطابقة واما وقد ذكر الاجاب  
 المحلى كما اذا تقدم الابط على حرف السلب وليس بعض لا يكون كذلك لاجزاف السلب مقدم عليه فبغير سلبا قطعاً وفي كل لغة من اللغات  
 سواء كانت عربية او فارسية او هندية سور اى لفظ دال على بيان كميته الافراد بعضها اى بعض هذا السور بغير اللفظ ولا يوصف في غير  
 اذ كل لغة مخالفة للغة اخرى فالسور في احدها يكون مخالفا للسور في الاخرى كما يعلم باستقرار اللغات تبصرة اى في الذي ذكر



فيما بعد مرسلة الطالب كونه مشتقاً على تحقيق المحصولات الأربع التي توفى عليها المحجة والتعبير عن اسم الفاعل بلفظ المصدر  
 لغرض المباعدة قد حيرت أي استمرت على وجهي عادة المنطقتين والعادة لفعل الدلالي أو الألفبتي مقابلها النادر بأنهم  
 المنطقتين يعبرون عن الموضوع أي عن الجذر الأول في القضية تخرج أي بلفظ وعبر عن المحمول أي عن الثاني في القضية بلفظ  
 والتعبير ليس عن مفهوما بل عن واقع موضوعا ومحمولاً في القضية ولما كان لفظ كل من ج و ب كتابة حرفاً واحداً واللفظ بهما على  
 المشبه هو كان باسم مركب كبحيم والبا نفاشار اليه بقوله والاشهر عند المنطقتين اللفظ بهما أي بج و ب كما مركب كبحيم والبا بسيط كما في القضية  
 كالمقطعات أي بحروف التي تقطع أحدهما من الأخرى القرآنية أي الواقعة في القرآن المجيد نحو الم ك بعض فأنها وإن كانت في الكتابة بسيطة  
 في اللفظ اسماء مركبة فكذا حال ج ب بلفظان باسمين كبين فصار على الفاعل اللام بوري عبد الحكيم السبيل الكوني حيث قال الأشهر  
 بهما بسيطاً كما في قضية الكتابة وموافقاً لأن الاختصار حاصل به واما اللفظ باسميهما عن كل حيم باوه فهو لفظ باسمين  
 يشار بهما إلى الاسماء الثلثية فلانه اذا تلفظ باسميهما ففهم منهما الحرفان المختصان كما في قولنا كل انسان حيوان ففهم  
 منه دلالة طرفية فلا يكون التعبير والا على الشمول بجميع القضايا بخلاف اذا تلفظا بسيطين فانه لا تسنى لهما اصلاً ففهم  
 معبرهما عن الموضوع والمحمول فاقبل انه خطأ ومخطأ والحجب انه استدلال على ان نحن ان تلفظ بكذا كل حيم باوه بانه لا فهم  
 الجا بسيطاً فان حروف الجار لا حاجة في اللفظ بهما الى التوصل بالاسماء كما في قولنا زيد ثلاث انتهى كلامه ورد عليه  
 بان دعوى الشهرة من الجانبين بلا نية والكتابة وان كانت قرينة على اللفظ بسيطاً كما قال ابن الجاحظ الاصل في كل  
 ان يكتب بصورة لفظها ولهذا يكتب صورة البسيط عند التركيب كما في جعفر لكن لا يجوز ان يصطلحوا على كتابة حرف واحد من حروف  
 المركبة منها لفظاً بحيم والبا كما اصطلح صاحب القاموس على كتابة الدال كناية من بلد والبا كناية عن قرينة طلب الاختصار  
 في الكتابة وكما يكتب في المقطعات القرآنية سورة البسيط لغرض من الاغراض الاختصار ايضا ليس قرينة قطعية  
 على اللفظ بسيط وان كان كمال الاختصار فيه لان كون مطلق نظير الاختصار بالنسبة الى ما هم اليونانية التي هي اول  
 الاسنة فما قال المصريح ليس تبجداً ايضا وما قال الفاضل اذا تلفظ باسميهما ففهم منهما الحرفان المختصان ففهم لا يكون التعبير  
 على الشمول بخلاف اذا تلفظا بسيطين فانه لا معنى لهما فليس بشي لان كما يفهم عند التلفظ باسميهما ثبوت حد الطرف من الخارج  
 يفهم عند التلفظ بسيطين ثبوت الاضغاثية الامر انها لكونها من جنس الحروف والاصوات قد تلفظ بهما ففهم كما في زيد  
 وقد تلفظ باسميهما كما في هذا الاسم ثلاثي انتهى كلامه لا ينبغي عليك ان الظاهر ما قال الفاضل اللام بوري فان الاختصار لا  
 انما موفيه والمقصود الاختصار بالنسبة الى اللغة العربية لان المنطق لما نقل من اليونانية الى العربية ترك اليونانية  
 بالكلية وبقى العربية فالمنظور الاختصار بالنسبة الى ما هم العربية وايضا حصول الاختصار بالنسبة الى السانين اولي من الاختصار



بأنسبة إلى لغة واحدة فالانسحاب يعبر باسم بسيط ودفع توهم الاختصار إنما هو في البسيط إذ هو موضوع لغرض التركيب للمعاني -  
 مخلاف المكاتب فإنه يحتمل أن يكون موضوعا للمعاني فالقياس على المقطعات القرآنية قياس مع الفارق لأنها من التشابهات مع الكلام  
 في التعبير لغرض واضح المراد وهو التعميم وعدم الاختصار والاختصار لا يتم والتعبير باللفظ المركب في المقطعات يجوز أن يكون لغرض آخر  
 يقتضي ذلك التعبير سرد ورسوله اعلم به فقياس ما هو ظاهر المراد على الآخر مخفى الذي يعلم سره الله تعالى غير ملائم و يدل على ذلك اشتباههم  
 المنطقيين يعبرون بالبحيم واليائية فلو كان اللفظ بسيطا ليعبرون بالبحية والبيئية وهذا لا يصح فالأمر على أن الأكثر في التعبير هو البسيط  
 بقرينة الكتابة أولا حصل في كل كلمة أن يكتب موافق لفظها وباجملة إذا زاد أو ايسر المنطقيون التعبير أي البيان عن الموجبة الكلية بالفاظ تجمع  
 المواد ولا يختص بغيره من الأفراد اجراء الأحكام أي يجري عليها الأحكام المذكورة في علم المنطق من كل المستوى وكل النقص وغير ذلك  
 جردوها أي جعلوا الموجبة الكلية مثلا خالية مجردة عن المواد المعينة بحيث لا يختص مادة من المواد وكل إنسان حيوان مثلا بل مع جديتها في غير  
 دفع التوهم الاختصاري في التجربة لدفع توهم الاختصار للفضية في الموضوع والمحمول الخصوصيين قالوا أي المنطقيين في الموجبة الكلية كل ج ب  
 أن دفع الاختصار يكون في كل موضوع ومحمول أيضا فاجبه في القول لا نقول دفع توهم الاختصار مع الاختصار في العبارة لا يحصل في كل موضوع  
 ومحمول كما يحصل في كل ج ب فإن قلت إن ج و ب الحجا كانت كثيرة فلم اختاروا هذين المحرفين منها قلت لأن لها ألف وهو غير قابل  
 لللفظ لكونه ساكنا دأيا فتركوه واخذوا الثاني وهو الباء والتا والثا كاستشابهتين في الخط فلو اختاروا واحدا منهما لم يتميز الموضوع عن  
 المحمول في الخط فتركوهما واختاروا الخامس وهو الجيم لتميزه عنه في الخط وحسب الترتيب بأن قد مر أن الخامس واخر الثاني لئلا توهم أن المراد بهما  
 إحدى الحرفية لا الموضوع والمحمول فهنا أي في المحصورة الموجبة الكلية أربعة أمور لفظ كل ج وب وكل فلتحقق أحكامها أي أحكام تلك  
 الأربعة في سباحة جميع بحث من البحث بمعنى التفقيش الأول أي أو تلك المباحث أن كل أي لفظ الكل لطلب الاستشراك اللفظي  
 بمعنى الكل أي ما لا يمتنع فرض صدقه على كثيرين مثل كل إنسان نوع بمعنى أن الإنسان الكل نوع إذا فراده أشخاص لأنواع مثبت علم  
 الموجبة بها وبمعنى الكل المجموع أي الذي يشتمل جميع أفراد المدخل عليه إذا كان كليا فهي جزئية أيضا فكل إنسان أي مجموع الذي يشتمل  
 على جميع أفراد التي هي أجزاء هذا المجموع المكب منها لا يسعه هذه الدار بحيث يدخل كلها فيها ويحيطها على سبيل الاجتماع معا أو قبل  
 جميع الأجزاء سوى الأفراد إذا كان جزئيا فكل زيد حسن بمعنى الكل الأفراد أي الذي يشتمل كل واحد من أفرادها إذا كان اجتماعا  
 كل إنسان حيوان الفرق بين المفومات الثلاث أي الكل معنى الكل والكل معنى الأفراد والكل معنى المجموع ظاهر بأن الكل معنى الكل تقسيم إلى  
 الجزئات والكل المجموع ينقسم إلى الأجزاء والجزئات يبر الأجزاء لصدقه عليها وعدم صدق الكل على الأجزاء وفي الثالث يصدق على  
 كل واحد واحد أنه شخص واحد بخلاف الأول والثاني إذا الأول ليس لشخص الثاني في مجموع الأشخاص والاحسن أنه قد يفهم  
 بأن الكل الأول لا يبرى إليه أحكام الأفراد فإنه لا يقال كل إنسان معنى الإنسان الكل أي أنه كاتب بخلاف الآخر يصدق الثاني في الثاني



المذكور في المتن دون الثالث وفي كل انسان شيعة هذا الرغيف لصدق الثالث دون الثاني وقد يفتقر ايضا بان الاول حاشا  
والثالث جزء الثاني وانجز متعارف لكل فصار كل واحد منها غير الآخر والمعتبر في القياسات المذكورة والعلوم الحكمية هو اى المعنى  
المعنى الثالث وهو اهل الملافرادى لعينى اطلاق الكل وان كان على معان ثلثة لكن المعتبر في القياسات والعلوم للمعنى الثالث  
وهو اهل الملافرادى اذ لو كان المعتبر هو لعينى الاول والثاني يلزم عدم انتاج الشكل الاول الذى هو بين الاشكال في النتيجة  
اذ الانتاج لا يكون الا بتعدي حكم الاوسط الى الاصغر واذا اردنا من الاوسط الكل معنى الكلى وحسبكم عليه بشئ لا يلزم من شأن  
يحكم به على الاصغر اذ الاصغر يكون متعارف الاوسط وحكم على احد المتعارفين لا يوجب ان يكون حكما على الآخر كقولنا الانسان  
حيوان وكل حيوان حسن فالكل في هذه القضية بمعنى الكلى اذ افراد الحيوان لا يصدق عليها الجنسية وانما يصدق على طبيعتها  
من حيث هى بي فجنسية صدقت على طبيعة الحيوان لاهل افراده وانسان من افراده فلا يصدق عليها جنسية علم تعدي حكم من  
الاوسط الى الاصغر فلا يلزم نتيجة لعدم تكرار الاوسط اذ الحيوان الذى في الصغرى هو ما اشتمل على الافراد وفي الكبرى ليس  
كذلك كذا انما بالكل اهل المجموعى لم تعدي الحكم ايضا بخوان يكون الاوسط اعم من الاصغر وحكم على مجموع افراد الاصل  
ان يكون حكما على مجموع افراد الاصل كقولنا كل انسان حيوان حتى ان مجموع حيوان ومجموع الحيوان اللفظ لا يلزم منه ان  
يكون مجموع الانسان الوفا الوفا بعدد اللفظ الحيوان بخلاف ما اذا اراد بكل معنى الكل افراد فان تعدي الحكم من الاوسط الى الاصغر  
ظاهرا اذ الاصغر من افراد الاوسط فاذا حكم على كل واحد واحد من افراد حكم فلا شك في ثبوت هذا الحكم للاصغر الذى هو من جملة  
افراد ما اشتمل عليه اى على الثالث وهو اهل الملافرادى اى اى اشتمل عليه واما نيت الضمير باعتبار انجز المحصورة اى القضية المحصورة  
التي مر معنا اى الاولى اى القضية التي اشتمل على الكل معنى الكلى فطبيعية اى قضية طبيعية تكون حكمها على الطبيعة كقولنا كل حيوان حسن  
والثانية اى القضية التي اشتمل على الكل بمعنى المجموعى قضية شخصية ان كان مدخوله جزئيا حقيقيا نحو كل حيوان حسن وكل الرمان اكل  
او قضية جملة ان كان مدخوله كلياً نحو كل انسان لا يسهه بالدار فان مجموع الانسان يحتمل الزيادة والنقصان فكل حكم على الافراد  
من غير بيان كميته لا ينافي مع البعض بها شخصية مطلقا او جملة مطلقا قال في الحاشية اعلم انه من الغافل من يربط الى انها شخصية مطلقا  
والاخر الى انها جملة مطلقا فاشار الى ان الحكم الكلى عن كل منها خطأ بل الحق ان بعضها شخصية نحو كل حيوان حسن وبعضها جملة  
نحو كل انسان لا يسهه بالدار خارجية فانه يحتمل الزيادة والنقصان لتعدد افراده وليس ينكح بيان الكمية فانهم انتهت حاكمه  
انه اذا اختلف في الثانية فذهب البعض الى كونها شخصية مطلقا سواء كان مدخول الكل جزئيا او كلياً لا متناع صدق المجموع  
على كثير من بنياد خارجا وانما هو واحد شخصي فذهب البعض الى انها جملة مطلقا والكل عنوان موضوع وليس له روال على كميته  
الافراد لا يفتقر ان البعض لا يدخل على الكل المجموعى فلو كان له افراد متعددة لدخل البعض عليه واذا لم تعدوا افراده لا يكون جملة



لأننا نقول عدم دخول البعض ليس لعدم تعدد الافراد حتى تنافي كونها مهلة بل لاجل كون الموضوع مفهوماً محصوراً في فرد كانه العالم ويرد على  
 هذا القول بان كل فرد ليس مهلة اذا حكم فيه على اجزاء بعينه في شخص معين لا على افراد فاشارة المصنف رحمه الله الى ان ادخال كل  
 منهما يكون شخصية مطلقاً ومهلة كذلك خلافاً بل الحق ان البعض من القضايا شاملة على الكل المجموع شخصية نحو كل فرد ليس شخصياً  
 مهلة نحو كل انسان لا يسعه هذا الدار وهي قضية خارجية يحتمل الزيادة والنقصان انعقاد افراده وعدم بيان الكسبة ولكل القول  
 انها شخصية ليست بمهلة وان كان يدخل الكل كلياً ولا يخلو من ان اجمع افراد هذا الكل بحيث لا يشذ عنه فرد سواه كان هو هذا  
 او بالقوة او موحداً او مجتمعا بالفعل موجوداً او مجتمعا معاً ما ويراد بجميع الافراد الموجودة فان كان الدليل على شك في كونها شخصية  
 او بجميع الافراد هذا الاعتبار شخص معين لعدم صدق على كثيرين من هذا الاعتبار وان كان الثاني فهو ايضا شخص معين او بجميع الافراد  
 الموجودة بحيث لا يشذ عنه فرد من تلك الافراد متعين تمنع صدق على كثيرين فان قلت قد يراد بمجموع الافراد معنى اعم فقول  
 بالافراد بحسب المجموعات فلم يبين فصارت مهلة قلت اجمع بهذا المعنى ليس لول الكل المجموع بل هو مدلول البعض فلا يراد منه اجموع بهذا  
 وانما يراد منه اجموع المحيط بجميع ما يدخل عليه فلا شك في امتناع صدق على كثيرين فاذا امتنع صدق على كثيرين ما اشتمل عليه شخصته ولو اطلق  
 ارادة اجمع اى حسم كان فلا مناقشة ولا يضرنا اذا الكلام في مقتضى الكل من حيث هو وهو مقتضاه هذا الاعتبار ليس الا حصره في ذلك  
 غير قبول الزيادة والنقصان فامل والتي اى القضية التي اشتملت على بعض المجموع اى البعض الذي هو معنى مجموع بعض الافراد لا يكون موجبة  
 جزئية بل تكون مهلة سواء كان مدخول كلياً او جزئياً اذا افراد البعض المجموع متحدة نحو مجموع بعض افراد الانسان مثلاً وبعض افراد زيد  
 مثلاً لك واذا صارت افراد متعددة كثيرة ولم يبين كميتها يكون ما اشتمل عليه مهلة والثاني من المباحث في تعيين ما يراد  
 من موضوع المحصورة المسورة التي جريها عنج ان ج الذي يعبر موضوع القضية به لا يعنى اى لا يراد به اى من حها الذي  
 حقيقة الفصير في حقيقة اجم الى ج يعنى لا يراد ج الذي يكون عين حقيقة وذاتية واللام تياول ما يكون ج عارضاً له نحو  
 كل كاتب انسان ولا يراد ما اى الذي هو موصوف به اى ج سواء كان جزئياً او عارضاً واللام تياول ما يكون حقيقة نحو كل  
 انسان حيوان بل المراد اعم منهما اى من الحقيقة والصفة وهو اى الاعم ما اى الذي يصدق اى كل طيب من الافراد سواء كان ج  
 حقيقة هذه الافراد او صفها عارضاً لها فان قلت اذا اريد بالافراد اعم من هو حقيقة او صفة لا شمل جميع القضايا ايضا يخرج من ح  
 ج نحو كل ناطق حيوان اذا جاز ليس حقيقة لكل تركب منه ومن غيره ولا صفة لخروجها ودخل الجوز في الكل قلت ليس المراد من الصفة ما  
 المتبادر بل مقابل الحقيقة سواء كان اخلا او خارجاً فالصفة شاملة للجز والعارض فقضية بهذا المعنى صارها ما شاملا  
 جميع القضايا المستعملة في العلوم وتلك الافراد اى الافراد التي يصدق عليها ج قد يكون حقيقة بدون اعتبار معتبره وحالها  
 وخصوصية هذه الافراد بحسب الامر لا بحسب الاعتبار كما لا افراد شخصية بل حقيقة بغيره اذا كان ج نوعاً او صفلاً او نحو كل انسان



ومن لم يطق حيوان كل كتاب حيوان فمعه الافراد وخصيتها بحسب نفس الامر لا بالاعتبار والافراد والنوع الصفة على الحقيقة  
 اذا كان جدينا او فضلا او عرضا ما انحول حيوان جسم وكل حساس كذلك وكل ما من كذلك فخصيته هذه الافراد ما هي افراد النوع  
 بحسب نفس الامر لا بالاعتبار كما في الاعتبارية وقد يكون تلك الافراد اعتبارية وهي كيون خصيتها بحسب الاعتبار لا بحسب الامر  
 بحسب الانسان النوع والكاتب الخاصة والمباشرة العرض العام وغير ذلك من الكليات المقيدة بقيد من افراد الكليات التي لا يلاحظ  
 فيها هذه القيود فانه اي حيوان بحسب شخص من مطلق الحيوان اي الذي لا يلاحظ فيه الاطلاق والعموم وكذلك الانسان النوع  
 مطلق الانسان الذي لا يلاحظ فيه قيد العموم بل يلاحظ من حيث هو بكونه في موضوع القضية المطلقة القيدانية فالفرق بين الافراد الحقيقية  
 والاعتبارية ان الاول عبارة عن التي تحصل منها الكليات التي اعتبرت نسبة اليه افرادها ولا يمكن تجسيمه الا بها سو كانت هذه الافراد  
 نوعية ام حقيقية نوعية لما تحتها وافراد حقيقية لما فوقها كالانسان والفرس والغنم وغير ذلك فانها افراد حقيقية للحيوان لا يمكن تجسيمه  
 الا بها وكذلك الاشياء والحساس والنوع للافراد الشخصية لما او شخصيته كزبد وعمر وكما نسبت الى الانسان والناطق والكاتب تحصل  
 لا يمكن بل من هذه الافراد الشخصية وقد يكون حقيقة بالنسبة الى المعاني المصدية ايضا اذ تحصلها لا يمكن الا بالنسبة الى الشخص فان  
 الوجود المصدى لا يمكن تجسيمه الا بالنظر الى وجوده ووجوده ووجوده وغير ذلك من حصصه فافهم من قول المصريح كالافراد  
 الشخصية والنوعية ليس على سبيل التجزئ بل على سبيل التمثيل من نظر الى حق اعتبار تخصيص لطبيعية هذه الشخص من غير وجودها  
 خارج جعلها من الافراد الاعتبارية واما على المعنى الذي عرفت لا شك في كونها حقيقة والثاني عبارة عما لا يكون كذلك  
 كالحوان بحسب نفسه فانه فرد اعتباري لمطلق الحيوان وليس الحيوان ما لا يحصل الا بالحس بل معنى الحيوان خارج عن تجسيمه لاحول في كماله  
 العقل وتجسيمه انما يكون بالنوع وافراده فاندفع بهذا الاعتراض المشهور بان الانسان جوعان وحيوان جنس فلنرى كون الانسان جنسا  
 لا يجاب عنه بان الشكل الاول يشترط فيه كلية كبرى هي ههنا مفقودة لاننا نقول ان العلم بالضرورة ان الشيء اذا حمل على شيء وحمل على  
 على ما لا يوجب حمل الاول على الثالث فالحس محمول على الحيوان وحيوان محمول على الانسان فلا بد من حمل الحس على الانسان جباله  
 ان القياس انما ينتج اذا تكرر احد الاوسط وههنا ليس كذلك اذ الحيوان الذي حمل على الانسان هو مطلق الحيوان من غير كماله العموم  
 وحمله على كثيرين مختلفين بالحق والذي يحمل عليه الحس هو الحيوان الملحوظ فيه العموم والمأخوذ بطبيعته باعتبار تجرد ما في الذين بحيث  
 يصح اقباع الشك فيها ولا شك ان اقباع هذا التجريد باعتبار شخص فاحيانا هذا الاعتبار يخص من مطلق الحيوان ما هو فقط  
 وفرد اعتباري له فلم تجد العلم تكرار احد الاوسط وذلك ان تقول ان شئ من الفرق يوجد في احد الاوسط من القياسات المتعارفة  
 ايضا اذ المحمول في المصوبات هو نفس الشيء والموضوع هو الشيء من حيث الانطباق على الافراد وهذا الاعتبار يخص من الاعتبار  
 فيلزم ان لا يفتح الكلية في كبرى الشكل الاول للاختلاف احد الاوسط بالاعتبار في الصغرى والكبرى فاما ان المتعارف في الاعتبار



في العلوم القسم الاول وفي الافراد الحقيقة التي خصوصها بحسب نفس الامور على اعتبار معتبرها فادفع توهمهم عسى ان توهم بان لو كان الافراد  
متمين بجان القسم الثاني ايضا معتبرا كما الاول فمعه بان المتعارفين في الاعتبار لا يمتنع في الافراد الحقيقة في توهم بحسب القدر المتعارفين و هذا  
لا يمنع اقتضاء العن القسامين وان كان الثاني غير معتبر فالمراد من الموضوع ما يصدق عليه عنوانه من الافراد اعم من الحقيقة والاعتبارية لا مفهومه  
لا مساوي له لا اعم منه لعدم كون كل واحد من تلك الثلاثة افراد الموضوع ثم الغارابي ويحكمهم من حكم الفلاسفة المكنى في بعض المقامات يعلم  
المتاني لانه يذهب بحكمة ورجحها وحكمها واقعتها بعد نقل من اللغة اليونانية الى اللغة العربية وكان في خداه تطبيع بالعباسي في سنة  
مائة واربعين من الهجرة النبوية وبعلم الاول هو ارسطو الفاعلة وحكمة ودون قواها بما لم يكن له ولم يلق القبول بالمعلم الاول وقيل ان  
المتنطق ميراث في القرنين اعترفا بحكمهم صدق عنوان الموضوع اى بالغير عن الموضوع لو كان في اية نحو كل انسان حيوان بعض الحيوان  
او عرضيا نحو كل كاتب انسان وكل ماش حيوان على ان الموضوع اى افراده بالامكان العام للمقيد بجانب الوجود الذي هو مقابل الضرورة  
الذاتية بمعنى ان لا يكون في الموضوع اية عن صدق عنوان عليها وان كان مستغنيا بالنظر الى كون الفرد محال في الواقع نحو كل شريك الباري  
ممنوع اى ليس بعنوان شريك الباري فيجزأ محلها مكان صدق هذا العنوان عليه ممتنع في الواقع بحسب الافراد الاسكان المستعدي الذي  
هو مقابل النقل فان قلت برؤية النقل الذي هو الحق الطوسي سانه يلزم كذب لما كل انسان حيوان بالضرورة او المراد من كل  
الانسان لا يمكن ان يكون انسانا على مذهب الغارابي فدخل في المنطقة الاسكان كنه انسانا بعد تغير اسمها وليست بحيوان بالضرورة كقولها  
جاءت في المنطقة مرفوع بان المنطقة ليست بانسان بالاسكان الذي يعتبره الغارابي اذ ذاتها تالي ان يصدق عليها انسان حالة المنطقة  
بل هي انسان لا مكان من الاسكان المستعدي اى سمي المنطقة لكونها انسانا بعد تغير اسمها ولا معنى لغيره الغارابي وانما الشبهة  
لاشتراك لفظ الاسكان بين الذاتي والاستعدادي وتعميم قواعد النقل ليس لا بقدر الطاقة البشعة على ان المنطقة ليست مستعدة  
لكونها انسانا اذ استعدادها وجوده عند وجود استعداد المنطقة لاسيما عن كونه انسانا فافهم حتى يدخل في كل اسود الروم  
يعني اذا اريد مكان صدق العنوان على ان الموضوع يدخل في كل اسود الروم الذي يمكن في الروم ولا يكون اسودا بل  
ايضاح انما لا مكان صدق الاسود عليه اذ ذاته لا يابى عن كونه اسودا لكونه فردا للانسان لا اتحاد حقيقتها فلو كان حقيقة انية  
عن الاسود فكيف يكون الاسود في شيخ اى شيخ الفلاسفة وهو ابو علي الحسين بن عبد الله بن سينا مقصورة وهو فصل بحكمة ورجحها  
بعد ضاعة كتبها وكان في خلافة القائم بالعباسي في سنة اربعة مائة لما وجد ابي محمد بن الغارابي محال في المعرفة اذ لا فهم  
فيها اطلاق الصفات على ما يكون متصفا بغيره با اصلا في محال ولا في غير با من احد لا زمته الثلثة فان قلت ان العرف لا يفهم  
من كونه عالما او كاتباً الا انصافه في محال لا كونه متصفا في احد لا زمته الثلثة كما هو في المذهب فمذهب ايضا مخالف للعرف  
فما وجه التخصيص بمذهب الغارابي قلت وان كان مخالفا لكنه ليس بعيد كل البعد كمن يذهب الغارابي في علمه او بالخالفه غاية البعد اعتبر في ام

استحقاق من ان يثبت  
لا يفي المنطقة ما في  
بل على مذهب المنطقة  
كمن يذهب بحسبها  
المنطقة في مذهب  
استعدادا لانتفاء  
فيلزم ان يدخل الانسان  
في مذهب الغارابي  
لو كان في مذهب  
مذهبها هو لا ما في











اذا وجد فردا كانت ماهية موجودة بوجوده بالتحقيق واما عوارضة فاما تكون موجودة بوجوده باعتبار اتحادها معه بوجوده واتحادها  
مع الذاتيات اتحادا في مع العرضيات اتحادا بالعرض فيكون الذاتيات موجودة بالتحقيق والعرضيات بالعرض فلذلك يقال ان الذاتيات  
شي موجودة خارج بالتحقيق بخلاف العارضة موجودة بالعرض وليس ينبغي ان يعمى بل باعتبار امر خارج عنه فاذ النسب وهو الى الاعمى كالتسمية  
بالعرض بخلاف الذاتيات في ان في ذات انسان لم يوجد من وجود الاعمى بذاته لم يكن انسانا ولا غيره من الحيوانات بل شي آخر يكون كالمفهوم ذاتيا  
لكذا في الحاشية القليلة ونحوها انتهى فظهر من الفرق بين اتحاد الفروع الذاتيات اتحادا مع العرضيات فافهم فان كانت المجموعات العرضية  
مع وجود المعروضات ضرورة تبارك المعروضات مع زوال وجود العرضيات كما يشاهد في الاسود والابيض للجلبة الى التوثيق فان الاستدلال بانهما  
عن التوثيق مع تبارك وجود التوثيق على خاله فلم يجد في الوجود فخرج عن تعريف كل من العرضيات على المعروضات فلهذا بالتحديد والوجود  
المحمول في الاشكال في هذا الاتحاد بين المعروضات والعوارض وفي تفصيله طول الاستحالة في شرح فان شئت فراجع الى شرح الاستاذ المحقق قدس سره  
لايقن ان الاتحاد بالذات فهو جدير بالعرضيات ايضا كما في كنهين والفضل فان كنهين مع عام للفضل والفضل خاصته مع ان الاتحاد في الوجود  
بينها بالذات فلا يتحقق الاتحاد الذي بالذاتيات لا نقول ان الوجود اذا نسب الى النوع يكون في الوجود وجود كنهين والفضل بالذات  
واما اذا نسب الى احد هما يكون وجود الاخر بالعرض في كل ان نقول ان الوجود انما ليعرض بهما من حيث انهما واحد على من المنطقين كما كانت  
في بحث المعروف فالوجود واحد شي واحد ذلك المسمى بعينه كنهين والفضل فالوجود ينسب اليهما بالذات وقد يوجد على الاتحاد بالعرض  
مداره على قيام المبدأ فاذا كان المبدأ قائما كان جملة على ما قام به اولى من جعل شئ في الاتحاد معه ونحوه عارضة بالذات واثبت  
بوساطة بل المبدأ ينضم اولى بكل كونه موجودا بالذات مع ما قام به وتحد اسمه واحواجه بما من المشهور بان كل بالعرض عبارة عن  
خاصة ثبت بها وجود واحد لا خور ليس بعبارة عن الاستزاع او الانضمام وذلك العلاقة مفقودة بين المبادئ موجودة  
في المشتقات وان وجد الثاني فيها فان قلت ان ذلك العلاقة لا يعلم الا بالاستزاع او الانضمام من جميع احوال  
بالعرض اليها قلت استزاع المبدأ وانضمامه اماره لتحقيق تلك العلاقة ولا يلزم من كونها اماره للشئ ان يكون  
عينه وهو اي المحل اما ان عيسى به اي بذلك المحل ان الموضوع بعينه المحمول في الوجود والوجود هو في المحل  
هو بعينه عنوان حقيقة الموضوع عيسى ذلك المحل الاول وانما سمي به كونه اولى الصدق من بداهة سبيل كل شئ  
على نفسه مع تعارضين الطرفين بان لو خذ احد هما مع حيشية او بدون التعارض بينهما بان تكرر الالفاظ الى شئ  
واحد ذاتا واعتبارا فيحل في كل الشئ على نفسه من غير ان يتعدا الملتفات اليه والاول صحيح غير مفيد والثاني  
غير صحيح وغير مفيد ضرورة ان النسبة لا يعقل الا بين اثنين ولا يمكن ان يتعلق شئ واحد بالتعانيان من نفس واحد  
في زمان واحد فان قلت ان المحل الاول لا تعارض فيه بين الموضوع والمحمول ولا بد في المحل من التعارض كما عرفت في تعريفه



ايضا تعارفان الانسان المستقل مرة اولى متعارفان الانسان المتعلق بغيره اخرى وبذلك التعريف يكون بهما كما اذا لم يكن بينهما  
 الموضوع والمحمول تعارفا أصلا مثل الانسان انسان او يكون المحمول ففصل معنوي الموضوع كما يقال بعض النوع انسان او يكون بينهما  
 واحد كما يقال ماهية الانسان هو الحيوان الناطق او الانسان هو الحيوان الناطق مع قطع النظر عن الاجمال والتفصيل وقد يكون  
 كما اذا كان بينهما تعارف بحسب علم النظر واتحاد باعتبار حقيقة كما قالت الشاعرة الوجود هو الماهية وكما يقال الواجب هو الوجود او  
 يقتصر فيه اى فى اكل على مجرد الاتحاد فى الوجود لاني الذات والعنوان كما فى اكل الاولى فسمى ذلك اكل الشائع المتعارف  
 شيوع استعماله وتعارفه وشهرته وهو يعنى ان الموضوع من افراد المحمول كقولنا الانسان نوع اذا ما هو فرد واحد  
 فردا آخر كقولنا كل انسان حيوان فاكل المطلق على ثلثة اقسام باعتبار الموضوع لان موضوعه اما صين محموله بان يكون  
 مفهومها واحدا ومصلدهما كذلك فهو اكل الاولى فمن الاولى بدى والثانى نظرى واما غيره من افراده او متحد الافراد  
 فهو اكل شائع متعارف وهو يتقسم الى اكل بالذات وهو اكل الذاتيات واكل بالعرض وهو اكل العرضيات وربما يطلق اكل المتعارف  
 فى المطلق على اكل المستحق فى المحصولات واما فى قولنا الانسان كائن متعارف على كمال الاصطلاحين وقولنا الانسان  
 نوع متعارف على الاصطلاح الاول وغير متعارف على الاصطلاح الثانى وهو اى اكل الشائع المتعارف فى العلوم لكثرة استعماله فيها واذا كانت  
 الاقيسة لا تخرج وتقسيم اى اكل المتعارف بحسب كون المحمول فى هذا اكل ذاتيا للموضوع اى جزء من اكله فى حقيقة او عرضيا خارجا  
 عن حقيقة الموضوع عارضا الى اكل بالذات وبالعرض اى يسمى اكل الشائع الذى يكون المحمول فيه ذاتيا للموضوع حملا بالذات  
 كما فى قولنا الانسان حيوان الانسان ناطق واكل الشائع الذى يكون المحمول فيه خارجا عن الموضوع عارضا لطلاب العرض كما فى  
 قولنا الانسان كائن بالحيوان بالمشى وجه التسمية ظاهر وحمل الطبيعية على الفرد وحمل الذات كقولنا زيد انسان وحمل الفرد عليها وحمل العرض  
 اذا الفرد خارج عن الطبيعية دى خبره لاني ان الطبيعية والفرد متحدان فى الوجود فكيف يختلف الحملان بالذاتية والعرضية لانا نقول انما  
 الوجود لانيان اختلاف الاحكام باختلاف الهيئات فالوجود من حيث انه للفرد منسوب الى الطبيعية التى هى فى ذاتية بالذات  
 فحملها عليه بالذات ومن حيث انه للطبيعة منسوب الى الفرد الذى هو من خواصها بالعرض فحملها عليها بالعرض باعتبار هاتين  
 الحملان وقد يتقسم اى اكل المطلق هذا التقسيم ثمانا لكان التقسيم الى اكل الاول والشائع الاول بان نسبة المحمول الى اكل  
 الى الموضوع فيه اما بواسطة فى نحو الذر فى تحت او بواسطة ذو نوزيد ذوال و ذوبيا من او بواسطة له نحو الملك وله الحمد فهو اى كان  
 في نسبة المحمول الى الموضوع بالوجه الثالث اكل بالاشتقاق كقولنا شئ فيه محمولا على الموضوع او بعبارة بالذات بذن بواسطة  
 وحقيقة التحول ان يكون المحمول عارضا لنا فى الموضوع كقولنا احسن اسود فاعلى اسود حال فى جسم فان قلت ان اكل على هذا هو اكل  
 انه ليس عارضا قلت المحمول فى قولنا زيد ذوال فى الحقيقة هو الاضافة بين المال وصاحبه اسمى التحريك المال والمحمول على زيد حال فى ذواله



ذو دني وانه هو ان يكون ملا واسطة واحدتها المقول أي المحمول على بان يقال الحيوان محمول على انسان هو أي المحمول  
الحمل لمسمى المواطاة لتواطاة الموضوع. المحمول في الصدق توافقهما فيه والحمل الاول في الحمل المتعارف من انقسامه بالحمل وقيد على المواطاة  
على الشيء على الشيء بحقيقة الحمل الكاتب على الانسان لا على الكتاب عليه. ليس محمولاً عليه كذلك بل المحمول عليه في المواطاة  
وهو بواسطته واما كان المنبأ في قسم الحمل المستحق المواطاة اشتراكه فيها اشتراكاً معنوياً وليس كذلك في جنس الاشتقاق  
معنى الحمل المذكور سابقاً لعدم الاتحاد في الوجود فلا يصح ان احدهما يكون شريكاً معنوياً فلما قالوا الاشتقاق على التيق والنسب ان  
اطلاق الحمل عليهما أي الحمل الاشتقافي في الحمل المواطاة بالاشتراك المعطى مخي ان لفظ الحمل يطلق تارة على الحمل المواطاة وتارة على  
بالاشتقاق لانه مطلق يطلق عليهما في وقت واحد كما في المشترك المعنوي في التقسيم اليها بنفسها حقيقة كون المقسم فيه مشتركاً في  
وهي نال كنه ذلك في بنسبته وهو ان الاتحاد في الوجود بين المتعارفين غير متصور لان الوجود اما ان يقوم باحدهما او على حدتها او لا يقوم  
بما حدتها بل المجموع المركب منهما بالحمل اما الاول فلا شقا. الاتحاد اذا الوجود ولما لم يقم بالآخر اصلاً فصاحبه فابن الاتحاد في الوجود  
وجود كل دون الآخر. والاشكال في الوجود يلزم طول العرض الواحد في محليين متعددين في موضع عندهم والاشكال في الوجود يكون  
الآخر اذا الوجود ولما لم يقم لواحد من الاجزاء وقام بالمجموع فصار الكل موجوداً بدون وجود الاجزاء على انه لا يمكن اجتماع المتعارفين  
الوجود اصلاً اذا الوجود معني مصدرى لا يتأخره هذا المعنى الا بالاضافة الى ما قام به فاما كان قائماً بالمتعارفين صارتا مختلفين متماثلين  
احدهما من الآخر فكيف تصور الاتحاد مع الاختلاف الا ان ينحيز ان يكون الشيء غير موجود على الافراد وموجود بالانضمام فجاز  
ان يكون الاجزاء غير موجودة بالافراد وموجودة عند انضمام بعضها مع بعض في نفس الكل فتأمل اعلم ان كل مفهوم سواء كان  
موجوداً او معدوماً يحمل على نفسه بالحمل الاول نحو الانسان انسان بالضرورة او سائر الحمل كون المحمول من الموضوع بوجبه  
ومعناه ان مفهوم الموضوع في ذاته ومرتبه ماهية هو عين الآخر وهذا هو الحمل الاول في صدق هذه القضية نفس مرتبه ماهية الموضوع  
مع قطع النظر عن الوجود وتجميع المفهومات الموجودة والمعدومة يحل على نفسها بذلك الحمل وقد يفرق بين المصدق والمصدق عليه بان  
المصدق ان يكون سبباً للمصدق بخلاف المصدق عليه كما في قولنا زيد قائم المصدق في القيام. والمصدق عليه هو ذات زيد في قولنا  
ان جميع بصير وزيد انسان المصدق والمصدق عليه احدهما الذات فقط وقيل كل من جملة الذاتيات على الذات ايضا من قبيل حمل الاول على  
مفهوم موضوع في ذاته هو هذه الذاتيات حصلاً اولياً ذلك ان قولنا ان جميع الذاتيات على الذات من قبيل حمل السائر على السائر  
بحسب كون حمل الذاتيات من قبيل الذات كما عرفت الا ان ينحيز ان الحمل الذات من حيث انه ذاتي حمل متعارف واما اذا خرجت الذات  
ولم يحد بدو حيث المتعارف فلا شك في انه يحمل اولياً ومن ينكأ اي من حمل المفهوم على نفسه صلاً او لا يسمع ان سبباً عن نفسه فيكون المصدق  
فكره في كل حال ففهمه يكون حالاً فالانسان انسان هو ان كان موجوداً او معدوماً به البعض اي جوله وعده علم الموضوع او بوجوب الشيء له



يستدعي وجوده فلا يثبت له شيء عند عدمه سواء كان في نفسه أو بخيرته في نفسه عن نفسه عند عدمه واجاب البعض عنه بالثبوت لنفسه ضرورة  
غير متناهية وقت من الاوقات فلا يتوقف على وجود الموضوع والقول الفصل انه لا بد باجواز وجوده من اجاز عدمه عند عدم الموضوع عند  
وجوده فالنوع لفظي وان اريد اجاز عدم الموضوع وعدم اجاز مطلقا فالنوع معنوي فالحق اجاز عدم الموضوع لان الثبوت  
مطلقا يتوقف على وجوده فاذا كان معدوما لا يثبت له شيء من الاشياء حتى نفسه فيجوز سلبه عنه قال في الحاشية واما استحالة سلب الشيء  
عن نفسه باكمل الشان فيحتاج الى وجود الموضوع واما المعدوم فيصح عنه سلب الاشياء سلبا شاملا انتهى فاصل ان اكمل الشان منطوق  
اتحاد الوجود فاذا كان الموضوع موجودا لم يوجد اكمل الشان الا بما لا يستحيل سلب الشيء عن نفسه واما عند عدم الموضوع فيصح سلب  
فالفرد بين اكمل الاول والشان ان اكمل الاول يصدق عند وجود الموضوع وعدمه الشان يصدق عند وجوده ولا يصدق عند  
فصح سلب الشيء عن نفسه عند عدمه في الشان انت تعلم انه يحكم اذ الثبوت مطلقا يستدعي وجود الموضوع فعند عدمه يطرح السلب فيكون  
المكملين فاكمال البيان والادليل على الفرق بينهما فدرجاة بلا دليل وهذا هو الحكم ثم طائفة من المفهومات هي التي يعرض عنها من سادها  
لها اكمل على نفسها اي على نفس تلك المفهومات محلا شاملا لا على عرض سادها باستدراك صدق اشتقاقها عليها ضرورة ان كل المفهومات  
لشيء يميز صدق اشتقاقها عليه كالمفهوم فان سادها هو المفهوم عارض للمفهوم ذو معنى المفهوم يفهم ويدرك كسائر المعاني فيصدق عليه  
انه مفهوم فعمل المفهوم على المفهوم على شان متعارف يخرج المحمول عن الموضوع وكذا الممكن العام يعرض الامكان العام كما يعرض لغيره  
فان الممكن العام يصدق عليه انه ممكن عام بمعنى سلب الضرورة عن احد الطرفين فان عدمه ليس ضروري لكونه من لوازم الماهية و  
ثبوتها لبا ضروري ونحوهما اي نفي المفهوم والممكن العام من الكل والشيء الموجود وغير ذلك فان هذه المفهومات يعرض سادها لبا  
مشتقاتها عليها وطائفة من المفهومات هي التي لا يعرض عنها من سادها لبا لاكمال على نفسها اي نفس المفهومات بذلك اكمل اي اكمل  
الشان بل اكمل عليها اي على تلك المفهومات نقابضها اي نقابض تلك المفهومات بذلك اكمل كاجزائي واللا مفهوم فان الجزائي لا اكمل  
على نفسه باكمل الشان لعدم عروص الخبرته المفهومة بل هو كلي او مفهوم جزئي معناه ما يتبع فرض صدق على كثير من الاشياء في كلية بذاته  
ليصدق على كثير من بوزيد وعمر وبكر وغيرهم من الجزئيات مفهوم كجزئ ليس يفرق بينه وبين مفهوم ككل معناه في الدين وبذا  
هو مفهوم فيصدق عليه انه مفهوم فعمل على اللا مفهوم نفقضة وهو المفهوم وقد بين البعض مهابطه كناية يعلم بها الكليات التي اكمل عليها  
نقابضها وهي ان كل كلي يوجب نفقضة شامل لجميع المفهومات باكمل العرضي الا يلزم ارتفاع النفقضين من كلية تلك المفهومات نفس الكل  
فيجب ان يصدق هو او نفقضة عليه بهذا اكمل فان كان سبب الاستقاق فيه تكرار النوع فهو من قبيل الاول لا من عرض الشيء الشيء يستلزم  
عروضة لشيء من حيث انه مشتق منه وعرض سبب الاستقاق لشيء يستلزم جعل شئ في ذلك الشيء والافهم من قبيل الثاني لانه  
لولا لم يكن من هذا القبيل ويكون من قبيل كل الشيء على نفسه ولا شك ان كل الشيء على نفسه مستلزم لعرض هذا اشتقاق لنفسه







بوجه من يوجب ملازمة اصل الاستطراد التفاضلية وان قيل بان التغيير غير متوحد في احد جانبي الاتحاد بحيث لا يكون بينهما اتحاد أصلاً  
 فلا شك في كونها سافرة لاتحاداً مشروطة في الحمل لكن بخيار بينهما شق ثالث سوى الشقين السابقين الحمل وهو الغيبة من وجه الغيبة  
 من وجه آخر وهو مناط الحمل الامتناعات بين هذه المغايرة والاتحاد لاجتماعهما في محل واحد فخرج الحمل الى منع المحصر من الشقين وختماً  
 شق ثالث الذي لا محذور فيه فان قلت ان التفاضل من وجه كما لا ينافي الاتحاد من وجه كذلك الاتحاد من وجه لا ينافي  
 التفاضل من وجه ومناط الحمل كلاهما فلم ترك المصريح الاخر قلت اذا لم يكن احدهما مناطاً لاخر فيفهم ان الاخر ايضا لا يكون مناطاً  
 له فاحتمل على التلازم على ان مناط الحمل والمقصر فيه هو الاتحاد بين المتفاضلين فتعريض لعدم سافرة التفاضل نعم يجب في الحمل ان يوجد  
 المحمول فيه لا بشرط شئ وهو مفهوم من حيث هو لولا الافراد حتى يتصور فيه اى في المحمول امران هو الاتحاد والتفاضل لانه اذا أخذ  
 بشرط شئ فهو اعتبار الاتحاد ولا يمكن فيه التفاضل واذا أخذ بشرط لا شئ فهو اعتبار التفاضل لا يمكن فيه الاتحاد وهما لا يصلحان لاتحاداً والتفاضل  
 في الحمل فلا بد من اخذ المحمول بحسب يصلح لهما وهو مرتبة لا بشرط شئ فالمحمول في هذه المرتبة يكون متغيراً للموضوع بحسب المفهوم بهما يتحد  
 الوجوه لا يمكن ان يسميهم الا بان يتحصل بتجسيم الموضوع سواء كان الاتحاداً ذاتياً او عرضياً ولكن ان يكون حوالاً متقدراً وان كان  
 لا يتصور فيه التفاضل لان انسان فلان لا بد من في الحمل لا بشرط شئ وهو مرتبة لا بشرط شئ فالمحمول في هذه المرتبة يكون متغيراً للموضوع بحسب المفهوم بهما يتحد  
 شئ يتصور فيه امران فلان الانسان لا يخوذ من حيث كونه محمولاً لتفاضل المفهوم من حيث كونه موضوعاً بل لا يقدر من التفاضل في الحمل كما عرفت سابقاً  
 والمعتنى في صدق الحمل المتعارف صدق مفهوم المحمول على الموضوع اتحاداً معه بان يكون المحمول اياً للموضوع كما في قولنا كل انسان حيوان  
 او يكون المحمول صفاتاً بالموضوع بان يكون سبباً اشتقاقاً و صفاتاً بالمتنوع ونضاً اليه كالسود والبياض في قولنا  
 الجسم اسود وبيض او يكون المحمول و صفاتاً عامين الموضوع لا نضاً اليه بل اضافة اى بلا تعقل امر آخر في  
 انتراعة وبلا مقابلة بينه وبين شئ آخر كما في قولنا الاربعة زوج او يكون المحمول و صفاتاً باضافة بان يعتبر في انتراعة  
 الموضوع امر آخر كما في قولنا السماء فوقنا فثبتت وجبت الخمسة بنا على ان المفهومات التصورية كلها موجودة في نفس الامر لا ينكسر  
 في الثبوت صدق قولنا الخمسة زوج لا يتعارف ما هو معتبر في صدق المحمول على الموضوع بل يدفع توهم على ان توهم ما تقر عنه فهم ان  
 كل مفهوم متصور موجود في نفس الامر كما سيسبب في بحث القضايا ووجوب خمسة المفهومات يكون متصوراً موجوداً في  
 نفس الامر فليزم صدق قولنا الخمسة زوج لكونه مطابقاً للحكمي عند نفس الامر بل هو الصدق مع انه كاذب كذا يلزم صدق القضايا  
 والكاذبة وجب الدفع ان صدق الحمل لا يكون الا اذا تحقق مبدأ المحمول في الموضوع في نفس الامر بان يكون اياً بالاد و صفاتاً بالمتنوع  
 عنه باضاً او بلا اضافة وتحقق المفهوم في نفس الامر دون ذلك والاتحاد المذكورة لا يمكن لصدق الحمل كما يكون بغيرها فاما لم يكن فيها حمل  
 بهذه الاتحاد المذكورة وكلها منتقاة في قولنا الخمسة زوج واما موضوعاً مخفلاً بمبدأ المحمول فممن لا اختراع ولا يصلح بحسب نفس الامر



لأنه أزع الزوجية فهو كاذب ومصدق باعتبار هذا الاختراع لا كلام فيه ولا يفتقر بالجملة فثبت زوجية الاربعه فانها مختزعة عنها في نفس الامر فليكن قولنا الاربعه زوج صادق في نفس الامر لا ريب من المباحث وفيه في ان الخارج ثبات اى صحىحات دقيقة المتكافئة لتلك النواتج  
نكتة بالضم وبى الدقيقة التى ستخرج بدقة النظر في العاشر من النكتة ان يصير سب في الارض بحسب قوتها فيها ولا يحسن سب  
الدقيقة بهذا المعنى لتأثيرها في النفوس والحصول لها بحاله فكره يسبب بالثبوت بين لها اللطيفة ايضا اذا كان تأثيرها في النفوس بحيث يورث  
نوعا من الانبساط الاول من النكات ثبوت شى لشي في ظرف اى ظرف كان من الخارج او الذهن فرع فاعلم ان ثبوتها ثبت  
ذلك الشى لم يستلزم لثبوت اى ثبوت ثابت في ذلك الطرف اى ظرف الثبوت فان كان خارجا لثبوت ثبوت ثابت فيه وان كان ثابتا  
لثبوت وجود ثابت له فيه فالحاصل ان ثبوت الشى لشي ليس فرع ما لثبوت ثابت في الشى لبيان يكون وجود المثبت له او لا ثم ثبت ذلك الشى لم  
يلزم لثبوت المثبت له وتقرره بان يكون متقرا بمحصله الاثبات لثبوت الشى لشي فلم يقرر لا يتصور لثبوت المستلزم للثبوت يتقضى ان يكون لثبوت  
ثابتا في ظرف الثبوت ان لم يكن ثبوت قد يوافي هذا خلاف ما هو المشهور بين جمهور من ان ثبوت شى لشي فرع ثبوت المثبت له قال في الحاشية  
المثبت المشهور ان ثبوت شى لشي فرع ثبوت المثبت له وتقتضى بالوجود والا لزم ان يكون لشي احد وجوده متماثية بعضها فوق بعض  
ومن هنا انكر العلامة الدواني الفرعية وسلم الاستلزام واعني كما اشار اليه الفرعية باعتبار الفعلية والاستلزام اعتبار  
الثبوت فان الوجود من حيث انه صفة بعد الامر الموجود فان مرتبة العارض اى عارض كان بعد مرتبة المعروف من النكات بعد  
لا بالزمان بل بالذات فثبت بانها حاصلة ان ما هو المشهور من فرع ثبوت ثبوت تقضى بالوجود بان ثبوت الوجود لشي كقولنا زيد موجودا  
لو كان فرع الثبوت ثابت له وهو زيد ظاهرا من وجوده لا يثبت له الوجود كما هو حسي الفرعية فذلك الوجود اما عين الوجود  
لا وغيره والاول محال للزوم تقدم شى على نفسه والثاني الصالح لان الوجود الذي هو غير الوجود الثابت لزيد ايضا يكون  
ثابتا لظلاله لثبوت من وجود آخر قبله ليكون هذا فرع وكذا الى غير النهاية فليزم ان يكون لشي واحد وهو زيد لا وجودا  
غير متماثية بعضها فوق بعض ولورود المنقضى انكر الحق طاعلال الدواني الفرعية وسلم الاستلزام واعني كما اشار اليه الصريح  
الفرعية باعتبار الفعلية والاستلزام باعتبار الثبوت لدفع المنقضى وتجاوز القاعدة بقدر الامكان وثبوت الوجود وان  
يكن فرع الثبوت الامر الموجود ولكنه فرع لتقرره لان الوجود من حيث انه صفة يكون بعد الامر الموجود كونه عارضا ومرتبة العارض  
اى عارض من كان وجودا او غيره يكون بعد مرتبة المعروف وان كان بعد ثبوت لا بالزمان بل بان يكون للعرض في زمان المتقدم والعارض  
في الزمان المتأخر بل يكون بعبارة بالذات بان يكون مرتبة المعروف من تقدمته على مرتبة العارض من عند حصوله وان كان  
في زمان واحد واعتبر من بان القول بفرعية الفعلية فيقضى بالذاتيات فان ثبوتها بالذات ليس من ما تقرره بالاولا لزم تقريرها  
بدون الذاتيات والى هذا ما هو باطل كذا ثبت بعض الواحق المتقدمة على الوجود والتقرير ليس فرع الفعلية ثابت له



كما لا مكان للاحتياج والوجوب بالغير فان الشئ ممكن سواء تقرر في الذهن او لا وما جيبته بان لا مكان عبارة عن سلب الضرورة انما  
 عن الذات سلبا بسيطا فلا ثبوت فيه وان كان ثبوت انقضاء عن كمال مكان لكن لا يدفع عن الاحتياج والوجوب بالغير الا ان ثبوت  
 انها من المتحولات الثانية وهو في حيز انقضاء لا يعلم بالضرورة ان الذهن ليس شرط لظهور العروص هذه المفهومات فان  
 الاحتياج محتاج وان لم يوجد في الذهن لا يخفى عليك انما اذا كان كذلك لا تلازم ايضا فيقضي ثبوت هذه العوارض لاقتضاء  
 المفهومات بها وان لم يوجد في الذهن ولا في الخارج وقد يجاب عن القس بالذاتيات بان ثبوت الشئ على وجه تعبري  
 وهو ان يكون في الحكاية بحسب مجرد التعرّف والتعبير وادعى هو ان يكون في درجة الحكمي عنفا اقضاء بالتي يكون الثبوت فيها  
 في التعرّفين يكون فرعا فيها كما في الاوصاف الانضمامية كقولنا احبهم اسود والتي ليست فيها الثبوت فيها بل في التعرّفية وادعى  
 فخطوون الحكمي عنه والواقع فنهيا يكون فرعا في مرتبة الحكاية وفرعية الوجود والذاتيات من هذا القبيل اذ ليس في الخارج الا في  
 الموجود بحيث يصح عنه نزاع الوجود وكذا ليس في الواقع الا ذات واحدة بعينية هي الذاتيات وليس منها تعارضا اصلا حتى مثبتا  
 للاخر فقولنا الانسان حيوان كسوق تقرر الميثاق لوجوده في الواقع فلا يلزم تقرر لما يثبت من الذاتيات بل الحكاية مسبقة بمرتبة الحكمي  
 عنه وقد نخل القاعدة بالاوصاف الانضمامية وليتذر عن مجموعها في الفرض بان العموم باعتبار افراد موضوع القاعدة لا العموم باعتبار  
 شمولها للغير وقد يقال ان الرباط اليجالي مطلقا فيقضي الفرعية وان لم يوجد في البعض باعتبار خصوصية الطرفين فمنه اي  
 من الثبوتات ومن الشئ ما يثبت بمصداقية على الاول فلا يحتاج الى حذف المضاف ليكون تكلفا فاندفع قيل ان ربطه بالثبوت  
 الاول يحتاج الى التكلف وهو صورة على الثاني وانطأ به الاول بل لا بأس ببيان سباق الامر ومعنى اي موجود حاصل في الذهن محقق اي في  
 فافرض كقولنا الانسان حيوان اريد بالامر الذهني للموضوع واما اذا اريد بالامر الذهني المحمول كما قيل كقولنا ان ياد من بالاصولة  
 الثبوت بالامر الذهني المحمول فالمعنى ان من الثبوت ثبوت الامر ذهني اي المحمول فانهم بالموضوع في الذهن قياما انضماميا او  
 وهي اي الثبوت وبانث الضمير رعاية التجربة الدنيوية اي القضية الدنيوية وتسميتها باعتبار وجود الثبوت الذهني فيها في الذهن كقولنا  
 في الذهن بالافرض فرض اعتبار معتبر اذ ثبت الامر ذهني مقدرا في الامر قد فرض وجوده في الذهن كقولنا شريك الباربي تمنع وغير ذلك  
 الكليات التي لا افراد لها في الخارج ولا في الذهن بدون الفرض وهي اي ما يحكم فيه الثبوت الامر قد انقضت حقيقة الدنيوية ولما اريد  
 المقدار المذكور في تعريفها المعنى لا العموم وهو المعتبر فيه التحقق فمطابقها خصوص تقرر الموضوع ووجوده الذهني سواء كان محققا او  
 بخلاف الاول فانها مخصوصة بخصوصية وجود الموضوع محققا في الذهن وهذا هو حقيقة القضية الدنيوية فلذا سميت بها والاطا انها تعار  
 الاول والحكم فيها على مقدار فقط لا على الاعم او ثبت الامر خارجي اي موجود في الخارج محقق اي بالافرض فارض وهي اي هذه  
 القضية الخارجية لوجود موضوعها في نحو الانسان ثابت واثبت الامر خارجي اي محققا في الخارج باعتبار فرض الفارض لا يكون







١٠٠٠ يعلم نفسه الشيء في الحكم في السلب ايضا في الموضوع ووجهه في الذهن فلا يصح القول بان السلب يستلزم وجود الموضوع  
 فيحقق مفهوم السالبة في الذهن لا يكون دون وجود الموضوع في الذهن حال الحكم فالموضوعية للسالبة بيان يستلزم وجود الموضوع في الذهن  
 فليعلم انما قلنا بالفرق بينهما في الصدق بقا الحكم فالسالبة صادقة وان لم يكن وجود الموضوع فان لم يكن تصديق صادق وان لم يكن  
 وجوده بخلاف الموجبة فانه يستلزم وجود الموضوع حال الحكم وبقائه فلا يصدق عند انتفاء الائق اذا كان وجود الموضوع في السالبة حال الحكم  
 ١٠٠١ يا فيلزم مساواة الموجبة الذنبية والسالبة الذنبية فلا يبقى الفرق بينهما في القضايا الذنبية لانا نقول الفرق بينهما ان السالبة  
 مدعى بوجود الموضوع حال الحكم في الذهن فقط لا مادام السلب مختلفا للموجبة فانها يستلزم وجوده مادام الاحجاب فافهم الثانية من الكلام  
 ١٠٠٢ ان اي ما كان وجوده مستغنا عن حيث هو اي المحال محال اي نفس حقيقة من حيث هي من غير اعتبار امر اخر لتفسير  
 موجوده في العقل اذ لو كان بصورة فيه يلزم انقلاب الملبهية اذ كل ما يكون له صورة في العقل يكون موجودا فيه وكل ما يوجد في العقل  
 ليس الامر اذ وجوده لنفس الامر كناية عن وجودية الشيء في ذاته لان الامر كناية عن نفس الشيء اذ كان موجودا في نفس الامر صار كناية  
 فقال يمكننا ان يكون انقلاب الشيء في المحال من حيث شيان مع عدمه في هنا وخارجا ليس موجودا في الذهن لا في الخارج اذ الوجود فيها اذ في احد  
 مع من الممكن من بينها اي من المحال من حيث هو ليس له صورة في العقل يستبين اي يظهر ان كل موجود في الذهن حقيقة هي  
 لا بوجبه موجود في نفس الامر اذ المحال اذ لم يكن موجودا في الذهن لم يكن موجودا فيها ايضا فلا يكون موجودا فيها الا ما يمكن وجوده  
 بكان في الذهن من غير ان افراد وجوده لنفس الامر في ذاته موصوف بالامكان في نفس الامر فله وجود كذلك في الحاشية فنفس الامر  
 عم مطلقا من الموجود في الذهن قال في الحاشية للشيئية وما قالوا ان الموجود في الذهن اعم من الموجود في نفس الامر فليعلم ان الكواكب والارض  
 مثلا ما كان تحتها بعض الاختراع والتعلل لم يكن موجودا في حد ذاتها مع قطع النظر عن ذلك الاختراع والتعلل بخلاف الصور وبقاها موجودا في ذاتها  
 فترى ان مع قطع النظر عن الاختراع والتعلل فاما ان انتهى حاصله ان السالبة عين الموجود في الذهن الموجود في نفس الامر موصوف بخصيص  
 ليس على ظاهره ليكون انما يفهم من في المصريح من ان كل موجود في الذهن موجود في نفس الامر ان بينهما نسبة عموم وخصوصا مطلقا  
 ان ان الكواكب مثلا ما كان تحتها بعض الاختراع والتعلل لم يكن موجودا في حد ذاتها اذ وجودها في نفس الامر من حيث هو وجودية  
 الاختراع والتعلل فالكواكب المختبرات موجودة في الذهن ليست موجودة في نفس الامر واما الصور وكونها انتزاعا موجودا في الذهن  
 مما است موجودا في نفس الامر واما اذا اريد بالوجود في نفس الامر وجودية استي سوي كان باختراع والتعلل لا فلا شك في عموم  
 من الموجود في الذهن فيكون كل موجود فيه موجودا في نفس الامر فالحاصل ان نفس الامر يطلق على جميع اول نفس موجودية مع قطع النظر عن  
 والتعلل وان في نفس موجودية ولو كان باختراع فالحاصل اعم من الموجود في الذهن من حيث هو المختبرات الذنبية وجودها في الذهن و  
 لها وجود مع قطع النظر عن الاختراع ومادة التصديق والتعارف في نفس الامر من الذهن فمابرة والمثلث في فهو اعم من الموجود



في الذهن مطلقا وعند المصريح لما كان الوجود بالافتراض والتعلل وجودا فرضيا لا وجودا حقيقيا فاما ما كان لا يمكن وجوده في الذهن فغيره  
 لا يكون الا محكما وهو موجود في نفس الامر فظهر ان كل موجود في الذهن موجود في نفس الامر قال ساداتنا قدس سره لا يخفى ضعف هذا دليل  
 والاصواب ان الواقع ونفس الامر معنيين عندهم الاول كون المحكي عنه بحيث يصح عنه الحكمية وهو المعبر في صدق القضايا وهو اعم من جهة  
 من الموجود في الذهن بحسب التحقق والثاني كون الشيء في نفسه ولو بعد انتزاع التعلل وهو اعم مطلقا من الوجود في الذهن بحسب الصدق فالحكم  
 عليه اي على المحال في ان يفرع على امر من عدم وجوده بالحق وذهبا وخارجا بايجابا بالامتناع بان ثبت الامتناع بهذا المحال كما في قولنا شريك الهاد  
 ممنوع او سلبا بالوجود بالسلب الوجود عن المحكم كما في قولنا شريك الباربي ليس موجودا حاصل هذا الكلام سلبا جواب تقرير السؤال ان القضية  
 محمولة بها منافية للوجود كشريك الباربي ممنوع اجتماع التخصيص محال في الجوهل المطلق يمنع عليه الحكم موجبا والايضا يقتضي وجود الموضوع وهو  
 ليست بوجوده لانها محالات المح من حيث انه ليس له صورة في العقل فممنوع ان يحكم على المحال بحكم ايجاب صادق وكذا ثبت سلبا  
 اذا حكم على الافراد وهي ليست بوجوده واما على المفهومات فمفوماتها موجودة في الذهن بحسب حكم عليها سلبا بالوجود عنها واثبات  
 بجوابه لا على امر كل اذا كان من الممكنات تصوره اي تصور ذلك الامر الكلي بان يفرض العقل في الامر الكلي عنوانا ومرة لذلك المنع في حكم  
 من الى المح وكل يحكم عليه بالحق كما عرفت في تقسيم القضية باعتبار الموضوع هي اي الحكم عليه التام في الثاني باعتبار الموضوع  
 احصائه في الذهن كل متصوفا ثبت في نفس الامر كونه متصفا بالشيئية والمفهومية فلا يصح عليه اي على الثابت في نفس الامر بحكم حيث  
 اي من حيث انه متصور ثابت بالامتناع بانه ممنوع وجوده ما يجزؤه ما في يقوم مقام الامتناع كعدمه والاشي واللا محكم بان في  
 محكوم وليس بشي وليس محكم اذا لم تصور وجود شي فمكن بحكم عليه بامتناع وجوده عدم شيئية والاسكان فحكم اولو خطا في تصور  
 باعتبار جميع موارد محتملة او بعضها اي بعض الموارد يصح عليه اي في المتصور الكلي بحكم ايجابا بالامتناع مثلا باعتبار عدم تحقق الموارد فالحكم  
 ثابت للطبيعة لكونها محكوما عليها بالذات وذلك بالامتناع صادق باعتبار الموارد وكلها او بعضها حاصل الجواب ان الحكم في هذه القضايا  
 على طبيعة الموضوع المتصور الثانية في الذهن هي امر كل يمكن تصوره يصح الحكم في حكمه عليها بالامتناع وما يقوم مقامه صدق هذا الحكم  
 باعتبار عدم تحقق موارد الامر الكلي فصح الحكم باعتبار صدق الامتناع باعتبار اخر فاجاب الامتناع ولا ينافي وجوده باعتبار مفهومه  
 فالقضية الموجبة صادقة مع منافاة المحمول للوجود والموضوع في نفس الامر وحيث لا اشكال بالقضايا المحمولة بها منافية للوجود كجواز شريك الباربي  
 ممنوع واجتماع التخصيص محال في الجوهل المطلق يمنع عليه الحكم والمعدم المطلق يقابل الموجود المطلق واذا عرفت ما حقت سابقا فلا اشكال  
 بهذه القضايا اذ يجاب بان هذه القضايا موجبا ومفوماتها موجودة في الذهن باعتبار مفوماتها الكلية وثبوت المحمول لها باعتبار عدم  
 موافقة المفومات في نفس الامر فاقضوا الوجود بالامتناع اعتبارا في الاحتمال في اجتماع الوجود وعدمه في ذات احد من مختلفين  
 في الجواب بطريقه القديما اذا الحكم عليه عندهم في الطبيعة كما عرفت في مورد عليه الحكم على الذات في القضايا المعنوية الموضوع للذات



في الذم من ان المعنوي المنطقي على ان افراد كلاهما باطلان الملائم فلانه ثابت موجود في الذم كمن يحكم عليه بالاستمتاع والملائم في فلكونه  
 غير موجود في السطح المحكم الايجابي للموجود الطبيعية ليس الا في ضمنها في افرادها لا يتحقق الا افرادا في السالم في الطبيعة اصلا ولا في الايجاب  
 من وجوده لا يبين ان الاستمتاع بحسب الانطباق على مورد التحقيق ثابت الطبيعة من حيث هي حقيقة وبالذات وهي نصليح الحكم بالاستمتاع  
 ان لم توجد افرادها اذ بانتهاء الافراد لا يجيب انتهاء الطبيعة حقيقة لانا نقول في حكم الوصف بحال المتعلق وصف الشيء بحال المتعلق  
 وان جعل وصفا لذلك الشيء حقيقة لكن تابع لاقصاف متعلقة بوصف نحو زيد ضرب غلامه فالضرب ان جعل بحسب الظاهر وصفا  
 لزيد لكنه تابع لاقصاف غلامه بالضرب ولا فكون الطبيعة متصفة بالاستمتاع باعتبار ما ورد التحقيق فيقضي انصاف ذلك  
 الموارد اولها بهذا الوصف فيلزم وجودها والا ينهدم اساس التزام الانصاف بوجود الموصوف حقيقة ولا يذهب عليك ان  
 المعدوم المطلق يعادل الموجود المطلق خارج عن البحث اذ الكلام في القضايا التي محمولاتها متناقضة لوجود موضوعاتها والمحمول في  
 هذه القضية ليس كذلك نعم توجب الاشكال عليه بانه قضية موجبة والموجبة ليست وجود الموضوع والموضوع ههنا المعدوم المطلق  
 وهو ليس موجودا فيلزم كذبها مع انها صادقة ويمكن ان يبين ان المحمول في قولنا المعدوم المطلق يعادل الموجود المطلق في الموضوع لان  
 المعدوم من حيث انه متصور الوجود في الذم من وجود الموصوف المطلق لا يعادل في الحاشية مفهوم اعدام من حيث هو قطع نظر عن الوجود  
 في الذم من تعادل الموجود المطلق ومن حيث انه متصور الوجود في الذم من وجوده ولا يتخالف فيه فان مفهوم تصديق تعادل المتصور لما خرج حقيقة  
 ومن حيث حصوله في الذم من ظهوره في مثال ذلك كثير من نتي والمالذين اي على طريق المتأخرين الذين قالوا ان الحكم على الافراد حقيقة لا  
 الطبيعة ظاهرا لهذا الجواب دفع الاشكال على من فهمه من ان المتأخرين من قال في جواب الاشكال في شرح المطالع ومن تابعه ان  
 القضايا التي محمولاتها متناقضة لموضوعاتها السالبة الموجبات قال شارح المطالع فان في القضية ترجح محصلها السلب لا شي من شريك  
 البارى يمكن الوجود ولا يثبت اي القول بانها سلبية حكم اي دعوى بلا دليل وهو غير مسموع اذا احدثت في النسب الاخر كما في  
 القضايا بحكم العقل منها بالاجابات تاويل الموجبة بالسالبة لا يعنى كونها سالبة او يمكن ان تاويل في جميع الموجبات كذا فيقاسم ان  
 في قوة قولنا زيد ليس قاعا في جميع الموجبات الى السؤال اذا كانت غير متعينة بوجود الموضوع بحسب الرجوع لعقضي احد المتعلقين  
 الموضوع ولا يرب انه حكم قال في الحاشية لو كان كذلك لكان راجع كل قضية اليها فلا خصوصية بحكم فيها بوقوع نسبة الارجاع الى السلب  
 تصفى ذلك ان تقول ان اشرار المطالع ان في القضايا لما كانت محمولاتها متناقضة لوجود موضوعاتها صارت في قوة السالبة وان كانت  
 بحسب الحكم موجبا ولا يلزم من كنهان في قوة السالبة وجودها اليها كمن سيجع الموجبات كذا في مناقشات المحول لوجود الموضوع مع هذا ان يحل  
 سائر موجبات فانها ليس مصادرة ملجئة الى هذا تاويل هي يكون على حالها وان لم يكن راجعا اليها فانهم فان قلت الى السالبة ايضا فيغير  
 وجود الموضوع حال الحكم اذ لا بد الحكم مطلقا من ظهوره في الوجود في الذم من وجوده فيكون في الذم من كنهان حكم عليه بسلب



فلا يكون سائلة ايضا قلت للموضوع وجوده في وجوده مني فقتضيه مطلق بواجب الحكم مقتضوه بوجه اعتبار المحمول ولو اعتبارا والافلا كل موضوع  
 حيثما وجوده اتحادى يقتضيه الايجاب به يتحدان في نفس الامر خارجا ودينيا ويحقق بالانجاء مناط صدقه لا ينحصر في  
 وجوده في السالبة ارتفع التناقض لاجتماعها يصدق الايجاب على الافراد والسلب عن غيرهما وان اعتبر ارتفع التناقض ايضا لانها  
 عند عدته لا نقول اننا نحار الشق الاول هو ان وجود الموضوع ليس محتمل في السالبة ويصدق معه وبذلك فاذا اورد الايجاب  
 على الافراد الموجودة فالسلب الذي يقتضيه هو الرفع عن كل الموجود فلا اجتماع ويصدق عند عدته ايضا لانه محتمل فلا ارتفاع فافهم  
 ونهجم اى من بعض المتأخرين من قال هو العلامة التعازي اننا اى هذه القضايا وان كانت متجاكها هو الظاهر لكنه حالها كما  
 للسؤال فيقضي التصور الموضوع حال الحكم لا حال تعاضد كافي السؤال فان تحقق مفهوم السالبة في الذهن لا يكون الوجود الموضوع فيه  
 حال الحكم فقط من غير فرق بين هذه الوجبات السالبة عدم اقتضاء وجود الموضوع وتلك على العاقل انه اى القول باقتضاء الايجاب  
 تصور الموضوع حال الحكم كالسؤال لصادم اى يدافع للبدية ويهدجها لانه يهدم المقدمه البدية التي يتبنى عليها كثير  
 من المسائل من ان ثبوت شئ لشي فرع ثبوت المثبت له والتخصيص لا يجري في القواعد العقلية ونهجم اى من بعضهم من قال  
 وهم جميع غفيرة من المتأخرين قالوا ان الحكم في هذه القضايا على الافراد الفرضية المقدرة الوجود لا على الافراد الحقيقية المتحققة الوجود  
 كانه قال فلا تعاضد في قولنا شريك الباري عز اسمه متحقق مثلا ما يتصور بعنوان شريك الباري اى ظهوره ولا يفرق بينه وبين  
 المفهوم عليه فبمقتضى في نفس الامر حاصله ان هذه القضايا من القضايا الحقيقية والحكم فيها على الافراد المفروضة المقدرة الوجود متناهيا  
 ان ما يتصور بمفهوم شريك الباري مثلا ويصدق عليه بالمفهوم من الافراد المفروضة فبمقتضى في نفس الامر فلا يقتضي هذه القضية  
 الفرضية الافراد الموضوع فاذا وادها وان كانت متعاضدة لكن لها وجود فرضي بالمشاره يصدق عليها انها متعاضدة في نفس الامر ولا يدرك عليك  
 اى لا تعاضد بحيث يذهب عليك لا تعلم انه التقدير لثبات بلزوم على تقدير الحكم على الافراد الفرضية المقدرة الوجود ان يكون ثبوت  
 الصفة وهو الامتناع مثلا ازيد اى ان يزداد من ثبوت الموصوف هو شريك الباري مثلا فان الامتناع متحقق في نفس الامر  
 كما ظن في معناه بخلاف الافراد فانها مفروضة حاصلة الوجود على من قال يكون من القضايا الحقيقية والحكم فيها  
 على الافراد المقدرة بامتناعها في نفس الامر بان ثبوت الموصوف لا بد ان يكون مساويا لثبوت الصفة او ازيد من ثبوتها واما الصفة  
 فهي تابعة لا يكون ثبوتها ازيد من ثبوت الموصوف والا يلزم زيادة ثبوت التابع على ثبوت المتبوع وهو كما ترى ومنها يلزم  
 زيادة ثبوت الصفة على ثبوت الموصوف اذ الموصوف هو الافراد المفروضة المقدرة الوجود فثبوتها باعتبار الفرض والتقدير لا  
 نفس الامر الامتناع الذي هو صفة هذه الافراد ثابت لها في نفس الامر ولا شك ان ثبوت الصفة لا يثبت ثبوت الموصوف في نفس  
 فيلزم ان يكون ثبوت الصفة ازيد من ثبوت الموصوف فتدبر اى فيقال فكيف يشاره الى انه ليس المراد بالامتناع في نفس الامر الامتناع هو



فيه حتى يلزم زيادة الصفة على الموصوف بل المراد عدم تحقق الوجود في نفس الامر لان الاتصاف نفى وتحقق النفي انما يكون بعدم تحقق  
 فلا يلزم الزيادة هذا قيل في بعض الشروح قائل فيه قال في الحاشية لا نفى على النصف ان ما يناق اليه الذين من قولنا شريك البار  
 متحقق مثلاً بوجوه اربعة اتمية متممة الوجود مطلقاً لانها على التقدير كقائل انتهى بهذا اشارة الى ما سبق من المصريح في جواب  
 هذا المثال وقد علمت فيه ليس يجب ان يقال ان هذه الماهية على التقدير المذكور متبعة لان الحكم عنده على الافراد وليس شريك  
 البارى افراد متبعة فقال ان الحكم بالاتصاف في نفس الامر على الافراد المقدرة وليس متممة بحسب التقدير والفرق في الاجابة كلها  
 لا تخلو عن تكلف وتصف وما يقبله الطبع هو الترام تخصيص هذه القاعدة بما سوى المجموعات التي ينابى وجود الموضوع تعميم القبول انما  
 بقدر الطاقة البشيرة وصدق انه لا فرع فيه ولا استلزام ولا يقتضي الموجبة وجود الموضوع وبديهة مدرك الوهم وساطة الشبهة لا  
 علاقة خاصة بين الموصوف والصفة بحيث يصح بها اتراع الصفة عن الموصوف ودار صدق القضية الموجبة نفس الاتصاف بين الموصوف  
 والمحمول سواء كان اتحاداً بالذات او بالعرض للاتحاد في الوجود واقتضاؤه وجود الموضوع في بعض المبادىء من خصوصية الاتصاف  
 وخصوصية المحمول كما ان اقتضاؤه وجود الصفة ناش من خصوصية الاتصاف انضمامي فاهم ولا تسرع في الرد والقبول انما ليس كالتصاف  
 في بيان الاتصاف الاتصاف انضمامي اي للاتصاف الذي يكون الموصوف والصفة فيه موجودين مع وجودين خارجين في طرف اتصاف  
 ويكون الصفة متضمنة الى الموصوف كالجسم والسودا يستدعي اي يقتضي هذا الاتصاف الاتصاف متحقق الحاشيتين اي الطرفين كالتصاف  
 والصفة في طرف للاتصاف ان كان خارجاً فنفى خارج وان كان زمناً فنفى الذين ضرورة ان انضمام الشئ الى الشئ لا يتحقق  
 بدون وجود المصنف والمفصوف اليه فنفى قولنا الجسم سودا بدون وجود الجسم والسودا في الخارج لكون اتصافه به خارجاً في حلقه  
 الادراكية مع الصورة العلمية لا بد من وجودهما في الذين لكون الاتصاف زمناً بخلاف تزامني اي ليس فيه انضمام شئ الى شئ  
 لا يستدعي تهما في طرف الاتصاف مطلقاً بل يستدعي يقتضي ثبوت الموصوف فقط بحيث لو لاحظ العقل صلح ان يتخرج  
 الصفة بمعنى ان يكون مصداق لكل فيه واحد كما في ثبوتها في فاعل الموجود فيه ويزيد على ذلك يصح تزامني الاعنى عنه بان يتزامن  
 وبين البصر فيجده مسلوباً عنه ثباته بالقوة النوعية فيحكم عليه ان متصفاً بالجسم كما صادف الوجود موضوع في الخارج حيث يصح اتراع الصفة  
 عنه اذا السلب ليس له حظ من الوجود الخارجي انما الموجود فيه موصوفه وهو متخرج عنه كالحال في الاتصاف التزامني الذي كالكليات لان  
 فاعل موجود في الذين على وجه خاص يصير مبدأ الاتزامن الكلية ثم حكمها عليه الاشتقاق من الحاصل في الحاشية لا كما كان من حيث لا حظ  
 العقل صلح له اتراع المحمول مثلاً مصداق لكل في ذلك زعم اعنى يزداد وجوده في الخارج فانه في ذلك الوجود على وجه العقل اتراع  
 عنه بان يتزامن وبين البصر فيجده مسلوباً عنه ثباته بالقوة النوعية فيحكم عليه ان متصفاً بالجسم كما صادف الوجود فاعل ان صدق في الحكم  
 لا يستدعي ثبوت ام سوى الموصوف المعين على الوجه الخاص في لاحظ السلب من الوجود الخارجي الا انه متخرج عن موجود في الخارج

الادب  
 في  
 المصنف



. فنس على ذكره الحال في الاتصاف الذي هو بان يصدق الحكم بكنية الانسان بوجوده في الدين على وجه عام بصيرته لا تنزع العقل بكنية  
 ثم حمله عليه بالاشتقاق انتهى فمطلق الاتصاف لا يستدعي بنة الصفة بالذات في طرفه اى طرف الاتصاف هذا فيخرج على قول الاتصاف  
 الاتصافى لستدعى تحقق الحاشيتين في طرف الاتصاف بخلاف الاتصافى حاصله ان فردا من افراد الاتصاف اذا لم يستدعى تحقق  
 الصفة في طرفه لم يستدع مطلقه بذاته تحقق لان استدعاء المطلق لشيء يقتضى استدعاء جميع افراده لذلك الشيء بمعنى كون خارج او الدين او  
 نفس الامر طرف الاتصاف ان يكون وجود الموصوف فيه صحيحا لا تنزع الصفة عنه وحملها عليه فيكون مطابقا له وهذا معنى محصل العقل  
 ولا يستلزم تحقق الصفة فيه بل يستلزم وجود الموصوف فقط كذا لا كذا كان بل بحيث لو لاحظ العقل يكون صحيحا لا تنزع هذه الصفة  
 وهذه الحاشية تختلف باختلاف المحمول واما مطلق الثبوت اى ثبوت الصفة سواء كان في طرف الموصوف او لا فنزوي في  
 حلق الاتصاف هذا جواب ال مقدر تقريره ان الصفة اذا لم تكن موجودة بنفسها كيف تكون نسبة لغيرها وهو الموصوف فان لا يكون موجودا  
 في نفسه يستحيل ان يكون موجودا لشيء الا جميع التقضات حاصل اجواب ان مطلق وجود الصفة وثبوتها للموصوف ضروري اما وجودها  
 بالذات فليس بضروري فوجودها باعم من ان يكون بالذات كما في اتصاف الانسان بكنية في الدين اتصافه به بلا يمين في  
 الخارج اذ بالعم من كذا في اتصافه به بالعمى فالعمى ليس موجودا بالذات في الخارج واما وجوده الذي فلا دخل له في الاتصاف فظن ان  
 الصفة على سبيل احتية ليس مما لا بد في الاتصاف بل يمكن وجوده الذي في الاتصاف المطلق ليس في الخارج حتى يزم تحقق الصفة في كذا  
 الخارج لانه اى الاتصاف نسبة وكل نسبة تتحققا فرع تحقق المنسب اليه او فرع توهم حسي ان توهم ان الاتصاف نسبة تتحققا فرع تحقق ابرز  
 فالالاتصاف لا يتحقق بدون الصفة وكذا لا يتحقق بدون الموصوف فلا بد ان يكون الاتصاف متقنيا لوجود الصفة في طرفه سواء كان انضماميا  
 او انتراعيا فالقول بعدم اقتضائه وجود الصفة في طرف الاتصاف بعض افراد ليس شيء حاصل اجواب ان الاتصاف ليس في الخارج بل يترجم  
 الصفة فيه بل يتحقق في الدين فيلزم تحقق المنسب اليه لائق يزم من هذا استدعاء الاتصاف الذي هو تحقق الموصوف الصفة في كذا  
 عرف ان الاتصاف الاتصافى مطلقا لا يستدعي الوجود الموصوف في طرفه بحيث يكون منشأ لا تنزع الصفة منه لاننا نقول ان الوجود  
 الذي على تخوين وجوده وجوده خذ الوجود الخارجى في ترتيبه لا كوجوده بكنية في الانسان بانه وان كان حاصله في الدين بعبارة التي هي وجود  
 ظلى لكن وجوده بكنية وجوده على وجوده لا يجد وجوده الخارجى كوجوده بكنية بعد تنزع الدين لما عن الانسان فبذلك الوجود وان كان موجودا  
 في الدين لكن ليس كالموجود بالتحول فالمراد بعد استدعاء الاتصاف المطلق لوجود الصفة وجودها بالتحول الاول اما الوجود بالتحول الثاني  
 فتستدعي القرينة المذكورة وان كان في الاتصافى الخارجى الموصوف متحدا مع الصفة في الاعيان كاجسام الاعمين في الاتصافى الخارجى  
 بحسب الاعيان كالجسماء والفوقية حاصله ان الاتصاف على تخوين انضمامى اتصافى وكل منهما متجاوز ذهني فالالاتصاف الاتصافى الخارجى يقتضى  
 وجود الموصوف الصفة في الخارج بحيث يكون احدهما مضما الى الاخر فالوصوف فيه متحد مع الصفة في الاعيان بسبب ان كلاهما



موجودان في الخارج كالجسم والابيض فان جسم البياض كلاً بما هو عنوان في الخارج بحيث يكون البياض منضماً اليه موجوداً في الخارج  
 فيه وجسمه متحد مع على وجه صحيح ليعمل اذا اخط مع قيامه بذاته وحصول البياض فيه بحيث يكون متصفاً بالبياض في الاقسام المترا  
 الخارج ليس الصفقة موجودة في الخارج بل الموصوف موجود فيه وتخرج الصفقة بحسب البيان اي بالنظر في الخارج معنى  
 الموصوف موجود في الخارج بحيث يصح انتزاع الصفقة منه كالسما والفوقية اذ لا شك ان السما موجود في الخارج والفوقية ليس  
 بها وجود في بل وجود السما بحيث يصح انتزاع الفوقية عنها فالموجود في منشأها لا انفصالها فالانقسامات الخارج لو كان انضماماً لغيرها  
 يكون الصفقة في الخارج كمن في الاول في الذات في الثاني بحسب وجود الموصوف فيه وانتزاعها عنه هذا هو الفرق بين الصفقة  
 وبحسب البيان ان الفوقية ثابتة للسما في الخارج وهي موصوفة بثبوتها لها في الثبوت ثابت للفوقية في الخارج فلا بد من وجود  
 فيه الا يلزم وجود الصفقة بدون الموصوف لا نقول ان الخارج ظرف لثبوت الذي هو المحمول كالثبوت الفوقية في الخارج للسما  
 لانضمامها لها في فلا بد ان يكون السما في الخارج بحيث يحكم الفصل في ثبوت الفوقية لها واما انضمامها لغيرها في الذي  
 يتصور ما ويجزى حذو ما في الخارج بحيث يكون منشأ انتزاع الفوقية فيحكم عليها بما في الخارج لا يجب وجود الفوقية في الخارج بل في  
 وجودها بحيث يكون منشأ لها فان قيل ان في الفوقية ثابتة للسما اما قضية خارجية او ذهنية فعلى الاول يلزم وجودها  
 في الخارج وعلى الثاني لا يكون انتزاعها خارجياً فلما انها خارجية ولا تقضي حكم الخارجى وجود الموضوع فينتج بالثبوت  
 بل اعم من ان يكون بنفسه او منشأ انتزاعه الفوقية موجودة في الخارج منشأ انتزاعها وهو السما فافهم الرابع من الكلام  
 ان المتأخرين اخترعوا اى اوجدوا من أنفسهم لا اثر في كلام القدماء اوجده فانهم منحروا قضية سيموها اى سموها  
 هذه القضية سالبة المحمول الباعث على انتزاع هذه القضية عدم انتزاعها عن عدم حمل القضية بلتساويها وان  
 في الصدق انعكاس الموجبة كنفستها في انعكاس النقص على نفي القدر كما في المفومات الشاملة كالشيء والممكن فاذا اخترعوا  
 هذه القضية انتزاع الاتقان وصح الاحكام في النسب والعكس لما كانت هذه القضية مشابهاً للسالبة فلا بد من بيان الفرق  
 بينها لتبين احوالها عن الاخرى فاشار الى قوله وقرئوا اى المنحصر عن معنى من الفرق بين هذه القضية وبين السالبة بان  
 في السالبة تصور الطرفان اى الموضوع والمحمول يحكم بالسلب السلب المحمول عن الموضوع سلباً بسيطاً في السالبة المحمول  
 يرجع اى السلب الى الموضوع بان السلب المحمول عن الموضوع يحل في ذلك السلب الرجوع على الموضوع كقولنا زيد ليس قائماً سالبه  
 محصلة اذ حكم فيها بسلب القيام عن زيد واما اذا انتزاع السلب على نفي وثبت له يكون السالبة المحمول ولغيره عنها بالفارسية بان  
 نفي قائم عنها يعبر عن الاول بان زيد قائم نفي السالبة السلبية خالفة لثبوتها ايجابية الطبقة في السالبة وذلك لثبوت  
 الخلة في جانب المحمول في السالبة المحمول ثبت الطبقة فيها ايجابية الطبقة في شتلة الطرفين والطا ايجاباً



و رابط سلبى اهل في المحمول الفرق بينها وبين المعدولة الموجبة ان السلب الذى في المعدولة ليس متكاملا من حكم المحقق و  
 القضية السالبة المحمول مثل على الحكم و هذا معنى ما قبل في وجود الفرق بينهما ان السلب في السالبة المحمول خارج عن المحمول و ان  
 المعدولة بمعنى ان السلب في السالبة المحمول ليس اخلافا للسلب في المعدولة فان المحمول فيها مجموع حرف السلب ما يدخل عليه و ليس فيه رابط  
 يخرج محمولا و يكون السلب خارجا عنه ثم يحمل ذلك السلب على الموضوع و اذا حمل كلام القائل على ما عرفت فلا سماع لا تنجيب  
 انجيب و منها بحث لانه ما اذا اراد يحمل النسبة السلبية في السالبة المحمول محمولا ان اراد ان النسبة السلبية من حيث انها نسبة و  
 رابط بين الموضوع و المحمول يحمل فهو على ان النسبة رابط من حيث هي على الصلح لكونها محكوما عليها و لا بها و لا يستقلان  
 و النسبة بحسب مقتضى وى و حده بالامع غير ثابت فالباقى للموضوع و المحمول و المركب من مستقل غير متقل من قبل و ان اراد  
 ان النسبة بعد ملاحظتها بحسب استقلالها في حمل محمولا فيكون من قسم معدولة لصدق سماع عليها و ان لم يكن و ان لم يكن  
 السلب فيها مضافا الى مفرد يحمل محمولا و في السالبة المحمول شارة الى حكم مقود فافهم و حكموا الى الساخر و ان يختصرون في  
 السالبة المحمول بان يصدق الاحجاب اى احجاب السلب اى في هذه القضية لا يستدعى اى القضية الوجودية اى وجود الموضوع و لا  
 اى كما ان صدق السلب لا يقتضى وجود الموضوع و من اذ لك بان اذ اصدق سلب عن ج يصدق على ج انه متفق عنه  
 و الا يصدق فتنفيه و هو ان ج ليس متفق عنه فاما يصدق السالبة و قد فرضه قدامه فاما صدق الموجبة السالبة المحمول  
 بان يق ان ج متفق عنه يصدق السالبة لا محالة و هى ان ج سلب عن السالبة السالبة السالبة المحمول متساوية بان  
 فلا يستدعى وجود الموضوع كما لا يستدعى السالبة و رد ذلك بان من قال ان الاحجاب مطلقا يستدعى وجود الموضوع لا يقول صدق  
 هذه الموجبة عند صدق السالبة و يقول يصدق فتنفيها و صدق لا يلزم عدم صدق السالبة السالبة السالبة المحمول و لا يلزم عدم صدق  
 بان ج ليس لا تنافي ثابته و ثبوت لا تنافي من لا تنافي مطلق فانه يوجد في تنافي عن الضابط عدم صدق الاخر  
 يصدق فتنفيه لا يوجب عدم صدق الاخر و هو السلب اى صدق السلب في السالبة المحمول سلبية عما هو وجود الموضوع كالا  
 في جميع القضايا حاصله ان الموجبة السالبة المحمول في قوة السالبة فسا بها يكون في قوة الموجبة فتنفيه الوجود  
 كالايجاب و قد عرفت باقية و قد تحكى القرينة اول كل شئ منك طبعك هذا في التام و في الصحاح القرينة اول  
 ما يستنبط من البرهان منه قولهم فلان قرينة جبهة ياد استنباط العلم و ما يطبع فمعناه طبعك طبعك بان رابط الاحجاب الى رابط القرينة  
 شئ بشئ مطلقا سواء كان المحمول موجودا او معدوما فيقتضى الوجود اى وجود الموضوع اذ يقتضى ستنه عن المقدمة القليلة ان  
 الشئ الشئ يستدعى ثبوت المثبت لا الامر سلبى لا شئنا من الوجودات بل حكم على كل شئ بان الحكم في الموجبة السالبة المحمول و ان كان  
 ثبوت السلب لكن يقتضى وجود الموضوع للمقدمة المذكورة و من ثمة بالفتح هم يشار به معنى بان السلب لا يكون الجيد اى من اجل الذى



نمر سابقا وهو ان الايجاب مطلقا فيقضي وجود الموضوع قبل ثبوت الحق الدواني الحق انما هي تلك القضية الموجبة السالبة المحمول <sup>بشيء</sup>  
 لان اقسام الموضوع سلب المحمول عنه انما هو في الذهن فيقضي وجود الموضوع في الذهن لا في الخارج فليكون بينهما وبين السالبة انما هي تلام  
 والاول من الوجود في الذهن الوجود للنفس الامر في ما توهم من ان القضية الذميمة تقضي وجود الموضوع في الذهن السالبة لا تقضي <sup>اصلا</sup> وجوده  
 فيجب ان يكون بينهما تلام على السالبة يكون اعم من تلك الموجبة لان جميع المفهومات التقوية موجبة في نفس الامر فان كل مفهوم منها لا محالة  
 موضوع تقضي موجبة صادقة بحكم عليه بحكم ايجابي واعلم اننا سافرة بجميع ما عدنا وذلك يدل على وجودها في نفس الامر اما ان في الخارج  
 ادخل المجردة العالية او النفوس الساطنة فهو بحث آخر محققا كالشيء والممكن العام والانسان والحيوان غير ذلك وقد برر كلامنا  
 والا يمكن بينهما اي من القضية الموجبة السالبة المحمول من السالبة تلام بحسب الصدق مجزئ لانه اذا صدقت السالبة صدقت الموجبة  
 السالبة المحمول بالعكس لان موضوع السالبة البسيطة توجد في الذهن لكونه مقصورا فيصدق السالبة المحمول التامة لاقتضائه الوجود  
 الذممي وقيل المراد بالتلازم المساواة والتصاحب بحسب الصدق ولو اتفقا فاقبها ما فيه اشارة الى ان السالبة البسيطة تقضي لقوة  
 الموضوع حال الحكم والسلب الشئ فيقضي وجوده في الذهن باوام ثبوت بنا السلب فلا يكون بينهما تلام وقد يورد على التلازم ان  
 قولنا الاشياء ليس يمكن جواز لا يصدق الاشياء ليس يمكن على سبيل ايجاب السلب لعدم وجود الموضوع في نفس الامر لان  
 الاشياء لا يصدق على شيء في نفس الامر واذا حققت الايجاب الظاهري اذا عرفت الايجاب الكلي على وجه التحقيق باله وعلية على  
 على الايجاب الكلي سائر المحصولات اي ما فيها من الموجبة الجزئية والسالبة الكلية والجزئية فزاد في الموجبة الجزئية بعض الصفات الافرادية  
 كما براد في الموجبة الكلية كل الافرادية كذا في السالبة براد السلب عن الافراد كلها وبعضها والمعرفة بالقياس لان الاشياء  
 تبين باضداد ما ثم قد يجعل حرف السلب جزء من طرف اي طرف القضية وهو الموضوع والمحمول فتثبت القضية التي جعلت حرف  
 السلب جزء من طرفها معدولة لعدول الحرف الذي فيها عن مناه الاصل او حرف السلب موضوع في الاصل لرفع النسبة الايجابية فاذا حل  
 جزء من احد الطرفين او كلاهما لم يبق على مناه فصار معدولا قسمت القضية التي هو فيها وبرز لها معدولة تسمية الكل باسم الجزء و  
 اي المعدولة على ثلثة اقسام الاول معدولة الموضوع اذا كان حرف السلب جزء لموضوعها فقط كقولنا الاشياء  
 جاد والثاني معدولة المحمول اذا كان جزء محمولها فقط كقولنا الحاد لاسي والثالث معدولة الطرفين اذا كان جزء  
 لهما كقولنا الاشياء لا عالم والا اي وان لم يكن حرف السلب جزء لطرف اي من طرفان القضية فمحصلة تقسيم هذه القضية  
 محصلة لتحصل الطرفين فيها سواء كان المحمول وجوديا او عدليا وسواء كانت موجبة او سالبة فزيدا عمي معدولة مقولة  
 ومحصلة لمقولة هذا دفع توهم عسي ان توهم ان يدعى قضية معدولة عند جميع ارجح في السلبين حرف طرفها وجه الدفع ان القسم  
 المذكور تقسيم للقضية المعدولة للمقولة وزيد اعمي تقسيم للقضية المعدولة لمقولة فزيد اعمي محصلة لمقولة لعدم حرف السلب فيها



معدولة مستحولة عند عدم لا غير خروجها عن تعريف المعدولة المملوطة لعدم كونها قسما منها بل قسم للقضية المستحولة وادخل فيها وبنفسها  
 بان حنى السلب كان جزءا لطرف من اطراف القضية فمعدولة مستحولة والا فمعدولة مستحولة ولا شك ان قولنا لا يدعى سلبا حتى السلب  
 معنى العمى جزلة او معناه عدم مقيد بالبصر فيكون معدولة مستحولة وعدم صدق تعريف المعدولة المملوطة لا غير كونها معدولة بان  
 آخر وقد نحل اسم الموجبة من المحصلة بالمحصلة يتحصل طرفها بخلاف السالبة فانها لا تسمى بالمحصلة عند تخصص شخص السالبة من المحصلة  
 البسيطة لعدم جزئية حرف السلب عن طرف منها كما في المعدولة فصارت بسيطة بالنسبة اليها اولانها اقل اجزا منها فليس بسيط حتى اقل  
 الاجزاء فالمحصلة بينهما مقابلة للسالبة ولا يطلق عليها ما مر سابقا مقابل المعدولة ويطبق على الموجبة والسالبة فالقضية اربعة جزئية  
 محصلة وهي ما يحكم فيها بالايجاب من دون جزئية حرف السلب بطرف منها وسالبة محصلة وهي ما يحكم فيها بالسلب من دون جزئية  
 حرف السلب موجبة معدولة وهي ما يحكم فيها بالايجاب ويكون حرف السلب جزءا من طرفها وسالبة معدولة وهي ما يكون حرف  
 السلب جزءا من طرفها مع كون الحكم بالسلب ولا شك ان كل واحد منها مغاير للاخر فلا اشتباه اصلا الا للموجبة المعدولة والسالبة  
 المحصلة فان حرف السلب فيها موجودا فاشتبه احدهما بالآخر ولذا بين المصريح الفرق بينهما بقوله وهي السالبة البسيطة  
 سلبا لصدق من الموجبة المعدولة المحمول وانما قيد بالمحمول لانه لا اشتباه الا للمعدولة المحمول لا غير فالسالبة البسيطة اعم من الموجبة المعدولة  
 المحمول اذ السالبة لصدق من وجود الموضوع ومع وجوده بخلاف المعدولة فانها لا يصدق من وجوده فلهذا ليس تعاليم صادق سواء كان  
 وسلب التعاليم عنه او لم يكن بوجوده بخلاف ما لا قائم فانه لا يصدق الا اذا كان موجودا ولا يكون قائما فان طبيعة الايجاب تقتضي وجود الموضوع  
 وان كان المحمول عدسيا يفرق معنى منها واما الفرق اللفظي فانه لما في المصريح بقوله وتباخر فيها اى السالبة البسيطة الرابطة عن لفظ السلب  
 كما اذا كان القضية ثلاثية قولنا لا يدعى مع تعاليم سالبة بسيطة وزيد لموسى تعاليم معدولة موجبة او تعذر كما اذا كانت القضية  
 ثنائية ويكون الرابطة محذوفة قولنا لا يدعى مع تعاليم فان هذه القضية على تقدير كونها سالبة بقدر الرابطة فيها تعاليم على تقدير كونها سالبة  
 بقدر قبله وقد يفرق بان لفظ لا يكون محققا للمعدولة وليس بالسالبة البسيطة ولما كان اشتباها بين السالبة البسيطة وبين الموجبة السالبة  
 المحمول لاشتباها على حرف السلب اشار المصريح الى الفرق بينهما بقوله وفي الموجبة السالبة المحمول الرابطة ان اى السالبة البسيطة وثبوت السلب  
 متوسط بينهما اى بين الرابطين لتحصل النسبة فان القضية الموجبة السالبة المحمول فيها نسبتان سلبية حتى المحمول ونسبة ايجابية  
 وهي الرابطة بخلاف السالبة البسيطة والموجبة المعدولة فان فيها نسبة واحدة في الاول سلبية وفي الاخرى ايجابية حتى السالبة  
 المحمول الرابطة ان الرابطة من حرف السلب الرابطة مقدم عليه في غير الرابطة واحد وان كان قد ما او خرا ولما فرغ من بيان  
 اجزاء القضية شرع في بيانها فقال كل نسبة سواء كانت ايجابية او سلبية في نفس الامر او اجبة اى ضرورية الوجود او مستحالة  
 اى ضرورية لعدم او ممكنة اى ليست بضرورية وتلك الكيفيات الثلاثة المواد للقضية محمولها منها بالقوة وليس



عناصرها كونهما اصولا قال في الحاشية اى مثبت المواد الثلث في كل قضية سواء كانت موجبة او سالبة وان كان المبدأ كقضية  
 الايجابية على ما ذكره الشيخ في الشق الثاني من المسألة يكون متخافا عند الايجاب باجده هذه الامور المذكورة انتهى قال الشيخ في  
 واطم ان حال المحمول في نفسه عند الموضوع لا التي يجب علمنا وتصير نحاسا به بالفعل انه كيف هو ولا التي يكون في كل نسبة الى  
 بل الحال التي للمحمول عند الموضوع بالنسبة الايجابية من وادام صدق كذا في ادواها يسمى مادة فاما ان يكون الحال معان المحمول  
 يدوم ويصدق ايجابا فيسمى مادة الوجوب كحال الحيوان عند الانسان يدوم ويجب كذا في ايجابا فيسمى مادة الامتناع كحال الحيوان عند  
 ادواها في لا يدوم احدها فيسمى مادة الامتناع في هذه الحال لا يختلف بالايجاب والسلب فان القضية السالبة يوجب محمولها في هذه الحال  
 بعينها فان محمولها يكون متخافا عند الايجاب جدا لا المذكور وان لم يكن اوجب كذا في الظاهر من كلام الشيخ ان الحال التي للمحمول  
 عند الموضوع بالنسبة الايجابية فيسمى مادة لا الحال التي بالنسبة السالبة في هذه الحال لا يختلف بالايجاب والسلب السالبة ايضا للمحمول كانه متخافا عند  
 الايجاب لانه الامور فخره من تلك الكلام ان المورد في الاصطلاح هي الكيفيات بالنسبة الايجابية فقط بالنسبة السالبة لتكليفه بهذه الكيفيات  
 لانها لا تكليف بهذه الكيفيات اصلا فاما المورد لا يختلف الايجاب والسلب بل هي مع الايجاب فيها معنى السلب محمول في الايجاب كذا  
 وهذا مورد المصريح في الحاشية في قوله لا ايجابا فمفهومه ان ذلك ايضا اعتبار المورد بالنسبة الايجابية في عين اعتبارها  
 اسلية فان امتناع نسبة السلبية مثلا يستلزم الوجوب ايجابية وكذا وجوبها امتناعا عما وامكانها امكانها فاما حجة  
 اعتبارها بالنسبة اليها فافهم الدال عليها اني على تلك الكيفيات اجهة سواء كانت الغاطا كما في القضايا المفردة او غير  
 كما في القضايا المعقولة وتسميتها بها لكونها والا على جهة النسبة يسمى فاما ايضا لكونها فاعلم من الكيفية فالفرق بين  
 والمادة باعتبار كون احدهما والا والاخر مدلول فان قلت اذا كانت اجهة دالة على المادة فالمادة مدلوله ولا ينفك  
 الدال عن المدلول فلا يختلف اجهة عن المادة مع ان اجهة قد يكون مخالفة للمادة كما ستطلع عليه قلت اجهة ما يكون  
 دالة على تلك الكيفيات العامة عما في نفس الامر فافهم منها ثبوت تلك الكيفية في نفس الامر سواء كانت ثابتة فيها  
 ادلا ولا يجب ان يكون المدلول ثابتا في نفس الامر كما في قولنا كل انسان حيوان بالامكان فافهم منه ان كيفية تلك النسبة  
 في نفس الامر هي الامكان مع انها ليس كذلك في نفس الامر بل كيفية تلك النسبة الوجوب فقد يكون اجهة من المادة  
 محمول انسان حيوان بالضرورة او اعم منها محمول انسان حيوان بالامكان او اخص منها محمول انسان كانت بالضرورة  
 وادام كاتبنا ادبانيا كما يقال كل انسان حيوان بالامتناع واجهة تخالف المادة في القضية الصادقة ايضا  
 بان تكون اعم من المادة ولا يكون عينها محمول انسان حيوان بالاطلاق العام فانها صادقة مع كون الماء  
 مادة الضرورية دالة بكون اجهة اعم منها واما اشتملت اى القضية التي اشتملت عليها اى على جهة تسمى بجهة



لا شتاها على اجهة ورابعة لا شتاها على اربعة اجزاء رابعها اجهة ويسمى منوعة ايضا لا شتاها على النوع الذي  
 يسمى الدال اي ايضا فان قلت ان القضية باعتبار ذكر الرابط لسمى ثلثية وباعتبار ذكر اجهة رابعة فلم يسمى  
 ذكر السور خامسة قلت الرابط لازم القضية وكذا اجهة من قبيل اذ كل قضية لا يتفك عن صلاحية اجهة بخلاف السور فليس كذلك  
 من سبل اللوازم اذ عقد القضية يتفك عن صلاحية اعتبار السور كما في الطبيعية فظهر الفرق بين السور واهية لان القضية  
 المطلقة التي لا يذكر فيها اجهة خالية عنها كما حال السور كما نقول وان كانت خالية عنها في اللفظ لكنها ليست خالية  
 عن صلاحيتها للجهة فاللزم باعتبار صلاحية ثابت فيها بخلاف الطبيعية فانها ليست صالحة للسور فالدال بسيط  
 الموجبة بسيطة ان كانت حقيقتها اي حقيقة تلك القضية ايجابا فقط اى بدون السلب نحو كل انسان حيوان بالضرورة  
 او سلبا فقط اى بدون الايجاب فيها نحو لا شئ من الانسان يحجر بالضرورة وانما سميت بسيطة لبعاطتها باللفظ  
 الى حقيقة المركبة ومركبة اى الموجبة مركبة ان كانت حقيقتها ملزمة اى مركبة بنها اى من الايجاب السلب نحو كل كائن متحرك  
 الاصلح ما دام كاتبا لا واسما فان قلت لا تركيب في لفظ المركبة من الايجاب والسلب فلان هناك امر  
 اجمالى اذا فصل حصل قضيتان مختلفتان فكيف يوافق ان حقيقتها مركبة منها قلت المراد بالحقيقة بالها وباطن امرها فالله اعلم  
 منها ويخرج من باطنها التركيب منها لانه اذا فصل في الامر اجمالى يحصل منه قضيتان مختلفتان اللتان كانتا  
 في باطنه ولا بد في المركبة من ذكر اجهة بعبارة غير مستقلة كقولنا جزئها والا لكان هناك قضيتان متجارتان  
 فلا تبقى قضية واحدة مركبة فافهم والعبرة اى الاعتبار في التسمية اى تسمية القضية الموجبة المركبة بالموجبة والسالبة المحر  
 الاول من هذه القضية فان كان الجزاء الاول من القضية المركبة موجبا تسمى موجبة وان كان سالبا تسمى سالبة وانما اعتبر الجزاء الاول  
 في التسمية دون الثاني لتقدمه واصلته واستقلاله والا اى وان لم يشتمل على جهة مطلقة لا اطلاقا وعدم تعبد باجهة كـ  
 اجهات ومجملات لا مجال اجهة فيها كانهال السور في الهيلة من حيث اجهة اى تسميتها بالمطلقة والهيلة باعتبار اجهة لعدم تعبد  
 بها واهمال ذكرها باعتبار الافراد وغير ما دسى اى اجهة ان وفتت المادة اى الكيفية لنفس الامر بمعنى ان يكون الكيفية التي يدل  
 عليها اللفظ في القضية هي قضية الثابتة في نفس الامر وقت القضية اى تكون القضية الموجبة بكيفية بهذه كيفية صادقة لواقعها بالواقع  
 اجهة نحو كل انسان حيوان بالضرورة والا وان لم يوافق المادة بان يكون الكيفية الدال عليها اللفظ في القضية غير الكيفية التي تدل عليها  
 كذبت اى القضية يكون كاذبة لعدم مطابقتها لواقع باعتبار اجهة فالصدق والكذب باعتبار مطابقة اجهة وعدم مطابقة المادة  
 وما مر في اواخر القضية باعتبار مطابقة المسئلة بعد ما لواقع هذا على ان يدعى المتأخر من اعل في القياس فصدق القضية وكذا يدعى  
 اجهة المادة من غير ان يكون كاذبة مع اتفاقها كما في قولنا لا شئ من الانسان نحو ان بالضرورة فان المادة مادة الضرورية



ايضا يدل عليها مع ان القضية كاذبة والسر ان المواد كيفيات فبنيته فقط والسلب واراد عليها فالبسالة الضرورية في  
 مادة الاحجاب كاذبة الا ان الحق المراد بالمواقفة عدم التباين بينهما بل كيفيات وبالمخالفة للتباين بما يمكن ذلك الاتحاد وحده  
 فالضرورة من حيث كونها حال السلب مخالفة لنفسها من حيث كونها حال الاحجاب وانما استحدث في نفس الضرورة فافهمهم لمتفقون  
 المواد المحكية اي المبحوث عنها في علم الحكمة وهي الوجوب الامكان والاستناع هي اي هذه المواد ابجيات المنطقية اي ابجيات التي بحث  
 المنطقيون عنها في علم المنطق تليان ان المواد الثلاث المبحوث عنها في علم الحكمة بعينها هي ابجيات المبحوث عنها في المنطق لا غير  
 كما ذهب اليه البعض فقال المصريح بتحقيق الى اخره المراد انها مستحدثان في القضايا التي محمولاتها الوجود او العدم وليس منها تباين  
 في المعنى والمفهوم باعتبار الاصطلاحين فلا يلزم استعمال تلك الالفاظ الثلاثة في الاطلاق واحد في معنيين لانها ليس بمفهومين بل  
 على اختلاف الاصطلاحين اصطلاح المنطقيين ومصطلح المنطقيين هو كما ترى في الماني غير ما فالمراد بالعينية كونها من افراد ابجيات  
 المنطقية بمعنى ان المواد المحكية من افراد ابجيات المنطقية اذ هي كيفيات نسبتة لمحمول الى الموضوع سواء كان وجودا او غير وجودا وكما ترى في  
 نسبة الوجود خاصة فالوجوب اذا اطلق في الحكمة اريد به وجوب الوجود في نفسه وفي المنطق اريد به مطلق وجوب نسبة ولا شك ان احدهما  
 فرد لاخر فالفرق بينهما باعتبار خصوصية المحمول وعمومه لا باعتبار حقيقة المعنى فصار استحقاقه في قول القائل صاحب المواقف انها اي المواد المحكية  
 غير باي غير ابجيات المنطقية فيها تباين بحسب المفهوم فان المواد المحكية مفهوماتها كيفيات مختصة لنسبة الوجود في نفسه خاصة بان الوجود واجب  
 او متعاقب ابجيات المنطقية مفهوماتها كيفيات نسبتة لمحمول الى الموضوع سواء كان المحمول وجودا او غير متعاقبا بان المحمول واجب الوجود  
 او ممكن الثبوت او متعاقب الثبوت ولا شك في التعاين بين مفهوميهما وليس المراد بالتعاين ان احدهما مبني للاخر ولما لم يتفق في القائل ان الالفاظ  
 يرجع الى تباين المحمول الى تباين نفس معنى الوجوب الامكان والاستناع فقال انها غير باي الا ان لم يكن غيرا كانت لوازم لمهية واجبة  
 لذاتها فترى ان لوازمها واجبة لثبوتها فلو كان الوجود من الوجوب الذي هو من المواد المحكية صاعدا ان لوازمها واجبة الوجود  
 اذ الوجوب الذي هو من المواد المحكية هو وجوب الوجود في نفسه فصارت لوازم واجبة لنفسها فاذا قلنا الزوجية واجبة للاحقة كونها الزوجية  
 واجبة الوجود في نفسها وليس كذلك فانها واجبة لثبوتها لا واجبة الوجود واجباته فرق بين وجوب الوجود في نفسه وبين الثبوت لغير الوجود  
 اي وجوب الوجود في نفسه فلو لم تعد الواجب الوجود في نفسه غير لازم في ثبوت لوازمها لثباتها والثاني اي وجوب الثبوت لغير لازم في ثبوتها  
 لما هيات لها غير مح لازم تعد الواجب الوجود حاصلا ان وجوب الوجود في نفسه غير وجوب الثبوت لغيره واحدهما يستلزم الاخر فان  
 يكون لازم لما هيات واجبة لذاتها كونها واجبة في نفسها حتى يخرج عن جنس الامكان والاحتياج بان يكون الزوجية موجبة واجبة لذاتها  
 ممنوعة فان الوجوب المنطقي وان لم يتعارض مع الوجوب المحكي في نفس مفهومه مكن في المنطق ليس معتبرا بالنسبة الى الوجود في نفسه فقط بل لازم الوجود  
 بل يكون بالنسبة الى غير فلا يلزم وجوبه بل وجوب الثبوت كما في الزوجية للاحقة فلا يلزم الحال وان اريد وجوب الثبوت لغير ما وبيها فالمراد مسلمة بطلان



لثاني ممنوع فان زوجية الاربعه وجب الثبوت لها وليس محال وانما المحال كمنها واجبة الوجود نفسها ولا يدفع هذا الجواب في القائل لان  
 ان الوجوب اذا اطلق في الحكمة يراو بها الوجوب الذي في فلو كان الوجوب الذي هو واجبة لعينه هو الوجوب المحكمي كان وجوبه زوجية للاربعه  
 وجوبا ذاتيا لانه لم يحث عنه في الحكمة فليزم كون الوجوب الماهيا واجبة لذاتها بمعنى المحال والفرق بين وجوب الوجود ووجوب الثبوت  
 فتا وقد وجه كلام صاحب المواقف بان الوجوب مشا قد يوجد محمولا بالقياس الى وجوب اش في نفسه وقد يوجد حده للقياس بالقياس الى  
 وجود الاش في نفسه واستعمل في الحكمة هو الاول في المنطق الثاني وهو ما استعار ان معنوا ومتبائنا مصادقا وقدين ان بحيث في الامر الثاني  
 من المواد الثلاثة المراد منها مصادقاتها التي يوضح انتزاع هذه المعاني عنها وقد يطلق على المعاني مصادقاتها لانتزاعها كما يطلق على الاول  
 جهات الضمايا باعتبار معانيها المصادقية لا باعتبار منشأها واصلها ولعل مراد صاحب المواقف بقوله انها غير ما هذا المعنى ويرجع الدليل  
 كما يظهر من التامل الصادق بذات حصر الماور في الثالث على اى القدر او يتسهم واما توهم من في ان كل نسبة تفقضي ثبوت المواد جميعا  
 سواء كانت ايجابية او سلبية مع ان القدر لا يقولون بل جعلوها مواد النسبة ايجابية مدفوع باعتراف سابقا فذكره اما على وجهين  
 تخفيف الدال اى المتأخر في المادة عبارة عن كل كيفية كانت النسبة في نفس الامر اية نسبة كانت كدوام اى الكون في جميع اوقات  
 اى الكون في وقت غير ذلك لا اطلاق العام والامكان العام ونحوهما فالفرق بين المذمومين وجعل الاول في المادة عند القدر المختص  
 ثلث وعند المتأخرين لا يختص فيها بل اية كيفية كانت من المواد ثلثا وغيره والثاني المادة عند القدر عبارة عن كيفية نسبة الاجزاء  
 وعند المتأخرين عن كيفية نسبة ايجابية كانت او سلبية ومن ثم اى من اجل عدم تعيين الجهات وحصريا كانت الموجبات غير متباينة  
 اى غير مختصة في عدد لان الكيفيات ليست مختصة في عدد وكل قضية مع اية كيفية اخذت تكون جهة فكانت الموجبات غير متباينة بها  
 عدم تنافي الكيفيات المعبرة فيها وتعيينها في شاعته كما في الكتاب باعتبار استعماله الاكثر وتوقفها على القياس عليها لا باعتبار الكيفيات المتأخرة  
 معها في كون الجهات غير متباينة ببعضها بل المتأخرين بل عند القدر ايضا لك فان المادة وان كانت مختصة عند عدم ثلث لكن  
 اعم من المادة فصارت الضمايا باعتبارها غير متباينة ان صدق القضية وكذا بها عند القدر ليس باعتبار موافقة الجهة للمادة وعند المتأخرين بالمقارنة  
 وعدوها فلا تخالف الجهة المادة عند المتأخرين الا في القضية الكاذبة لا الصالحة كما عند القدر وقد عرفت سابقا في اى الموجبات محكم  
 فيها اى في الموجبة باستحالة انفكاك النسبة اى تسجيل ان لا يكون في النسبة بين المصنوع والمحمول سواء كانت ايجابية او سلبية والقول بان  
 انفكاك المحمول عن المصنوع لا يخل بالطاهر للسبب فلما ذكره مطلقا قال في المحاشية سواء كانت شبيهة عن ذات المصنوع او من فصل عنها  
 بعض المفارقات لو قضى للملازمة بين الامرين يكون احدهما ضروريا لاخره وان كان امتناع الانفكاك عنه من خارج او يقا من مطلقا  
 غير متغير بطرا ووصف فمقتضى ضرورة اشتغالها على الضرورة مطلقة لعدم تعبد بالشرط الوصف او الوقت او غير ذلك ولا تصرف في ذلك عند  
 اليها او مادام الوصف اى في الحكم في القضية باستحالة انفكاك النسبة مادام الوصف المعنوي الثاني بان المصنوع سواء كان في زمان او



اولاً لجله فالفرق بينهما ان الضرورة في الاول مستندة الى الذات الوصف طرف بها كقولنا كل كاتب انسان بالضرورة مادام كاتباً  
 فالكساية ليس لها دخل في ثبوت الانسان لذات الكاتب بل هي طرف لم وهو ثابت له في وقتها وفي الثاني الوصف دخل  
 في الضرورة وهي مستندة الى مجموع الذات والوصف كقولنا كل كاتب متحرك للاصابع بالضرورة مادام كاتباً فثبوت  
 متحرك الاصابع لذات الكاتب بشرط الكتابة وهو مستند الى مجموعها وفي الثالث يكون الوصف منشا للضرورة لا شرطاً ولا ظرفاً كقولنا  
 كل ابيض مغرق البصر مادام ابيضاً لثبوت مغرق البصر للاصبعين شرطاً للضرورة بالوصف فيها واما  
 لموجها من الشرط انما هي التي يحكي كرمها في المركبات او حكم في القضية الموجبة استحالة انعكاس النسبة في وقت معين من الاوقات  
 كوقت جيلولة الارض في قولنا كل قمر تخلف بالضرورة وقتاً بجلولة وكما يتبع في قولنا لا شيء من القمر يخلف في وقت التبرع فوقتة اي هذه  
 يسمى وقتية لتقدير الضرورة فيها بالوقت المعين مطلقاً لعدم تقديرها بالادوام واللا ضرورة او حكم في القضية باستحالة النسبة في وقت معين  
 فمستندة الى انشا الوقت وعدم تعيينه مطلقاً لعدم تقديرها بالادوام واللا ضرورة كقولنا كل انسان يتغير بالضرورة وقتاً لا شيء من الانسان يتغير بالوقت  
 او حكم فيها بعدم انعكاسها اي انعكاس النسبة يعني نسبة المحمول غير منفكة عن الموضوع بحيث لا يوجد الموضوع بدون المحمول في الواقع  
 سواء كان الانعكاس محالاً كما في الضرورة او لا كما في حركة الفلك فانعكاسها عنها ليس محتمل وان لم يوجد مطلقاً اي غير متقدّر  
 فلهذا مطلقاً يعني فبذلك القضية تدعى انية مطلقاً لاستحالتها على الدوام وعدم تقديرها بالوصف كقولنا كل فلك متحرك بالادوام او حكم  
 في القضية بعدم انعكاس النسبة مادام الوصف مادام الوصف المتوحد بالمتوحد بالمتوحد ثابت واما لم يوجد بالوصف فعرفتها  
 عامة لان العرف العام يفهم تدل المعنى من بعض السوابق في التي يكون من الموضوع والمحمول فيها ساقاه نحو لا شيء من العالم يتجاوز  
 العالم يفهم منه ان العالم اديم قائماً ليس تعالى عداً قال بعضهم لا خصوصية للسابقة بل من حيث في العرف الضابط يفهم تدل المعنى يردون لنا كل نام  
 مستيقظ يفهم منه في العرف العام الاطلاق العام ووجه تسميتها بالعام هو انها من العرفية انما هي التي يحكي كرمها في المركبات والنسبة الى  
 العرف العام او حكم في القضية بتعريفها افعلية نسبة والارادها مقابل القوة سواء كانت احد الارزاق الثلاثة كما في احوال الكائنات  
 او في المتعالية عنها كما في احوال المجررات فمطلقاً تدعى القضية تدعى مطلقاً لان المعنى رتبة عند اطلاق القضية مجردة عن جهة  
 اولاً استمالها على الاطلاق العام عامة كونها اعم من الوجودية والادامة والوجودية بالضرورة للثبوت في كرمها في المركبات وليس بالبط  
 الرابع المذكورة انفاً او حكم في القضية بعدم استحالتها النسبة تدعى النسبة تدعى النسبة لثبوت تجليتها في وقت واحد ولا يمكن ان  
 هذه القضية تدعى ممكنة لاحتوائها على الامكان عامة لموجها من الممكنة انما هي كقولنا اعتقل الفاعل وجوداً تاماً كان العام فلا مكان بيننا  
 بالضرورة تدعى بخلاف الحكم وعدم الاستحالة لازم من لوازمه فغيره او حكم في القضية بعدم استحالة الطرفين اي نسبة الاجابية والسيجية  
 يحكم فيها بان كليتها ليست حتمية بل هي بالضرورة عن الطرفين ممكنة خاصة كقولنا كل انسان كاتب بالامكان بخلاف وجودها من العامة والافرن



بين الايجاب والسلب فيها اى في المكنة الخاصة باللفظ فان كان في اللفظ الايجاب موجباً والافسالية والامتناعية فلا فرق بينهما فانها جازية  
عن الضرورة على الوجهين وكانت موجبة وسالبة والفرق البصري والضمانيان في الموجبة ايجاباً صريحاً والسالبة باسقاط عتبات  
اللفظ لا محسنة وقد عرفت في العامين المشروطات العرفية العامة والوقعية المطلقة اى الوقعية المطلقة والمنشئة بالثبوت باعتبار  
التحليل بالادام الذاتي لكل واحد منهما عقيداً بالادام الذاتي الادام الذاتي ان النسبة المذكورة في القضية ليست بمهمة مادام ان الموضوع موجود  
فيكون اشارة الى قضية مطلقة عامة فتسمى المشروطات العامة بهذا القيد للمشروطات الخاصة بخصوصيتها من العباد والعرفية العامة بهذا القيد العرفية  
الخاصة بخصوصيتها من العامة والوقعية المطلقة المقيدة بالوقعية فقط بخلاف الاطلاق باعتبار القيد بالمنشئة المطلقة المقيدة بالمنشئة فقط بخلاف  
الاطلاق باعتبار المذكور وانما قيد بالادام الذاتي دون الوصف لمنافاة لادام الوصفى للمعتبر فيها باعتبار العتبات فقلت ان الادام الوصفى  
مناف لادام الوصفى فلم يقيد العرفية العامة بالمشروطات العامة فيها ضرورة وصغية ولا منافاة بينهما وبين الادام الوصفى فلم يقيد بالثبوت  
الضرورة الوصفية مستلزمية لادام الوصفى فما يكون منافياً لما فلا يكون مقيدة به واما التقيد بقيد اخر وان لم يكن منافياً لما لم يعبر  
بالاعتبار بها تركها واشتلت الاربعه ظاهرة وقد عرفت في المطلقة العامة بالضرورة او بالادام الذاتين معضى بالضرورة الذاتية ان  
في القضية المذكورة ليست بضرورية مادام ذات الموضوع موجودة والادام مناه ان النسبة ليست بمهمة مادام الذات لا يكون اشارة  
الى مكنة عامة والثاني الى مطلقة عامة فتسمى الى المطلقة المقيدة بالضرورة الذاتية وجودية ضرورية كقولنا كل انسان حيوان فالحمل بالضرورة  
ولا شئ من الانسان حيوان فالحمل بالضرورة والمطلقة العامة المقيدة بالادام الذاتي لتسمى وجودية لادامته وجودية المطلقة  
الاسكن بية اى منسوبة الى اسكندر وانما نسب اليه لان كثر مشلته لمعلم الاول وهو اسطون في الحكمة اليونانية للمطلقة في مادة الادام تحريم فالحال لادام  
فهم الاسكندر الاخر وسمى من هذه الامثلة الادام منفرد اسطون وقد وقعت بينه وبين جالينوس منطلقات كثيرة وهو يسمي بالمدبر في السجل  
راسه ومولده فردوسيا فلهذا النسبة كذا قيل قال الشيخ الديوبى في تحصيل الايمان ان في القرنين المشهورين الاسكندر ومو ابن فيلوتس اسكندر  
مصاحباً للخضر عليه السلام وطلب عين بحيرة فلم يجد ما والا اسكندر اليوناني غيره وهو ابن بانيان بن فيث بن نوح عليه السلام وكان  
للاسطون مصاحباً والمعلم الصواب كملته اى في كلمة لبحث بها فالصمد معنى الفاعل للمبالغة فيها اى في هذه الكلمة سبأ اى غشيشات البحث  
الاول اشتهر تعريف الضرورية المطلقة بانها اى الضرورية المطلقة القضية التي يحكم فيها اى في تلك القضية ضرورة ثبوت المحمول للموضوع  
المحمول ثابت للموضوع غير متفك عنه اى عن الموضوع مادام ان الموضوع موجود اى ضرورة الثبوت اسباب مادام ان الموضوع موجود  
ذاته موجود فثبوت المحمول وضروري لموضوعك عنها محمول الانسان فان الضرورة ولا شئ من الانسان كحكمة الضرورة وخاصة بالقيد بتعيينه على المتغير  
في الضرورية الضرورية للناسية الالازمية وفيه اى في التعريف الضرورية شك اى اعتراض من جهة الاول انه اى الشان ان كان المحمول في  
القضية بالموجود يجوز وجوده في عدم منافاة الضرورة لا مكان انما هو تعريف الشك ان محمول القضية اذ كان موجوداً محمولاً فيكون موجوداً



بالضرورة تصدق الضرورة اذا الانسان موجود بالضرورة بشرط التصافه بالوجود واللازم اجتماع التقضين بل يصدق الانسان  
 اذا الانسان ممكن وجوده وعدمه سواء كانت نسبة الى ذاته وليا لغيره من هذا هو الامكان الخاص الذي هو سلب الضرورة عن الجانبين  
 كل انسان موجود بالامكان الخاص ايضا فجميع الضرورة والامكان الخاص في مادة واحدة فيلزم عدم منافاة الضرورة للامكان الخاص  
 انها متنافيان هـ واجب المجيب المتحقق الدواني في حاشية التهذيب بالفرق بين الضرورة في زمان الوجود وبينها في الضرورة  
 بشرطه اي بشرط الوجود فانه قال بان المراد ضرورة ثبوت المحمول للموضوع في جميع اوقات وجوده والوجود ليس بضروري في جميع اوقات  
 وجود الموضوع وان كان ضروريا بشرطه فاصليه يرجع الى الفرق بين الضرورة في زمان الوجود والضرورة بشرطه بان الاول الوجود  
 محض للضرورة وليس له مدخل فيها بخلاف الثاني فان الوجود له مدخل في الضرورة وبشرطه اي بالمعبر في تعريف الضرورة بالاول  
 للامكان في المتحقق فيما كان المحمول الموجود متواترا وبوليس متواترا فالانسان موجود بالضرورة بشرط وجوده لا زمان وجوده  
 فعدمه في زمان وجوده يكون مكانا كموثاق الممكنات فكيف يكون وجوده ضروريا في زمانه فلم تصدق الضرورية التي هي غاية الامكان  
 الخاص يلزم عدم المناقاة بينهما وما هو صادق ليس منافيا له يلزم من اجتماعهما اختلاف اورد المورود العلامة الكرواني قال قد بينه له  
 بعض المتعلمين عند هذا الكتاب انه اي الانسان يلزم حصره في الضرورية الذاتية في الضرورية الازلية التي يحكم فيها اي  
 في الازلية لضرورة الازلية في جميع الازمنة الماضية وابدأ في جميع الازمنة مستقبل فلا يكون اي الضرورة مطلقة نعم  
 الضرورية الازلية بحصرها فيها وعدم وجودها في غير ما كما يتوهم لان اي الانسان هذا دليل لزوم احصره في الموضوع في زمان  
 وجوده لم يحل له اي الموضوع شي في وقت وجوده اي وجود الموضوع فوجب المشي للموضوع في وقت وجوده تلزم لوجوبه في ذلك  
 ولما كان الشيء تابعا له في جميع اوقات وجوده بالضرورة كما في الضرورية كانت جميع اوقات وجوده الازمنة الماضية  
 فاختصرت فيها في اصل الازمنة الضرورية لمطلقة نعم من الضرورية الازلية لانهما توحد فيما لم يكن وجود الموضوع ازلا وابد الكافي  
 قولنا كل انسان موجود بالضرورة ولا يوجد الازلية في الانسان عدم وجوده الا نل اذا كان تعريف الضرورية لمطلقة كان ثبوت  
 الموضوع فيها ضروريا في جميع اوقات وجود الموضوع يلزم حصرها في الازلية لان ضرورة الثبوت في جميع اوقات الذات تلزم ضرورة  
 الذات لان وجود الملزوم ملزوم وجود اللازم فلو لم يكن الذات موجودة بالضرورة في جميع اوقات وجوده لم يكن ثبوت المحمول ضروريا فيها فاما  
 اتقا باللازم ملزوم فاما في الضرورة المعبرة في الضرورية لمطلقة هي الضرورة بشرط الوجود واللازم ملزوم فاما في الضرورة  
 بان المتاني للضرورة لهذا المعنى هو الامكان معني رفع الضرورة بشرط الوجود اما الامكان الذاتي الصافي في القضية التي يحملها الموضوع انما  
 الضرورة الازلية لا ضرورة الصافي فيها فهم ونوقض الناقض الفاضل الامور السالكين على نقص دليل المورود لانه لا ضرورة  
 الازمنة لانه في ثبوتها اذا كانت ضرورية لذاتها في جميع الازمنة بشرط الوجود اي ليس ثبوتها بشرط وجود







١٠٠ - ورتبة بانتفاء الموضوع لعدم اقتضائه وجوده بخلافه من العقار بالناس بالضرورة ويجوز ان يكون صدقها بانتفاء المحمول اذ كان  
 الموضوع موجودا اما في جميع الاوقات اي يكون انتفاء المحمول عن الموضوع في جميع اوقات وجود الذات بان لا يتحقق المحمول في وقت  
 من اوقات وجود الموضوع بخلافه من الناس بحكم بالضرورة او في بعضها اى بعض الاوقات بان لا يتحقق المحمول في بعض اوقات  
 وجود الموضوع ويتحقق في بعض اخرى بخلافه من القمر بخسب بالضرورة فليس الثبوت الاختلاف للقمر في جميع اوقات وجوده وهو دورا كان  
 الاختلاف ثابتا للقمر بالضرورة في بعض الاوقات وهو وقت حيلولة الارض بين الشمس ومنه فالسالبه بها صدق بانتقاء المحمول في بعض  
 اوقات وجود الموضوع وهو وقت التبريح وفيه اي في هذا الجواب لفظ قال في الحاشية هذا ما سألني وماذا اى الشان يلزم ان يثبت بالضرورة  
 الامكان فكل قمر مخسب بالفعل صادق بمصدق ايضا كل قمر مخسب بالامكان جاعلا ان القول كقولك دام ظرفا للثبوت يلزم منه عدم  
 الضرورة للامكان مع ان بينهما سافاة لاحالة بيانه ان شئ من القمر مخسب بالضرورة صادق كما عرفت وكل قمر مخسب بالامكان الصيا  
 صادق اذ كل قمر مخسب بالفعل صادق وبى مطلقا عامة يخص من الملكة وصدق انما يستلزم صدق العام فليزم صدق كل قمر مخسب  
 بالامكان ضرورة الملكة كما انما سبق في السلب واليجاب لصدق الضرورة في السلب والامكان واليجاب فليزم اجتماع الخصيتين لان الملكة لثبوت  
 بعض السالبة الضرورية ويومح قطعا فما قال الجيب يستلزم المحال ما يستلزمه يكون باطلا ايضا فبطل الجواب وسيل عطف على قوله  
 يلزم منها ان في هذا الجواب قطعا وبما وبانه سطل فالتوا اى المنطوقون ان السالبة الضرورية الازلية التي يحكم فيها الضرورة  
 وابدأ والسالبة الضرورية المطلقة التي يحكم فيها ضرورة السلب ادم ذات الموضوع موجودة متساويتان فان السلب اذ كان  
 اذ لا وابدأ كان في جميع اوقات الموضوع وبالعكس واذا كان دام ظرفا للثبوت كما قال الجيب سطل المساواة منها فان السلب  
 وهو الموجبة ضرورة المطلقة اذ هي اعم من الموجبة الضرورية الازلية يخص من سلب الاخص وبى الضرورية الازلية اذ هي تخص من  
 المطلقة فانه اذا تحقق حكم اذ لا وابدأ تحقق حكم اذ ادم فالموضوع موجود من غير عكس فالموجبة الضرورية المطلقة يكون اعم من الموجبة الضرورية  
 الازلية فسلب الضرورية المطلقة سلب اعم سلب الاخص يكون اخص من سلب الاخص كما عرفت فتصوات فيكون سلبها اخص من سلب الضرورية  
 الازلية الذي هو سلب الاخص فلم يبق المساواة بينهما فطل فالتوا من المساواة بف قال في الحاشية الموضوع منهم قالوا ان الموجبة ضرورة  
 المطلقة اعم مطلقا من الموجبة الضرورية الازلية واما سالبتهما فمتساويان لانه اذا صدق السلب ادم الذات صدق سلب الازلا  
 ابدان صدق ليجاب يستدعي وجود الذات وقد فرغ من عدمه اما العكس فظاهر واذا عرفت ذلك فقول ان الجيب هو في  
 من القمر مخسب بالضرورة لانه ضرورة عتادة فان قال ان السالبة الازلية لا يصدق في المثالين على ان سلب السالبة الازلية  
 كل قمر مخسب بالامكان الذات في كسب في اعمية ظهوره من حيث هو ابتداء وان يلزم صدقها بتغييره في متعلق التصرف في شئ  
 السالبة الضرورية المطلقة فيصدق في المثال المذكور ان الثبوت اذ لا وابدأ سلب الضرورة فتعريف على هذا القدر ايضا سطل المساواة



قال المجتهد اذ لم الذات اعم مطلقا من البشوت اذ لا وابدانها يجب ان يكون آية منها: بعكس فان سلب الوجود لا ينافي  
 واما اذا كان الطرف قبل السلب لا يلزم ذلك كما لا يخفى على المتفطن انتهى قوله واما اذا كان الطرف قبل السلب أي في غير  
 الطرف قبل السلب سلب المساواة لانح يكون السالبة الضرورية سلب الإيجاب الضرورية السالبة الازلية سلب الجالب إلى غير  
 اعم من الآخر فصيحة السلبين اخص من الآخر حيث واما اذا كان الطرف قبل السلب سلب المساواة اذ لا يكون السالبة سلبا للموجبة  
 لان القيد الذي كان في الموجبة صار ضمنا إلى السالبة فيكون السلبا للموجبة بغير القيد بغير السالبة  
 وهذا السلب بغير فلا يكون سلبا لها فلا يخلو المساواة بالدليل المذكور وهو ان العالم اخص من سلب الاخص فان سلب العالم لا ينافي  
 بل سلبا لغيره وان سلبا لغيره لا ينافي سلبا لغيره وان سلبا لغيره لا ينافي سلبا لغيره وان سلبا لغيره لا ينافي  
 بل انما سلب على التدرج أي المتكدر يعني من تفكر الفكر الصبا يدك هذه المفاسد منها انه يلزم عدم عموم السالبة الوقتية من السالبة الضرورية  
 وهذا مخالف لما عليه الجمهور من ان الضرورية سواء كانت موجبة او سالبة اخص السالبة قال في الحاشية سيما في مباحث العكس  
 كما يظهر من ان سلبها انه يلزم كذا العكس المستوي مع صدق الاصل فان شئ من العكس ينحرف بالضرورة حقا لا يصح العكس من شئ  
 من ينحرف بغير الضرورة لصدق عقيدته وبكل منحرف فلا يمكن ان ينافي المخالف ليس بضروري لا يصدق عكس القصر العباد لا يصدق  
 لا شئ من الاخصف ليس بضروري لصدق عقيدته فهو محض الاخصف ليس بضروري لصدق عقيدته فهو محض الاخصف ليس بضروري  
 التي ليس المحمول فيها ضروري مع صدق الطرفين وجود شرط الايجاب فاصدق كل كتاب لسان الضرورة ولا شئ من الانسان كتاب بالضرورة  
 ولا يصدق لاشئ من الكتاب كتاب بالضرورة لان ثبت الكتابة للكتاب ضروري فكذا يظهر من ان سلب في الخطابات فاصدق غير محضه وان  
 بايجاب عن الشك أي الجواب الذي لا جواب له عن اصل الشك هو ان الوجود المفهوم من سلب الوجود بغير الضرورة اعم من المحقق الواقع في  
 او المقدر والمفهوم من فيها ضمني صفة عدم وجود المصنوع وان لم يكن وجوده متحقا لكنه مقدور وبذلك يعني لصدق السالبة بخلاف الموجبة اذ لا  
 فيها من الوجود المحقق فخطأ في صير السالبة اعم من الموجبة ويصدق لاشئ من العباد بانسان الضرورة باعتبار الوجود المفهوم في شئ من الجواهر  
 ماية أي الذي فيه معنى فيه فظهر نهي قال في الحاشية لعل وجهه انه على هذا لا يبقى الفرق بين الموجبة الضرورية والسالبة انتهى توجيهه في  
 مستتر في الموجبة الضرورية الصبا علما كان اعم من المحقق والمقدر فصار كلاما بسيما فان قلت ان السالبة يمكن لصدق الوجود  
 المقدر بخلاف الموجبة قلت من الموجبة القضاء بالتحقيق التي يقتضي الوجود المقدر بخلاف الموجبة لا يمتنع بحسبها  
 فالفرق انما يتم في الحارجية دون الحقيقة ذلك ان نقول عموم السالبة من الموجبة مخصوص بما اذا لم يمنع مانع من  
 السالبة بدون وجود المصنوع واما اذا منع المانع كما في هذه السالبة ان تقدر بالعباد الوجود مانع من صدقها بل  
 فقلت اعم من الموجبة هذا ان كان غاية العذر في هذا المقام لكن تخصيص الوجود من المحقق والمقدر لا يلزم عليهم لانه في المقام







بأفضل مطلقه عامة نفقض الدائمة المطلقة وكذب الخد نفقض سيقولون صدق الاخر ولا شك ان المطلقة العامة لا بد ان تكون  
 دائمة ودائمة على وجهي الواجب العالي فلا بد من صدق نفقضها وبوالعقل الفعال موجودا وانما هذه قضية دائمة متعاقبة مع كون المحمول في الوجود معلوم  
 الدائمة ليست بخصوصية بما يكون المحمول فيها من الوجود ذلك ان نفقض المطلقة العامة الدائمة مخصوص بما لا يكون المحمول فيه الوجود منها  
 ليس كذلك فلا نعلم انه اذا لم يصدق المطلقة العامة يصدق الدائمة لانها ليست من نفقضها في القضية التي يحملها الوجود فلو ارتفع كلامنا  
 لا يلزم ارتفاع النفقضين ويمكن ان يكون المعروف الدوام الذاتي والمتبادر فيه تغاير المحمول للوجود واما الدوام الذي يصدق في قولنا  
 الفعل الفاعل موجود وانما هو دائم ازل لا دوام زمني كونه بريعا عن الزمان في غير ذلك فلا يلزم وجود دائمة معرفة يحملها الوجود وتوجه الاراء  
 على الحال فافهم الثالث من المباحث المشروطة العامة تارة تؤخذ بمعنى ضرورة النسبة التي تنسب المحمول الى الموضوع بشرط الوصف العنوان  
 المعبر عنه الموضوع بان يكون منشأ المحمول مجموع الذات الوصف كقولنا كل كتاب متحرك الاصابع مادام كتابا واخرى في المشروطة العامة  
 ضرورة انها هي النسبة في جميع اوقات الوصف نحو كل كتاب انسان بالضرورة في جميع اوقات وصف الموضوع في الاول اي في المشروطة العامة  
 بالمعنى الاول اي ضرورة النسبة بشرط الوصف العنواني يجب ان يكون الوصف مغل في الضرورة اي يجب ان يكون الوصف مغل في ضرورة  
 اليه بخلاف الثاني في المشروطة العامة بمعنى ضرورة النسبة في جميع اوقات الوصف فانها ليس فيها الوصف الموضوع مغل في الضرورة بل هو نفقض  
 حاصله ان المشروطة العامة محيين الاول ان المحمول ضروري للموضوع بشرط ان تصادف الوصف العنواني بان يكون الوصف مغل فيها ويكون الحكم  
 النسبة لذات الموضوع بالوصف العنواني من حيث انها متصفة فيكون منشأ المحمول مجموع الذات الوصف نحو قولنا كل كتاب متحرك الاصابع  
 مادام كتابا وانما ان المحمول ضروري لذات الموضوع في جميع اوقات وصف العنواني لانها متصفة في كل مورد فيها بالذات وانما هو  
 لتعيين الوقت ليس بالزمن وم باعتبار رطلية الوصف كافي الاول بل مع قطع النظر عنه كقولنا كل كتاب انسان بالضرورة مادام كتابا فان النسبة  
 ثابتة لذات الكاتب في جميع اوقات الكتابة وليس للكتابة ثبات في ضرورة الانسانية لذات الكاتب بل هي ضرورية لها مع قطع النظر عن  
 بخلاف الاول فان متحرك الاصابع ضروري للكاتب بشرط الكتابة لاني زمانها فانها متشابهة في الظاهر ليس متحرك الاصابع ضروري للكاتب  
 لقطع النظر عن الكتابة وبمعناها اي من المعنى الاول للمشروطة العامة المعنى الثاني في عموم وخصوص من حيث اجتماع في مادة وتغير فان  
 مادته في مادة الاجتماع فما اذا كان الوصف العنواني لازما للذات في وقت كافي قولنا كل شخص منظم مادام خفيا فان ثبات الاطلاق لا  
 المتخف ضروري بشرط الانخفاف في زمانه لان الانخفاف ضروري للذات في اوقاته والاطلاق مجموع الذات والانخفاف لازم  
 في اوقاته فيكون لازما وضروريا للذات في اوقاته ايضا فوجد المعنى الثاني واجتماع المصيان في هذه المادة واما افتراض المعنى الاول  
 عن الثاني فيما اذا كان المحمول ضروريا للذات بشرط الوصف المتعارف في قولنا كل كتاب متحرك الاصابع بالضرورة مادام كتابا  
 فنثبت متحرك الاصابع للكتابة كذا ولما دخل فيه ليس ثبوته ضروريا بها لان الكتابة نفسها ليست ضرورة للكتابة في ذاتها فكيف



يكون شرطاً في كونها فيكون في الثاني والثالث في مادة الضرورة الذاتية التي يكون الوصف العنوا وصفاً  
 عن الذات من غير شرط كما في قولنا كل كائن إنسان فان كان الإنسان كائناً بغير شرط لعدم غلبتها في ضرورة الوجود  
 واللازم للجوهرية الذاتية فيوجد الثاني بكون ذلك قد يوجب الضرورة لابل الوصف لم يذكر بالضرورة لها معنى بان يكون الوصف على وجهه  
 للضرورة كقولنا كل شخص حاكك دائم حيا ونسبة بينهما وبين شرطه بالشيء الأول العموم والخصوص مطلقاً فالأول اعم من الثاني لانه اذا كانت  
 لابل الوصف كان وصفه في غير كس لا اذا قلنا في المدين بخاصة بغير وصف بشرط ضرورة ليعتد بشرط ضرورة ولا يعتد لابل الوصف  
 فان كان المدين ان لم يكن لابل داخل في المدين وان كان في المدين كان كذا أيضاً اذا كان جازعاً ان لم يكن ذلك فيوجد الضرورة بشرط الوصف  
 هذه المادة بدون الضرورة لابل الوصف هذا هو معنى العموم الرابع من المباحث وهو مجموع المنطقيين ومنهم شارح المطالع الفصل الرابع  
 الى ان الممكنة العامة ليست قضية بفعل لعدم احتمالها في الممكنة على الحكم وهو الوقوع واللا وقوع والقضية كانت على الحكم واذا لم يكن  
 قضية فليست بوجهة لان بوجهة قسم من القضية فان قلت ان الممكنة لما لم يكن قضية فلم يدر ما من القضايا اقلت صواباً من القضايا كذا  
 الخيلات منها مع انه لا حكم فيها بفعل وانما قيد لعدم كونها قضية بالفعل اذ الممكنة قضية بالقوة القوية من الفعل باعتبار احتمالها على التوهم  
 والعمول ونسبة ذلك الى ما ذهب اليه يقوم خطأ ليس بصل الصواب منها قضية وشاملة على الوقوع واللا وقوع لان الوقوع ليست عبارة  
 عن الفعلية بل مظهره هو البشوت كما في اعم من ان يكون على نيج الفعلية الاشكال الا ترى ان الممكنة قضية بالنسبة الى كيفية عارضة للنسبة  
 اصل نسبة الى نفس النسبة البشوت كما في حاصلة ان نسبة الى الوقوع واللا وقوع اعتباراً بوجهة التحريم واعتباراً بنسبة حسن  
 انها تتعلق بها الا اذا كان المعنى في القضية هو نفسها لا النسبة المحقق والاما كانت القضايا الكاذبة التي ليست لنسبة متحققة فيها  
 قضايا حقيقية ولم يقل به احد فالممكنة شاملة على البشوت وموقف لنسبة وعلى كيفية هي لا يمكن بضمير قضية بل لاشتمالها على  
 وموجهة لتكليفها كجيفة الامكان الذي قال بالوجود والافتناع مثلاً قولنا كل ج بلا لا يمكن معناه بان ثبت مع انتفاء الضرورة  
 عن الجانب المخالف فلا شك في كونه شاملاً على نسبة واصلها هو البشوت الموقوف مطلقاً اعم من ان يكون على نيج الفعلية او القوة  
 والامكان المتبادر في العرف عند الاطلاق الاول لكن لا يضر كون الثاني قضية فان قلت ان ادق القول عدم احتمال الممكنة على الحكم ارادة  
 الا اذا كان يكون عند النسبة بمعنى الوقوع وان شئت في الممكنة وتكليفه كجيفة الامكان لكن لما لم يتعلق بها الا اذا كان يكون قضية على ما ذهب اليه من ان  
 غير المنزوعين قضية ولما لم يكن قضية لا يكون بوجهة لان بوجهة ما يكون بوجهة فيها جهة للقضية المذكورة لا ما يكون جهة للنسبة مطلقاً قلت ردها  
 مع سابقا وقال ان مدار القضية على احتمال الصدق والكذب بنسبة احكامية لا لا اذا كان على شئ مشترك على الموقوف المحمول بالنسبة  
 بغيره قضية سواء كانت زعمته او لا بل اكل قول العالم لعدم احتمالها على الحكم على ان المراد منه الوقوع واللا وقوع ورده بقوله ذلك خطأ  
 بقوله ترى ان كانت في كاشيت بغير توقف في قولنا زيد حبر لا امتناع بل اوردته نقضاً على ما ذكرنا لكن دون الفهم غير المتضمن الاعناء















مفهوم الضرورية يصدق عليها مفهوم الدائمة وان العكس فليس الصدق بمعنى ان كل على المادة بان مفهومها يحل محل تلك المادة وليس معناه  
مفهوم هذه القضية يحل عليها مفهوم ذلك القضية بل معنى ان العقل اذا لاحظ مفهومها يحكم بان مادة هذا المفهوم اعم من مادة ذلك المفهوم  
فان صدق معنى ان كل انما هو بين المواد لا بين القضايا فبقي القضايا لا يتصور الصدق بمعنى ان كل احدها على الاخرى كما في المثال  
فانهم لم يفتقدوا في النسبة من النسب الرابع بين القضايا ما يحكم به اى شعر به الضمير راجع الى ماد التذكير باعتبار لفظه مفهوماتها  
مفومات القضايا في ادى الراى اى في ظاهر الامر الاعتقاد مع قطع النظر عن الدقة والاصول الحكيمية هذا جواب ال مقدر وموان  
القول بمفهوم الدائمة من الضرورية مطلقا غير صحيح اذ الدوام لا يخلو عن الضرورية بالغير وهو العلة لان الممكن لا يدوم الا بالعلية  
فاذا وجدت العلة وجد المعلول بالضرورة فالدائمة والضرورية متساويتان فلا يصح قولهم ان الدائمة اعم من الضرورية وحالها  
ان المنطوق في النسبة بين القضايا ما يحكم به مفوماتها بحسب الظاهر ولا ينظر في النسبة ما يحكم به النظر الدقيق والحكم في الدائمة بحسب  
الظاهر لعدم انعكاس النسبة من غير ضرورة وان كان النظر الدقيق يحكم بان الدوام لا يخلو عن ضرورة فالمعتبر في المنطق بان  
النسبة بحسب ادى الراى ليس الكلام فيه مبني على الاصول الدقيقة واما ان الكلام على الاصول الدقيقة اى القواعد التى تعتبر فيها ضرورة  
التي ميزت عليها اى استدل عليها في الفلسفة اى في علم الحكمة والفلسفة بتشبيهه بالعلماء وعملاء ولما كان العلم موجبا لهذا التشبيه  
سمى بها ذلك اى البناء مرتبة بعد تحصيل هذا الفن اى فن المنطق لا يحسن تحصيله فبما الكلام على هذه الاصول ليس من غايات المنطق  
اذ لا يبنى ما يتقدم على ما يتأخر فالكلام في المنطق على الظاهر مع قطع النظر عن الدقة الدائمة ومرتبة قبل مرتبة افلسفة المنطوق فيه  
التسهيل على ما يكشف بعد في الفلسفة فبمبنى الكلام فيه على ما يحكم به ظاهر المفهوم بهذا التسهيل ومرتبة اى من اجل المنطوق في  
مفوماتها في ادى الراى قالوا اى المنطوقون ان الضرورية لم تطلقه انحصارها من الدائمة مطلقا فالعقل بحسب الظاهر يحكم بان  
الدوام عن الضرورية بان يكون النسبة دائمة ولا يتحول انعكاسها كحركة الفلك فانها دائمة غير منفكة عنها لكنها ليست تحلية الانعكاس  
اذ لا يلزم من سكون الفلك مح قال في الحاشية هذا في ادى الراى اما بالنظر الدقيق فاما متساويان لان الدوام اما ان يصدق في مادة  
الوجود فظاهر وان كان في مادة الامكان فهو اما دوام الوجود او دوام العدم ودوام الوجود واجب الوجود والغير لان الشئ لا يحجب الوجود  
فهو مخوف بالوجوب السابق والوجوب اللاحق ودوام العدم متنع الوجود بالغير لان الشئ لا يحجب عدمه لم يعدم منه ورة ان عدم الشئ لعدم  
العلية الدائمة وكما التقدير في خلقه لخلو الدوام الواقع عن الوجوب انتهى حاصله ان المساواة بين الضرورية والدوام في مادة الضرورية ظاهرة  
لاسترة فيه اما الدوام الانعكاسى الذى ليس فيه ضرورة فالمساواة بينهما في هذه المادة تحتاج الى البيان اذ الظاهر ان كل واحد من هذه  
ان يسوم في مادة الامكان اما دوام الوجود اى وجود المحمول او عدمه لموضوع كما في حركة الفلك ودوام العدم اى عدم المحمول كقولنا هذا المحمول  
كما في سكون الفلك ودوام الوجود واجب الوجود بالغير معنى وجود ذلك المحمول كقولنا اجبا وضوريا لموضوع بواسطة الغير لان الشئ لا يحجب الوجود

مذکورہ فہم علی شاعر کے  
 رشتہ پر بیان تھا حالانکہ  
 بصدق علیہ ضرورت  
 ولا یصدق علیہ دانتہ  
 ذویسین احکم فیہ الدائم  
 بن الضرورۃ اما اذا رید  
 یحکم بالضرورۃ مثلاً ہم  
 من ان یكون بالمطابق  
 او بالانحراف فی صحت  
 کذا غیر مطالب  
 مولانا خادم اسرار



فالمحمول لا يكون واجباً وجوداً ثم وجبت له موضوع فهو مخوف أي محال بالوجود من الوجوب السابق الذي يجب ادلاؤه بالوجوب الملازم للوجود  
والدائم لعدم أي يكون محكوماً والخاص بحدوده ممكن من غير أن الشيء بالتحصيل لم يعدم ضرورة أن عدم الشيء لعدم العلانية وإذا عدت لعلته  
بعد المحلول يكون وجوده مستغنياً لعدم العلانية على التقديرين إمكان دوام الوجود ودوام عدمه لا يكون الدوام الواقع خالياً عن الوجوب والضرورة فأنشأ  
أي في أعرف تعريف الموهبات وعلت أن ينظر فيها ما يحكم بظاهر موهباتها لا تصعب أي للشيء عليك وتيسر لك استخراج النسب بين موهبات المذكورة فاستقامت  
استقرت بقصفتي القضايا وإذا درست موهباتها علمت بعد الاستقراء أن الملكة العامة القضايا سور كانت بيطا أو مركبات إذا وجد حكم بالضرورة بالذات  
أو بحسب وصف الدوام والاطلاق العام والتوقيت والانتشار سور كان مقيداً بالادوام واللا ضرورية ولا وجد حكم بالإمكان أي بعدم ضرورية خلافاً  
من غير عكس كإزاحة الخرج الإمكان من القوة إلى الفعل لصديق الحكم المذكور فإن قلت عموم الملكة العامة من القضايا سور كانت موجبات أو سور  
ظاهرياً جميعها لكن في عموم الملكة العامة السالبة من السالبيين الوقتين نظر أدنى أن يكون ضرورة السلب في وقت معين وفي وقت من أوقات العلم  
وأن يكون السلب ضرورياً في جميع أوقات وجود الذات فلا يصدق الملكة السالبة أو موهباتها أن الجانب الخلف للسلب سور كان في وقت معين وقت  
بالمسحور يرى قلت المراد بالوقت المعين في الوقتية وغير المعين في المنتشرة ما هو من أوقات وجود الذات فلا يصدق ضرورة السلب في وقت معين غير  
من هذه الأوقات صدقت الملكة السالبة بلا شبهة وفي أن الملكة التي يحكم عليها العموماء القضايا بالضرورة لا زالت لا مطلقاً وبما هو المراد  
في الملكة والملكة الخاصة أي التي حكم فيها بعدم ضرورة الطرفين حكم المركبات أي عموم القضايا المركبة مقيد بالادوام واللا ضرورية لأن في الملكة  
الخاصة وبما الملكة العامة أن عموم جزئي للمركبة فصاحب الجميع عموم من المجموع والمطلقة العامة التي يحكم فيها بغير نسبة ثم الفعل أي القضايا بالضرورة  
الحكم بالإمكان سور كان بالضرورة أو الدوام أو الإطلاق أو ما سور كان كلاً بفعلياً وعموم المطلقة العامة من غير ما من الفعليات ظاهراً إذا حكم فيها بالضرورة  
والدوام حكم فيها بالضرورة نسبة افتقار إلى اللزامة الثلاثة ضرورة لها ودوامها والضرورة المطلقة التي يحكم فيها بالضرورة نسبة لمادام الذات  
أخصر السابق أي أخص مطلقاً من غير ما من القضايا البسيطة وهي الدائمة والمشرطة العامة والعرفية والوقعية والمنشئة المطلقة والمطلقة العامة  
والملكة العامة أو كلاً يصدق الضرورية يصدق جميع ذلك في قولنا كل انسان حيوان بالضرورة فإنه يصدق الضرورية والدوام في أوقات  
الذات كذا في أوقات الوصف والوقت المعين وغيره بأخص ولا مكان والمشرطة الخاصة التي يحكم فيها بالضرورة نسبة لمادام الوصف لا دام  
أخص المركبات يعني أخص مطلقاً من غير ما من المركبات هي المعرفية الخاصة والوقعية والمنشئة والوجودية واللا ضرورية والوجودية والآدائية  
والملكة الخاصة فإن كلاً يصدق أن الضرورية مادام الوصف لا دام يصدق أنها دائمة مادام الوصف لا دام أي في وقت معين وغير معين لا دام  
وبالفعل لا دام وبالإمكان الخاص على وجهه والظاهر أنه تعلق بقوله المشرطة الخاصة أخص المركبات فمعناه أن المشرطة الخاصة  
المركبات مطلقاً على وجهه أي تقديرها أخذاً بالمعنى الثاني وهو ضرورة النسبة لمادام الوصف لا بمعنى الأول وهو ضرورة بشرط الوجود على كل وجه يكون  
بالمشرطة الخاصة والوقعية والمنشئة عموم خصوص مطلقاً بل من وجهه لأن المشرطة الخاصة يصدق في المثال الشهير قولنا كل كوكب متحرك متحرك



ما دام كاتبها لا يدعي ان لا يصدق المجتمع لان الكتابة نفسها ليست ضرورية في وقت من الاوقات فكيف يكون الشرطه بها ضرورية في وقتها  
 . يصدق القسمة في قولنا كل قمر مظلم في وقت معين لاننا ولا يصدق الشرطه الخاصة لانه لا يصدق ان ينظم بشرط كونه قمر او اما مادة  
 الاجتماع فتكون كل شخص مظلم ونحن ان نعلقه نفيس على ما هو الظاهر لانه اذا لم يتعلق بالقيد بقوله الضرورية فخلل بالابطح كون معناها انها  
 اخص منها مطلقا وراخذت الشرطه المتعصب ما دام الوصف او بشرطه فير عليه ان الضرورية يصدق في قولنا كل انسان حيوان  
 بالضرورة ولا يصدق الشرطه المتعصب الوصف او وصف الانسانية ليس شرط البشور الحيوانية الا يلزم المجبوبة الذاتية في الضرورية  
 بدون الشرطه العامة فلا يكون اخص منها وقل ان العمل بحسن الساقيل ليس محتسب وانما المتعصب لعل لذلك بام خارج وتخلله منه ومن الاشياء  
 لا يتم الا اذا كان الوصف العنواي من الاوصاف المتعارفة كما في قولنا كل كاتب حيوان بالضرورة او يصدق الشرطه العامة  
 بشرط الوصف يستلزم المجبوبة الذاتية في المثال فصدق الضرورية بذكر الشرطه فلا يكون اخص منها فلا يدفع الالزام الا اذا  
 بالقيد كليهما وبق ان الضرورية خصل البساط مطلقا على وجهه معنى اذا اخذت الشرطه العامة لمعنى ما دام الوصف ما اذا  
 بشرط الوصف كانت خصل من وجهه وكذلك الشرطه الخاصة من المركبات على وجهها عرفت فاذا اريد قولنا الضرورية خصل الباطن  
 من ان يكون مطلقا او من وجهه فلا حاجة الى القيد الا ليراد اصلا فافهم ملا فخرج مخلص من بيان القسم الاول من بقضية وهي محتملة وبما شها  
 شرع في بيان القسم الثاني منها وهي شرطية وبما شها فقال فصل اربع في اقسام الشرطية واحكامها الشرطية اي العصبية  
 وهي التي لا يحكم فيها بالاثبات سلب ان حكم فيها اي في الشرطية ثبوت نسبة حاقية يرسته اخرى له وبحيث يكون احدى النسبتين  
 لازمة للآخرى ان يكون بينهما علاقة يقضى عدم انفكاك احدهما عن الاخرى كما في قولنا ان كانت الشمس طالعة فانها موجودا وانما  
 يكون كل النسبتين متعصبين في نفس الامر من غير علاقة بينهما كقولنا ان كان زيد ناطقا فان كانا متوقا واطلاقا اي لم يعتبر شي منهما  
 فهو اعم من ان يكون لزوما او اتفاقا متصلة لردية او اتفاقية او مطلقة هذا الشرط على ترتيب المعنى الاول السمي متصلة لثبوت  
 وجود اللزوم فيها والثاني اتفاقية لوجود الاتفاق في الواقع بدون اللزوم والثالث مطلقة لعل القيد بهما وان حكم فيها  
 اي في الشرطية ثبوت النسبتين الموجودتين في القضية الشرطية صدقا وكذا بحيث لا يصدق ما ولا يكذب ان قولنا زيد ابلان يكون  
 انسانا او فرسا او حكم يكون التنافي بينهما صدقا اي في الصدق فخطا اي في الكذب بحيث لا يجتمعان في الصدق يعني اذا صدق  
 احدهما لا يصدق معهما الاخرى ويمكن الاجتماع في الكذب ان يكذبا معا كقولنا هذا الشيء ان يكون انسانا او فرسا او حكم يكون التنافي  
 بينهما كذا فخطا اي في الكذب لا في الصدق بحيث لا يجتمعان في الكذب يعني اذا كذبا معا لم يكذبا معا ويمكن الاجتماع في الصدق بالبيان  
 معا كقولنا هذا الشيء ان يكون انسانا او فرسا معا واي يكون التنافي في الصدق والكذب في الصدق فخطا يعني باعيا  
 ذاتي بخبرين كما في قولنا العذراء زوج او فرد وهذا الشيء انما هو زوج او فرديا في الحجر ولا يعرف او يكون التنافي في الصدق والكذب معا







وعلى هذا ان السالبة للزمنية فتسبب البواقي اى باقى اقسام الشرطيات السالبة الاتفاقية مثلاً ما يحكم فيها بسلب الاتفاق ولم يطلق الحكم فيها بسلب الاطلاق والسالبة الحقيقية ما يحكم فيها بسلب التنافي صدقاً وكذا وكذا بسلب التناقض ما لا قسم ولما فرغ من بيان اقسام الشرطية باعتبارها شرعاً في بيان اقسامها باعتبار خبرتها ومقدمتها كما عرفت في محليتها باعتبار موضوعها لكونها باعتبار نفس الموضوع واذا ردت في الشرطية باعتبار تقاديرها والمقدم وادفعه فقال نعم الحكم فيها اى في القضية الشرطية ان كان اى الحكم على تقدير معين من تقادير المقدم مخصوصة بمعنى فسيح في شخصية مخصوصة شخصية التقدير بخلاف جسي في اليوم كما فكرت الا اى ان لم يكن الحكم على تقدير معين بل على التقادير كافة من كسبية الحكم بانه اى الحكم على تقادير المقدم او بعضها اى بعض تقادير المقدم مخصوصة كلية على الاول كحصر الحكم على جميع التقادير قولنا كلما كان زيد انساناً كان جاً واما ان كان العذر وجباً او فرداً او جزئياً رضى محصورة الجزئية على الثاني كحصر الحكم على بعضها كقولنا قد يكون زيد انساناً كان انساناً وقد يكون اى ان يكون الشئ انساناً او فرداً والا اى ان لم يسكن كسبية الحكم بل يحكم فيها على وضعه او ضام في الحكم فلهذا لا مجال لسانية كقولنا ان كانت الشمس طالعتها فلانها موهج والعذراء مزوج او فرداً او طبيعية بينها غير حقولة وكذا الهمة القدسية هذا وقع توهم عسى ان يوجه ان الشخصية والمقصود كانت من اقسام المحلية بنقيض اليها الشرطية فكذلك يجوز ان يكون الطبيعية ايضا من اقسام الشرطية ولم يعتبرها بينهما كما لم يعتبر في المحلية لعدم اعتبارها في العلوم فدفع بان الطبيعية في الشرطية غير حقولة لانها مستحولة غير معتبرة فكما في المحلية اذا حكم في الشرطية على التقادير واعتبارها واجتنبنا في منزلة الافراد في المحلية فيقول سان كسبية واسما لها ولا عقلية طبيعية المحكوم عليه بدون اعتبار التقادير ليكون طبعية وان يحكم عليه في الشرطية لا يصلح ان يحد من حيث الاطلاق في العموم كما يظهر بالتأمل المصان بخلاف ما يحكم عليه في المحلية فان الحكم فيها قد يكون على الطبيعة لا من حيث الاطلاق على الافراد فتصير الطبيعية والمهمة القدسية فيها لا يذنب عليك ان محدثة والمحصلة ايضا غير مستحولة في الشرطية العمل في التحصيل لا يخرج بان فيها كما يخرج بان المحلية لان الاتصال والانفصال انما يتحقق بين النسبتين في نفسها بما ليسا بمحليتين محصلتين عنها نفسها بل باعتبارها فاعبار ذلك فيها باعتبار خبرتها حرف السلك من المقدم والتالى ان كان محلياً ولكن لا فائدة في اعتداده وكذا حقيقة وانما جرت وان كان اعتبارها صحيحاً باعتبار جميع تقادير الممكنة او الاقتصار على التقادير الواقعية لكنه خارج عن ضيق الاعتدال ان الحكم في الشرطية ليس مخصوصاً على التقادير الواقعية بل شامل لجميع التقادير ولو اعتبر احد طاشك في محله فلهذا قيل ان الحكم لا يعدم تعلق الاحكام بذلك كذا كونها واقعية الزموم والغاوى والاتفاق غير معتبر في الشرطية فافهم وسور الوجهية المحلية في المقصود بعض كسبية جميع التقادير في الشرطية الموجبة المحلية المحلية المحلية وكما هي وبها وكما كانت الشمس طالعتها فلانها موهج وسور الوجهية المحلية في المقصود دائماً او دائماً ان يكون العذر وجباً او فرداً وسور السالبة فيها اى في المقصود والمنفصلة ليس التبعي ليس التبعي اذا كانت الشمس طالعتها فاليل سور ليس التبعي اما ان يكون الشئ حدوداً او زوجاً وسور الوجهية المحلية اى يبين كسبية بعض التقادير فيها اى في المقصود والمنفصلة قد يكون قد يكون ان كانت الشمس طالعتها فلانها موهج قد يكون الشئ اى انما وسور السالبة بخبرتها فيها اى في المقصود والمنفصلة قد لا يكون قد لا يكون ان كانت الشمس طالعتها فاليل سور وجوده قد لا يكون العذر وجباً



او فردا و باد غالح و السلب في المنفعة و المتفصلة يكون سورا لاجاب الكل في المنفعة و السلب في المنفعة  
بالالتزام و على السلب الكل بالمطابقة نحو ليس متى و هما وكلما كان المشي حيا كان انسانا وليس انما يكون العذر زوجا او فردا  
لو وان ادوا في المنفعة وادوا في المنفعة لاجال اى الشرطية المعلقة لا يذهب عليك ان كلمات الشرط بعضها موضوع للشرط و  
متضمن معنى الشرط و الشرط تعليل امر على اخر سوا كان بطريق اللزوم او الاتفاق فاعيد على الشرط لا يدل على احد منهما فلا بد من الدلالة  
عليه من كروا احدهما في اللفظ صريحا بان يبين هذا التعليل باللزوم او بالاتفاق فاذا ذكر في اللفظ نحو قولنا كلما كانت الشمس طالعتها فالنهار موجود  
وكلما كان الانسان باطفا فاعلم انما هو بالاتفاق يسمى جهة من جهة واذ لم يذكر في اللفظ يسمى مطلقة و كذا ما يدل على الانفصال في وجه الانفصال  
لا يدل على كونه بالعدا و بالاتفاق انما يدل على احد منهما اذ ذكر في اللفظ صريحا بان يقال العا ايا زوج او فردا بالعدا و بهاتين  
الاتفاق فسمى جهة من جهة و ان لم يذكر يسمى مطلقة لعدم التقيد بها قال الشيخ في الشفا حروف الشرط تختلف فبعضها ما يدل على اللزوم و بعضها  
ما لا يدل على اللزوم فانك تقول ان كانت القيا قامت فحاسب الناس اذ لم يمت في التالى بلزم من وضع المقدم لانه يقين و بل ان لم يمت  
و تقول اذ كانت القيا قامت فحاسب الناس من كذا لا تقول ان كان الانسان موجودا فلا نشان زوج لكن تقول متى كان الانسان موجودا  
فالا نشان زوج فربما يكون لفظ ان شديدا الدلالة على اللزوم و متى ضعيفة في ذلك و بالتوسط اى من الشدة والضعف اما اذا دلالة  
له على اللزوم و كذا لك كلما ولما وعد صاحب المطالع بها ولو ايضا من القليل و فية اى فيما قال الشيخ انظر و هو ان الفرق بين ان و متى  
والضعف و كذا بينهما وبين ان بالتوسط ممنوع كذا ان يكون الفرق بين ان و بينهما بان يقال ان يلى على الشك في وقوعه فمقدم بخلافه  
لذا لا نق ان كانت القيا قامت لعدم الشك في وقوعها و هى آتية لا ريب فيها و لو متى اذ كانت القيا قامت لعدم دلالتها على الشك  
والفرق بين ان و ادوا و اد بالآلة على اللزوم وعدم دلالة او على عيب جامع ان اذ ليس موضوعا للشرط و في اذ راجعة للشرط و القيا مفعول الامر  
سوى في الطريقة فعلم ان ادوات الشرط لا تدل الا على المعنى الشرطى فتعطينا امر على آخر و لا دلالة لها على اللزوم و غيره أصلا و كما ان الشرطية  
مركبة من جزئين يمكن ان يكونا قضيتين مختلفتين ان طرأ فبها يلزم قضيتيها بالضرورة و احرازها من التام فاعلم ان الشرطية اى المقدم و التام  
لا حكم فيها اى في الاطر الا ان اى الفعل في وقت دخول الشرط عليها و حينئذ يطرأ الشرطية اذ من ضرورة الحكم احتمال الصدق و كذا فاعلم ان الشرطية  
حينئذ يطرأ فبها لا يلزم ايضا لو كانت قضيتيها بالضرورة و احرازها من التام فاعلم ان الشرطية اى المقدم و التام  
يكون قضيتيها بالضرورة لا يلزم ايضا لو كانت قضيتيها بالضرورة و احرازها من التام فاعلم ان الشرطية اى المقدم و التام  
ان يكون قضيتيها بالضرورة لا يلزم ايضا لو كانت قضيتيها بالضرورة و احرازها من التام فاعلم ان الشرطية اى المقدم و التام  
بما قال الشيخ في الشفا القول ايجازم حكم فيه بسببه الى سبب اى ايجاب و سبب ذلك المعنى انما هو في جهة بسببه و لا يكون ان كان في طرفه  
حيث انه واحد و جملة بل مرجع تبصير في الشرطى ان لم يكن كذلك فهو على راسه كذا فاعلم من ان طرأ الشرطية قضيتيها



واقتران اداة الشرط لا ينافي كونها قضية بل التركيب بها ينافي واشتمال القضية على النسبة الغير مستقلة التي لا تصلح لكونها محكوما عليها باليمنع  
 كونها محكوما عليها بالحكم الشرطي وانما يمنع بالحكم المحل وهو ليس كذلك فاما المانع عن كون اطراف الشرطية شتملة على الحكم فان دفع ما قاله المحقق  
 لا حكم فيها الا ان يقر ان الحكم الشرطي والحكم المحل سياتان في اقتضاء استقلال المحكوم عليه به تخصيص الثاني بحكم فاشتملة  
 على النسبة الغير مستقلة لا يصلح الشيء من الحكمين فان قلت ان المقصود في الشرطية الحكم بالفضل قضية القضية اخرى وانفصالها بها  
 بخلاف المحلية فتفاوتان قلت هذا الحكم لا يقتضي ان يلاحظ القضية ان من حيث هما لك يلزم كون اطرافها قضايا بل لا يلاحظ لاحتياط  
 ويحكم منها كما في بعض المحليات المركبة من القضيتين كمن يدعى قائم بياضه زليخا قائم الاين ان في المحلية يجوز قيام المفرد مقام اطرافها المركبة  
 القضية بخلاف الشرطية فعلم ان اطرافها قضية من حيث هي هي لهذا لا يجوز قيام المفرد مقامها الا بالقول نوع الحكم المحل لا يقتضي كونه بين  
 يجوز قيام المفرد مقامها ونوع الحكم الشرطي يقتضي كونه بين القضيتين والفرق ان كل المجازات لا تدخل الا على كل ولا يستعمل في اطرافها  
 قضية من حيث هي بل يجوز ان يكون ملحوظة لاحتياط استقلالها فافهم ولا يلزم الحكم في اطراف الشرطية فليكن اي قل دخل حرف الشرط جوارا ان  
 مفردات غير قضايا دخلت عليها ادوات الشرط ولا يلزم الحكم بتحليل اي بعد حذف ما يدل على الحكم الشرطي مو حروف الشرط كان في الشرط  
 والغاية في الجواز وهذا على قل العلامة التقاربا الى من كونها قضية بعد التحليل نعم ان المانع من الحكم في ادوات الشرط قد زال فعاد الحكم  
 بجوارا كان في الاطراف عدم ما يخرجها عن صحة السكوت عليها فصارت قضايا بالبحر ووال المانع قال في المحاشية فانما اذا خذنا ادوات الشرط  
 فليست في الاطراف نسبة مما كانت لفعل الاعداء فلا يكون قضية بفعل المحرر والتحليل قبل الاعتبار ولا يلزم الاعتبار سيما مع سبب كذا في الاطراف  
 النحان يدعى اركانها فاذر اليك العلامة التقاربا الى من كونها قضية بعد التحليل وبهم الا ان مع كونها قضية ملحوظة وذلك ايضا في بابي المحل  
 جدا انتهى فحصل الروان حذف الادوات عن الاطراف لا يلزم اعتبار الحكم فيها وزوال المانع لا يقتضي اعادة ما زال الاعداء اعتبارها فاعلم  
 لم يوجد جبر والتحليل لا يكون الحكم فيها كما زعم العلامة التقاربا الى بدون اعتباره واعتباره غير لازم سيما مع سبب كذا في الاطراف كغيره  
 الحكم بعدم صدقها فلا يكون قضية حقيقية الا بسبب اللفظ في بابي الراي والقول بان كلام المحقق في القضية الملحوظة ضعيف لانه  
 بعد حذف ادوات الشرط لا يبقى الموضوع والمحمول فقط وبها لا يكفيا لكون القضية قضية بالمعنى الحكم فلا بد من اعتبار الحكم في القضية  
 الملحوظة ايضا فافهم ذلك ان تقع ل ان يثبت كذا في الاطراف لا يمنع الحكم الذي هو جز القضية بمعني التامة وانما يمنع الحكم في الاطراف  
 وهو خارج عن القضية كما علمت فدين اذا حذف ادوات الشرط المانعة لكون اطرافها شتملة للصدق والكذب اعادة الاطراف  
 فائدة تامة مع اشتغالها على الحكم بمعني النسبة التامة دون مقتضاها وهو الا فائدة التامة والاحتمال لها موجود وهذا هو مناط القضية  
 فاذا كان مناطها موجودا لمجرد رفع المانع فيكون قضية كما هو الظاهر ومن ثمة ان من اجل ان اطراف الشرطية لا حكم فيها كان مناطها  
 الشرطية وكثيرا اي الموقوف عليه لها هو مناط الحكم بالاتصال بين اثنين في المتصلة او الاتصال بين اثنين في المنفصلة



لا يبرن اطرافها فالشرطية صادقة اذا صدق منها الحكم سواء كانت الاطراف صادقة او كاذبة اذا صدق والكذب صفة الحكم كالايجاب  
والسلب يعني كمان مثلا ايجاب الشرطية هو ايجاب الحكم بالاتصال او الانفصال من مناط سلب شرطية سلبه لا ايجاب الاطراف <sup>سلبها</sup>  
كذلك مناط صدق الشرطية وكذبها على الحكم لا على الاطراف فاطراف شرطية وان لم يكن قضيا بعمليات ولا شرطيات <sup>منفصلة</sup>  
لكنها لما كانت شبيهة بها فنية عليه بقوله نعم كيان الاطراف شبيهة بعمليات اذا اعتبر الحكم فيها يكون جعلتها ككل ما كان الشيء انما  
فهو حيوان او متصلين اي يكون شبيهة له يعني اذا اعتبر الحكم فيها بعد حذف ادوات الشرط يكونان متصلين ككل ما كان الشيء انما فهو  
حيوان فكلما لم يكن جوازا لم يكن انسا او منفصلتين اي يكون شبيهة بمنفصلتين نحو قولنا كلما كان اما ان يكون احد زوجا او فردا  
فاما اما ان يكون منقسما بمتساويين او غير منقسم بهما او مختلفتين اي يكون شبيهة بتختلفتين بان يكون احدهما عملية والاخرى منفصلة  
او احدهما عملية والاخرى منفصلة او احدهما متصلة والاخرى منفصلة فالاقسام ستة وعند التفصيل ولو اعتبر التقديم والتاخير في  
المختلفتين يكون ستة فمثال الاول ان كان طلوع الشمس على لوجود النهار كلما كانت الشمس طالعة فالنهار موجود ومثال الثاني ان كان  
صدور افواه الزوج او فرد ومثال الثالث نحو ان كان كلما كانت الشمس طالعة فالنهار موجود فاما ان يكون الشمس طالعة واما ان لا يكون  
النهار موجودا او امثلة الثلاثة الباقية لمعتبرة باعتبار التقديم والتاخير ظاهرة وتمازيم شرطيات اي بان احدهما لازمة للآخر  
وتمازيم يعني احدهما مساندة للآخرى غير متساوية لهما مع قلة حدودها اي فاعدها ونفها في مباحث القياس مسبوطة يعني منية على  
البسط والتحويل في المطولات فلا يلحق ايرادها في المختصرات فلذا اعرض المصريح عن بيانها في هذه الرسالة ولا بأس لنا ببيانها  
ليطلع الطالب المبتدئ على فاعلم ان المتصلة اللزومية الموجبة يستلزم مانتة الجمع موجبة كلية من اللزوم نفقضي اللازم نحو كلما كانت الشمس طالعة  
فالنهار موجود يستلزم فاما اما ان يكون الشمس طالعة واما ان لا يكون النهار موجودا ومنع ان يكون من اللزوم نحو فاما اما ان لا يكون  
طالعة واما ان يكون النهار موجودا واذ ان الانفصالان حكمان على اللزومية الموجبة كلية يعني منع الجمع يستلزم المتصلة اللزومية كلية التي مقدها  
احد جزئي منع الجمع بين الشئين وباليها نفقضي الاخر قولنا العدد انا زوج او فرد مثلا مانتة الجمع يستلزم المتصلة اللزومية وهي قولنا كلما كانت  
الشيء زوجا لم يكن فردا ومنع ان يكون يستلزم المتصلة الموجبة الكلية التي مقدها نفقضي احد جزئي منع ان يكون من الشئين وباليها صين الانس  
كقولنا زيدا في البحر او لا يغرق مثلا مانتة ان يكون يستلزم المتصلة الموجبة الكلية وهي قولنا كلما لم يكن زيد في البحر لا يغرق ولمنفصلة حقيقة  
يستلزم اربع مقولات اثنان مقدهما صين البحر من وباليها نفقضي الاخر واخران مقدهما نفقضي احد البحر من وباليها صين الانس  
كقولنا العدد انا زوج او فرد مثلا قضية منفصلة يستلزم اربع مقولات مذكرة الاول مثل قولنا كلما كان زوجا لم يكن فردا والثاني  
نحو كلما كان فردا لم يكن زوجا والثالث نحو كلما لم يكن زوجا كان فردا والرابع نحو كلما لم يكن فردا كان زوجا ومنع الجمع بين الشئين  
كقولنا هذا ماش او حمار يستلزم منع ان يكون من نفسهما نحو قولنا هذا الا شجرة او لا شجرة وكذا منع ان يكون من نفسهما كقولنا زيدا في البحر



ولا يغرق يستلزم منع الجمع بين نقيضيهما نحو زيد لا في البحر ولا يغرق فكذا حال تعاضد الشرطيات والضابط ان كل قضيتين بلازمتا  
 تعاكستا عاذا نقض كل منهما حين الاخرى صدقا وكذبا والا يجاز صدق الملزوم بدون اللازم ويصح فيكون بينهما انفصال حقيقي وان لم  
 يتعاكسا عاذا نقض القضية الملزومة حين القضية اللازمة في الكذب دون الصدق يجاز صدق اللازم بدون الملزوم فغيرها منع تجلو  
 وعاد نقض القضية اللازمة حين القضية الملزومة في الصدق دون الكذب يجاز ارتفاع تحقيق اللازم وحين الملزوم فغيرها منع  
 الجمع والتفصيل مع الدلائل للقضايا المتلازمة المتعاكسة والمتطابقة المذكور في شرح المطالع ان شئت فاجع اليتمته  
 في القاموس تمام النسي وتامية وتمته ما يتم به وبهذه المباحث يتم بحث الشرطيات فبغير من تمت وفيها اي في هذه  
 التتمه مباحث اي تفقيشات الاول من المباحث انه اشتبه بين القوم ان المتلازمين اي الشبيين الذين يكون بينهما  
 تلازم بحيث يكون كل منهما لازما للآخر بحيث ان يكون احدهما اي احد المتلازمين علة للآخر منهما او يكون كلاهما اي كلا  
 المتلازمين معلولي علة واحدة بحيث يكون لهما علة واحدة وسما معلولان لهما فان قلت ان الموجودات باسرها معلولات  
 الواجب تعالى حل شأنه مع انه لا تلازم بينهما قلت المراد بالعلة الموجبة للقضية الارتباط وهي التي تمتنع تخلف المعلول عنها  
 وتحقق ارتباط احد المعلولين للآخر ارتباطا دائما فالواجب تعالى ليس علة موجبة للموجودات باسرها فلا يلزم المتلازم بينهما لانه  
 ان الواجب تعالى علة موجبة لبعض الموجودات وهي العقول فلهذا معلولات قديمة تمتنع تخلفها عنه فيلزم المتلازم بينهما مع انه  
 ليس كذلك لاننا نقول كون العلة موجبة غير كافية لم تقضي في كل ارتباط بان يكون متضمنا با ارتباط احد جامع الاخر ارتباطا دائما  
 والواجب تعالى حل شأنه لا تقضي في كل ارتباط بين المعلولات القديمة ليكون بينهما تلازم كالتضائفين هما امران يستلزم كل  
 احدهما التعلق الاخر كالابوة والبنوة فانهما معلولي علة واحدة كقولنا الانسان من نطفة انسان اخرى وعلى من قال ان المتلازمين  
 الشبيين قد يكون من غير علاقة بعلة ومثل ذلك المتضائفتين لانهما قد يكون من المتلازمين علاقة العلوية والتضائف والمهرام  
 اختار ما هو مشهور بين القوم وهو مختار الحق الطوسي اتباعه ان العلاقة بين المتلازمين منحصرة في علة واحدة بالآخر معلوليهما الثاني  
 مع الشوط المذكور وزعموا ان المتضائفتين مستندان الى علة ثالثة موجبة متضمنة للتلحق بينهما وارتباط كل منهما بالآخر فان المتضائفتين  
 اما حقيقتان كما اذا كان التضائف بين المبدئين كالابوة والبنوة فهما معلولي علة ثالثة وهو التوالد والتناسل بحيث يتقرر كل واحد  
 منهما الى الآخر لا الى نفسه بل الى معروضه فان الابوة محتاج في وجودها الى ذات الابن والبنوة محتاج الى ذات الاب فاحتاج كل منهما  
 الى معروض الاخر واما مشهور ما ان كما اذا اعتبر التضائف باعتبار اشتقاق الابن فاما معلولي علة واحدة موجبة للتضائف  
 بحيث يتقرر كل واحد منهما باعتبار بعضه اي الوصف الى جزئ والآخر الى الذات فان الاب في وصف الابوة محتاج الى  
 ذات الابن وكذا الابن في وصف البسوة محتاج الى ذات الاب فاحتاج كل منهما الى معروض الاخر والنقصان بالمتن



المستحيين بحيث لا يقوم احدهما بغير الاخر بان احدهما مستلزم للآخر مع عدم علاقته العلوية بينهما مدفوع بان التلازم احسب في وجوبها  
بل هو من باب تدافع الاستعمال المتساوية المسؤول والتلازم في قيامهما انما هو من باب التلازم في حقل الوضع وهو من جهة  
هما معلولان ثالث وهو الانفا بمثل مع احتياج كل منهما الى ذات الاخر وذلك اى ما اشتبه من القوم من وجوب علوية  
بين التلازمين مما لا دليل عليه اى من حسن امر غير مدلل على اثباته وان كان ضرورية العقل حاكمية عليه لتلازم اسكان الفرد وجود  
احدهما عن الاخر بل قد يستدل على بطلانه اى قد يورد الدليل على بطلان ما شهرا بان عدم عدم الواجب اعتبارا بمثل الوجود  
تعالى حيث يتق اذ عدم عدم الواجب وجوده والواجب اذ اوجده عدم عدم الواجب اذ اكان عدم الواجب مستغاثا  
اى بالنظر الى اتي مع قطع النظر عن امر خارج فعدم ذلك لعدم اى عدم الواجب غير مستلزم غير مستلزم بل اى آخر يكون علته لان  
احد التقضيين اذ اكان مستغاثا لانه كان النقص الآخر ضروريا بالنظر الى ذاته وبين في محله ان وجوده اى وجود الواجب تعالى غير  
بعلته فلا حاجة الى بيانه فبين الوجود اى وجود الواجب تعالى عدم عدم اى عدم عدمه تلازم بلا علة حاصل مستلزم  
البطلان ان ما هو المشهور من التلازمين من وجوب كنه احدهما علة للآخر وكليهما معلول على واحد باطل اذ عدم عدم الواجب  
موجود مستلزمان لان اذ اوجده وجوده وعدم عدمه عدم وجوده تعالى مع ان احدهما ليس علة للآخر ولا معلول  
لله واحد لعدم الواجب تمنع لذاته والالام من الواجب واجبا فبقضيه وهو عدم عدمه يكون واجبا ضروريا لان احدهما يقضيه اذ اكان  
مستغاثا يكون النقص الآخر واجبا والافلو كان متغاثا يترفع تقضيين وممكنا والممكن يكون وجوده بقضيه فيلزم ح اسكان المتغاث المحال  
في محال محال خبير عدم عدمه واجبا ضروريا غير محتاج الى علة ولا شك ان وجوده تعالى ايضا احسنه ورى فلا يحتاج الى علة فهما متساويان  
مدفوع علاقته العلوية بينهما فاشترطها باطل فبشارة الى قيل ان المحقق عندهم ان لعدم ايضا الا الى الوجود فاحتكما اختاره المصريح  
فعدم عدمه ليس بشي اى ما هو عدم ثبوت عدمه فيكون في قوة الموجبة المعقولة وهو ليس بقضيه لعدم الواجب ليلزم من اقتناعه ضرورية و  
في الجواب لى ما قرره المصريح واما اذ قرر الدليل بان تمت عدم الواجب تعالى تمتع بالضرورية والا يمكن ان تمتع بممكن عدمه ضرورية و  
تعالى المدعى ذلك علوا كبيرا فيكون عدم ثبوت عدمه ضروريا محصل مقصودا مستلزم لا يضره ما اختاره المصريح فلا يقتضى الجواب بان الجواب  
بان الوجود اترامى معلول لذات الواجب تعالى فعدم عدمه الوجود معلول لذاته تعالى مدفوع بذات الواجب تعالى وعدم عدمه مستلزم  
مع انها ليسا معلولين بشي فتم الاستدلال الاول في رده بان علاقته العلوية انما يلزم في التلازمين الذين صدقهما استغاثان بامطافا  
ووجود الواجب عدمه عدم صدقهما واحد بوزنات الكمال تعالى لا اثبتة فيها اصلا بحسب المصداق فعدم وجوده بعلته مع وجود  
التلازم بينهما لا يضر لعل قوله قد راسد اشارة انية ففكرت في من سبب لثبته انه قد اختلف في المقصود للضرورة انية لثبته في  
له استلزام المقدم للمح اى المتغاث في نفس الامر لثبته مطلقا هو اوكا صافا او كاذبا في نفس الامر في الواقع فمنهم اى من المنطقيين من انكره



[illegible]

اى انكره الاستلزام مطلقا لو كان التالى صادقا او كاذبا وقال ان المقدم المحل يستلزم التالى مطلقا لو كان صادقا او كاذبا وزعم  
 صدق الشرطية باعتبار حقبة الطرفين فاذا كان احدهما او كلاهما غير حتمية في نفس الامر لا يكون صادقة فكيف الاستلزام وقد عرفت ان  
 صدق الشرطية وكذبها ليس على الاطلاق فافهم ومنهم من انكره اى انكر الاستلزام اذا كان التالى صادقا وقال ان المحال لا يستلزم  
 الصاق ولا الكاذب يتلزم الاستلزام المحال لا لاننا لم نعلم ان فلانا لم يكن انسانا لم يكن جاسا صادقة غرضه الاتفاقية بعدم صدق  
 التالى لا بد منها منه وفي التالى الصادق لقولنا ان كانت كجسته زوجا فهو حديد ليس لزوم صادقة في نفس الامر وانما هو صادقة بطريق التالى  
 فهي في نفس الامر اتفاقية لازمية وروحية بان الاستلزام بين شيئين انما يكون اذا كان احدهما ملزمة للاخر او كلاهما ملزمة واحدة  
 المحالين كلاهما منقودان فلا يستلزام منهما في نفس الامر وعليه اى على عدم استلزام المقدم المحال التالى الصاق والاستلزام الكاذب  
 كلام شيخ الرئيس في الشفاء تخصيصة على ذكره شراح المطالع ان المقدم المحال يلزمه التالى المحال يصدق قولنا ان لم يكن الانسان جونا لم  
 حساسا لزومية فلم يصدق اتفاقية لعدم صدق التالى اذا كان المقدم محالا وانما في صادقة في نفسه لقولنا ان كانت كجسته زوجا فهو حديد  
 اتفاقية واما بطريق اللزوم فهو صادق من جهة الالتزام ليس صادقة في نفس الامر صدقة من جهة الالتزام فلان من يى ان  
 زوج يلزمه ان يقول انه صدق واما انه ليس بحق في نفس الامر فلان ما هو متحقق لحن مقدما له كتابا دكا بيا هو متحقق كذا بل عليه  
 فالمتحقق قياس من الشكل الاول المركب من الموصفتين وهو ان كجسته زوج وكل زوج عد يلزمه ان كجسته زوجا استلزام زوجية كجسته  
 بسلب الكبرى التامى هو قولنا كل زوج عد وهو كاذب على الفرض المذكور لانه يصدق لاشى من كجسته الزوج عد فلا شى من العدد كجسته زوج  
 فكل زوج عد ليس  
 سخن في نفس الامر لان سلب الشى عن جميع افراد الاصل يستلزم سلبه عن بعض افراد الاصل وهذا هو الصدق  
 قولنا كلما كانت كجسته زوجا كانت صدق الصدق قولنا كل كجسته زوج عد وانه كاذب فيكون متصله التى في قوته باطله فبما ان كلام الشيخ  
 عليه اعتراضا مذكورة في شرح المطالع الخافه التطويل اننا نتركها اولى فان شئت فاجع اليه قال في الحاشية وسباني الاقران الشرطية  
 ما يلوح فيه ضعف مذهب انتهى معنى في سبحت الاقران والشرطية فكر المصريح ما يظهره ضعف مذهب الشيخ وهو ان كلامه كبر الاشارة صدق المقدم  
 فردا يصدق لزومية فان انتفاء العام يستلزم انتفاء الخاص وهو يحكي عن النقيض الى قولنا كلما كان الاشارة فردا كان عد فكون صادقا  
 اذا اصله صادق في هذا الجلس يستلزم المقدم المحال التالى الصادق ومنه ليستين ضعف مذهب الشيخ ومن هنا اى من اصل ان كان  
 استلزام المقدم المحال التالى متعبدا بصدق قال الشيخ ان ارتفاع النقيضين يستلزم لاجتماعهما اى اجتماع النقيضين على نحو استلزام  
 المحال محال لانه اذا رفع النقيضان يعنى من الشى ونقيضه مثلا الكاتب والا كاتب ارفع احدهما وكما ارفع احدهما  
 والاخر اذا ارفع الشى يستلزم تحقق نقيضه فارفع الكاتب يستلزم تحقق الا كاتب وارتفاع الا كاتب يستلزم تحقق الكاتب فاذا ارفعا  
 تحقا فانظر الى هذا الاستلزام واذا تحقا ارتفاعا لان تحقق احدهما يستلزم ارتفاع الاخر فتحقق كل منهما يستلزم ارتفاع كل منهما كذا



مستوفی و فاضل علم و ادب  
 آقا میرزا محمد باقر  
 و میرزا محمد

سید خاندان

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

مجلس طائفة دارالعلوم دیوبند

سید محمد تقی

10

مجلس شورای اسلامی

فظهر ان كلما ارتفع انقيضان اجتمع انقيضان وكلما اجتمع انقيضان ارتفع انقيضان ويورد عليه ان استلزام ارتفاع كل واحد منهما الآخر في نفس الامر سلم واما على تقدير الجمع وهو ارتفاعهما معا فلا سلم في الاستلزام بل ارتفاع احدهما على الآخر التقدير يستلزم ارتفاع الآخر لا تحق فلا يلزم اجتماعهما فافكر وقال انه لا لزوم في ان كان الحقنة زو جابا فهو معد وكحسب الامر بنا على عدم استلزام المحال الصادق ومنهم اى من المنطقيين من زعم ان الاستلزام اى استلزام المقدم المحال للتالى سواء كان محالا او صادقا ثابتا اذا كان التالى جزءا للمقدم نحو اذا تحقق مجموع شريك الباي تحقق شريك الباي وكلما ارتفع انقيضان ارتفع احداهما فافكر من المقدم انه لا ينجبر له من فخر الباي ح فيكون مستلزما له وذلك اى تخصيصه بالخبرته حكم اى دعوى بلا دليل وتخصيصه بالموجب ويكلف بلا طائل لان خصوصية الخبرته لا تدخل بها في الاستلزام والصحيح له انما هو العلاقة من غير تخصيص بالخبرته فان قلت ان الخبر لا ينفك عن الكل فالاستلزام ح ثابت لا محالة ولذا خصص لما قلت اذا كان محالا يجوز ان يكون الخبر متفككا عن الكل فلا استلزام ذلك ان يقول ان العلاقة لا تخلو من ان يكون احد المتلازمين جملة للآخر او كلاهما معلولى عنه واحدة والجمع ليس بموجود حتى يحتاج الى حلة خارجية فلا يكون من المحالين علاقة سوى خبرته وهذا وجه تخصيص قائل من منهم اى من المنطقيين من زعم انه اى الاستلزام من الجمالين والحال والصانع ثابت اذا كان بينهما اى من المقدم والتالى علاقة وهو اى القول بالاستلزام على تقدير العلاقة الأشهر من المطلقين وهو نحو ان كان له الخصم بنحو اذا كان له يد حله كان باقيا ومن ثم اى من اجل توقف الاستلزام على العلاقة قال ذلك العام ان مقدم الجمالين لا يكون منافيا للتالى حتى تحقق بينهما علاقة ملازمة والا يلزم اجتماع المتنافيين فان المناقاة بين المقدم والتالى صحيح الا انك اى انعكاس مقدم عن التالى والملازمة بين المقدم والتالى منتهى اى يمنع الانكسار فاذا كان مقدم المحال كونه منافيا للتالى مستلزما له في نفس الامر يلزم اجتماع المتنافيين وبوجه الانكسار وعدمه بينهما فلا يجوز استلزام المقدم للتالى بحزم عدم العلاقة بينهما وفيه اى في اشتراط عدم المناقاة بينهما ايرادا وردا مرزا جان في الحاشية المتأخرة على الحاشية القديمة وهو ان حاصل ذلك اى الاستلزام مع المناقاة يرجع الى لزوميتين جوهريتين تالى احدهما اى احدى اللزوميتين ليقض تالى الاخرى اى يقض تالى لزومية الاخرى وانضم اليه الملازمة بينهما اى بين بين اللزوميتين فلا يلزم اجتماع المتنافيين حاصل لا يرد ان الزعم ان اراد لقوله المناقاة قطع الانكسار بخبر الانكسار النفس الامرى بحيث يكون احدهما متحققا في الواقع ولا يتحقق الاخر فيه فيعبر سلم بحوازان يكون كلاهما متحققا في نفس الامر وان اراد معنى انه لو تحقق احدهما لم يتحقق الاخر لمسلم لكنه ليس متحققا في مرجع الى قضيتين لزوميتين لان المناقاة ليست صدق المقضية الاخرى وهى قولنا لو تحقق احدهما لم يتحقق الاخر والملازمة ليست صدق قضية اخرى وهى لو تحقق صدق تحقق الاخر فاما قضيتان تالى احدهما يقض تالى الاخر وليت متباينة فاقض لزومية بينهما لا لزومية اخرى فلا يلزم

الشفافون الشريرون

میں نے

۱۰۰

وہابیہ کی تفسیر

علی نقی نقیہ و نقیہ

محمد بن حسن  
بن محمد

من فضیلت  
چرخه

۱۳۰۲

11

196







ايضا جواب سوال مقدرو هو ان الاستلزام المذكور وان لم يكن في الواقع حقيقة لكنه تقدير فيجوز العقل باعتبارها التقدير  
 ليس بمخصوصا هو في عالم الواقع بل اعم من ان يكون في عالم الواقع حقيقة او تقدير او قد يقربان العقل بحكم على المفروض بالمقدرة  
 على ما في الواقع حقيقة فيجزم بالاستلزام وان لم توجد في الواقع فمقدرة بحسب على الاول ان الاحكام الواقعية الواقعة في عالم  
 الواقع بقاها في عالم التقدير كما هو مشكوك ومتروكية والشك والمتروكية في الجزم فكيف يكون مجزوا باعتبار التقدير وعلى الثاني  
 حكم العقل على المفروض بالمقدرة غير مسلم بحسب ازان من منشأ الجزم في الاحكام الواقعية الوقوع واذا افترض ما بينها في عالم التقدير  
 مجزوية بحيث لا يحتمل النقيض اذ القياس لا يفيد الا الظن فكيف يحكم العقل على المفروض في الواقع جزيا بالمقدرة على ما هو في حقيقة  
 من المباحث ان الرئيس اي رئيس الحكماء ابو علي ابن سينا قيد التقادير والامراض المعبرة في تفسير الكلية الضرورية والعادية بالتي  
 بالتقدير التي يمكن اجتماعها في اجتماع هذه التقادير مع المقدم وان كانت التقادير محالة ليست موجودة وممكنة في نفسها اي في نفس التقادير  
 بمعنى قولنا كل ما كان في الانسان كان في الحيوانية لازمة للانسانية على كل تقدير ووضع يمكن اجتماع وضع الانسانية من كونه  
 كتابا وضاحكا وقاعد او قاعا وكون الشمس طالعة وكون النهار موجودا وكون البحار مائهة وكون الفرس صابلا وان كان اجتماعها محال في  
 نفسه كذا مقتضى الفرس صابلية الحمار وغير ذلك من اي الشيخ وجهه بالتقدير بانه لو علمنا باي التقادير بان يكون اعم من اجتماع  
 مع المقدم وغيره بالتفسير المستفاد من اجتماع هذه التقادير والامراض التي بنا في اللزوم في المتصلة الضرورية والتي بنا في العادية في المتصلة  
 العادية يلزم على تقدير العموم ان لا يصدق كلية اصلا سواء كانت متصلة او منفصلة فانه اي الشأن اذا فرض المقدم مع عدم الثاني  
 الضرورية او مع عدم لزوم التالي في هذا الفرض ممكن على تقدير العموم اذ وجوده في نفس المقدم مع وجود التالي في المتصلة او مع لزومية  
 لا يستلزم التالي اي لا يستلزم المقدم التالي في المتصلة على الفرض المذكور فلا يصدق المتصلة الضرورية الكلية لانه لو صدقت لاستلزم  
 التالي على هذا الفرض المذكور فيلزم حتم استلزام الشيء لاجتماع نقضين التالى وعدمه على الاول فاللزم وعدمه على الثاني ولا ينافيه اي لا ينافي  
 التالي في المتصلة العادية على الفرض المذكور اذ وجود التالي مع المقدم يمنع المناقاة ولو عانده يلزم معاندة احدى النقيضين على الاول  
 وكونه لازما ومعاندا على الثاني واما قيد الامراض بالامكانه الاجتماع مع المقدم في الضرورية الكلية العادية لا الاتفاقية الكلية الخاصة لان  
 فيها الامراض الكلية في نفس الامر لا امكانه الاجتماع والالم يصدق الكلية اصلا لانه يمكن ان يجمع نقضين التالى مع تقدم عدمه بقرينة  
 مع ما يقتضيه الانسان في الاكثار من المقدم والتالى ملازمة مع الاتي في التوافق في الصدق فلا بد من تحقق التقادير في شرح استنباط  
 المحال جازا ان يستلزم اي في وجود الشيء وعدمه وان يعاندها اي النقيضين فلا يلزم عدم الصدق في عدمه فكل من كان  
 او عدم صدق الكلية على الفرض المذكور غير مسلم بل هو صادق لان اجتماع المقدم المحال مع عدم التالي او مع عدم لزومية في الضرورية جازا  
 ان يجب ان لا يصدق النقيض لانه مع الجمع جازا ان يستلزم النقيضين فجازا ان يستلزم المقدم المحال بالفرض المذكور التالي وعدمه وبهذا لزومية



ومدرك فيصدق الكلية الضرورية وكذا انعاده للمقدم الثاني ونقيضه في المنفصلة للعادية جازان بحسب انعاده الشئ لتقييد في ذلك  
يجوز معاندة الشئ ونقيضه وانما الاستحالة اذا كان الشئ امرا يمكنه ما جازا الى القيد المذكور واجيب بان المراد من قوله لا يصدق  
كلية اصلا لم يحصل التحريم والاذعان بصحة ما اى لصدق الكلية فان الاكسكان الذي يحبر عنه بجواز لا يقيد الوجوب اى  
وجوب الاستلزام وهو موافق التحريم حاصل بحسب تنبيه الدعوى بان مقصود المدعى عدم حزم صدق الكلية لعدم صدقها  
اصلا ليقال ان الملح يستلزم محال فما المانع لصدقها فاما شك ان هذا الاستلزام تجزئ لا يحرم ليعمل لوجوده ولا لعدم  
فلم يحصل التحريم لصدقها وهو المقصود المدعى اقول فحسب التقييد اى تقييد التقاير والادعاء بالممكنات في نفسها فافهم الى التي  
واقعة في نفس الامر هذا وعلى جواب صلا انه اذا لم يقيد جاز استلزام الملح للملح حزم صدق الكلية وهو المراد فتح بقصد التقاير كونه  
ممكنات في نفس الامر واقعة فيها مع اسكان الاجتماع مع المقدم اذ حصول التحريم مبنى عليه لان العقل لا يحرم في المحالات وهو حاكم في  
عالم الواقع والمحالات ليست فيه فلا يكون جائزا باطلا ليقيد الدليل للمدعى هو اسكان الاجتماع مع قطع النظر عن الامكان في نفسه  
الراجحة الاتفاقية قد اعتبر فيها اى في الاتفاقية صدق الطرفين اى المقدم والتالى في الواقع وقد كفى فيها اى في الاتفاقية لصدق  
التالى فقط سواء كان المقدم محالا او ممكنا فيجوز تركيبها اى تركيب الاتفاقية عن مقدم محال وتالى صادق في نفس الامر كما يحجز كونه  
العناوين بخلاف ان يدعى ان كان اجتماعا ان الصادق في نفس الامر باق على محال في نفس الامر حتى الصادق في نفس الامر  
فيها ولو فرض محال فيها وفرض محال لا يمنع صدق الصادق فيها فاذا كان المقدم محالا في نفس الامر والتالى صادقا فيجب ان يكون  
محمما معه ايضا فصدق الاتفاقية لصدق التالى فقط صرح به اى بتلك التركيب ليس الوجه على ان سبينا وانما ان التالى لو كان صادقا  
للمقدم وان كان صادقا في نفس الامر لم يصدق الاتفاقية كقولنا ان لم يكن الانسان باطفا فهو ناطق والا اى ان صدقت الاتفاقية  
مع كون التالى صادقا للمقدم امكن اجتماع التقيذين اى التالى ونقيضه حاصل ان صدق التالى وان كان كافيا لصدق الاتفاقية لكنه  
يجب صدقه على تقدير المقدم ايضا فلا بد من ان لا يكون صادقا للمقدم او لو كان صادقا لم يصدق على تقديره لان المناقاة منه  
فلا يصدق الاتفاقية والا لزم اجتماع التقيذين ولو بطريق الاتفاق واطلعت ان الصادق باق على فرض كل مح والصدق لا يغير  
الواقعي فمسلم عند عدم المناقاة بينهما واما على تقديره فلا غم فلا يصدق فمع لنا ان لم يكن الانسان باطفا فهو ناطق قال في الحاشية اية  
فان اجتماع التقيذين بطريق الاتفاق مع التبعة وانت بعد اطلاقك على الوجوب الى ما ذكره العاقل من راجحان في محبت استلزام  
نقد في المحققين بان لا يجوز ان يوردوا السبيل على الاستلزام علمت انه غير تام فانه ينتهي وتامه مبنى على الاتفاقية  
التي فيها تناقض لمقدمها فان شئت فقل على ما مر من تفصيل هذا المقام في محبت النصوص وهي الاولى اى التي طرفها صادقين  
خاصة بخصومها والثانية اى التي كتمت فيها لصدق التالى فقط اتفاقية عاتمة لعمومها من الاولى مطلقا فان استلزامه يكون فيها



صديق الطرفين يكون صدق الثاني ايضا ولا يلزم من صدق الثاني فقط صدقهما قيل القائل شارح المطالع ان الاتفاقيات مشتملة على العلاقة  
كاللزومية لان المعية اي كون الشيء مع الشيء في الوجود ممكنة لا واجبة لا مكان جبرها قطعا اي فلهذه المعية الممكنة حلا تعضي ذلك وتحت  
اليها لا مكانها فيكون ضرورية بالنظر الى تلك العلاقة فكان ايمانها على حدة واحدة فاشتملت على العلاقة كاللزومية فيلزم ان يخرج  
الاتفاقية فيها فلا بد من الفرق بينهما بمعية قبوله والفرق اي الفرق بين اللزومية والاتفاقية على التقديرين انها اي العلاقة في اللزومية اي في  
اللزومية مشعور مدرك بها اي بالبدية او بالنظر بخلاف اتفاقيات فان العلاقة فيها غير معلومة وان كانت واجبة في نفس الامر فمما  
تقسم الشرطية الى اللزومية والاتفاقية انه ان كان الاتصال من المقدم والسالى العلاقة معلومة فهي لزومية وان لم يكن العلاقة كذلك  
سواء لم يكن العلاقة او كان العلاقة غير معلومة فهي الاتفاقية فليست العلاقة بين باطنية الانسان من باطنية الحكماء معلومة بل العقل والاعمال  
يجوز الانكسار بينهما وفيه اي في القول بان اتصالات على العلاقة نظروا اعتراض بان مجرد المعية بالشيئين في الوجود بواسطة  
الاستدلال اليها لا يستدعي العلاقة بينهما ليجوز ان يكون المعية اتفاقية بحيث لا تعضي تلك المعية الارتباط الافتقاري بينهما فيجوز ان ينظر  
فيها الانكسار مطلق العلية لا يستوجب الارتباط اذا كانت اي العلية بحيثين مختلفتين بذاتهما فمعي ان يتوهم ان المعية اذا  
استندت الى العلية يكون الارتباط بين المعين متحققا بقياس من الشك الاول بان يقي كمالا تحقق احد المعين تحققت علية كمالا تحقق علية  
الاخر لمتحقق كمالا تحقق كلاهما تحقق الاخر وجه الدفع ان مطلق العلية لا يوجب الارتباط وانما يوجب علة اذا كانت لهما  
جهة واحدة واما اذا كانت من جهتين مختلفتين فلا يوجب الارتباط اصلا من معلوليها فلا يكون تلازم بل تضاد القائل في الوجود  
مع هذا الانكسار والقائل المذكور غير منتج لعدم تكرار احد الاوسط لان احد الاوسط في الصغرى هو تحقق العلة من جهة  
في الكبرى من جهة اخرى فلم يكرر ولو اخذ من جهة واحدة لم يصدق الكبرى بجواز كون العلة علة للآخرى من جهة اخرى  
ولكن ان تقول نحن نخبري الكلام من الجهتين بان علة واحدة لا تغاير بينهما اصلا او واحدة لكن من جهتين فعل الاول مثبت  
التلازم ما اذا ثبت التلازم من الجهتين مثبت من المعين واما على الثاني فنقل الكلام الى الجهتين بان علة واحدة لا تغاير بينهما  
او واحدة من جهتين فخير في الكلام فيها الى غير النهاية فيلزم التسلسل على يد من انتهت الى علة لا تغاير صحتها المطلوب مرتبة لانتها رتبها  
انتهت الى واحدة فجميع الجاهات يكون متحققا معا على وجه اللزوم غير متغاير صديهما عن الاخرى كما يظهر بالتأمل الصاق والعكس الفارق فلا يسلخ  
كون الجهة اتفاقية فافهم الخامس من المباحث انه وقع الاختلاف بين المنطعيين في كمية اجزاء الافضال فمضمونهم قالوا لا انفصال لا يمكن الا ان  
اذ لا بد من الانفصال الحقيقي من الشيء مع عضيته وسواء عضيته لتحقيق الثاني صدقا وكذا باطل تركب من ثابته اجزاء متشابهة او غير متشابهة  
صاوغا وكذا باطل الاول كون مع اجزاء الصاق في المفصلة بحقيقة وعلى الثاني مع اجزاء الكتاب فيها فلهذا لا بد من  
بعائد الثاني اذا كان ولا بد من الاصل الحقيقي من المعاندة بين اجزاء بشار الثالث لغوا فثبت انه لا يمكن الا ان يكون خريمن فان كانت



يمكن التركيب من ثلاثة بان يكون الانفصال بين مجموع الثلاثة بان لا يجمع هذه الثلاثة ولا يرفع معا وليس دليل على إطلاق ذلك  
 الانفصال الحقيقي بتركيب من الشيء ونقيضه وسواء نقيضه ونقيض لا يكون إلا واحدا ولذا لا يكون التركيب في الاثنين ذلك القبول المحمدي  
 تركيب من الشيء من شيئين كل واحد منهما أصل من نقيضه بخلاف مائة الجمع فانه تركيب من ثلاثة اجزاء ايضا كقولنا هذا الشيء ما هو شجر او  
 حيوان لا يتقيد بكون المنفصلة ايضا ذات اجزاء كثيرة متناهية كقولنا هذا العدد ازيد او ناقص او امام او غير متناهية كقولنا هذا العدد اربعة او خمسة او  
 ستة الى غير النهاية لا نقول في القضية في الظاهر ان كانت منفصلة حقيقية كونه من اجزاء كثيرة لكن في الحقيقة منفصلة مركبة من حيلته ومنفصلة او  
 اما ان يكون هذا العدد ازيد او اما ان يكون ناقصا او اما ان لا يسبب حذف احد حرفي الانفصال فيهم تركيبا من ثلاثة اجزاء وليس كذلك  
 انخلو معنى بخلاف مائة انخلو فانها ايضا تركيب من ثلاثة اجزاء كقولنا هذا الشيء ما هو شجر او لا شجر او لا حيوان او غير حادثة من المنطقين الى  
 ان الانفصال مطلقا سواء كان حقيقيا او مائة الجمع او مائة انخلو لا يحصل الا من اثنين لا ازيد منها بان يكون ثلاثة او اربعة ولا اقل  
 بان يكون احدا واستدلوا بان الانفصال لا بد فيه من تغاير بين الطرفين كما هو الظاهر فاذا تركيب من اثنين مثلا من ثلاثة اجزاء  
 وفرضنا احدهما احد طرفي فالطرف الاخر الثاني او الثالث واحدهما لا على التعيين فان كان الاول فسيم الانفصال بالاول والثاني فسيم  
 الثاني فسيم الانفصال بالاول والثالث وبصورة الثالث على التقدير الاول في انما والثاني على التقدير الثاني زائد بل بل فائدة وان كان الثاني  
 ففي حقيقة الانفصال من حيلته ومنفصلة لا بين الاجزاء الثلاثة فلا يكون الا من شيئين وهو المطلق مثل كونه منفصلا او غير منفصل  
 متمنع في الحقيقة مثل هذا الشيء اما ان يكون شجر او حجر او حيوانا في مائة الجمع ومنه ان يكون شجر او لا شجر او لا حيوانا  
 في مائة انخلو كل منهما مركب من حيلته ومنفصلة هذا دفع توهم عيسى بن يحيى ان هذه القضية منفصلة حقيقية كونه من اثنين  
 فانقض ما قال جماعة من ان الانفصال مطلقا لا يكون الا بين اثنين وجه الدفع ان هذه القضية وان كانت في الظاهر مركبة من ثلاثة اجزاء  
 لكنها في الحقيقة مركبة من اثنين احدهما حيلته والاخرى منفصلة او حاصل مغاير لكل مفهوم اما واجب او كل مفهوم اما ممكن او متمنع الا ان  
 لما حذف احد حرفي الانفصال توهم التركيب من ثلاثة اجزاء ويمكن ان يقال انها مركبة من حيلتين بانها مردودة المحمول بان يكون  
 مغاير لكل مفهوم اما واجب اما كل مفهوم ممكن او متمنع وفي اللفظ كما مغاير الاول في الحال لكنه في الحال واحد مرجع هذا التوهم  
 الى ان ما كل مفهوم واجب ولا فان لم يكن فهو اما ممكن او متمنع فمادة منفصلة مائة انخلو متساوية لنقيض حيلته الا انه حذف  
 واثبت مقامه وزعم بعضهم اى بعض مطلقين انه اى الانفصال مطلقا سواء كان حقيقيا او مائة الجمع او مائة انخلو كل من  
 اى تركيب الالهة من اجزاء فوق اثنين لان الامثلة المذكورة شاهدة عليه وصرنا عن الظاهر تكلف ونحن في المنطق  
 لا نستطيع ان نرى في التركيب مطلقا من فوق اثنين وعليه شارح اللطالع لان الانفصال نسبة  
 لا مستوية والنسبة الواحدة لا يتصور الا بين اثنين فان الانفصال مطلقا لا يتصور الا بين اثنين لا ازيد ولا انقص فالاجزاء اذا



الاذات على اثنين لم تنبش شرطية واحدة كما اذا تعدد المصنوع والمحمول تجديا كحلية لان نسبتة بين الامور المتكثرة لا يكون الاستكثرة  
 لا واحدة فالشرطيات التي فيها اجزاء زائدة على اثنين كما في الامثلة المذكورة منفصلة متعقدة او مركبة من حليتها ومنفصلة بغير  
 القائل الفاصل الامور في السياكوفي انه امي الشان فحيث اى في الدليل المذكورة بمصادرة على المطلوب وجعل الدليل على المدعى  
 بحيث لا يكون تغاير بينهما لانه امي القائل للمستدل ان اياها كل نسبة واحد الفضائية او غير ما لا يتصور الا بين اثنين فحيث اى في المراد  
 محل النزاع بين المنكر والمقر اذا كبرى شتملة على المدعى فمن ينكر ان نسبتة الافضالية لا يتصور الا بين اثنين كيف لم يلم بهذه الكلمة الا  
 وان لم يرد العموم بل ايراد ان غير نسبتة الافضالية لا يتصور الا بين اثنين فلا ينعى هذه اى الارادة للمطالبة بالنسبة الافضالية لا يتصور  
 الا بين اثنين لم يثبت بالدليل لعدم اندراج تحتها فاصل ان الدليل غير تام لان فيه توقف الدليل على المدعى اذ احكم كراهة موقوف على العلم  
 لان العلم بان كل نسبة واحدة كانت الفضائية او الفضالية لا يتصور الا بين اثنين موقوف على العلم بان نسبتة الافضالية لا يتصور الا بين اثنين  
 فيتوقف الدليل على المدعى الموقوف عليه فلم يرد في رد المدعى بالحق اليه بل دفع به اى ذلك بحجابه واما اى لزوم المصادرة  
 في كبرى الشكل الاول يعني كما لو رد لزوم المصادرة في كبرى الشكل الاول وحجابه اى دفعه ذلك بحجابه منع هذه المصادرة ايضا فترد  
 بتلكسلا كناية الكبرى موقوفة على النتيجة والنتيجة موقوفة عليها فيزم المصادرة مثلا في قولنا العالم متغير وكل متغير حادث علم كل متغير حادث موقوف  
 على العلم بكون العالم حادثا لانه من جملة المتغير والعلم به موقوف على العلم على كونه الكلية والحجابه عنها بالفرق بين الاجمال والتفصيل  
 لعلم بالنتيجة موقوف على العلم بالاجمال الكلية الكبرى مع قطع النظر عن خصوصية ذات الاصغر ولا يتوقف علم هذه الكلية على  
 علم هذه الخصوصية كما يجب كذلك بحجابه بان علم الخصوصية بان نسبتة الافضالية لا يتصور الا بين اثنين موقوف على  
 العلم بالعموم وهو كل نسبة واحدة لا يتصور الا بين اثنين وعلم العموم لا يتوقف على العلم بهذه الخصوصية فامل قال في الحاشية في اشارة  
 الى الدفع انما يتم لو اعترض بلزوم المصادرة واما لو اقتصرت على منع كلية الكبرى بان يقال انها نظرية لا بد لها من دليل فلا يتم لان  
 من التمسك بدليل او دعوى اية انتهى حاصله ان الدفع بالحجابه الذي دفع لزوم المصادرة في كبرى الشكل الاول يتم لو اعترض  
 بلزوم المصادرة كما قال القائل واما اذا اعترض باننا لا نعم ان كل نسبة واحدة الفضائية كانت او غير ما لا يتصور الا بين اثنين اذ يطرأ  
 ولا بد لاثبات النظرى من دليل فالدفع بالحجابه المذكور غير تام كما هو الظاهر بل يدفع من التمسك بدليل مثبت بها هذه الكلية  
 ودعوى بديته بان يقال هذه الكلية بديته غير محتاجة في اثباتها الى دليل فافهم ولما بين المصريح الكلية فخرج عليه بان الكلية قد كانت  
 المنفصلة لا تتركب الامن قضيتها ومن قضيتها اى نقض هذه القضية او من مساويها اى مساوى نقض قضيتها كقضية كبرى  
 وليس نزوح اذ في الحقيقة يكون التنافي بين خبريهما صدقا وكذا بما يستلزم كل واحد من خبريهما نقض سائر خبريهما  
 ويستلزم نقض كل واحد من الخبرين الاخرين متناعا اخلو عنها فان كان احد خبريهما نقض الاخر فلا شك في صدقها وان لم يكن فلا بد من كونها







الاتفاقية فلا يتركها للاتفاق المحض بين البحر من على جميع التقادير من غير لزوم فاذا ثبت للزوم على جميعها لم يبق الاتفاق المحض على  
 جميعها وايضا قال في الحاشية وانت لو تدبرت البحث الثاني من التهمة وتذكرت ما فيه علمت ان ههنا يرد ما يرد ولكن الامر من استحي  
 قيل والاياد الذي يظهر من تذكر البحث الثاني من التهمة وهو ان الزوم بين الشئين لا ينافي الانفصال بينهما بوزان ان يكون المقدم محالاً  
 للمقتضين مضيق للزوم والحال يستلزم المتعينين قبل في سهولة الامر انه لا يتصور مادة الاشكال كما هو ظاهر ويرى عليه اي استعمل على الزوم  
 البحر في بين الامر من الشكل الثالث وهو ان الشكل الثالث كلما تحقق مجموع الامر من تحقق احدهما اي احد الامرين وكلما تحقق مجموع الامر من تحقق  
 منهما فينتج بعد ذلك لا وسط قد يكون اذا تحقق احد الامرين تحقق الاخرين ثم عليه بالاول اي الشكل الاول على العكس الصغير بان يوجد عكس  
 صغير الشكل الثالث هكذا قد يكون اذا تحقق احدهما تحقق المجموع وكلما تحقق المجموع تحقق الاخر فينتج قد يكون اذا تحقق احدهما تحقق الاخر وقد  
 للزوم البحر في بينهما وقيل ان الصغير اتفاقية لعدم العلاقة فلا ينتج لزومية مدفوع بان صغير الشكل الاول عكس صغير الشكل الثالث وهي لزومية  
 وعكس اللزومية لزومية فيكون لزومية فينتج لزومية وقد يجاب عن البرهان بان صغير الشكل الثالث ايضا اتفاقية لان للزوم عن سبب  
 الشكل البحر غير ظاهر فكل ليس عليه لجزء لا يحل ولا معلولي عليه واحد بحيث لا يجب الاقتضاب بينهما وليس مجموع جزاء الاخير العلوية بل علة التماس  
 لا احدهما ولا بالعكس بل احدهما علة ناقصة لمجموع بحر من العلة ان ناقصة يستلزم معلوليها لاتعا بهما للزوم فمالم يقتضي اي فاضد خلال  
 عن هذه الاشياء يرد ما يرد عليه بعض المحققين كشرح المطالع بان المجموع عنهما يستلزم البحر لو كان لكل من الجزاء مدخل في الاقتضاب اي ا  
 المجموع للجزء فضرورة ان لكل من الجزاء مدخل في تحقق المجموع فبالاول ان يكون لكل من الجزاء مدخل في تحقق المجموع فبالاول ان يكون لكل من الجزاء مدخل في تحقق المجموع  
 فلا بد ان يكون لكل من الجزاء مدخل في تحقق المجموع فبالاول ان يكون لكل من الجزاء مدخل في تحقق المجموع فبالاول ان يكون لكل من الجزاء مدخل في تحقق المجموع  
 حاصله ان المجموع عنهما يستلزم البحر لو كان لكل من الجزاء مدخل في تحقق المجموع فبالاول ان يكون لكل من الجزاء مدخل في تحقق المجموع فبالاول ان يكون لكل من الجزاء مدخل في تحقق المجموع  
 ان يكون لكل من الجزاء مدخل في تحقق المجموع فبالاول ان يكون لكل من الجزاء مدخل في تحقق المجموع فبالاول ان يكون لكل من الجزاء مدخل في تحقق المجموع  
 بحر بحر شوقان الانسان لا يستلزم الانسان لا الانسان نعم للتساويان متصادقان حسب التزام لكن الكلام في اللزومية  
 حسب نفس الامر هذا ما افاده شارح المطالع حسي قوله للتساويان متصادقان حسب التزام اه ان الموضوع هو التزام وجوده بحق الملازمين  
 الكل وكل واحد من الجزئين ضروريان لكل واحد منهما دخلا في وجوده ولو وجوده دخل في الاقتضاب المذكور لكن يجوز ان يكون وجوده محالاً  
 فلا يكون للزوم بينهما في نفس الامر والكلام في نفس الامر قلخيص الكلام انه ان اريد من التزام الكل للجزء الكل من حيث هو باعتبار الجز  
 يستلزم البحر كما في قولنا كلما وجد جسم وجد لهيولى او الصوة بمعنى ان لكل واحد من جزائه بذاته دخل في الاستيعاب فكلما وجد جسم فوجد  
 منوع وان اريد ان الكل يستلزم البحر لو كان لكل واحد من جزائه دخل في ذاته اي بلا واسطة ام لا فكل واحد من جزائه لا يكون له وجوده محالاً  
 وهو قولنا كلما تحقق مجموع الامر من تحقق احدهما يجوز ان يستلزم باعتبار جزء واحد ولا دخل فيه بحر آخر في الكبرى اي قولنا كلما تحقق مجموع



[illegible]



فقال قال في عايشية فيه إشارة الى ان الحكم في الاتفاقية الخاصة بصدق السالى على جميع تقادير المقدم باعتبار الواقع واللازم هو  
السالى على جميع التقادير الواقعية للمقدم وبينها فرق لا يخفى وفيه ما فيه انتهى عاصدا ان الاتفاقية الخاصة بحكم فيها بصدق السالى على جميع تقادير  
المقدم باعتبار الواقع وان لم يكن في كل تقدير واقعية في نفسها واللازم على تقدير اخذ الكلية باعتبار التقادير الواقعية بصدق السالى على  
جميع التقادير الثابتة في الواقع المحككة الاجماع مع المقدم وبين يدين المصنفين وقائفا في الاول الواقع طرف للمقدم التقادير بخلاف الثاني  
فان الواقع في طرف التقادير وفي الاول عموم التقادير وفي الثاني بخصوص فاللزم الجحري على التقادير الواقعية لاطل الاتفاقية الخاصة بمقتضى  
فيها التقادير باعتبار الواقع نعم لو كان اللزم على بعض التقادير باعتبار الواقع يطلبها وقوله فيه فيه إشارة الى اننا اخذ الكلية باعتبار التقادير  
الواقعية والحكم في الاتفاقية الخاصة بصدق الطرفين باعتبار التقادير الواقعية بدون العلاقة واذا ثبت اللزم الجحري على بعضها بطل الاتفاقية  
ولا يخفى فيه الاول بان يقال في توجيهه ان التقادير الواقعية بعض من التقادير التي باعتبار الواقع والسلب الجحري سافح لليجاب الكلي اللزم  
الجحري باعتبار التقادير الواقعية ايضا بان الاتفاق المحض الكلي بهذا المعنى والفرق غير نافع فانهم حصل التناقض الذي هو من الحكم التضيائي  
كل امرين سواء كانا من نفسيتين اجماعاى احد يدين الامرين رفع للاخر فاما اى في هذا الامر ان نقضان بان يكون كل واحد منهما  
نقض الآخر والمرفوع نقض الرفع والرفع نقض المرفوع من حيث اى من اجل كون كل امرين في اكان اجماعاى رفع الآخر فاما نقضان قالوا اى  
المنطقيون ان التناقض من النسب المتكررة وبعبارة عن نسبة مقولة بالقياس الى نسبة اخرى هي مقولة بالقياس الى الاول يقال بان  
الاضافة كالاخوة والعرب السبعة والابوة والبنوة فان قلت ان المشهور ان نقض كل شى رفعه فلا يكون من النسب المتكررة قلت تسامحا في العبارة  
صرحا بما قالوا الا ان يعبر عن كون التناقض من النسب المتكررة على كون كل من الرفع والمرفوع نقضا يقتضى عدم كونهما على تقدير كون الرفع  
نقضا لليجاب والعكس مع انه ليس كذلك بل يكون على التقدير ايضا من النسب المتكررة فان كل شى فعلا لا يتصور بان يكون  
الاخر مرفوعا وكونه مرفوعا لا يتصور بان يكون الشى فعلا وان لم يسلم المرفوع نقضا لا نقول ليس المراد ان جميع التقييم لا على هذا  
عند ذلك بل المراد التقييم على هذا وان كان متقيما على غير ذلك ايضا وقالوا ان كل شى نقضا واحدا قال في محاشية فان الكلام في اية  
الصريح والافحوز تعدد اللزم المساوي ولم ينكره احد انتهى معنى ان الكلام في النقض الصريح بانه واحد وتعد ان لم يرتفع الصريح على اعم  
منه ومن اللزم المساوي فيحوز تعدد النقض تعدد اللزم المساوي ولم ينكره احد بل هو مسلم الثبوت عند كل احد فالرفع الواحد لا يكون الا رفع  
لواحد وهو نقضه وكذا المرفوع لا يكون فعلا الا واحدا وهو نقضه وظاهر هذا يقتضى توقف حدة النقض على كون المرفوع والرفع  
مع انه ليس كذلك بل من اجل كون الرفع فقط نقضا يقول بوجده نقض ايضا الا ان يوجه بالتوجيه السابق فتذكره ونقول بان  
التصديرات لاتناقض لها اى التصورات فهو معنى آخر فادفع توهم عسى ان يتوهم ان المنطقيين قالوا ان التصورات لاتناقض بعضها  
المصرح بل على انهم قالوا لا بد من النقض لكل شى حتى التصورات فاما وجه الملاحظة بين القولين وجه الدفع ان قيل ان التصورات لاتناقض لها



ليس المراد منه معنى النفاض لما بالمعنى الذي ذكره المصنف رحمه الله ومبطل مرث حد يرفع الآخر فيها نقضان فان مفهوم النقيض  
مفهوم اللازم والعكس بل المراد منه معنى آخر كما قال في المحاشية وهو التداخل في التحقق قاله المتكلمون وعليه نبوا تعريف العلم بأنه  
توجب لها تميزا بين المعاني لا يحتمل النقيض كما في شرح المواقف انتهى حاصله ان التناقض المنفي في التصورات بمعنى التداخل  
في التحقق وهو تداخل الخصيتين صفة قاكذبا وبهذا المعنى لا يوجد في التصورات وهذا معنى آخر غير المعنى الذي ذكر اوله ولا سماع لغيره  
في التصورات فالتناقض فيها بان يعتبر مفهوم من المفومات متباين في نفسه بدون صدق على شئ ويضم اليه النفي فيحصل مفهوم آخر وهو  
ولما لم يعتبر فيه الصدق على شئ اصله لم يوجد التناقض الذي يحسب فيها وهو وجود في القضا باولها تداخل هذا المعنى للتصورات قوله  
قاله المتكلمون اي قال اي المعنى المتكلمون على هذا المعنى نبوا تعريف العلم بأنه صدق اي مر فاهم بالغیر موجب تلك الصدق اي الامر القام  
بجملها اي موضوعها تميزا بين المعاني اي بين ليس من الاعيان المحسوسة باحواس الظاهرة ولا يحتمل النقيض اي لا يحتمل متعلق التميزين  
وكذلك التميز والعلم على تمييز تصديق يقيني لا شك في عدم احتمال النقيض وتصوره هو ايضا لا يحتمل النقيض اي لا يقضيه بهذا المعنى المذكور  
والذين قالوا لا تداخل للتصورات بنوا ذلك بان التناقض من المفومات المتماثلان لهما ولا تداخل في التصورات فان الانسان والاشياء  
والفروس والافراس لا تداخل بينهما الا اذا اعتبر ثوبها شئ فيحصل منها قضيتان متناقضتان بخلاف الانسان الذي ليس بالاشياء ولا تداخل بينهما  
انما هو بلا ملاحظة النسبة الايجابية والسلبية بعد رعاية شرائط التناقض فصار التصديقيان جالسا في نفس من التصديقات لا تداخل  
النقيض على اطراف القضا يا سوار اخذت تلك الاطراف بمعنى السلب والعدل كما وقع في بعض الكتب محاذرين على التناول ولو قيل المتماثلان  
بما افهموا ان المتماثلان لهما سوار كان الثاني في التحقق او الاتفا كما في القضا يا او في المفهوم بانه اذا قيل المفهومين الى الاخر كان  
اشد بعدا مما سواه كمفهوم الفرس والافرس ومعنى ان رفع كل شئ نقيضه اعم من ان يكون في نفسه ورفعه عن شئ فهو جالسا في نفس  
المذكور في التصورات التصديقات فالنزاع فظي بناء على تفسير معنى التناقض فافهم ملاحظة ههنا اي في تمام القضا شك في  
انما اذا اخذنا جميع المفومات سواء كانت موجودة او معدومة بحيث لا يشك في لا يترك عنها اي عن جميع شئ وهو مفهوم المفومات بل في جملها  
اجمع ورفعه اي رفع ذلك بجميع نقيضه اي نقيض جميع ذلك رفع الذي نقيضه اعم من ان يكون في نفسه ورفعه عن شئ فهو جالسا في نفس  
الرفع ايضا لانه جز منه وجميع كل واحد اذا كان الرفع الذي هو جالسا في نفس جميع الكل فاجز نقيض الكل ويراد اي ان يجر نقيض الكل مع لان الشئ يكون  
مقبولا في نقيضه بجمعيته مع انه نقيض نقيض حده وشك في مثل الشك المذكور ويراد على تقاربه نسبة للنسبة في آخرها نسبة عنها تقريره ان المستقيم  
النسبة المتعارفة المنتسبين لا يكون جديا ولا جزا من احدها واذا اخذنا جميع المفومات بحيث لا يترك عنها شئ نسبتنا هذا جميع الى جزه تحقق  
النسبة بينه وبين الكل تلك النسبة داخله في جميع الذي هو لكل فصار هو احدا منتسبين فلا يكون نسبة بينهما معارفة المنتسبين بل خارجا  
فقط على تقاربه نسبة المنتسبين بخلافه لا يراد على قولهم ان النسبة متعارفة عن اثنين بانه اذا اخذنا جميع المفومات بحيث لا يشك في



منها فلا شك ان لهذا التبع نسبته الى كل واحد واحد من الاجزاء وبنده له نسبة واحدة في جميع على الغرض المذكور وجزءه وجزءه يكون  
 مقدرا على الكل فيكون النسبة مقدمة على المتساوين فبطل القول باخرها عنها وحده في حل الشك المذكور ان اعتبار المفهومات لا يقتضي الاعتقاد  
 عند حد لا يتجاوز عنه وعدم الزيادة ليقضي الوقوف الى حد بحيث لا يتجاوز عنه فاذا لم يجمع كذلك يعني بحيث لا يشذ عنه شيء لا يتجاوز  
 اعتبار المتساوين اي عدم الشيء ووجوده حاصلا ان المفهومات غير متناهية بالقوة بمعنى انه لا يقف عند حد خارج الجسم المتصل عند  
 الحكم و مراتب الاعداد لا تقف عند حد فاذا كانت المفهومات بحيث لا يشذ عنها شيء موجب لعدم الزيادة والوقوف عند حد لا يترتب  
 الزيادة عليه فيكون متناهية فاذا كان كذلك اعتبار المتساوين هو التناهي من عدم الشذوذ و يقضي عدم امكان الزيادة  
 والتناهي في كون المفهومات غير متناهية تعقضي امكان الزيادة وعدم التناهي في المنصوص من مشتمل على المتساوين باعتبار المتساوين في كل  
 لهذا المجموع مصدق حتى يكون كلا وسلبه جزء منه وليس في الذهن الا مفهوم الاخر اعمى المركب من المتساوين ويصح في الخارج فجار ان  
 محالا فلا يلزم اختلف يستنبط من هذا المقال جواب عن تكرير الاراد على اخر النسبة عن المتساوين فافهم وقد يجاب بان خبره و القضية  
 جرتين مختلفتين فان الرفع من حيث انه مفهوم من المفهومات جزوا دخل فيها ومن حيث انه رفع لذلك المجموع لقضيه وكذا النسبة  
 حيث انها لا تلاحظ حال الجزاء والكل متأخرة عن الطرفين ومن حيث انها ملحوظة بعنوان مفهوم النسبة داخل في جميع فتدبر  
 لعل اشارة الى ما قيل من ان كون اعتبار المفهومات من حيث الاحمال واقعة عند حد لا ينافي كون اعتبار المفهومات من حيث  
 التفصيل بحيث لا يقف عند حد ولما اراد ان بين تناقض القضايا فقال تناقض القضيتين اختلفا فيما اى اختلاف القضيتين بحيث يقتضي  
 لذاته صدق كل واحد من القضيتين كذب الاخرى وبالعكس اي كذب كل واحد منهما صدق الاخرى فالضمير في لذاته في هذه العبارة  
 راجع الى الصدق لا الى الاختلاف اذ لا معنى له كما قال شارح المطالع انه ربما يقع في عباراتهم اختلاف القضيتين بحيث يقتضي لذاته  
 صدق احدهما كذب الاخرى فيكون الضمير في لذاته راجع الى الصدق لا الى الاختلاف اذ لا معنى له انتهى كلامه يعني لا معنى  
 لعود الضمير في لذاته الى الاختلاف لان المقضي في هذه العبارة هو الصدق لا الاختلاف لا يقتضي صدقه  
 ولا معنى لان يكون صدق الشيء ثابتا لغيره بالذات لانه لا يخفى وما وقع في عبارة البعض من ان التناقض اختلاف القضيتين  
 يقتضي لذاته صدق احدهما وكذب الاخرى او بحيث يلزم لذاته من صدق كل كذب الاخرى فالضمير فيها عائد الى الاختلاف  
 اذ المقضي هو لا غير الصدق والكذب مقتضاه والمصريح صريحه لا يخرج عن المسامحة لان قوله لذاته معناه بصورة الاختلاف  
 لا بصورة له وانما هي القضية والصدق والكذب انما مثل الاختلاف لكن لما لم يكونا خارجين عن القضية صار حالهما كحال  
 القضية فالمراد منه ان صورة صدق كل منهما مع قطع النظر عن خصوصية المواد يقتضي صورة كذب الاخرى فيكون ذلك  
 فخرج عنه زيدان لا وزيد ليس ناطق لانه وانما يستلزم صدق كل منهما كذب الاخرى لكن بالذات بل بواسطة استدلال







١٢٠ أي لا يكون الإيجاب نفس السلب بل هو الشيء ذاته قال بعض كل شيء رفعه ليس رفعه نقضا للرفع فخرق الإجماع وقهر  
 قال الإجماع منقاد على أن التناقض بين الجانبيين محال فخرق الإجماع ليس بشيء فيكون الإيجاب نقضا للسلب وسلب السلب  
 رفعه أي رفع السلب في رفع الشيء نقضا كان رفع السلب نقضا للشيء وأما سلب السلب نقضا لرفع الإيجاب فكذلك السلب  
 أنهم قالوا أن كل شيء نقضا واحدا من تشبث أي تشكك بعينية أي عينية الإيجاب سلب السلب قال اتحادها فلم يكن رفع شيء  
 إلا نقضا واحدا فقط خطأ وترك طرق الصواب في ذلك المتشكك أن تغاير المفهوم أي مفهوم الإيجاب بمفهوم سلب السلب مرور  
 ويبدو أن نقل الإيجاب لا يتوقف على نقل السلب فنقل سلب السلب توقف عليه كيف يتحيزان بل هما متغايران بالضرورة وهو  
 أي تغاير المفهوم حسب أي كان في الشك في التناقض باعتبار المفهوم والكلام في النقيض الصريح واللا يجوز تعدد اللازم المساو  
 لا يقال إن عينية الإيجاب سلب السلب المصدق ضرورة في محل التشبث أو هذه العينية بحيث يستلزم أن نقول عينية المصدر  
 لا يرفع الشك فالتشبث بالعينية في رفع الشك خطأ لأنه ليس في نفسه نعم نعم كل النون فعل المدح قال في إجابته نعم منها  
 فعل مدح لا حرف إيجاب اختياره اقتران مع جسي انتهى يعني لما اقترن هذا الفعل بقوله جسي يتوكل على أن محل التشبث بعينية  
 خطأ وتغاير المفهوم بينهما كانت لسان في الشك فلا بد من حل آخر فخطأ فخطأ أن محل المذكور بعد هذا الفعل مختار والمختار يكون مدعا فعل هذا  
 الاقتران على كون الفعل فعل المدح لا فعل الإيجاب أو هو يدل على صحة الاعتناء فافهم أن السلب لا ينافي حقيقة الالاء الوجود في نفس الشيء  
 القائم بل هو كجواب الوجود لغيره أي القائم بالشيء كجواب الوجود لا ينافي أن يضرر إلى السلب فيكون مضافا إلى نفس تقرير المباشرة كما في باب  
 المتماثل لا يجعل البسيط من غير ملاحظة وجوده لانا نقول لا يضرر إلى السلب البسيط لاحت أي لا يكون السلب مضافا إلى السلب  
 لاحت لم يضرر تحقق لانه لا يصح إضافة إلى مفهوم سوى الوجود فسلب السلب أي معنى سلب السلب رفع وجود السلب مع سلبه بدو  
 لحاظ الوجود بناء على أن السلب حقيقة الالاء الوجود وهو أي وجود السلب في قوة الموجبة السالبة للموضوع أي القضية التي هي سلب السلب  
 جانب موضوعها هذا على التقدير الأول أي في قوة الموجبة السالبة المحل أي القضية التي أعترض السلب محمولها هذا على التقدير الثاني والاعتداء  
 لغيره فيكون السلب وجوده من غير هذا الموجبة السالبة المحل فسلب السلب السالبة السالبة أي سالبة السالبة للموضوع  
 إذا كان فالوجود سلب نفسه سالبة السالبة المحل وإذا كان فالوجود سلب غيره فليس للموجبة السالبة الموضوع على التقدير  
 الأول فليس للموجبة السالبة المحل على التقدير الثاني لانه لا سالبة المحل أي ليس نقضا للسالبة المحل حاصل محل أن سلب السلب  
 للسلب المحل الذي نقضه الإيجاب فليس نقضا للإيجاب بل بعينه سلب السلب لا ينافي الالاء الوجود حقيقة فليس نقضا  
 الشيء من أن ينسب سلبا لنفسه أو غيره فسلب السلب عبارة عن رفع وجود السلب بما أن كل شيء من تشبث لا يكون في قوة الموجبة  
 الموضوع بخلاف الالاء حقيقة لا يضرر مع وجوده يكون ثابتا لغيره فيكون في قوة السالبة المحل بخلاف الالاء حقيقة فليس نقضا قائم



[illegible]



كيفية اخرى هي جهة اخرى للمعنى ان النقيض الموجهة رفعها وبقدر يكون كيفية اخرى كالامكان فانه سلب الضرورة وهي جهة  
 القضية الضرورية ورفها هو الامكان ايضا جهة القضية الممكنة فقيض الضرورية هي الممكنة وبما يختلفان جهة وقد يكون الرفع مساويا للجهة  
 كالعدم فان رفعه ليس جهة وانما هو مساو جهة وهي عليه اجانب الخالف فان قلنا رفع النسبة الموجهة بالجهة قد يكون برفع النسبة فقط  
 مع اتحاد الجهة او رفع الجهة فقط مع اتحاد النسبة والاول ليس بالنقيض لانه ليس من مساوية ولا عينه بل قد يكون الرفع خفضا كما ان  
 ضرورة السلب خفض من سلب ضرورة الايجاب كذا واما السلب خفض من سلب ام الايجاب قد يكون عمما كما ان اطلاق الرفع عمما  
 اطلاق للايجاب فانه يخفض بالعدم واما اطلاق الرفع يحلح اطلاق الايجاب واما الرفع وكذا الحال في رفع الامكان في المكان الرفع فان رفع الامكان  
 لا يغير للضرورة بل هو عين الضرورة والكان الرفع قد يحاها وقد يوجد بها وليس الا عمما الا خفضا فلا يصح قوله ان رفع كيفية  
 اخرى قد لا يكون كذلك كما عرفت انما قلت اني اتبني على ان رفع النسبة لتكيفية كيفية لا يتحقق الا برفع المجموع لا برفع احد ما فلا يكون  
 فصيح ان رفع الموجهة جهة موجهة اخرى فقيضها فالرفع اما ان يكون جهة اخرى كما في الضرورة الامكان او مساوية جهة اخرى كما في الدوام والاطلاق  
 فلا بد من اختلاف يصح به ان يكون رفع كيفية كيفية اخرى فقيضها لها وهو المطلوب من اثباته اي ثبت التناقض بين المطلقتين الوقتيتين في المطلقة  
 الوقتية الموجهة التي يحكم فيها فعلية النسبة في وقت معين المطلقة الموجهة السالبة التي يحكم فيها السلب فعلية النسبة في وقت معين وبما غير الوقتين  
 لانها يحكم فيها بضرورة النسبة في وقت معين بخلافه في ثلث المثلثات انما هي المطلقتين الشخصية اي كل احد منهما كما شخصية لكونها متغيرتين في وقت  
 كما ان الشخصية في موضوع معين الشخصية يحكم فيها على موضوع معين فاما الشخصية في شخص فخص الشخصية كذا يكون فخص المطلقة الوقتية المطلقة  
 فقط فطما هي مطلقة في اثبات التناقض بينهما في موضوع الكسوف فانه ثبت التناقض بين المطلقتين الوقتيتين حيث قال ان الديمة الشخصية  
 فقيضها بضرورة النسبة في المطلقة اما المطلقة في كل وقت والوقتية الشخصية كما ان ثبت شخص معين بضرورة النسبة كذا في وقت معين  
 السلب في ذلك الوقت ثبت التناقض مع اتحاد الجهة فكلالة وعلى من شرط الاختلاف في جهة فرفعها بانه فخص ليس التناقض بين المطلقتين الوقتيتين فان  
 انقيض موضوع الشيء رفع المطلقة الموجهة الوقتية ليس من المطلقة الوقتية السالبة فان الثبوت في وقت معين في المطلقة الوقتية الموجهة بضرورة  
 رفع هذه الثبوت برفع الوقت فلا يصح المطلقة الوقتية السالبة لان الوقت لا يرفع فيها بل رفع النسبة فيها متغير في وقت معين فرفع الثبوت  
 بالاطلاق الوقتي المعبر في المطلقة الوقتية الموجهة عمما من الرفع المقيدة للمعبر في المطلقة الوقتية السالبة يجوز تخفيف رفع القيد في الوقت بغير خلاف الرفع  
 مقيدة لا يمكن صده بغير تحقق الوقت فلا يكون لقيضها بالخفض من لقيضها فظهر ان من ثبت التناقض بينهما فخص فخص لانه لا بد التناقض من  
 في الجهة والموقف اوجب بوجه آخر ذكره في شرح المطالع وغيره فانما لقيض الضرورية اي للضرورة بطلان التي حكم فيها بضرورة النسبة فاما الرفع  
 ضرورة الامكان التي حكم فيها بضرورة النسبة فاما لقيض الضرورية فقيضها السالبة الممكنة فان سلب ضرورة الايجاب ممكن علم سالب السالبة الضرورية  
 الموجهة الممكنة فان سلب ضرورة السلب ممكن علم موجب الديمة المطلقة اي بقيض الديمة المطلقة التي حكم فيها بضرورة النسبة فاما ذات الموضوع







اجتزت تعالين للقضايا الاخرى ليست فيها من النفايع المجازية المساوية لتعالينها حقيقة التي فيها هذا كذا قالوا وذلك اي  
 كون القضايا المذكورة من النفايع انما يتم اذا كان الطرف اي دام مثلاً في سوابق الموضوعات المذكورة طرفاً وقيداً للرفع اي  
 اسلوباً في الثبوت والسلب اي على هذا المقيد لا للرفع اي السلب ان يكون مقيداً بالثبوت ليسلب اي على المطلق فيه وفيهم  
 اعتيد النفايع كان فيه الى السلب لو كان قد ارفع نصاً السلب مقيداً بقيد الطرف وهو مقيداً على المطلق عليه نعم اي في رفع  
 : اعتيد لا يكون نقيضاً للمقيد فان كانت الممكنة السالبة لقولنا لا شيء من الكلمات لسابك الاصابع بالامكان حين هو كانت اذا كان الطرف  
 فيها قيد للرفع يكون معاً ان سلب كل الاصابع من الكلمات المقيد منقذاً لسلب وقت الكتابة يمكن ان يكون في ضرورة ثبوت ما كل الاصابع  
 للكلمات المقيد وقت الكتابة يجوز ان يكون الوقت مختلفاً لا يوجد فلا يكون الثبوت مقيداً بضرورة ما ولا السلب المقيد بمكاناً فحينئذ  
 الكذب فلا يكون احدهما نقيضاً للآخرى لعدم استلزام كذب احدهما صدق الاخرى فيه واما اذا كان قيداً للرفع وهو المستلزم  
 الكلام اذ على هذا التقدير يكون معنى الممكنة سلباً للشعب المقيد بالامكان ولا شك في تناقضه لضرورة ذلك الثبوت وعلى هذا  
 قصص في قضاة الصالحين بين تعالين الباطل شرع في بيان المركبات فقال المركبة قضية متعددة وكانت في الطائفة قضية واحدة  
 لكن في حقيقة تعالين الباطل ولي ميرته والثاني غير صحيح يخرج من التعالين فيها في مركبة منها نصارت قضية متعددة ونقيض الشيء في رفع المركبة  
 المتعددة ورفع التعدد نصار نقيض المركبة متعددة قال في اي شيء اي نحو حقيقة متعددة متجانسة كل خبر يستلزم عدم الكل ليس خبراً من خبر  
 الكل كل توهم عن عبارة شرح الموقف وغيره فان عدم ارفع التعدد رفع الوجود ولما كان وجود الخبر غير وجود الكل فلا يلزم ان كان خبره  
 فان الاعداد انما يمازى بكمالاتها فانه انتهى حاصله ما يتوهم ان رفع التعدد ليس متعدداً فان رفع خبر عين رفع الكل لا تعد وفيه تقوية  
 الرفع ان رفع خبر يستلزم رفع الكل لا عينه كما توهمه شرح الموقف فان عدم رفع الوجود ولما كان وجود الخبر غير وجود  
 الكل كان رفع وجوده غير رفع الكل ان الاعداد تمازى بكمالاتها فاذا كانت للمكاتب متعددة يكون اعدادها ايضا متعددة فمحقق  
 رفع التعدد متعدد والمركبة متعددة فمنها يكون متعدد وابعاد خبرين على سبيل منع ان يكون خبر واحد خبرين من المركبة  
 على سبيل منع ان يكون خبر واحد خبرين على سبيل منع ان يكون خبر واحد خبرين من المركبة  
 احد خبرين يكون رفع خبرين معاً ولما كان الكلية وتجزية من المركبة متعادلتان في هذه الصابطة بين الفرق بين نقيض  
 كل واحد منها فقال والكلية منها اي من المركبة لا يتفاوت عند تحليل اي عند اعتبار كل منجز بها على الافراد والامثلة  
 تفصيلاً ومراعاة التركيب اي عند اعتبار كل منهما بذكر الافراد والاستقلال بل في ضمن القيد اجمالاً من غير التفريق والكلية  
 الصريحان يحملان انسان كانت ولا شيء من الانسان كانت مفهومها ليس الا مفهوم كل انسان كانت لا ولا يخلو  
 موضوع المركبة الكلية بهما عينين مجموعاً لساكنة الكلية فالكليتان عين الكلية لمصيبة هذه بقيد اللا واهم والملا ضرورة















[illegible]

الاول لا شئ من جسم حيوان وانما لا نقض الجزء الثاني كل جسم حيوان وانما كلاً ما كان ذا ذنب فله ذنب وانما لا نقض  
اما لا شئ من جسم حيوان وانما كل جسم حيوان وانما يكون كذا بايضاً لا نقض خريفاً فلا يكون المفهوم المراد من نقض  
الجزئين نقضاً للجزئية فلا بد من اخذ نقضها بطريق آخر فقال طرطريق هناك اي الطريق في اخذ نقض المركبة الجزئية ان دون  
نقض محمولي الجزئين بالنسبة الى كل فرد من افراد الموضوع بان يوجد جميع افراد الموضوع المركبة الجزئية ويوجد نقض محمولي الجزئين  
فيها وتروى من نقض محمولها بالنسبة الى كل فرد من افراد الموضوع كقولنا في نقض بعض جسم حيوان لا وانما كل جسم حيوان  
وانما ليس حيوان وانما في اي نقض الجزئية والتباين لا عايات الجزئية حيلة مردودة المحمول يعني في محمولها تروى ويختص  
بالمنفصلة مساوية لنقض الجزئية ولا يساوي في الصدق اذا كانتا كليتين كما يظهر بالتأمل الصادق وبعد اطلاقه على  
جوانب المركبات وعلم انما التي تتركب منها وهي القضايا البسيطة الموجهة والاطلاع لقائض البساطة التي فيها يمكن اي  
يقدّر من استخراج القضايل اي قضايل نقض كل من القضايا المركبة بان تحليل المركبات الى اجزائها يحصل نقضها في  
تروى منها يحصل نقض المركبات وهي المركبة من نقض الجزئين على سبيل منع خلاف في الحاشية مثلاً قولنا كل  
متحرك الاصابع بالضرورة وادام كتاباً لا وانما مشروطة خاصة موجبة كلية مشروطة عامة موجبة كلية ومطلقة عامة سالبة كلية  
من اللازم والذاتي اي لا شئ من الكات متحرك الاصابع لنقض الجزء الاول سالبة الجزئية الجزئية المركبة على بعض  
الكات ليس متحرك الاصابع بالامكان من جو كات نقض الجزء الثاني الموجبة الجزئية الدائمة المطلقة على بعض الكات متحرك  
الاصابع بالذات والمقتضى الشرطية الخاصة المذكورة قولنا البعض الكات ليس متحرك الاصابع بالامكان من جو كات وانما  
الكات متحرك الاصابع بالذات والمقتضى الشرطية على ما اقتضى انتهى فظهر القياس على مشروطة خاصة ان العرفية الموجبة سالبة كلية المركبة  
عامة موجبة كلية ومطلقة عامة سالبة كلية ونقض الاول سالبة الجزئية الجزئية المطلقة ونقض الثاني الموجبة الجزئية الدائمة المطلقة فيها  
المفهوم المراد من نقض الجزئين يكون نقض العرفية الموجبة الكلية سالبة سالبة الجزئية الجزئية المطلقة والموجبة الدائمة المطلقة على ما  
نقض البوت في عليك استخفاف نقض السائط وتخرج نقض المركبات منها وتنتها طيرة واداني في الشرطيات اي ما نحن  
القضايا الشرطية بعد الاختلاف بها كقضاياها بالاولى كاي كلية جزئية بحسب الاحكام في النوع اي اللازم والعناء والاتفاق والاتحاد  
بحسب الاتصال الاتصال على سبيل نقض الشرطية الموجبة الكلية المتصلة اللازمة سالبة سالبة جزئية لزومية وكذا نقض الشرطية  
الموجبة الكلية المتصلة العناوية سالبة جزئية منفصلة عناوية ولا يكون نقض المتصلة المنفصلة والعكس لا نقض اللازم  
عناوية والعكس لا نقض العناوية اتفاقية والعكس فمقال في الحاشية فيه إشارة الى انه انما يجب نقض



الصحيح والافضل سبق ان الحركة الكلية فقيضها مانعة اخلاء والتناقض من الطرفين فذلك الكلية التي هي عملية فقيض لهذه المانعة  
 اخلاء التي هي الشرطية انتهى حاصله بعد الاختلاف كقيا وكما انه لا يجب الاتحاد في الجنس والنوع الا في التقضي الصريح واما في المساوي  
 فليس له اجاب عرفت ان فقيض الحركة الكلية المنفصلة المانعة اخلاء والتناقض يكون من الطرفين فيكون تلك الكلية فقيضا لمانعة  
 اخلاء وبالعكس فليكن فقيض المنفصلة عملية غير متحدة معها في الجنس والنوع فلم ان بشرط الاتحاد في النطاق الصريح للشرطية  
 لا فيما لا يربطها ولم يتعبر من المصريح غير الموجبات والخصوات اعتمادا على المعالسة بها وعدم تعلق الفرض المتعدي بالعمليات  
 الشخصية والطبيعية لا بد فيها من الاختلاف في الكيف نحو الانسان فخرج فقيض الانسان ليس بخرج وزيد قائم فقيضه ليس قائم  
 واما الشرطيات فلا بد في محصوراتها من الاختلاف في الكم والكيف مع الاتحاد في غيرهما نحو كلما كانت الشمس طالعة كان النهار موجودا  
 فقيضه قد لا يكون اذا كانت الشمس طالعة فالنهار موجود وفي شخصياتها لا بد من الاختلاف في الكيف والاتحاد في البقاء في نحو ان  
 اليوم فأكبر فقيضه ان جئتني اليوم لم اكرك هذا ولما فرغ من بيان التناقض شرع في بيان العكس ولما كان من حقه وقوا على معرفة  
 فلهذا الورود بعده فقال فضل العكس مستقيم ومستوي بها اسما لهذا العكس لا ستواءه وموافق مع الاصل في الطرفين بخلاف عكس التقضي  
 بخلاف له فيها واطلق على هذا الاول المعنى المسمى الثاني بالحصل بعده وهي القضية الحاصلة بعد المصداق واطلاقا كلية  
 الحقيقة وعلى القضية الحاصلة بعده بالمجاز فلهذا المصريح به لا بالقضية فقال تبدل طرفي القضية الى الموضوع والمحمول في الكلية واما  
 والتالي في الشرطية بان يحصل الاول اخرا والاخر اول مع بقا الصدق اي يكون الصدق في الاصل والعكس باقيا كما كان فان كان الاصل  
 صادقا كان العكس صادقا ولا يتبدل ان في الصدق لمعنى انه لو فرض الاصل صادقا لم يرد منه صدق عكسه لذات مع قطع النظر عن خصوصية الموضوع  
 وليس معناه ان الاصل والعكس يجب ان يكونا صادقين في الواقع فيدخل في عكس القضايا الكاذبة ويخرج عنه تبدل طرفي القضية بحيث  
 منه القضية اللازمة للصدق مع الاصل خصوصية المواد نحو قولنا كل انسان بائع يحصل بعد التبدل منه كل بائع انسان مع انه  
 بعكسه فلا يصدق في كل المواد نحو قولنا كل انسان حيوان وكل حيوان انسان فلهذا الكلية الكلية لجميع صفات المواد فلا يكون عكس الكلية  
 كلية تختلف في بعض المواد ولا بد في العكس من عدم التعلق بجميع المواد ويخرج ايضا ما يكون لازما للاصل بل اسطة لزومه لعكسه كالتام  
 من العكس نحو قولنا لا شيء من الانسان يفر من الضرورة فيعكس الى قولنا لا شيء من الفرس يئس بالبدوام ويلزمه لا شيء من الفرس يئس  
 بالاطلاق او بالامكان مع انه ليس كذلك بل هو اسطة انه لازم للصدق مع ولا يشترط بقا الكذب ان يكون  
 ان يكون الصادق لازما للكاذب والكيف اي الايجاب والسلب بحيث لو كان الاصل موجبا يكون العكس ضاربا موجبا ولو كان سالبا يكون  
 سالبا اذا لعكس لزوم من لوازم الاصل الموجبة فيتحيل عن السالب والعكس فلا يكون صادقا لازما للاخر فلا يكون عكسا واما المصريح  
 لفظ الطرفين على الموضوع والمحمول كما وقع في بعض الكتب لئلا يفتل الذين من شأنه الى الموضوع يحقق مع انه لا يحيل محمول بل المحمول في



العكس هو لفظ الموضوع المذكور في الاصل وليس المراد بحيل المحمول موضوعا ان يكون المحمول مع بقائه المحمولية موضوعا لعكس حتى يفرم كونه على  
السبب رز يدركها الزيد على السير يدل المراد ان يحيل المحمول موضوعا بحيث يحجر عليه حكمه بالعكس لنسبته على السير يكون الثابت على السبب  
فان قلت معنى العكس صادق في المنفصلات لان اطرافها تقبل التبدل فمعنى قولهم لا عكس لمنفصلات قلت المراد من التبدل التبدل في القيمة  
للمعنى فغير مستدرك بالمنفصلات ليست كذلك فالمراد بقولهم لا عكس لمنفصلات انه لا عكس لها على مستند ان لا يمنع التبدل في المطلق الا  
في وجود العكس فيها وربما يطلق اي العكس باعتبار المعنى حاصل بالمصدر على القضية على ما مر من ان التبدل في هذا المطلق عند تحقق  
عرفية وعند البعض محاذ اذا كان العكس هي القضية احصاءه فمعنى لازم اي اخذ منها بالضرورة للاصل على التبدل هو اذ لا في الكيفية الصفة  
والسالب الكلية تنعكس ككيفية نفسها اى السالبة كلية وقدم بيان عكس السالبة على عكس الموجبة لكون العدم صلا على عكس السالبة اظهرية لكون  
اشرف منها وحيثهم قدم عكس الموجبات لكون الموجبة اشرف من السالبة بخلاف اى انعكاس السالبة الكلية الى السالبة الكلية يدل  
اخلف وهو اى اخلف بها اى في تعامل العكس قال في الحاشية وانما قال بهذا لان الخلف مطلقا هو اثبات المطلوب اى ابطال القضية كمن يطعن في  
العكس فذكره انتهى فمعنى العكس مع الاصل الذي في ذهن صدقه بمعنى انه لو لم يكن العكس صادقا لكانت القضية صادقا والاربع  
وهو مع فلا بد من صدق النقيض عند عدم صدق العكس فنضم مع الاصل لنتيج المحال كما في اذ صدق لاشي من العجبان ان  
يصدق لاشي من الان عجز والاصدق نقضه وهو بعض الان عجز وضم مع الاصل هو قولنا لاشي من العجبان  
بالان بان يتبع بعض الان عجز و لاشي من العجبان ان يكون شكلا او لا فينتج بعد حذف الاوسط بعض الان عجز  
بان ان وهو مع لا تحالة سلب لاشي عن نفسه فلو لم هذا المحال لما حصل من التيقن من النسبة والاول باطل لانه مفروض الصدق  
وكذا الثالث لكونها على هيئة الشكل الاول بدعي الاستنتاج فلا يلزم الا من الثاني وهو النقيض مستلزما  
لمع يكون بطل والنقيض مستلزم له فيكون بطل واذا بطل لم يصدق مع الممكن وهو الاصل فصدق النقيض  
مع الاصل محتج بالاستلزام المحال اذا لم يصدق النقيض معه فيجب صدق العكس مع والا يلزم ارتفاع النقيضين وهو  
مع وهو اى صدق العكس مع الاصل المنظر مثبت المطلوب قال في الحاشية ولا يراد على ذلك التفسير بل يجوز ان يكون  
منها صادقا ويكون منشأ المحال هو المجموع من حيث هو المجموع على ان صدق كل منهما في نفس الامر يستلزم الاجتماع فيها فينتج  
فانه فرع الاندراج فيها ولا دخل لترتيبها ووجهها في ذلك وانما يحتاج الى ذلك في علمنا مع ان الجمع والترتيب من افعال الاختيارية فلو لم يكن  
المحال لازما لامراضية في ذلك كما ترى فيجب ان صاحب الالباقية ينسب الابد الى النفس مع انه مذکور في كتب الفقه فلم يوجب اشيئا  
انتهى حاصل الابد انما لا يلزم المحال بالنقيض لكونه بطريق يجوز ان يكون كل من الاصل والنقيض صادقا فلا يلزم منسب المحال  
منشأ المحال هو المجموع من حيث هو المجموع وبيان عدم الورد وتقرير المصريح بانه تلك الحقيقة يكون معروضا للسؤال الاول وهو بدعي



الانتاج فليكن متناهي ونشار الى جوابه بقوله على ان يصدق كل من الاصل والنتيجه بانظر الى  
نفس الامر فليكن صدق في نفس الامر لا يمكن للجماع فيها فاذا اجتمع النقيض مع الاصل صدق المجموع في نفس الامر متحققين فيها ولزم  
من الاجتماع تحقق النتيجة لوجود الامتداد فيها ويصح قوله ولا دخل في ترتيبها اهـ اشارة الى رفع دخل مقدم بان يقر بان كل من الترتيبين  
دخل في لزوم الحال لا للنقيض فلو بان الترتيبين صحيح لا دخل لهما في لزوم الحال انما يحتاج الى ذلك في علمنا النتيجة ولا يخفى ان مجموع بين  
الامتدادين قولهم ان يجمع اشارة الى الدليل الثاني لعدم لزوم الحال من الترتيبين ان الترتيبين صحيح من الاعمال الاختيارية  
ووجود مقدمتنا اختياريا فلو لزم الحال منه لزم لزوم من الاعمال الاختيارية والاعمال الاختيارية لا يستلزم الحال الضرورية فلو لزم  
الحال لا النقيض فيكون باطلا والعكس هو المطلوب وقولنا لا شيء من جسم ممتد في جهات الى غير النهاية ان اخذت اى من النقيضة خارجة  
بان يكون الحكم على الافراد الموجودة في الخارج فعكسه اى عكس القول صادق لانه لصدق اصله المتعارف المصنوع وهو ممتد في جهات  
الى غير النهاية في خارج لطلان التناهي بالعباد بالدلائل المذكورة في علم الحكمة وان اخذت اى من النقيضة حقيقة بان يكون الحكم على  
الافراد المقدرة الوجود منعا صدقها اى صدق هذه النقيضة التي هي الاصل لان كل ممتد في جهات لا الى نهاية جسم صادق وهو عكس  
ما يقص الاصل فكيف يصدق الاصل في جواب سوال مقدم تقريره ان شرطه لصدق في العكس متحقق بقولنا لا شيء من جسم ممتد في جهات  
الى غير النهاية فانه صادق عكسه هو قولنا لا شيء من الممتد في جهات جسم كاذب لصدق ما هو من نقيضه وهو كل ممتد في جهات  
جسم فيلزم تحقق النقيض بعكس مع الاصل فصار الاصل صادق كذب العكس فكيف وحاصل جواب ان قولنا لا شيء من جسم ممتد في جهات  
الى غير النهاية لا يخلو من ان يكون خارجية حقيقية فعلى الاول كبح العكس وهو لا شيء من الممتد الى غير النهاية جسم صادق كالل  
اذا السالبة الخارجية كما يصدق بانها المحمول عن الموضوع في خارج كما في الاصل كذلك يصدق بانها الموضوع في  
خارج فموضوع العكس هو الممتد في جهات الى غير النهاية متحقق لطلان التناهي بالعباد بالدلائل المبطله للتسلسل المذكور  
في علم الحكمة وان اخذت النقيضة التي هي الاصل حقيقيتان يكون الحكم على الافراد المقدرة الوجود منعا صادق هذه النقيضة لصدق  
نقيضها وهو بعض جسم ممتد في جهات لا الى نهاية لان كل ممتد في جهات الى غير النهاية جسم على التقدير صادق وهو عكس  
ما يقص الاصل هو بعض جسم ممتد في جهات لا الى نهاية فيكون صادقا واذا صدق نقيض الاصل لم يصدق الاصل فلا متناقض في عدم صدق كليهما  
انقضوا خبرية اى السالبة خبرية لا تنكسر الى اى متين منها كما ستعرف بجوار عموم الموضوع في السالبة خبرية بحال كقولنا بعض الحيوان  
بلسان عموم المقدم في الشرطية كقولنا قد لا يكون اذا كان الشيء حيوانا كان انسانا فلو انعكست فلا يخلو ما لان يكون عكسها  
خبرية او سالبة كلية فعلى الاول يلزم سلب العموم عن بعض الاصل على من تعادله وهو خبر جازم كالانفني وعلى الثاني لا يكون العكس صادقا  
لانه اذا لم يصدق الخبرية لم يصدق الكلية كما هو الظاهر فلا تنكسر السالبة خبرية اصلا وهو المطلوب والموجبة مطلقا سواء كانت كلية او خبرية



تتفكر أي الموجهة مطلقاً بخرية موجبة كقولنا كل إنسان حيوان وبعض الإنسان حيوان ينكسر إلى بعض حيوان إنسان في الإيجاب اجتماع  
بين الموضوع والمحمول فيكون اللفظ الذي يجمع فيها الموضوع والمحمول مشتركاً بينهما فكما ثبت حيوان لكل فرد الإنسان وبعضنا ثبت  
الإنسان لبعض أفراد الحيوان لا مشتركة بينهما فحصلت بخرية ولا كلفة أي تنكسر الموجهة كلية وإن كانت كلية يجوز عموم المحمول في بخرية أو  
التأني في الشرطية فلو كان العكس كما يكون بالخاصة وقا على جميع أفراد الأعم وأعلى جميع تقاويره وهو غير جائز فلا يصدق العكس كلياً  
كقولنا كل إنسان حيوان كلما كان الشيء إنساناً كان حيواناً صادقاً وعكسه الكلي محمول حيوان إنسان كلما كان الشيء حيواناً كان  
إنساناً غير صادق وصدق البخرية في بعض المواد محمول إنساناً بطلن لعكس خصوصية المادة ولا بد في العكس من اللزوم عدم  
التخلف عن الأصل في جميع المواد فافهم وقولنا كل شيء كان بالعمول في أي في هذا القول يوفي المحمول لاجتماع جميع الخواص  
اليها بالنسبة كان شيئاً بالاشتراك فقط فكل شيء كان شيئاً بالعمول في أي في هذا القول يوفي المحمول لاجتماع جميع الخواص  
ومع نقصان شيء على قدر كون العكس بخرية بخرية كان شيئاً بخرية كلية مع أن عكسها بخرية غير صادق أو عكسها  
الشيء كان شيئاً بالاشتراك فقط فكل شيء كان شيئاً بالعمول في أي في هذا القول يوفي المحمول لاجتماع جميع الخواص  
فولنا كل شيء كان شيئاً بالاشتراك فقط فكل شيء كان شيئاً بالعمول في أي في هذا القول يوفي المحمول لاجتماع جميع الخواص  
لعكس المحمول موضوعاً بالنسبة وهذا عنوان الموضوع لعكس يكون معاً إن بعض من ثبتت هذه النسبة ثبتت له شخوصه ضاراً لبعض  
من كان شيئاً بالاشتراك فقط فكل شيء كان شيئاً بالعمول في أي في هذا القول يوفي المحمول لاجتماع جميع الخواص  
من الضمير تنكسر في أن يكون الشيء في القضية في العكس وهو يكون تقديره أن بعض من محمول هذه القضية هي عنوانه فهو شيء وبذلك  
من الأول أو در عليه بالنسبة من حيث كونه غير متعلق بالأصبع الموضوعية له لئلا يتفككها فلا يكون محمولاً لا على استقلاله في عالمه بل لا بد من  
جلبت تعالماً لا على طريق من يتعدى القضية البخرية محمولاً في القضية ليس إلا كما هو في القضية هي وأما من عاين بعض الشاكرين في بعض كماله  
لا يدفع بهذا الدفع ويند لا يرد يدفع تقرير الدفع بالوجه الأول أما المذاهب بالوجه الثاني فبالقضية التي محمول شاكراً فيكون  
عكس الشاكرين في بخرية لازم في القضية التي كان في القضية محمولاً فافهم والصواب في الدفع ما قبل أن عادة الرابطة الرابطة في القضية  
في العكس غير لازم فكل شيء كان شيئاً بالعمول في أي في هذا القول يوفي المحمول لاجتماع جميع الخواص  
من الإنسان شيء وبما لا شيء من الإنسان شيء ينكسر إلى ما ياتى من بعض النوع الإنسان هو لا شيء من النوع الإنسان  
فإن يقين بعض النوع الإنسان صدق لتقييد مستلزم كذباً دفع نقص يرد على كون عكس الموجهة بخرية بخرية تقريره أن قولنا  
بعض النوع الإنسان صادق لأن أفراد النوع كثيرة بعضها الإنسان وبعضها فرس وبعضها غنم فصدق على بعض النوع أنه  
الإنسان مع أن عكسها لا يصدق لأن عكسها لا يكون بخرية بخرية فكل شيء كان شيئاً بالعمول في أي في هذا القول يوفي المحمول لاجتماع جميع الخواص



حاصل الذم ان المتعبر في القضايا اكل المتعارف وقولنا بعض النوع انسان بهذا اكل كاذب لان قولنا لا شئ من الانسان هو صادق  
القبلة فكله هو قولنا لا شئ من النوع انسان يكون صادقا ايضا وهو يقتضئ الاصل المفروض صدق نقض الشئ يستلزم كذبه فيكون  
الاصل كاذبا فلا مضى ليقع في كذب العكس فان رفع النقض مما كان بعض النوع انسان بحسب اطلاقها هو صادقا كما عرفت من تقرير النقض فلا بد  
بيان في عدم صدقه فقال والسر ان المتعبر في اكل المتعارف الذي يكون الموضوع فيه فردا للمحمول ما هو فرد الموضوع هو فرد المحمول اصدق  
مفهوم المحمول ايا على الموضوع نفسه وعلى اصدق عليه الموضوع من افراده لا نفس مفهومه اي نفس مفهوم المحمول لان يكون المحمول من الموضوع  
او مساويه وتحمل ارجاع الضمير الى الموضوع بان يكون معناه ليس المتعبر نفس مفهوم الموضوع لانه لا يعتبر كون مفهوم المحمول نفس مفهوم الموضوع  
حاصله ان اكل المتعبر في باب تضاديا والعكس اكل المتعارف المتعبر فيه صدق مفهوم المحمول على الموضوع بان يكون فردا حقيقيا  
للمحمول او ما هو فرد حقيقي له يكون فردا للمحمول فلا بد من التمايز بين الافراد ومفهوم المحمول وفي الاصل ليس كذلك ليس النوع  
فردا يصدق عليه الانسان بل الانسان من باليسر عنه بعض النوع فيكون المحمول نفس الموضوع فيكون جملا اوليا لا متعارفا وصادقا  
البعض جزرا للموضوع ولا يكون هو فكله بهذا اكل كاذب فقولنا الانسان بعض النوع وهو صادق القبلة وبعض الانسان نوع ليس له  
واما باعتبار اكل المتعارف فلا اصل ليس صادقا كما عرفت فعدم صدق العكس عند كذب الاصل لا يضر القاعدة وقد يجاب بان المراد بالاد  
اظم من ان يكون حقيقيا او اعتباريا فالانسان النوع فردا اعتبارا للانسان من حيث الاطلاق فصدق بهذا الاعتبار بعض النوع انسان  
وعكسه ايضا صادق وهو بعض الانسان نوع اذ من افراد الانسان الانسان اكل وهو فردا اعتباري له نوع قائل والعكس لمتفصلات  
اي للتضاديا اشطية لمتفصلة كالتحقيقية مانعة اجمع ومانعة انكسار والاتفاقيات اى لا عكس للقضايا الشريطية الاتفاقية سواء كانت مفصلة  
او متصلة قال في الحاشية اى الخاصة واما الاتفاقيات العامة فلما جاز تركيبها من مقدم محال فمال صادق فخذ العكس كذبا فلا عكس  
له حقيقة انتهى يعني نفي العكس عن الاتفاقيات لعدم الجبروي اى بما هو من الاتفاقية الخاصة التي يحكم فيها بتوافق الطرفين  
في الواقع واما الاتفاقية العامة التي يحكم فيها صدق التالي فقط فعكسها كاذب لجواز تركيبها من مقدم محال فمال صادق  
ففي العكس كغير المقدم صادقا والتالي محال ولا شك في كذبها فلا عكس لها حقيقة لعدم الجبروي عيني عدم عكس المتفصلات  
والاتفاقيات لعدم الفائدة في عكسها لانه لا يصدق عليها تعريف العكس قال في الحاشية في اشارة الى ان بعض القضايا اكل  
لها عكس يصدق عليها تعريف العكس لكن الم يرجع الى طائل فان التوافق والمنافاة من المتضاديين فليكن بان هذا مناف لانك  
عكس بان في مناف بهذا كذا في التوافق قالوا لا عكس لها انتهى حاصلا ان هذه التضاديا لو عكست يصدق عليها تعريف العكس لكن  
عكسها لا يرجع الى فائدة جديدة سوى تعريفه الاصل فان المنافاة من الطرفين فاذا قيل مثلا الزوج مناف للفرد علم ان الفرد  
مناف للزوج بدون العكس فايهم من الاصل هو عين فيهم من العكس وكذا للاتفاقيات فان المنافاة والتوافق بين اثنين من المتضادين



يعيد يستلزم نقل صدقها لتعقل الآخر فلا يفيد عكس من صدقها القضايا فائدة جديدة كسائر العكوس فلما قالوا لا عكس لها أي غير فائدة جديدة  
 لا بمعنى أنه لا عكس لسانها وإنما بحسب جهة بمعنى ما من بيان العكس كأن باقتداركم ونهايا العكس بحسب جهة فمن الموجهات السؤال الكلية  
 المدلتان أي الضرورية والدائمة والطلاق الدائمة على الضرورية للتغليب كالتقرين ونحو العكس العكس أن إلى شروطها العامة وعرفية العامة  
 كقضية أي نفسية القضايا فالسالبية الضرورية عكس السالبة الضرورية والسالبة الدائمة تنعكس إلى السالبة الدائمة والسالبة العامة  
 السالبة مشروطة بالسالبة العرفية تنعكس إلى السالبة عرفية عامة مثلاً قولنا لا شيء من الإنسان يحجر بالضرورة أو بالضرورة  
 تنعكس إلى لا شيء من الإنسان يحجر بالضرورة والضرورة والضرورة لا شيء من الكاتب يسكن في الأحياء ما دام كاتباً تنعكس  
 إلى لا شيء من الساكن كاتب ما دام ساكناً كذلك هذا خلاف ما هو مشهور من أن الضرورية والدائمة تنعكسان في المنة والمشروطة  
 العامة والعرفية العامة تنعكسان في عامة كما يحجى عن قسري بالخلاف أي انعكاسها إلى نفسها مثبت بدليل الخلف وهو إثبات  
 المطم بأبطال القضية والتقريب أي حق الدليل على وجب استلزام المطردة لغير تطبيق الدليل على المدعى في عكس الضرورية أنه أي  
 لو أنه أي لو لم يصدق العكس ضرورة تصدق الممكنة لأنها تقضيها واللا يلزم ارتفاع انقيضين صدق الإسكان يستلزم الإسكان  
 الإطلاق يعني صدق القضية الممكنة لزوم الإسكان صدق الفعلية فإما حينئذ أي لو أنها بالضرورة هي أي في ما يجوز في معنى  
 المعنى الأعم من الذاتي والغير في القضية الممكنة التي هي تعقيل لهذه الضرورة عبارة عن سلب الضرورة عن جانب المخالف بالنظر إلى الذات  
 وبالنظر إلى الغير فلم يقع بجانب المخالف فلا بد من أن يقع بجانب الموافق والأمر يقع النقيضان وإذا وقع بجانب الموافق صدق  
 لأن الفعلية لا بد لها من اتفاق الضرورتين الذاتية والعرضية بخلاف ما إذا كان المراد بالضرورة الضرورة الذاتية فلا يستلزم  
 الإطلاق يجوز أن يكون الضرورة بالغير منافع فعلية بجانب الموافق لكن صدق الإطلاق مع الاستلزام نتيجة المحجى  
 عن نفسه لأنه إذا جعل صغرى الشكل الأول لا يجابها الأصل بحمل كبيره كليتها ينتج سلب الشيء عن نفسه مثلاً إذا صدق قولنا لا شيء من الإنسان  
 بالضرورة يصدق قولنا لا شيء من الإنسان يحجر بالضرورة ولا يصدق تقضيته وهو بعض الإنسان يحجر بالضرورة ولا يستلزم  
 كما عرفت بعض الإنسان يحجر بالطلاق العام ويضم إلى الأصل بأن يكون شكلاً أو لا بحيث يحل صغره والأصل كبيره ويقال  
 بعض الإنسان يحجر بالطلاق العام ولا شيء من الإنسان بالضرورة فينتج بعض الإنسان ليس بالإنسان بالضرورة وهو محال  
 سلب الشيء عن نفسه فإذا كان صدق الإطلاق محالاً فإمكان صدق الإطلاق أيضاً محال فإن إمكان المحجى مع الاستلزام لا يقلل سلبه  
 وإذا كان إمكان صدق الإطلاق محالاً فصدق الإسكان يستلزم لا مكانه محجى فإن اتفاق الاستلزام استلزاماً للملكية  
 استحالة صدق الإسكان ثبت الضرورة للاستلزام ارتفاع انقيضين بالعكس الضرورية كقضية المطم فإن قلت  
 لا هم استلزام صدق الممكنة مع الأصل إمكان صدق الفعلية محجى لحوار أن لا يكون



إمكان وجود شيء بالعالم وجودي آخر وجوده ماحل ممكن محالاً مثلاً قولنا زيد كاتب الآن يصدق معناه ليس كاتباً بل كاتباً  
 ولا يصدق زيد ليس كاتباً بقول من يزعم كاتب الآن إلا بزم احتياج التغيير فقلت إذا كان المراد من الضرورة أعم فالضرورة تصارت  
 دائمة دائماً وإذا صدق سلب هذه الضرورة في الممكنة صارت في قوة الفعلية كما كانت الضرورة في قوة الدائمة فثبت  
 الاستلزام بينهما بلا شبهة فقال على هذا أي على البيان الذي في الضرورية فقل البيان في الشرط العامة لأن نسبة الممكنة  
 التي هي بعض الشرط العامة إلى الحقيقة المطلقة كالحقيقة العامة إلى المطلقة بالعادة كما أن الحركة العامة المطلقة العامة كذلك الحقيقة المطلقة  
 الحقيقة المطلقة فالبيان في الشرط العامة بأنه لو لم يكن يصدق في عكسها الشرط العامة يصدق نقضها وهي كحقيقة الممكنة وقد  
 يستلزم صدق الحقيقة المطلقة لكن صدق الحقيقة المطلقة مع اشتغال اللازم يدل على اشتغال المعلوم فصدق الحقيقة الممكنة أيضاً يكون  
 محالاً فإذا استحال صارت نقضها وهي الشرط العامة فتعبر الشرط في عكسها فتعبر بالمثل مثلاً قولنا بالضرورة  
 أو بالدوام لا شيء من الكاتبات يساكن إلا صاحب ما دام كاتباً فيعكس بالضرورة أو بالدوام إلى لا شيء من الساكنين كاتبات ما دام  
 ساكناً ولا يصدق نقضه وهو كحقيقة الممكنة وهي قولنا بعض الساكنين كاتب لبعض من هو ساكن في نفسه مع الآن فصدق في الأول  
 كبرى الشكل الأول من القضايا فقال إن بعض الساكنين كاتب لبعض من هو ساكن ولا شيء من الكاتبات يساكن بالضرورة ما دام كاتباً فيعكس  
 الساكن ليس ساكن بالضرورة من هو ساكن فامكان صدق الحقيقة المطلقة مع صدق الحقيقة الممكنة أيضاً مع وإذا استحال صدق  
 الشرط وهو المعلوم واشتهر عند المنطقيين أن الضرورية المطلقة تنعكس دائماً مطلقة لا لنفسها والشرط العامة تنعكس عرفت عامة  
 لا لنفسها واستدل على انعكاس الضرورية دائماً بأنها إذا قدرنا أي وضعا أن كوث يدب في الفرس يعني زيد يركب بطل  
 على الفرس لا على غيره مع امكان أي مكان الركوب على الجارية يمكن أن يركب يد على الجارية أيضاً يصدق على هذا الفرس  
 لا شيء من مراكب يدب بالضرورة معناه أن ما هو مراكب يدب في الجارية في الفرس كوث يدب على الفرس فكيف يكون محالاً  
 لا يصدق للعكس الضرورية لا شيء من الجارية مراكب يدب بالضرورة فصدق نقضه وهو قولنا البعض كوث يدب بالضرورة لا مكان يصدق  
 الدائمة بخلاف شيء من الجارية مراكب يدب دائماً ولا ينبغي عليك أن الدائب المشبه هو مباح على ما حكم في القضايا بحسب طبع النظر مع قطع  
 النظر عن الأصول الدقيقة والأعلى التحقيق لا يصدق بعض الجارية مراكب يدب بالامكان لأن الكلام في الضرورية بالمعنى الأعم سلب  
 المراكب من الجارية يكون لعله بالنظر إليها تحقيق الضرورية أيضاً يصدق لا شيء من الجارية مراكب يدب بالضرورة ويرد عليه أي  
 المشهور من الحكماء الضرورية دائماً على الدليل إذا قطع النظر عن المعنى الأعم ويكون المراد بالضرورة الضرورية الدائمة أي التي لا تتغير  
 بل لا تتغير في الكمال الدوام عن الضرورية أي يوجد الدوام ولا يوجد الضرورية في الكليات أي في القضايا الكلية بمعنى أنها في العلوم  
 في الجواهر في العلوم الضرورية بالمعنى الأعم هي دائمة للدوام فلو انعكس الضرورية كنعها بل إلى دائمة بدون ضرورة



يُزعم انعكاس الدوام عن الضرورة الموجبة عنها في العلوم اذ لا يبحث فيها عن تجريبات والضرورة بمعنى الاضطرار هي نسبة الى  
الاعم فلا يكون موجبا عنها في العلوم ويرد عليه ان العلوم لا يبحث فيها عن تجريبات بل تجريبات الحقيقة لا تجريبات الضرورة بمعنى الاكس  
ليس من تجربات الحقيقة بل هي نسبة الى المعنى الاعم فالمانع عن البحث عنها فيها فيصير موجبا عنها فالاولى ان يراد بالكلية القوت  
الكلية المستعرة بجميع تجربات البحث لا يخرج عنها شيء من تجربات ويزعم هي الموجب عنها في العلوم فالضرورة بمعنى الاكس هي نسبة الى  
عنها في العلوم لا بمعنى الاكس مع يزعم الانعكاس انما هو لعدم لزوم الانعكاس في تجربات لان الانعكاس  
انما يلزم بالانعكاس لا بتعكس النسبة الى الضرورة ولا الى الدائمة حتى يلزم الانعكاس كما اورده عليه من ان مقتضى الكليات لا يقتضي  
ليس بشيء من التقييد بل هو الذي فهمه المتوكلين عليه والكل المشهور في الضرورة بمعنى الاكس لا يستحيل الانعكاس فيه كما فهمه المتوكلين  
قائمة ما اورده وانما النزاع للفظي كما لا يخفى على المتأمل فافهم من هذا اي من اجل الاختلاف في انعكاس الضرورة تختلفوا الى المطلقين  
في انعكاس التقييد بين الممكنة العامة الموجبة والممكنة الخاصة الموجبة فمن يقول منهم بان انعكاس الضرورة كنعكاسها اي الى الضرورة يقول  
بذلك القائل بان انعكاسها اي انعكاس الممكنة العامة الموجبة والممكنة الخاصة الموجبة كذلك اي كنعكاسها فنقد عكس الممكنة العامة الممكنة  
موجبة والممكنة الخاصة الموجبة ممكنة خاصة موجبة لان الممكنة لنعكس الضرورة فلو لم تنعكس الضرورة كنعكاسها لم يكن الممكنة كنعكاسها فان التبين  
الضروريين باذاتهما ملازمة للمكتسبات التجريبية ان التبين لكونها تقيدها بالتساوي من متساويان فاذا صدق  
كل انسان كاتب بالامكان صدق بعض الكتاب انسان بالامكان العام والاصدق لنعكس هو لا شيء من الكتابات بالانسان بالضرورة  
وتنعكس الى شيء من الكتابات بالضرورة وهو ما في الاصل المفروض من الصدق فاننعكس بالانسان العكس وهو المطلوب ومن لا  
اي من لا يقول بان انعكاس الضرورة الى الضرورية بل يقول بان انعكاسها الى الدائمة فلا يخفى يقول بان انعكاسها اوضح لا يكون عكس  
نعكس العكس في الاصل ليعلم بطلانه وصدق العكس لان نعكس نعكس العكس يكون لا شيء من الكتابات بالانسان بالضرورة وهو لا يخفى على كل انسان  
كاتب بالامكان اذ المكنان عكس نعكس في الاصل المفروض من الصدق كان فاننعكس انما يكون عكس العكس بطلان فلا يصديق عكس  
الممكنة ممكنة فلا تنعكس في الاختلاف اي الاختلاف الذي وقع في انعكاس الممكنين انما هو في تلك الاختلاف على الشيء من ان  
اتصاف ذات الموضوع بالوصف العنواني بفعل ممكن ان يكون بصدق او بغيره بل هو على القول بان لا يمكن ان يكون بصدق عليه القول  
بفعل ممكن غير ما بالامكان كما يظهر في المثال المذكور في استدلال انعكاس الضرورة وانه على المشهور ان بعض الحكماء كونه بالامكان  
ولا يصديق بعض كونه بالامكان لان البعض مخصص في القول بان على القول المذكور والعكس لا يمكن كونه عكس الممكنة لا عكس الممكنة  
يزعم المتأخرين ان العكس بالامكان يكون بان انعكاسها كنعكاسها لانه لا يوجد ثمة انعكاس للعكس الا في ضرورة ما بالامكان من ان العكس بالامكان  
والثالث موقوف على اشتراط الصغرى الممكنة في الشكل الاول والثالث وهو ممنوع والسالي موقوف على انعكاس



الضرورية كنفها وانا على ندرها الفارابي من ان اختصاص ذات الموضوع بالوصف العنواني بالامكان يقتضي ان لا يتحقق في  
 كل متحقق على الحكماء اى المتكثرتين كنفها الى المتكثرتين لعدم تحصيل معنى الاختلاف اذا الامكان في الطرفين في المثال الذي  
 ذكر سابقا لا يصدق الاصل على ندرها الفارابي لان قولنا لا شيء من كونه يد بالامكان حاد بالامكان غير صادق كما لا يخفى  
 من ههنا اى في انعكاس الدلائل السالبة كنفها شك للراى اى الامام فخر الدين الرازى في المختصر الذي صنفه وهو اى الشك ان الكتابة  
 ممكنة للانسان ليست ضرورية لفرد منه في وقت لان سلبها ممكن بصدق قولنا لا شيء من الانسان كاتب بالامكان سبغ في وقت  
 ولا معنى لامكان السلب لعدم ضرورة الاجاب اذ لم يكن اجاب الكتابة ضرورية بصارت ممكنة والممكن اى هو ممكن بكون انما اى في جميع الاوقات  
 والاى ان لم يكن الممكن بكونا واما الزعم بالانقلاب من الامكان الى الوجود او بالاعتناع الذي الى فالسلب اعم ممكن بما على استلزام  
 دوام الامكان اى كان الدوام فلو وقع امكان السلب اعم مع الانعكاس بصدق لا شيء من الكاتب بالامكان في كل وقت لا شيء من  
 كاتب انما هو هذا اى بصدق لا شيء من الكاتب بالامكان في جميع اوقات بصدق فنعينه وهو بعض الكاتب بالامكان في كل وقت لا شيء من  
 الممكن اى من فرض وقوع الممكن في الاى ان لم يلزم من فرض وقوعه لم يكن الممكن بكونا اذ الممكن بالامكان في فرض وقوعه محال فهو اى للمحال  
 يلزم من انعكاس فيكون العكس لطلو الاصل حاد في حصول الشك ان السالبة الدلائل لا تعكس كنفها ولا يلزم المسح فان الكتابة ممكنة لان  
 غير ضرورية لفرد منه في وقت فسلبها ممكن في الاى ما بكان السلب لعدم ضرورة الاجاب بصدق قولنا لا شيء من الانسان كاتب بالامكان  
 وكل ممكن بكون انما في جميع الاوقات لانه ان لم يكن ممكنا على الدوام في جميع الاوقات بل في بعضها فلا يخيل انما ان يكون في بعض  
 البعض الوجوب الاعتناع وعلى الاول يلزم انقلاب الامكان الى الوجوب على الثاني انقلابه الى الاعتناع وكل منهما باطل بالضرورة ثبت  
 ان الممكن بكون انما سلب الكتابة ممكن فيكون بكونا واما امكان الدوام ودوام الامكان متلازمان فاذا دام امكان السلب لم يكن دوام  
 السلب لادام صار ممكنا بنا على هذه التلازم فيمكن ان يصدق لا شيء من الانسان كاتب في انما فلو وقع امكان السلب الدائم  
 لوقع مع وقوع الانعكاس فان صدق الاصل يستلزم صدق العكس فثبت بصدق قولنا لا شيء من الانسان كاتب انما فيصدق على  
 وجود لا شيء من الكاتب بالامكان انما وهاهنا ضرورة صدق بعض الكاتب بالامكان بالفعل ويعقبه وصدق البعضين يستلزم استحالة الآخر  
 والا يلزم اجتماع التعنيين في هذا الملح لم يلزم من فرض وقوع الممكن بان الممكن بالامكان منه الملح وقد فرض امكان السلب الدائم فلا يلزم منه  
 الملح فلم يلزم الملح الا من فرض وقوع الانعكاس فصار محالا فالاصل ههنا صادق احسن باطل هو خلاف ما تقرره في تقريره  
 المنع المنع بانه يجوز ان يكون الملح من كون الواقع وانما لا من وقوع الامكان فان دوام صدق الامكان لا غير فاذا وقع يجوز ان لا يكون  
 وجه الدفع ظاهر اذ المصير بنى بالشك على استلزام دوام الامكان الدوام فلا مانع لقوله اذا وقع يجوز ان لا يكون انما اذ هو  
 بطل التلازم ومبنى الشك عليه فافهم وحله اى حل هذا الشك انه اى الشان بالامكان من دوام الامكان امكان الدوام فادله



المتلازم منها لم يلزم المخدور اذ كان منبأه على هذا كما عرفت في تقويمه حاصل لكل ان دوام الامكان لا يلزم منه امتكان الدوام  
فحول الشك قال سلب اليقين ممكن غير مسلم واثباته لا انقلاب المستحيل عند عدم اليقين في غير المطلق اذ استحالة الانقلاب ليست  
ودوام الامكان لا امتكان الدوام يقال ان سلب الدائم ممكن اذ يجوز ان يكون سلب الكثرة في بعض الاوقات ضروريا وفي بعضها  
ممكنا وامكان السلب في هذا الوقت يكون دائما فانه يصدق في جميع الاوقات ان سلبها في هذا الوقت المعين ممكن فعدم الامكان  
عبارة عن تحقق امتكان الشيء في جميع الازمنة ودوام الشيء عبارة عن تحققه في جميع الازمنة ولا يجوز من تحقق الاول تحقق الثاني  
اذ يجوز ان يصدق في جميع الازمنة ان الشيء لا ياتي من نفس الوجود مطلقا فيحقق في جميع الازمنة كما يظهر من التاثير  
الاتري الى المحاطب الى الامور الغير القارة اى الامور التي لا يتجبع اجزا منها في ان واحد كحركة وما يجزئها كالكثير فان  
اى امتكان تلك الامور الغير القارة دائم بان يتحقق في جميع الاوقات انها ممكنة وذواها اى واثم تلك الامور بان يتحقق وجودها  
غير ممكن واللام يمكن غير قارة ونسب عليه بالاستفهام الانكاري فقال بل شك على صيغة الجاهل والمعلوم بخلاف الفاعل الشك في  
انه لا معنى للشك لا حد في ان بقاء الحركة مع لذاتها ولا شك في استحالة بقاء الحركة وعدم اجتماع اجزائها في ان واحد كالحركة  
دائم وذواها غير ممكن بمعنى انه يصدق انها موجودة في جميع الازمنة لا تتصلع بقاءها بداهة ولا يشك حد في ان بقاءها مع  
لذاتها وامكانها دائم والازموم الانقلاب مختلف دوام الامكان عن امتكان الدوام فعلم انه لا يلزم منها وقد يجاب عن  
هذا الشك انه ان اريد بامكان سلب الكثرة ضرورة الذاتية بمعنى ان ثبت الكثرة ليس ضروريا للانسان بالذات فامكان سلبها  
مسلم ودوام الامكان يستلزم الامكان الدوام ولما استلزم ان من فرض وقوعه محال فغير مسلم اذ يمكن الذات قد يلزم منه  
الحل لعدم العقل الاول فانه ممكن ذاتي لستلزم عدم الوجوب بوجه بالذات وان اريد بالامكان سلب الضرورة المطلقة اعم من ان يكون  
ذاتيا او غيره فامكان سلب الكثرة من جميع افراد الانسان بهذا المعنى غير مسلم اذ يجوز ان يكون الكثرة استحققة في بعض  
الافراد ضرورية بالغير فلا بد لها من علة فيكون ضرورية لها فلا يكون سلبها ممتكنا واذا لم تتم مقدرة من مقتضات الشك اندفع  
الشك وبطلان معنى الشيء يستلزم بطلانه فاعلم من هذا ان دوام الامكان لا يستلزم امتكان الدوام بل يستلزم  
اى يظهر ان ازلية الامكان بمعنى انه ممكن من الازل موجودة وامكان الازلية اى الممكن وجوده في الازل لا يتلزمان اى ليس بينهما تلازم  
بحيث يستلزم احدهما الآخر وذلك لاننا اذا قلنا ان امتكانه في الازل ثابت في الازل كان الازل فامكانه فيكون متناه في ذلك الشيء  
بالامكان اتصافا مستمرا غير مسبوق لعدم الانقضاء اذ قلنا ازلية ممكنة كان الازل فلو لم يوجد متناه وان لم يكن متناه في الازل  
لا يكون سبوقا لعدم ممكن من المعلوم ان الاول لا يستلزم الثاني لجواز ان يكون وجود الشيء في الجملة امتكنا مستمرا ولا يكون  
على وجه الاستمرار متناه اصله لا يلزم من هذا ان يكون كل شيء من قبيل المتناهي متناه وان كانت متناه في الازل لا يكون



بوجه ما هو موجود وليس كذلك بذات غير على السيد السند القائل بان التزام ازالة الامكان ان كان الازلية واستدل عليه بخرق الكون  
 فان كان ازالة الامكان مستلزما لازلا لم يكن هو في ذاته مانعا من قبول الوجود في شيء من اجزاء الازل فيكون عدم منعه استمرار في جميع تلك  
 الاجزاء فاذا نظر الى ذاته من حيث هو لم يمنع من انصافه بالوجود في شيء منها بل انصافه في كل منها لا بد لا فقط بل معا ايضا  
 وجواز انصافه في كل منها معا هو الامكان انصافه بالوجود مستمر في جميع اجزاء الازل ان نظر الى ذاته فانه الامكان مستلزما لامكان  
 الازلية مستلزما لامكان الازلية الامكان ان يثبتها تلازم عدم الاستدلال بان وقع له في شيء من اجزاء الازل قوله لم يكن مانعا من قبول  
 الوجود كما تعلق بقوله مانعا ليقوله بالوجود فعلى التقدير الاول هو بعينه ازالة الامكان ليس هو على التقدير الثاني هو بول المستلزم  
 فيه من ان بعد التلازم بينهما كيف يسلم فيه معارضة على المطلق فيصير قوله لا بد لا فقط بل معا ايضا وبما ان القول بان ازالة  
 استمرار في الازل لم يكن مانعا من قبول الوجود في شيء من اجزاء الازل ان يريد منها الاستمرار في المنع من الوجود مستمر في جميع اجزاء  
 الازل حتى منوحيه يجوز ان يكون له الوجود فيما لا يزال في الازل ان يريد منها اعم من استمرار الوجود بان يترك الوجود في مستلزمه لم يترك  
 مما في استمراره من الوجود في جميع اجزاء الازل هو غير لازم واللازم اعم منه فافهم في قوله قد يقتضي اجزاء في استمراره بقاء الامكان  
 لا مكان البقاء استمراره في الامكان لا مكان البقاء فيلزم مكان البقاء بمرور الزمان فيكون هو هو في الوجود في الزمان من الازلية الغير  
 المتناهية في حال الكلام ان كان الوجود من حيث هو نفس التفرع لا التسليم مكان الوجود فيمنع من الوجود الازلي حيث هو في ضرورة عدم  
 استمراره في الامكان العام الامكان ان يكون في جوهره في الازل مع ثبوت مكانه فيه في اي ضد وانفقط ما استعمل في ذلك اشارة  
 وتحويل بين الفعل فيكون والباء للتبذية على الظم اشارة وهو مفعول وانما صان الى الشرط الخاصة والعرفية الخاصة السالتيان  
 تنكسان الى علمتين اي الشرط الخاصة والعرفية العامة لا مطلقا بل الى المقيد من مع الازدوام في البعض انما انعكاسها الى العلمتين ان  
 لازمان لعم منها وهو الشرط الخاصة والعرفية العامة فانها تنكسان الى نفسها ولازم الاعم لازم الاخص فيكون ان لا يمتنع انما انعكاسها  
 الى علمتين انما انعكاسها بالازدوام في البعض لا في الاصل من جهة مطلقة لكون الاصل من جهة مقيدة به والازدوام مخالفة في كنفها  
 قيد فيكون مرجحة مطلقة كلية لكون اشارة الى مطلقة عامة وهي اي الموجبة المطلقة انما تنكس الى سوجبة جزئية مطلقة  
 وجزئية لازمة للادوام الاصل هو كونه جزئيا من المركبة لازمة لها ولازم اللازم لازم مثلا قولنا اصدق لاشي من الكلمات  
 ساكن الاصابع ما دام كاتب الا وانما اى كل كاتب ساكن الاصابع لفعل من تنكس الى قولنا لاشي من ساكن الاصابع كاتب  
 ما دام ساكن الاصابع لا وانما في البعض اى بعض ساكن الاصابع كاتب الفعل لا يصدق كلية لصدق البعض ساكن الاصابع كاتب  
 وانما الصحيح الى عدم انعكاسها كلية بقوله ولو تبدت اى قلت حتى النال في قولنا لاشي من الكاتب ساكن في حقيقة الاصابع  
 فيظهر انكسر ما دام كاتب الا وانما اى كل كاتب ساكن الاصابع لفعل من تنكس الى قولنا لاشي من الكاتب ساكن في حقيقة الاصابع



كنفها أي إلى العائنين مع قيد اللازم في كل ما لا يثبت العكس في المثال المذكور وهو قولنا لا شيء إلا ساكن كجاءت بـ ما دام ساكنا لا دائما  
 أي ساكن كجاءت بـ لا يجزئيه هي المطلقة العامة الكلية كما ذهب لصدق نقيضها وهو بعض الساكن ليس كجاءت بـ دائما وهو لا يصدق  
 باللازم في البعض لصدق العكس كما عرفت ولا بأس للبقية قال في إحصائية وهي العرفية المطلقة والمستترة المطلقة والمطلقة المستترة  
 للممكنة العالم بها بطريق الوقتية والمستترة والوجودية اللازمية والوجودية المستترة الخاصة من المركبات انتهى فلان بعضها أي  
 الباقية الوقتية فابها يتحقق فيها جميع القضايا المذكورة من غير عكس لا تنعكس إلى الوقتية إلى الممكنة يعني إلى الاعم من القضاة بحيث  
 تنعكس إلى الاخص فاصبح في الاخص في عكسها بـ الاعم لمريم ووجد الاخص من غيره من الخواص متساو لا الاعم عا ما فاذ لم يكن الاعم  
 لازما لصا دقا في عكسه لم يكن الاخص لازما للثبته فلما تنعكس الوقتية إلى الممكنة لم تنعكس إلى قضيتها لصلها وعدم انعكاس الوقتية بوجه انعكاس  
 الثمانية الباقية فان عدم انعكاس الاعم لعدم انعكاس الاعم من العكس عدم انعكاس الوقتية لقوله الصدق قولنا لا شيء إلا ساكن كجاءت بـ  
 بالوقتية أي في وقت معين بوقت التوزيع عند عدم حيولة الارض منه ومن الشمس لا دائما أي كل قمر خفت بعض كذب  
 عكسه وهو بعض الخفت ليس بقمر بالامكان لصدق نقيضه بـ كل خفت قمر بالضرورة فاذ لم يكن الاعم الذي هو الممكنة لازما لم يكن  
 الاخص منها لازما للثبته فلا يصدق في عكس قضيتها لصلها ولما فرغ المصحح من بيان عنوان السؤال الكلية شرع في بيان عنوان  
 السؤال الجزئية فقال من السؤال الجزئية لا تنعكس إلا خاصتان أي الشرطية الخاصة والعرفية الخاصة بخبرتيان دون غيرها فابها  
 أي الخاصتان تنعكسان كنفها أي عكس الخاصتين خاصتان لأن المصنفين أي وصف الموضوع ووصف المحمول متناهيان  
 في ذات واحدة حكم الجزاء الاول من الاصل وهو مثلا قولنا بعض الكائنات ليس ساكن بـ ما دام ساكنا او معناه سلب المحمول عن ذات الموضوع  
 ما دام متصفه بوصف الموضوع فيحكم أن المصنفين لا يمكن اجتماعهما في ذات واحدة وقد اجتمعوا في صفات تلك الذات  
 الواحدة حكم الجزاء الثاني من الاصل وهو مثلا قولنا بعض الكائنات ساكن بالفعول او معناه ان ذات الموضوع متصفه بوصف المحمول فكل الذات  
 ان ذات الموضوع لما لم يكن بـ أي لم يصدق عليه المحمول اذ اجماع أي ما دام انصافا بوصف الموضوع لا يكون تلك الذات بحيث  
 يصدق عليه مفهوم الموضوع ما دام بـ أي ما دام انصافا بوصف المحمول بـ العكس وهو العكس حاصله ان الشرطية الخاصة والعرفية الخاصة بالسائتين  
 الجزئيتين تنعكسان إلى الشرطية الخاصة والعرفية الخاصة كذلك غير فانه اذا صدق قولنا بعض الكائنات ليس ساكن إلا ما دام ساكنا باضروقه  
 او باللازم لا دائما أي بعض الكائنات ليس ساكن بالفعول يصدق في عكسها الساكن ليس كجاءت بـ ما دام ساكنا لا دائما أي بعض الكائنات ليس ساكن بالفعول  
 ذات الكائنات التي يفردها كذا وغيره مثلا متصفه بوصف الموضوع وهو الكائنات ولم تكن متصفه بوصف المحمول وهو السكون فالخفان  
 متناهيان لا يجتمعان تلك الذات حكم الجزاء الاول من الاصل وهو الشرطية الخاصة والعرفية الخاصة فابها سلبان يحكم فيها سلبا مع سلب الاعم  
 ما دام الوصف فيخف جميعا في ذات واحدة وقد اجتمع فيها حكم الجزاء الثاني من الاصل وهو الشرطية الخاصة والعرفية الخاصة فابها



باجماع واحد من الاخر بالفضل فالذات المستحق فيها الوصفان هو ذات الكتاب الذي يفرضه عنا كما لم يكن متصفه بوصف المحمول فهو  
 يكون الاصل ما دام انصافها بوصف الكتاب كما هو مفهوم الاصل مع ضم الاول او ادم لا يكون متصفه بوصف الموضوع وبذلك لا يتبادر  
 انصافها بوصف المحمول هو يكون الاصل ما دام انصافها بوصف الموضوع وبذلك لا يتبادر انصافها بوصف المحمول هو يكون الاصل ما دام انصافها بوصف الموضوع وبذلك لا يتبادر  
 حيث ان العكاس الخاصين يجرى في اثبات انعكاس العاكسين ايضا فاعكس من السوالب بحزبه العاكسان ان يفرض فيصح قوله من السوالب بحزبه  
 لا تنكس الاخصائين بان جريانه ان الوصفين مثلا في قولنا بعض الكتاب ليس ساكنين بادم كتابا متساويان فما هو ساكن ليس كتابا الا ان كان كتابا  
 في بعض اموات كونه ساكنا فقد اجمع الوصفان في ذات واحدة وقد كانا متساويين في وقت ثبوت ان بعض الساكنين ليس كتابا بادم ساكن اختلف  
 الانعكاس انما يلزم اذا كانت فيهما واحدة ومقتضى في العاكسين ليس كذلك فمن الجائز ان يكون الذاتان متماثلتين كما في قولنا بعض السواكن ليس  
 بانسان وادم حيوانا فان وصفى الحيوانية والانسانية متساويان في ذات بعض الحيوان كالفرس مثلا ولا يلزم منه تساويهما في ذات الانسان فيصدق قولنا  
 بالضرورة كل انسان حيوان بخلاف انما صحت في ذات الموضوع والمحمول فيها وجب كبر الاول وادوم فيلزم انعكاس كما عرفت فاما عدم انعكاس السواكن فيكون  
 من الكتابات فلا انحصار الوقتية وهي لا تنكس لانها كما عرفت فلا تنكس باقعيها اذ عدم انعكاس السواكن في وقت ثبوت عدم انعكاس السواكن بادم ساكن  
 فلا انحصار بالضرورة في اطلاقه وهي لا تنكس فيصدق قولنا بعض السواكن ليس بانسان بالضرورة مع كذب قولنا بعض الانسان ليس بانسان لان  
 واذا لم تنكس الاخص لم تنكس الاعم لما فرغ من بيان انعكاس السواكن في بيان انعكاس الحيوانية والحياتية اي من القضايا الجوهرية  
 سواء كانت كلية او جزئية تنكس الوجودية في اي الوجودية اللا ضرورية والوجودية اللا دائمة والوقتيان اي الوقتية والمنتهية من الكليات  
 المطلقة التي هي بالاطلاق مطلقة عامة اي يكون عكس جميع هذه القضايا مطلقة متناهية اذ اصدق بعض الانسان كتابا بالفضل لا واما  
 بالضرورة او في وقت معين او في وقت الاداء او بالفعل فيصدق عكس بعض الكتاب ان الانسان بالفعل وهو المظهر او بدل عليه بخلاف ان بقوله الصدق  
 بعض الكتاب ان الانسان بالفعل في عكس القضايا المذكورة يصدق فقيده وهو الاشئ من الكتابات بانها لا تضمنه بالنقيض الى الال بالكلية  
 كبرى الشكل الاول والاصل لا يحيا يصحرا فقلنا بعض الانسان كتابا في شيء من الكتابات بانها لا تضمنه بالنقيض الى الال بالكلية  
 منه اختلف هو النقيض كونه باطلا فاذا اصابا فنقيض العكس باطلا يكون العكس حقا وبلا فراض اي فليست بدل على العكس بالافراض وهو  
 الاقرض ان يفرض ذات الموضوع شيئا وكل عليه اي على هذا الاشئ وصف الموضوع ويجعل قضيه ووصف المحمول جعل قضيه اخر  
 فنقول يفرض ج الموضوع الذي هو ج في قولنا كل ج ب واما قضيه وقرب صادق اخرج ب فرض صدقه وقرب محمول  
 على ج ويفرض ج فكان عينه وكان ج ب فيكون با هو عينه وهو بالقبته ويصدق ج لصدق الوصف العنوي للموضوع  
 عليه بالفعل فحصل الشكل الثالث من القياس وهو كل ج ب وكل ج ج فبعض ج ب بالفعل اني متحقيقه من الشكل الثالث لان ان  
 نتائج الشكل الثالث وثبت على عكس الصغرى ليرتد الى الشكل الاول واذا كان اثبات عكس الشكل الثالث وكان موضوعا على نتائجها



دور الخيف مثبت بالاقتراض المستلزم لانا نقول تبين على تقدير اننا في الشكل الثالث بطريق آخر لا يلزم الدور وتبين في الجواب على  
 انهم وان ثبت في ترتيب الافتراض على هيئة الشكل الثالث لكن لا يابس منها من الشكل الثالث استغناء احد الاوسط وليس وصف ثالث يكون مستلزما  
 للمفروض وهو اعتبار ذات الموضوع غير محتون لبعض الموضوع لانه يحل في الوصف على الذات فلا يلزم على الشيء على نفسه ان يثبت بالعلم بالاشياء  
 على نهج الهيئة بل المراد بثبت العلم بهذا النوع وهو ان الوصفين في الافتراضات واحد يحل احدهما على الآخر فالتعبير بالمحمول في موضوع وهو المراد  
 بالعكس المحيى بتبدل على العكس وهو ان لا يتلوا بالعكس ان يفتقر العكس في موالاة الدالة كقولنا لا من ج دنا في المثال المفروض لم يتنا  
 الى ما ياتي في الاصل اي ما ياتي في اصل القضية سواء كان مقتضاه او ضده وهو لا من ج ب انما فانه ياتي في الاصل مقتضاه ان كان يحل ج ب فتعريفنا  
 جزئيا نحو بعض ج فلهذا اوردنا في المثالين فافهم فان قلت قد ثبت بالاستدلال في المطلق في عكس في الموضوع ولا يثبت بكونها عكسا لبا  
 انصر لازم ولا يعلم كون المطلقه المتأخره ان لم يبا ما لم يعلم نفي لزوم الزائد على الاطلاق وهو بعد غير معلوم قلت نعم عدم لزوم الزائد بان التوقية  
 اخذ القضية المذكورة وهي لا تكس الى الاصل من المطلقه كاحتمية لجواز تاتي في صنف الموضوع والمحمول فيصديق صنف الموضوع على ان لا يحمل في  
 بوصف المحمول مثلا يصدق كل منخسف في التوقية او انما يكذب بعض للمضي مخفف حين بمعنى عدم انعكاس الاصل مستلزم عدم انعكاس الاصل  
 ان ج تين المثال المفروض انعكاس المطلقه فقط ولا يظهر حال التوافق مع ان كل منها انعكاس الى مطلقه لانا نقول المطلقه اعم منها وان انعكاس الاصل  
 مستلزم لان انعكاس الاصل في حال عكس البين في تعليمها فلا حاشا الى ما بينها من المبرجات فيعكس الارتفاعان اي الضرورية الموجبة والدالة الموجبة والحاشا  
 الى الشرطه الحاشية الموجبة والعرفية المتأخره حاشية مطلقه انما يكون عكس في مقتضاه الاربعه حاشية مطلقه بالوجود المذكورة اي يكتف الاقراض  
 انعكاس الارتفاعين الموجبتين الى حاشية مطلقه موجبة جزئية باختلف ما اذا لم يصدق حاشية مطلقه الموجبة الجزئية ليعتبر مقتضاهما هو  
 السالبة الكلية العرفية المتأخره اذا فهم الى الاصل نتج سلب الشيء عن نفسه نحو قولنا كل انسان حيوان وبعضه حيوان بالضرورة او بالادام  
 فان لم يصدق عكسه وهو بعض الحيوان انسان بالفعل حين هو حيوان لصدق مقتضاه وهو لا شيء من الحيوان بان انما  
 ما دام حيوانا وتضمن مع الاصل وهو بعض الانسان حيوان او نقول بعض الانسان حيوان ولا شيء من الحيوان بان انسان يتبع  
 لا شيء من الانسان وليس بعضه بان انسانا ما دام الانسانا وهذا هو سلب الشيء عن نفسه وكذا حال انعكاس الارتفاعين  
 الى حاشية مطلقه والاقتراض والعكس منها مثل ما عرفت سابقا ونعكس الخاصتان اي الشرطه الخاصة الموجبة والعرفية  
 الخاصة الموجبة حاشية لادامته اي تخليص حاشية مقيدة بالادام والذاتي اما لزوم الحاشية فلان لازم العام وهو بهما لعلنا  
 والحاشية لازمة لهما كما عرفت لازم الخاص وهو بهما الخاصتان فيكون الحاشية لازمة لهما ايضا فصار عكسهما حاشية واما لزوم  
 الادام في العكس فلولاه اي لولا ذلك اللزوم لدام العنوان اي عنوان الموضوع اعني ج فدام المحمول اعني ب في المثال  
 بناء على استلزام دوام الشرطه وادام شرطه فالبا لادام احبم وقد فرض المحمول في الاصل وهو ب

سنة من سنة  
 سنة من سنة  
 سنة من سنة  
 سنة من سنة  
 سنة من سنة  
 سنة من سنة  
 سنة من سنة  
 سنة من سنة  
 سنة من سنة  
 سنة من سنة

بعض من بعض  
 وزياد ان  
 فيصديق بعض  
 حين هو حيوان  
 انما هو حيوان  
 هو اذ كانت موجبة  
 فاذ صدق بعض الانسان  
 حيوان بالضرورة واما  
 فانه موجبة او صدق  
 بعض الانسان من ج  
 حيوان ان في  
 حاشية موجبة  
 فيصديق بعض  
 انما في

انما في  
 لانا فادام



لادانها هفت فيصدق بيمين سبج حين سبج لادانها هو المظهر حاصله ان اللادوام لو لم يصدق لصدق الدوام مثلا بعض الذي  
هو سبج حين سبج بالاطلاق صادق والاصدق انه سبج وانما يكون سبج وانما الدوام البارز هو سبج وقد فرض في  
الاصل ان سبج لادانها هفت فيصدق اللادوام وهو المظهر فصل عكس التقين بتدليل نقض الطرفين اى تقين الموضوع  
ونقض المحمول في المحلقة ونقض المقدم ونقض التالي في الشرطية وطلالة ايضا على غنيين المصدق في الحقيقة باصالة بعد  
التدليل كاطلاق العكس المستوي عليها والمراد من تدليل نقض الطرفين ان يؤخذ نقضها ليجعل نقض الثاني جزء الاول  
الاول جزءا ثانيا مع تعارض الصدق اى لو فرض في الاصل صادق فليزوم منه صدق العكس لانه لا بد من صدق الاول بقا  
اى الايجاب والسلب بمعنى انه لو كان الاصل موجبا كان العكس معجبا ولو كان سالبا كان سالبا فاعند المتقدمين وان عند  
المتأخرين من المنطقيين فمعنى عكس النقض جعل نقض الجزء الثاني من الاصل سوارا كان محمولا او ثانيا لجزء الاول من العكس  
موضوعا او مقدما له وجعل عكس الجزء الاول من الاصل لا نقضه سوارا كان موضوعا او مقدا لجزءا ثانيا من العكس بان  
يكون محمولا او ثانيا لجزءا ثالثا مخالفة لكيف اى الايجاب والسلب بمعنى لو كان الاصل موجبا كان العكس سالبا ولو كان الاصل سالبا  
كان العكس موجبا مع محافظة الصدق اى لو فرض صدق الاصل فليزوم منه صدق العكس لانها صادقة في الواقع هذا مطلقا  
المتأخرين باعتبار معنى المصدق قد يطلق على القضية التي هي اخضر القضايا اللازمة للاصل مع المخالفة في كيف مخالفة في  
الصدق ووجه تسميته بعكس النقض على اصطلاح المتقدمين لانه نقض الطرفين عكسها واما على اصطلاح المتأخرين  
فانظر الى الجزء الثالث من الاصل لانه اخذ نقضه عكس بان يجعل جزءا اولالا بالنظر الى الجزء الثاني من الاصل لانه وان عكس لكن يؤخذ نقضه  
وقال في بعض الشروح وجعل المتأخرين عن تدليل نقضه مع كونه سهل المتأخرين زعموا ان التدليل على سبج سبج جاف  
والسوء الباعكس ثم لو فرض المنع نقض لادانها اذ قال ان صدق قولنا كل انسان حيوان صدق قولنا كل حيوان ليس بالانسان  
ويجوز ليس بالانسان عكس الى قولنا بعض الانسان حيوان وهذا في الاصل لان كل انسان حيوان واما عكس النقض الباعكس  
يقول الانسان حيوان بعكس الانسان ليس بالانسان فيجوز ان يكون سبج ان فيلزم سلب الشئ عن نفسه فليس المنع بالانسان لو لم يصدق  
كلما ليس بالانسان لصدق بعض الحيوان الانسان بل يصدق في الحقيقة السالبة التجزية وهي ان ليس كل حيوان ليس بالانسان  
وهو علم من قولنا بعض الحيوان الانسان ان السالبة علم من السالبة لصدق بعض الحيوان الانسان لصدق الانسان الانسان  
صدق بعض الحيوان الانسان حتى يلزم المحال فليزوم صدق العكس لان نقض الحقيقة هي السالبة التجزية واما الكافلان العكس بالمعنى الذي ذكره  
القدر الصانع انضبا بالبرهان التي محمولها بالبرهان السالبة كاشي ولا يمكن السالبة التي موضوعها ان نقض كالمفوضات الشاطبة ليست محمولا  
منها فقولنا كل انسان ولا شئ من الانسان صادق مع العكس بالمعنى الذي ذكره القدر كاذب قولنا كل انسان ليس بالانسان صادق وكل انسان

فصل في بيان كيفية  
تدليل نقض الطرفين  
على صحة النقض  
في القضايا الشرطية  
والشرطية



شئ في محليات قدام الشطيات فلا يمنع قولهم استعاره اللازم يستلزم استعاره الملزوم اذ من كان يجرى في اللازم محال فيجزان استلزام  
المحال محال آخر وهو عدم لزوم استعاره الملزوم واجواب عنها من جانب المتقدمين ان الاحكام مخصوصة بما سوى الامور الشاملة وتقتضيها  
وتتبعها انما هو بقدر الطاقة البشرية فان النقص في سلبها لا يحلها فصار سالبه الطرفين مع سلبها يستلزم الاجاب في صيد  
بدون وجود الموضوع فلو كان سلبها ايضا يصدق به لزم اجتماع النقيضين لان الاجاب الذي تستلزمه يقتضي الوجود بخلاف العكس فانه  
يصدق بوجود الموضوع فسلبيه يصدق به وانه يملك الاستلزام الموجبة الجزئية والبدئية بحكم استلزام استعاره اللازم استعاره الملزوم والحق في الحكم  
الحكيمة والقياس بالوجهي الاول وهو صريح القدر لانه اقرب الى ان يكون سهل وحكم القضاء والموجبات هي حكم النقص في حكم القضاء هو اجاب  
في عكس التقييم والمستوى في عكس النقص الموجبة الكلية موجبة كلية ولا تنكس الموجبة الجزئية مطلقا كما يكون اس التقييم لسالبة الكلية ولا تنكس  
الجزئية اصلا وكذلك تنكس الدلتان الموجبتان الكلمتان في التمه والعامتان في التمه والخاصتان في التمه لادائته في البعض على المشهور  
على ما قال المصريح الاربعة الاولى تنكس نفسها ولا تنكس الموجبات وكذا الحال في الشطيات بالعكس اي حكم السواب في عكس النقص  
حكم الموجبات في عكس التقييم فاسالبة سواب كانت كلية او جزئية تنكس سالبه جزئية وكذلك تنكس الدلتان في العامتان في الجزئية  
جزئية مطلقة جزئية واما خاصتان جزئية في التمه والوجوديتان في المطلقة العامة مطلقة عامة في التمه البيان اي الدليل  
في عكس النقصين هو البيان اي الدليل في عكس المستوي في تفصيله لا يلحق بهذا اختصار عليك التذكر بما في الحكم المستوي او الرجوع الى  
الكتب المطبوعة المصنفة في هذا العلم وبهذا اي في عكس النقصين باعتبار اللزوم ثمك من جهين الاول ان قولنا كل الاجماع يقتضي  
لاشريك البارى صادق مع ان عكس اي عكس النقصين هذا القول هو كل شريك البارى اجتماع النقيضين كاذب حاصله ان لزوم  
النقص يقتضي عدم التحلف في مادة من المواد مع انه يتخلف في بعض المواد فان كل الاجماع يقتضي لاشريك البارى صادق  
عكس كل شريك البارى اجتماع النقيضين كاذب لاقتضا الموجبة وجود الموضوع وهو ليس هو وولم قطع النظر عن هذا الاقتضار لا يجوز  
التعلل بثبوت المحمول لافراد الموضوع بهنا لعدم المناسبة بينهما بل بحزم بعدم الثبوت اذا تخلف عكس النقصين عن الاصل في نفيه المباد  
علم يلزم في كل مادة فالتقضي به لزوم عكس النقصين ولك ان يلزم صدق اي صدق العكس في هذه الصوة حقيقة حاصله انه لا لزوم من الاصل في  
لصدق احد ما خارجية لصدق الآخر كذا فلا مضائق في كون الاصل خارجية والعكس حقيقة فيلزم صدق العكس بهنا حقيقة بمعنى انه لو وجد  
شريك البارى يكون متصفا بهذا الوصف مثبت له اجتماع النقيضين لان المحال يستلزم المحال الاخر فافهم لعله اشار الى الاستلزام  
المحاليين الذين ليس بينهما علاقة اصلا وايضا العقل السليم عن التصادق بين المتفادات من غير علاقة اصلا او اشارته الى انه لا يمكن  
بالعكس الاصل في الافراد او الى المشهور من اعتبار إمكان الافراد في موضوع الحقيقة وانما اجاب بتخصيص فهم وبيان في ذلك الحكم  
بأن كل التزام تصادق المتفادات كلها بان كل احد ما على الآخر وعكس فان في محال ان يكون متصفا بالآخر محال آخر يحصل قضية موجبة مساوقة



فيكون ممكن فقيضها صادقا وايضا فالمستغاث كلها متصادقة فكان لا قناع عدم فاصلا كثيرا في اصلا ولا تمايز في العدم من حيث الحقيقة  
 الكلام على الوجهين الاول ان يكون تقريرا على التصديق وهو الثاني ان يكون لبيان على التصديق ان لا قناع عدم واحد لا كثيرا في  
 ولا تمايز في افراد من حيث العدمية وكذا المستغاث والمعدومات المستغاث مستحيلان في انفسهما فيصير عدمها محمولا على الاخر لان الاول محمول على  
 فيشت التصديق من المستغاث كلها او التزم التصديق في البعض دون البعض انما هو من جهة لا قناع والاقناع عدم واحد مشترك في جميع المستغاث  
 كلها فاما كون ذلك التزم في الجميع وادراك ذلك كان في الحل والشك اما بان الثابت بالدليل ان يطلع لعدم من حيث واحد فرد من افراده فكونه موجودا  
 لا يصير متصلا وامكان التزم التصديق في الكل بل على كل من معنى واحد الاحتمال الاشتراك العقلي فاما ان فيمكن ان الوجوب هو ضرورة الوجود وجوب  
 واحد اي ثابت واحد لا يمايزه شبهه لكون الاقناع عدم واحد او ثبوت الشك الى ان الوجوب الوجود واحد الاقناع مقابل فلا بد ان يكون  
 واحدا والاهم من هذا ان يتبين الدليل على توحيد الواجب في ذاته ان يكون في توحيد تقريره شبهة ان لم لا يجوز ان يكون الواجب ثانيا بل  
 بهو لا لكنه يصدق عليها مفهوم الواجب حيث يكون عارضا لها وتغيرها عنها فلا يثبت توحيد الواجب في الارتفاع ان مفهوم الوجوب الذي يقتضي  
 الوجود والتشخيص عينيه جميعا كما انه هو بازاج جميع ما هو في مرتبة الواجب في الارتفاع من الماهية الوجودية والتشخيص وغيره فلا يقع في المفهوم على مرتبة الاشكال  
 احدى تمسك الهوية بين عينيه في الاخرى وتلك الهوية بعينها بتوحيدين في الوجود الذي في من كالتقرير فتخص الوجود الواحد القاع نفسه  
 ومن يتبين البيان في توحيد الواجب في الارتفاع فكلما علم انك ان الوجوب وجود واحد كذا الاقناع عدم واحد اذ لا يمتنع في المنهج في الخصائص  
 كلها ان الوجوب الذي يستحيل ان يقع على ما هو بين كذا الاقناع يستحيل ان يقع على اثنين متشعبين في المعبودات مستحيل كشر لا ياتي في الارتفاع  
 واختلاف وغيره كلها عنوانات للذات العاقل المستغاث والحقبة الباطلة المعروفة فكل ذلك ما لم يالك في تقريره على كل من عينه كذا وجوب  
 في استلزام المجالح لا مطلقا لو كان بينهما علاقة او لا وجوب التاكيد ان يثبت ما ذكر في هذا المقام من صدق العكس حتى يبين غير علاقة من جهة  
 المذكورة ان الاستلزام بين اثنين ان يكون بينهما علاقة او يكونان من المستغاث والمجالات بينهما التصديق فاستلزام احدهما الآخر لا يمتنع  
 والى اي الوجه الثاني لا شك لما كان موجودا على تبهيد مقدرة فقال التبهيد اي يصلح مقدرة وتوحيدها او لا ولا القاموس تبهيد التسمية  
 واصلا وهي اي المقدرة المحمودة كلما لم يستلزم وجوده اي وجود شي رفع عدم واقعي اي في عدم في الواقع كان هذا الذي لا يكون موجودا  
 برفع عدم في الواقع موجودا انما بحيث لا سبقه عدم اصلا او العدم اللازم فيسبيل الى الاجماع على ان يثبت قد مر متشعب عدم الالهي  
 يكون وجودا دائما بل يكون عدم ثم وجد استلزم وجوده رفع ذلك العدم والاجماع التقيض فانما يمتنع حيث يثبت هذه المقدرة فتقول كلما وجد حادث  
 اي الذي وجوده بعد العدم استلزم وجوده اي وجود حادث في عدم في الواقع ولا شك ان تصديق هو اي في القول فيمكن هذا كسر اي  
 التقيض الى ما في المقدرة المحمودة اذ ذلك كلما لم يستلزم وجوده رفع عدم واقعي لم يوجد حادث والمقدرة المحمودة كلما لم يستلزم وجوده رفع  
 عدم وان كان موجودا دائما ولا شك في المناطات بينهما فاعكس كاذب صدق الاصل فالتخص العاقلية الكلية من زعم العكس لا اصل لها



قلت أن المراد باني كماله استلزام وجوده رفع عدمه والم يوجد الحادث هو الحادث فمخناه ان الحادث لو لم يستلزم وجوده رفع عدمه  
وامتنع لم يوجد في المقدرة الممثلة ليس ذكر الحادث ليكون منافيا لها قلت والمراد بكلمة باني المقدرة الممثلة عام شامل للمسمى بالشيء  
ومما حل تقريرنا بعد هذا المقدرة الممثلة ان الاحداث اليومية وكذا سائر الاحداث لو كانت لا يستلزم وجودها في الواقع رفع عدمه  
والا لكان الاستلزام لازما لوجودات الاحداث اذ لو لم يكن لازما لاطل حصل الملازمة فكان الاستلزام لرفع عدمه واقعي لازما لوجود الاحداث  
والعكس يستلزم رفع اللازم ورفع الاستلزام رفع اللازم فليقتضيه عدم الاستلزام يلزم عدم الاحداث وهو مناف للمقدرة الممثلة  
اذ هي تعقني وجودها وانما واما فيها باطل فثبت ان وجود الاحداث غير مستلزم لرفع العدم فليزمن ان يكون موجوده وانما فان  
يلزم قدم العالم بجميع اجزائه قدما وبرا يمتد والعقل في نفسها كما يجاري في الصحارى رفعه للمصدر بقوله للتقديم الاحداث  
فثبت وجود الاحداث ايضا وانما وقد ثبت بعكس النقيض عدم وجودها فحصل المناقات فليزمن المخبر حاصل بالشك متقوله  
ابن كيمونة وحل اي حل هذا الشك منع المناقات بين الموضوعيتين اللزوميتين وان كان تاليها اسي تالي باثنين الموضوعيتين  
فان يكون احدهما تعقنا للآخر فاحصل الحل ان المقدرة الممثلة وهي قولنا كماله استلزم وجوده رفع عدمه واقعي  
كان موجودا وانما وعكس التعقن هو قولنا كماله استلزم وجوده رفع عدمه واقعي لم يكن موجودا لان المناقات بينهما يلزم كونه  
وثبت ما قال ابن كيمونة لانها قضيتان لزوميتان تاليهما واما قولنا كان موجودا وقولنا لم يكن حادثا فموضوعين  
ولا يلزم من التناقض بين الموضوعيتين لجواز كون المقدم فيها محالا لا يستلزم التقضين بناء على استلزام المحال للمحال فثبت  
العكس واطل ما قال ابن كيمونة قال سيد العلماء وسند الاولياء حافظ سنده السيد السليح والبالغ لا قضى مقامات الحافضين  
نظام الملك والدين قدس سره ان تلك المقدرة لو ثبتت متصلة بل كونه وعلله لم يرد ما ينبر اسي من طاهر العبارة بل ادا انه  
كل شيء لم يستلزم وجوده رفع عدمه واقعي كان موجودا وانما فاقول لو اراد بالشيء ما نجم الموجود والمعدوم فالكسبي منسوخ  
وان اراد به الموجود ففلا نعم كذا نتيجة فان المحال على ما نص عليه هو مجامعة الثبوت للنفي في الواقع فهي غير لازمة من تلك  
فان تقدير عدم الاستلزام في الاحداث متنع والاستلزام متحقق والمناقات بين العدم الفرعي والوجود الواقعي انتهى كلامه  
وقد يجاب عنه بانه لا منافاة بين المقدرة الممثلة والعكس رفع الاستلزام الملازمة فيها ليس هو ولا يرفع الاستلزام بخلاف الاول ان يكون  
بدوا الامر ان يكون من داخل الشيء في عالم الوجود ورفع العدم ملازمة لافضل في نفس الامر كما الموجود فانه لا يكون من وجوده رفع العدم ملازمة  
لا عدم ههنا اصلا والاشك في الاستلزام فثبت كذا في الاحداث اليومية فان غلبنا في الوجود يستلزم لرفع العدم البتة وهو بعد حقيقة وهو غير  
المهملة اذ الرفع فيها على النحو الاول ههنا على النحو الثاني وقد ضعف في اجابهم بان حاصل شبهة ان وجود الاحداث يستلزم رفع العدم بلا  
الاستلزام الرفع ايضا لازما لاجتماع اصل الاستلزام وقد تقر ان عدم اللازم بانحكي كان بين الامور بعدا متحققا يستلزم عدم اللازم



فيكون مستلزما للرفع في الحوادث بما يتحقق من زوايا جهات يكون منها في المقدرة الممهدة هي حكم لوجود الحوادث إنما إذا كان رفع الاستلزام  
 - بين الأمرين الحكم بعدهما على جميع الأنحاء ولا شك في المناجات بينهما فافهم ولها أي تلك الشبهة تقررات كثيرة مختلفة  
 بحسب اختلاف المقامات منزلة الأقدام أي لا يستقر الأقدام بل تنزل في جهات منها أنه كلما وجد حادث لم يستلزم وجوده رفع  
 واقعي وكلما لم يستلزم وجوده رفع عدم واقعي كان موجودا في الازل ينتج إذا وجد حادث كان موجودا في الازل هذا  
 خلف اما الكبرى فلا نه لو لم يكن موجودا في الازل وجد في الازل استلزم وجوده رفع عدم واقعي واما الصغرى فلا نه لو لم يكن  
 لصدق نقضه أي كلما وجد حادث استلزم وجوده رفع عدم واقعي وهو يعكس الى ما في الكبرى المثبتة ومنها ان  
 اجتماع النقيضين لم يلزم وجوده رفع عدم واقعي وكلما لم يستلزم وجوده رفع عدم واقعي فهو موجود فينتج الصغرى بحكمته مع  
 الكبرى الشرطية ان اجتماع النقيضين موجود بيان الكبرى انه كلما لم يكن الشيء موجودا استلزم وجوده رفع عدم واقعي بخلاف  
 لوجوده كان وجوده رفع عدم واقعي يعكس النقض الى الكبرى هي كلما لم يستلزم وجوده رفع عدم واقعي كان موجودا  
 واما بيان الصغرى فهو ان اجتماع النقيضين لم يلزم وجوده رفع عدم بالمعنى المذكور كان وجوده المعلوم لرفع عدم ملزما  
 برفع عدم ايضا اذا استلزم الشيء استلزمه فكما لم يكن وجوده مستلزما لرفع عدم الواقعي كان وجوده ملازم لعدم الاستلزام  
 لكن استلزام عدم الاستلزام المذكور في الكبرى المثبتة فيكون باطلا فيكون عدمه هو استلزام اجتماع النقيضين رفع عدم واقعي باطلا  
 ان اجتماع النقيضين لم يستلزم وجوده رفع عدم واقعي هو المطلوب اذا ثبت مقدسي القياس بعد ان اجتماع النقيضين لم يستلزم وجوده  
 عدم واقعي الاخرى ان كلما لم يستلزم وجوده رفع عدم واقعي كان موجودا فيحصل مع الضامها نتيجة هي ان اجتماع النقيضين موجود في  
 ومنها في ثبات قدم العالم كما عرفت في بيان تشرية على نقل عن ابن كونه وان شئت للاستيعاب رجوع الى الشرح المطول وغيره من  
 المصنفات المبسوطة ويكفي هذا القدر في هذا الباب لحل ما في الكتاب استعالي علم البصوب لما فرغ من ما في بحث التصديق شرح في  
 فقال فصل الموصل الى التصديق سواء كان ظاهريا او قطعيا حجة ودليل لا يخفى المناسبة بين المعنى اللغوي الاصطلاحي في هذا الشرح الى  
 الدليل مع حجة وترادفها وقد يطلق الدليل على القياس بل على القطعي منه ولا بد من مناسبة بين الدليل والمطلوب بها الموصل والتصديق  
 وذلك المناسبة اما باشتغال أي باشتغال الدليل على القياس الى فانه استلزام الكل على الجزئي او باشتغال المدلول على الدليل على  
 في الاستقراء فانه استلزام الكل على الجزئي او باشتغال الثالث عليهما كما في التمثيل فانه استلزام الكل على الجزئي على جزئي آخر  
 بعلته الجامعة تشتملها او استلزام أي يكون في ذلك المناسبة بين استلزام الموصل للتصديق من غير اشتغال كل في القياسات المركبة من  
 المنفصلات والمنفصلات كما في شرح المطالع ويحل ان يكون اشارة الى منتهى القياس من الاقران والاشغال في قطع كما هو  
 فاما اول مثل على اطراف النتيجة واما قولنا العالم متغير وكل متغير حادث فجميع المقدسين قياس موصل الى التصديق وهو



العالم متغير وكل متغير حادث فمجموع المتقدمين قايض للموصل الى التصديق وبالعالم حادث ومثله كذا في مقدمة الكتاب مستلزم  
لنتيجة كما في قولنا ان كانت الشمس طال بقية فالنهار يوجب كذا الشمس طال لخرج النهار موجد هذا القياس مستلزم لهذه النتيجة بخلاف الاول محض  
الموصل الى التصديق في ثلثه فمقام القياس الاستقراء لتمثيل الامور بالكل على الجزئي او على الكل على الجزئي على كل  
الاخر فالاولان القياس الثاني هو الاستقراء والثالث لتمثيل الثاني والثالث يعيد ان لظن لا يخرج من الاول يعيد يخرج  
ايقين فلذا قد عليمها وقال اعترض في الاصل القياس لا فائدة يخرج من دون الاخيرين هو القياس قول المؤلف قال في الحاشية  
لذكر المؤلف بعد القول في حاشية الاخر اعترض في جميع من التبعية انتهى في شرح المطالع وذكر المؤلف مستدرك والا كان هذا القياس  
لفظ مركب مؤلف وظاهره كذا لا طائل تحته بعضهم حوله بقا شقة وانما التي بها ليديل على ان معنى جزاء القياس مناسبتة فلا يلزم  
الاستدراك قال البعض الظاهر ان المراد بقول المركب لا مطلقا بل هو يدل جزوه او جزاء لفظه على جزوه معناه فان كان التعريف للقياس  
المعنى ان يكون المراد منه المؤلف المعقود ان كان تعريفه للمفرد فالمراد منه المؤلف المطلق في جميع القول لتعلق من في قوله من قضاي  
اذ هذا المعنى لا يبعدى بكونه من فتيوهم انها تبعية فاصول من القضايا من قبل فرد من الافراد مع انه ليس كذلك فليدفع هذا التوهم ذكر بعد  
اقول لفظ المؤلف ولا يراد به المعنى اللغوي الصحيح لتعلق من ويصير معنى القياس قول كسب من القضايا او لو اراد بقول المعنى اللغوي صحيح  
التعلق ويلزم استدراك المؤلف لكنه خلاف الظاهر من قضاي والمراد بها ما فوق الواحد وهو المتعارف في المجموع المستعمل في  
علوم ولان القياس لا يتكسر الا من قضيين يخرج القضية الواحد مستلزما لعكسها المستوي بعكسها انتمس لابق ان القضية بسيطة جزوا  
ظاهرا والمركبة مستلزما لعكسها يصدق عليها انها مركبة من القضايا فخرجها في غير النحار لانا نقول ان المركبة والحالات متضمنة للقضية  
في العرف يقال لها قضية واحدة مركبة من قضيتين لا يقال انها قضيتان اعترض من ان المراد في قوله من القضايا اياها قضاي بالقوة او بالشرط  
يلزم دخول الشرطية مستلزما لعكسها في تعريف القياس ان اطرافها قضاي بالقوة لانا اذا منفتا ووات بشرطه يتعلق بها الاذان  
صارت قضية وان اريد الثاني يخرج اقياس المركبة من الشرعيات لانا ليست قضية بالفعل لعدم تعلق الاذان بها وانما  
تخييلات ويمكن الجواب باختبار الشقين اما باختبار الشق الاول فيقال ان المراد بالقوة القوة من الفعل فالشرطية ليست  
لكل اذ ووات الشرط مانعة عن تعلق التصديق بها واما باختبار الشق الثاني فيقال ان المراد منها القضايا بالفعل فحسب الامر  
وحسب الظاهر فالقضايا الشرعية وان لم يكن قضاي بحسب الا لكونها قضاي بالظن لا لظن التصديق فيها بحسبها وبسطا يلزم عنها  
اي عن القضايا لذاتها اي لذات القضايا با مع قطع النظر عن مقتضياتها قول اخر والمراد من اللزوم اللزوم بالنظر  
الى صورة القول المؤلف مع قطع النظر عن خصوصية المواد من اللزوم فخرج ما يستلزم قولنا لا آخر بحسب صفة ماوة كقولنا  
لا شيء من الانسان يجوز كل مجزأ فيلزم منه لا شيء من الانسان مجزأ لكن لا يلزم من نفس القضايا بل بحسب خصوص المادة



ان قيل في هذه خري تخوفا لا شئ من الانسان بغير كل فرس حيوان فينتج لاشئ من الانسان حيوان في كاذبة فعلم ان قيدا  
في بعض المواد بحسب خصوصية ويخرج الاستقراء لتمثيل الضال لانه لا لزوم فيها بالنظر الى صورة المؤلف مع قطع النظر عن خصوص المادة  
وتفسير ان اللزوم منوط باندرج الاصغر تحت الاوسط والاوسط تحت الاكبر كما في الاقتران وباتسلازم المقدم للتالي كما في الاستقراء  
ولانه راجع في الاستقراء او لتمثيل افلاطون بين قبح الجزئيات متبعا لقضاوين الحكم على ذلك العلاقة بين الجزئين الوجودية جامعة  
بينهما وبذا لا يوجب لزوم الحكم لجزان يكون خصوصية الاصل شرطاً لخصوصية الفرع مانعا واخر جوازا للمنتهين عن تعريف القياس  
باللزوم الذاتي اي بقيد اللزوم الذاتي كما يفهم من قولهم يلزم عنها لذاتها ما يكون اي القياس الذي يكون اللزوم فيه مقدما  
والمراد منها واسطة سواء كانت لازمة لكن يكون مخالفة للقضية الملزمة في كلا الطرفين او غير لازمة لشي من القضايا بالصورة  
وتحقق المقدمته الاجنبية بمقدمته غير لازمة والمقدمة التعريفية ما يكون غير مشاركة لشي من مقدمات القياس اكان لازما او غير لازم  
في بعض الشرح ما غير لازمة لاحدى مقدمتي القياس كما في القياس المساوات وتسمية هذا القياس بالمساوات ما من قبل تسمية الكل باعتبار ان  
فان بعض افراد هذا القياس يكون فيه لفظ المساواة اما لان نتاج هذا القياس موقوف على مساوات مرتين وعدم التفاوت في النسبة  
الى امر فان لزوم لبب لزوم ليج وان لم يذكر فيه لفظ المساواة لكان نتاجه موقوف على ان لزوم ليج ولزوم ملزوم ليج  
يكفيان مساويين في النسبة الى ج بالضرورة وبهوى القياس المساواة مركب من قضيتين متعلق بمحمول القضية الاولى اي ما يعلق  
بمحمولها لا نفس محمولها موضوع القضية الاخرى فيه نحو مساو لبب مساو ليج يلزم منه اي من هذا القياس المساوات بواسطة  
مقدمته اجنبية وهي كل مساو لمساو ليج مساو ليج فتقوله مساو ليج فاعل يلزم هذه المقدمة المذكورة اجنبية لكونها غير  
مشاركة لشي من الطرفين وغير لازمة لتخلفها في بعض المواد بحيث يصدق تلك المقدمة الاجنبية كاللزوم بان يقال اللزوم لب  
وب ملزوم ليج يلزم منه ملزوم ليج بواسطة قولنا كل ملزوم ملزوم ملزوم ولازم لازم لازم فان قلت ان الانسان  
ملزوم الحيوان والحيوان ملزوم انفس فلزم الانسان يلزم انفس فيكون انفس لازما له فصح قولنا الانسان جنس مع  
ليس كذلك قلت المراد اللزوم في التحقق لا في التحل فاجب انفس مستحق في الانسان وان لم يحل عليه ولتوقف ان موقوف موقوف على  
شي موقوف على ذلك الشئ نحو موقوف على ب ب موقوف على ج ج يلزم منه موقوف على ج فان قلت ان الطلاق موقوف على الكراهة  
موقوف على تراضي الطرفين فيلزم منه ان الطلاق موقوف على تراضي الطرفين مع انه ليس كذلك قلت المراد بقولنا الكراهة موقوف  
على تراضي الطرفين انهما في الكراهة لا مطلقا فينتج ان الطلاق موقوف على تراضي الطرفين في الكراهة وهذا معاد لان لم يوافق  
التراضي فيه موقوف الكراهة بخلاف الطلاق الذي هو مقرر والظرفية كما في قولنا الدرة في الحقة والحقة في البيت ينتج ان  
الدرة في البيت بواسطة كلما يوجب الشئ الذي هو في الاخر يكون فيه قال في الحاشية فالواد كان ظرفية مثل الدرة في الحقة والحقة

منقول من كتاب الخليل  
على الراجح  
فقدوة العارفين في هذا العلم  
الذي هو علم الخليل  
سواء عاد أو لم يعاد



البتة ونحن نكفي ذلك بكون خصوصية الطريقة جهة التقابل لكلا وجهي قوتنا مفهوم في الذهن والذهن في الخارج فتدبر حتى تصل  
 ان الطريقة كاللزم اذ لم يكن خصوصية الطريقة جهة التقابل من المظروف والنظر كما في المفهوم والذهن فان بينهما تقابل بان  
 الذهن في طرف وهو الخارج والمفهوم في طرف آخر وهو الذهن فبذلك ان خصوصية جهة التقابل من المفهوم والذهن فلا يلزم ههنا ان يكون  
 طرف الذهن طرفا للمفهوم وليس الطريقة المطلقة كاللزم والا يلزم كون المفهوم في الخارج ولكن تفعل ان الطريقة لا يلزم بان يكون  
 طرفا حقيقة بان يكون في طرف الطرف كما كان في طرفه فيلزم وجود المفهوم في الخارج بواسطة ان الذهن موجود في الخارج وهو فيكون  
 ايضا موجودا في الذات كما في الذهن لا استحالة فيه فانما استحيل كون المفهوم موجودا في الخارج كما كان في الذهن والزم ههنا عشرين  
 ولا يسر ليق ان قوتنا المفهوم ليس موجودا في الخارج صادق واذا كان موجودا في الخارج بواسطة وجود الذهن فيلزم اجتماع التقتضين  
 وجوده وحدس في محل واحد لا نقول ان سلب الوجود وثبوته ليس من جهة واحدة اذا سلم وجود الذات والاثبات للوجود بالعرض في  
 الجهتين فلا بد في التناقض من اتحادهما فلا تناقض فلا يلزم اجتماع التقتضين لصدق تلك النتيجة في المقام الذي يصدق في المقام المذكور  
 كما عرفت في الامثلة المذكورة وفيما هي في المقام الذي يصدق تلك المقدرة فلا اي يصدق النتيجة فيه كما تصف بان في ان  
 وبضعف لج لا يلزم منه ان الضعف لج اذ ههنا لا يصدق المقدرة الاجنبية وهي ان يصف الضعف لان يصف الضعف يكون لهما  
 الانصاف والتضام كما في قولنا نصف لرب نصف لج فانه لا يلزم منه ان يصف لج فان يصف الضعف لا يكون صفحا والبيان كما  
 في قولنا اسبغ لرب اسبغ لرب فانه لا يلزم منه اسبغ لرب لبيان لا يلزم ان يكون مبائنا بل قد يكون اعم في البعض  
 واحص في البعض مساويا في البعض كما يحويان المبائين للجماد والمبائن للانسان فانه اعم من الانسان والالبان المبائين  
 للجماد المبائن للحيوان فانه اعم منه وكما الانسان المبائن للفرس المبائن للناطق فانه مساو له ولا يستل احصاى للفرس  
 ونجته في اقسام ثلثة باخراج اى خارج القياس المساواة فانه اى يحصر في الثلث للموصل بالذات فاجواب ال مقدر تقريره  
 ان القياس المساواة اذا كان خارجا عن القياس محال المحصر نجته في الثلث القياس والاستقرار او التمثيل اذ هو ليس بخل في الاستعارة  
 والتمثيل فاذا كان خارجا عن القياس صارا موصلا الى التصديق فخرج موصل اخر سوى الثلثة فلم يبق محصر لموصل الى التصديق فيها  
 مع انهم حصروه فيها فاحصل الجواب ان يحصر في الثلث للموصل بالذات الى التصديق للموصل المطلق اليه فالقياس المساواة و  
 ان كان موصلا الى التصديق لكنه ليس موصلا اليه بالذات لتحمل المحصر واما مع تلك المقدرة اى المقدرة الاجنبية فراجع الى قياسين لا الى  
 قياس واحد كما انه اى القياس المساواة قياس بالنسبة الى ان مساو لمساو لج وهذه نتيجة القياس المذكور واذ انهم هذه  
 مع المقدرة الاجنبية فصار قياسين فادفع دخل مقدر تقريره انما لا نعم ان القياس المساواة لا يكون موصلا بالذات بل  
 اذ انهم مع المقدرة الاجنبية يكون موصلا بالذات الى النتيجة المطلوبة لقولنا مساو لرب مساو لج ونتج مساو لج واذ انت



[illegible]







فحينئذ ليس من ابيد بل صده لكنه مشهور بان سينا قد لا يرد بقوله يلزم المعنى المتبادر من اللزوم وهو امتناع الافتكاك وعلو النتيجة بهذا العلم  
 يلزم بهذا المعنى لعلم مقدمات العياس وان كانت على هيئة الشكل الاول فان البلية غاية البلاوة يعلمها ولا يعلم النتيجة واذا علم الامر ارجحها  
 التبعة فيرد به سرح الاستعقاب بعد التفتل في ذلك الى الاستعقاب على سبيل العادة بانه جرى عادة الله تعالى في خلق النتيجة عقيب النظر  
 من غير وجوب عليه او التوليد اي على سبيل التوليد يعني انه يوجب عليه لقاعله فعلا آخر كحركة اليد المستتج لحركة المنقح فحركة المنقح  
 مولدة لحركة اليد او الاعداد اي على سبيل الاعداد بمعنى ان النظر بعد الذهن يستعد دائما لفيضان النتيجة من الواجب اليها فليس هو  
 فيضانه وهذا الطريق الوجوب على اختلاف المذاهب اي في ارباب مختلفة في الاستعقاب على الاشكال الثلاثة وذهب ارباب الى نحو من انجائه و  
 اختاره قال في الحاشية الاولى في مذهب الاشاعرة والثاني في مذهب المعتزلة والثالث في مذهب الحكماء بتفصيل ذلك في الكلامية انتهى حاصله  
 ان الاول هو الاستعقاب على سبيل العادة في مذهب التابعين لا في مذهب الاشاعرة في مذهب الى ان النظر الصحيح يستعقب العلم بالنتيجة بل هو العادة بل  
 وجرى في المسكونة منه تعالى ان الكمالات كلها مستندة الى الله تعالى عندهم بلا واسطة وانه تعالى قادر مختار قادر الاشياء منه بلا وجوب ولا علة ولا  
 من حوادث التعاقب الا يجري العادة فيخلق بعضها بحيث لا يحرق لاحراق حقيق ما يستلزمه النار وشمع بعد الاكل والري بعد الشرب ليس له سبب الاكل والري  
 دخل في الاحراق وشمع والري بل الكل واقع بقدرته واختياره فان شام الخشب بعد الاكل والنار لم يحرق بعد ما ستم النار فبذلك الفعل او كذا صفة  
 منه تعالى في انه عادة واذا لم تكن يطلع عليه خرق العادة فالعلم من النتيجة بعد النظر ممكن جازم محتاج الى المؤثر فلا بد من استناد الى  
 عنده ويصدر منه بلا وجوب بل انه فاعل مختار فلا يصح ورنه على طريق الوجوب بل هو دائمي واكثر من فيكون عاديا فيبعد النظر الصحيح لا يحصل  
 العلم منه على سبيل الوجوب بل على سبيل العادة والثاني وهو التوليد في مذهب المعتزلة في التابعين لواصل بن عطاء الذي هو معتزل  
 عن مجلس الحسن البصري سمو بالمعتزلة وسمي القائلون بان العبد دخل في صدور الافعال لبعض الاحداث مؤثر سوي الله تعالى لافعالها  
 من الفاعل بلا واسطة بل بالباشرة بواسطة هو التوليد كحركة اليد المنقح فاحركة المنقح بتوسط حركة اليد كلاهما مبادران في العبد لا اختيار والنظر  
 الصحيح فاعل صادر من العبد بالباشرة بلا واسطة فعل آخر قوله منه فعل آخر هو العلم بالنتيجة فبذلك العلم من الناظر بواسطة النظر الذي هو التوليد  
 والثالث اي الاعداد في مذهب الحكماء لانهم قالوا بان المبدء الذي يستند اليه الاحداث في العالم موجب عالم الغيب وصورته من هو توقف على استعداد  
 القائل ويختلف بحسب اختلاف الاستعداد الذي هو المنطق كقولهم انجز الاعظم فاذا تم الاستعداد لفاض عليه النتيجة من ذلك المبدء فيكون  
 على الوجوب جوا عتقيا فامقدمات القياسية كما لمحات الشرائط فخلق علم النتيجة من الخالق الفياض على الاطلاق الغيب العام بعد الاستعداد  
 التام ولذا قالوا لا يستجاب له عالم بل بان الاستعداد والنقصان انما هو من جهة العباد وهذا تفصيل المذاهب الثلاثة للاشاعرة والمعتزلة  
 والحكماء وذهبنا في سبب ارجح اختاره الامام الرازي في هو ان العلم حاصل حقيق النظر واجب لازم حصوله عتقيا فخر تولد من النظر  
 اما وجوبه عتقيا فلان العلم ضرورة ان من علمه ان العالم متغير وكل متغير حادث وجميع في ذنبه ايمان المقدمتان على هذه الهيئة



امتنع ان لا يعلم ان العالم حادثا ما انه غير متولد من النظر فلان جميع الممكنات والحادث مستندة الى الله تعالى ابتداء فيكون العلم بحقيقة النظر واثبات  
 بقدرته لا بقدرته العبد فالفرق بين هذا المذهب والمذهب الاشاعرة انهم لا يقولون بالوجوب صلا والامام يقول به وبين المذهب الحكماء انهم قالوا  
 ببدئية النظر في هذا الجواب ان كان من المحدثين والامام لا يقول في القول لعدم تأثير قدرة العبد فيه بان الله تعالى اوجده النظر والعلم بعد وجوبه  
 لازما للنظر والمذهب الصحيح مع القول باسناد الجميع الى الله تعالى ابتداء وكونه قادرا محتارا ولا يجب عنه شيء كما عرفت الحكماء بانه موجب لا مختار ولا يجب  
 عليه ايضا كما زعمه المعتزلة لان القول بالاستناد ابتداء يعني لزوم العلم من النظر بان يكون علته موجبة له ويكون الزوم بينهما لزوم المعلول  
 لعلة والقول بان الله تعالى قادرا مختارا اي يصح فيه الفعل والترك بالنسبة الى كل مقدور يعني لزوم العلم للنظر بان يكون معلول عليه جزئية  
 لا ارتباطا واحدهما بالآخر بحيث يمنع لتخلف فلا لزوم من النظر ولا للنظر فالتحقيق للزوم ههنا قال شارح المواقف وانما يوضح حذف قيد ابتداء  
 في استناد الاشياء الى الله تعالى وجوز ان يكون لبعض آثاره مدخل في بعضه بحيث يمنع تخلفه عنه عقلا فيكون بعضهما متولدا عن بعض  
 ان كان واقعا بقدرته كما يقول المعتزلة في افعال العباد والصادرة عنهم بقدرتهم ووجوب بعض الافعال عن بعض الاينافي قدرة الاختيار  
 على ذلك الفعل الواجب او يمكنه ان يفعله باجبار ما يوجبه وان تركه بان لا يوجد ذلك الموجب لكن لا يكون تأثيرا لقدرة فيه ابتداء كما هو  
 مذهب الاشعرى مع يقال النظر صادر باجبار الله تعالى وموجب للعلم بالنظر وفيه اجابا عقليا بحيث يستحيل ان يفك عنه لانه يستند  
 اليه سبحانه بلا واسطة قال البعض في شرحه ان هذا المذهب ليس مذهبيا مستقلا على حدة بل من لواحد من الثلاثة فان قبح العلم بالنظر  
 اما بلا وجوب فغايي اما بتأثير من الوسايط فتوليدي واما بالاصارفا حاد في التجويز بالتبريح تحتل احصا فان هو اى القياس مستثنى  
 ان كان النتيجة او مقصدها اى تقضي النتيجة المذكورة فيه اى في القياس سواء كان المذكور اللساني كما في القياس الملفوظ او العكسي كما في القياس  
 المعقول بهيته اى بترتبة القريب الى كونه قضية وانما قال استثناء لان هذه القياس مذكورة في الاقران ايضا ومثال الاول نحو قولنا ان كان  
 جسما فهو متخير لكنه جسم يلزم منه متخير وقد كان مذكورا بعينه بهذا الترتيب في القياس ومثال الثاني نحو قولنا ان كان هذا جسما فهو متخير لكنه ليس متخير  
 منه هذا الترتيب وقد كان مقصده مذكورا فيه بهذا الترتيب في القياس الاستثنائي لاشتماله على كلمة الاستثناء وانما قدس على الاقران في التعريف  
 واخره عنه في بيان الاحكام لان مفهوم وجود مفهوم الاقران عدم الوجود في عدمه وبحث الاقران في الاحكام اكثر واوفر  
 مما بحث الاستثنائي فما جره عنه في بيان الاحكام التي لا يتم شأن الاقران في سببها فمباحته ولان بعض اقراء الاقران هو الحكم على كل جزء  
 من الاستثنائي والاستثناء اكثر وهو اكثر اجزاء يكون مؤخر عن الحكم كما هو الظاهر في الآي ان لم يكن البتة نتيجة مقصدها مذكورة في القياس  
 بهيته بل بانه فاقرا في الاقران المحدود وفيه دعي الاصغر والاوسط والاكبر فان ترك اى الاقران من الممكنات ساذجة اى المقصود بالكلية  
 الصرفة محلي اى قياسي محلي لاشتماله على محليات كقولنا كل انسان حيوان وكل حيوان سببه ولا اى ثان لم يتركب من محليات  
 الصرفة ومواعم من ان يكون مركبا من شرطيات الصرفة نحو كل ما كان يد انسانا كان حيا وكل ما كان حيا كان جارا ولا بل من الشرطية



والمحملة نحو قولنا كلما كان زيدنا ما كان حيوانا ما وكل حيوان جسم بشرط على أي قياس على المثال على الشرط والتمتية عظم خبره وما فرغ  
عن تقسيم شرع في بيان التسمية فقال موضوع المطلوب كجزء الأول منه القياس على سبيل الموضوع أصغر أصغر كونه خفيا وأغلبا فيكون  
أقل من الجمل فصا أصغر وأبدا الأصغر في معنى القضية التي يكون الأصغر فيها يسمى الصغرى لاشتغالها على الأصغر ومحملة الجمل المطلوب  
يسمى كبري لانه عظم غالبا فيكون أكثر وأبدا الموضع فصا أكبر منه ما هو فيه أي القضية التي يكون الأكبر فيها يسمى الكبرى لاشتغالها على الأكبر  
هذا الاستعمال القياس على أن لا يكون في الموضوع الجمل لانا نقول بين المصاح حال القياس محمول القياس على يعلم ما لم يأت به والمتكررا  
ما يكون متكررا في القياس يسمى الأوسط لتوسطه بين طرفي المطلب وكونه واسطة متصلة إلى النسبة بين الطرفين وكونه متوسطا بين الأصغر  
الأكبر في الشكل الأول فيكون تسمية بذلك باعتبار أن المثال كان له في القضية التي جعلت خبر قياس هي متقدمة لتقدمها على المطلوب  
وطرفا ما أي طرفي المقدمة تسمى حد كونهما طرفين للنسبة التي فيها واحد معنى الطرف واقران الصغرى بالكبرى أي الكيفية المحالة  
بعد الاقران بحسب الأيجاب والسلب الكلية والخبرية تسمى مرتبة لئلا يشاء على المطلوب ضربا لا تضام البعض إلى البعض فهنا مرتبة نسبة  
الأوسط إلى طرفي المطلوبين الوضع المحمل بأن يكون مضمونا لهما أو محمولا عليهما أو موضوعا لاحدهما ومحمولا للآخر وبالحسن تسمى شكلا لانه موقفا  
أحاصه من جهة واحدة أو إحدى القولين اللازم يسمى مطلوبا بأن يمتد إلى القياس ويتجهان سبق من القياس ليس ولم يفرغ عن بيان  
التسمية أشار إلى بيان المثال الأربعة فقال فالأوسط أحد المتكررا محمول الصغرى موضوع الكبرى محمول في هذه الأوسط كذلك  
الشكل الأول لانه أي هذا الشكل على نظم على أي على ترتيب يقبله الطبع ليسمى تليقا بالقبول وهو انتقال ذهن من الأصغر إلى الأوسط  
ومن الأوسط إلى الأكبر حتى يلزم منه الانتقال من الأصغر إلى الأكبر وكلما كان كذلك يكون هو الأول هو منتج مطالب الاربعة ويرى  
الانتاج هو الأوسط محمولا على محمول الصغرى والكبرى كليهما فالثاني أي فهو الشكل الثاني وهو أي هذا الشكل أقرب إلى الشكل الأول  
في كونه طبعيا لاشتغالها على اشرف طرفي المطلوبين وهو موضوع فكانه في الدرجة القريبة منه فلهذا كان في المرتبة الثانية لانه موقفا  
له في اشرف المقدمتين هي الصغرى المشتقة على اشرف طرفي المطلوبين وهو الموضوع حتى ادعى بعضهم انه أي الشكل الثاني من الانتاج  
ويشبه الشكل الأول في انتاج الحكم وهو اشرف من يجري لائق أن الشكل الثالث منتج الايجاب وهو اشرف من السلب فلم يصعب  
المرتبة الثانية لانا نقول انه لم ينتج الا الايجاب يجري الحكم ان كان سلبا اشرف من يجري وان كان ايجابا لانه انفع في الحكم وهو  
لاشك في الايجاب منتج واحد وشرط الكلية من جهات متعددة فهو تحمل الضرر بالربعة وان لم يكن محسب المطالب الاربعة الأوسط موضوعها  
المنتج موضوع الصغرى الكبرى فالثالث أي فهو الشكل الثالث لم ينتج الأول في الكبرى لانتاجه للايجاب يجري فصا رابع من الأول  
بالنسبة إلى الثاني موضوع في المرتبة الثالثة وهو رتبة أو عكس الأول أي الأوسط موضوع الصغرى ومحمول الكبرى فالرابع أي  
فهو الشكل الرابع كونه محمولا الأول في المقدمتين فصا رابع من الأول والنسبة إلى المثال الثالث فلهذا وضع في المرتبة







١٠٠  
 المذكرة الثانية  
 الاول فاقول ان  
 المذكرة الاولى  
 المذكرة الثالثة  
 المذكرة الرابعة  
 المذكرة الخامسة  
 المذكرة السادسة  
 المذكرة السابعة  
 المذكرة الثامنة  
 المذكرة التاسعة  
 المذكرة العاشرة  
 المذكرة الحادية عشرة  
 المذكرة الثانية عشرة  
 المذكرة الثالثة عشرة  
 المذكرة الرابعة عشرة  
 المذكرة الخامسة عشرة  
 المذكرة السادسة عشرة  
 المذكرة السابعة عشرة  
 المذكرة الثامنة عشرة  
 المذكرة التاسعة عشرة  
 المذكرة العشرون

الموجبة بجزئية والسالبة بجزئية وضرب بصغرى في كبرى المذكرين فاذا سقطت عشرة من ستة عشر بقيت أربعة منها وهي الموجبة اي الموجبة  
 الكلية والموجبة بجزئية مع الكليتين اي الموجبة الكلية والسالبة الكلية فالضرب المنتجة في الشكل الاول اربعة الاول مجموع جزئية صغرى موجبة  
 كلية كبرى او الثاني من مجموع كلية صغرى في سالبة كلية كبرى في المثال من مجموع جزئية صغرى موجبة كلية كبرى في الرابع من مجموع جزئية  
 صغرى في سالبة كلية كبرى في جميع هذه الضروب يكون منتجا لمطالب اربعة هي الموجبة الكلية في الاول والسالبة الكلية في الثاني والموجبة  
 الجزئية في الثالث والسالبة الجزئية في الرابع واتجاهها لهذا المطالب بالضرورة اي البعديته من غير حاجة الى الاستدلال في مثل هذه الضروب  
 المذكورة ظاهرة وذلك اي لانتاج لمطالب اربعة من احدى خواص في الشكل الاول لا يوجد تغيير من الاشكال الايجاب لكل احدى  
 انتاج الموجبة الكلية من خواص في الشكل والنتيجة غير له وهما اي في الشكل الاول شك مشهور من مذهب الجوه الاول في النتيجة في هذا الشكل  
 موقوفة على كلية كبرى يعني لو كان الكبري كلية منتجة والا لا وبالعكس كلية كبرى موقوفة على النتيجة لان الاصغر من جملة الاوسط مقبولة  
 الاكبر بجميع افراد الاوسط يوقف على ثبوته للاصغر وهذا هي النتيجة فاذا كان كل منهما موقوفا على الآخر فاما في فليزيم الدور وهو موقوف على  
 على نفسه وموقع على الشكل الذي هو من الاشكال عندكم دورى في علم النتيجة فيه موقوف على حكم كلية كبرى في علم الكلية موقوف  
 على علم النتيجة لان علم قولنا العالم حادث مثلا موقوف على علم ان كل متغير حادث اذا لم يعلم ثبوت الاكبر لكل افراد الاوسط الذي بين علمتها  
 الاصغر كيف يعلم ثبوته للاصغر وعلم قولنا كل متغير حادث موقوف على علم ان العالم حادث لان الاصغر من افراد المتغير فاعلم ان حادث  
 كيف يحكم ويعلم ان كل متغير حادث فضا كل منهما موقوفا على الآخر ولتقتضي تقدم الشيء على نفسه في العلم فيلزم الدور وهو مستحيل فيكون  
 باطلا ولا يكون على انتاج فضلا عن البديهة واذا اطلق في الشكل لطل المنطق على حله اي على هذا الشكل التفضيل اي علم النتيجة وهي الحكم بالاكبر  
 على ذات الاصغر لكونه من افراد موقوف على الاجمال اي حكم الاجمال في الكلية والحكم بخلاف باختلاف ومسا يعني اذا كان الاوسط مختلفا  
 يكون الحكم مختلفا واذا وجد الاختلاف بالتفضيل والاجمال يكون موثرا في تعدد الحكم بالبيدئية والنظرية والمعلومية والجهولية حصل اجمال انه لا يلزم الدور لان  
 غير الموقوف عليه في الكلية حكم على جميع يندرج تحت الاوسط من حيث انه اوسط لا من حيث انه صغر حكما اجماليا والاصغر من جملة الاوسط  
 فعليه حكم ايضا وفي النتيجة حكم على الاصغر لتفضيلا فهذا موقوف على الاجمال وليس موقوف على علم هذا التفضيل بل صدق في الاجمال في  
 موقوف على صدق النتيجة فالوقوف عليه في الاجمال والموقوف هو اصيل فهنا حكم بالاكبر في ذات الاصغر باعتبار كونهما من افراد الاكبر  
 وحكم على ذات الاصغر باعتبار كونهما من افراد الاوسط فالاول مطلوب بل مفضل موقوف على الثاني وهو معلوم محقق في الاجمال فمسا الموقوف عليه غير الموقوف  
 به لا اعتبار فلا استحالة فيه في الاستحالة في التوقف على نفسه من جهة او حقا في الشيء باعتبار العالم مثلا في علوم وابعاد عن عنوان التعبير معلوم فينتج الاول  
 على الثاني فلا استحالة في الاختلاف الواقع بينهما وادعوت هذا الاشكال انها اي الوجه الثاني من الاشكال ان قولنا ان هذا ليس موجودا بالذات لا يكون  
 في لفظه وكما ليس موجودا في محسوس لان محسوسا بر على الموجود ينتج ان محسوسا ليس محسوس مع ان الصغرى في سالبة فلا فائدة في اشتراط الايجاب

انسان كل انسان ينفق  
 بعض الجوانب ينفق في الرابع  
 لا ينفق على ان  
 معاني كل الانسان  
 بعض الجوانب ليس  
 ولا فائدة في اشتراط الايجاب



ولا خصوصية في الانتاج لهذه المادة بل كلما تكرر النسبة السلبية نتجت حاجة جديدة لا تدخل في اشتراط الايجاب في شكل اقل في الانتاج بل كلما تكرر  
السلبية نتجت نتيجة كما في قولنا ان خلايا لموجود ليس موجودا ليس على الوجه الثاني من ذلك كما قيل انها هي الصغرى في القياس  
موجبة سالبة المحمول والسالبة وعلى كل اى كونها موجبة حمل النسبة السلبية وهي كلها ليس موجودا لا في الكبرى بل هي موجبة سالبة المحمول فانتاج هذا القياس انما هو باعتبار  
ان الصغرى ليست سالبة لمقتضى اشتراط الايجاب الصغرى لابل هي موجبة وان لم يكن موجبة محصلة بل موجبة سالبة المحمول فانتاج هذا القياس انما هو باعتبار  
وجود شرط الايجاب بل على كون الصغرى موجبة حمل النسبة السلبية في الصغرى مادة لا في الكبرى ووجودها محققا في الاوضاع وهو المتيقن في الصغرى  
في الكبرى محققا كحل في الصغرى الا لم يحصل الاذراج فيكون الصغرى ايضا سالبة لان الصغرى موجبة سالبة المحمول فانتاج ليس من جهة  
بل من جهة لحياط الايجاب وهو المطلوب لايق ان الموجبة سالبة المحمول اى سالبة فانتاجها يوجب انتاج السالبة فتقضى اشتراط الايجاب لان المطلوب  
ان المنهج انتاج السالبة بالذات بالوسط والموجبة سالبة المحمول فان كانت مساوية لسالبة في عدم وجود الموضوع لكن فيه جهة الثبوت وانتاجه  
يتم من هذه الجهة لا غير اقول ذلك ان استدلال من بينها اى من موضع الاعتراف بايجاب الصغرى في هذا العمل ما زلت ان استدلال على عدم استدلال  
تلك الموجبة اى موجبة سالبة المحمول الوجود اى وجود الموضوع معنى اذا عرفت ليصدق قولنا ان خلايا لموجود على طريق الايجاب والاختلاف  
معدوم ليس له وجود فاستدل على ان تلك الموجبة لا يستدعي وجود الموضوع والالم لكن صداقة في هذه الصادرة مع هنا  
صداقة فتمت برحلة اشارة الى ان الربط الايجابى مطلقا يستدعي الوجود ضرورة ثبوت الشئ لشيئ يستلزم ثبوت المشتهى وهو  
لهذا قال المحقق المدرواني ان هذه القضية قضية ذهنية لا موجبة سالبة المحمول فتفكر في الثاني اى في الشكل الثاني من الاشكال  
الاربعة فاشترط الانتاج امران احدهما اختلاف المقدمتين اى الصغرى والكبرى في الكيف اى الايجاب والسلب عيني اذا كان احدهما  
موجبة يكون الاخرى سالبة ويجب ان يكون الكلية الكبرى اى كبرى كلية موجبة او سالبة فاستطاعت اشتراط الاول ثانيا فتمت  
من ستة عشر وهي الموجبة الكلية مع الموجبة الكلية ومع الموجبة الجزئية ومع الموجبة الجزئية مع الموجبة الكلية ومع الموجبة الجزئية مع السالبة  
الكلمية مع السالبة الكلية ومع السالبة الجزئية مع السالبة الكلية ومع السالبة الجزئية مع السالبة الجزئية لان المقدمتين في هذا المقدمتين  
مقدتان في الكيف بالشرط الثاني فستطاعت اربعة الموجبة الكلية والموجبة الجزئية مع السالبة الجزئية والسالبة الجزئية مع السالبة الجزئية مع  
الموجبة الجزئية والسالبة اى ان لم يكن الاختلاف في الكيف كلية الكبرى بل لتقتضي الايجاب والسلب كانت الكبرى جزئية يلزم  
الاختلاف اى اختلاف النتيجة بحيث ينتج في اداة نتيجة وفي اداة غير تلك النتيجة وهو دليل العمق او معنى الانتاج استلزام القياس  
لما يخرج منه فيكون لازما للقياس وعلى تقدير الاختلاف يلزم تخلف اللازم عن المعلوم ههنا اما اذا اقتضى الشرط الاول ما يتجلى في المقدمتين  
في الكيف ايجابا او سلبا لم يلزم النتيجة اما للموجبان فكل من كل انسان حيوان وكل فرس حيوان ينتج من كل انسان فرس واذا انضم  
الى صغره كل باطن حيوان ينتج من كل انسان باطن فالاول كاذب والصادق فيه السلب الثاني صادق فلم يكن له نتيجة



لازمة للقياس لا بد لها من اللزوم فلم ينتج عدم اختلاف المقدمتين بسبب اختلاف الموجب مع الانتاج فلا بد فيه من الاختلاف  
 في المقدمتين وهو المطلوب وكذا حال السالبة لشيء من الانسان بحجرو لاشي من الفهم من بحجرو لاشي من الانسان من هو صواب وذا  
 انتم الى الصغرى لاشي من الناطق بحجرو لاشي من الانسان باطن وهو كاذب بحق الايجاب اما اذا قلنا الشرط الثاني من الكبرى  
 موجبة خبرية نحو قولنا لاشي من الانسان ففهم من شي من لاشي من الانسان صحيح وهو كاذب الصواب فيه الايجاب وذا انتم  
 صغرى بعض الصواب من شي من الانسان باطن وهو كاذب وكذا حال الكبرى السالبة خبرية وذا سقط اثنا عشر ضرب من سبعة  
 بقي اربعة منتجة اشار المصالح اليها بقوله فينتج الكليات الى الموجبة الكلية مع اثبات الكلية الموجبة الكلية سالتة اي متخبا سالتة كلية وذا  
 الضربان مختلفان كيف متحدان لعم اشار الى مختلفهما فيه بقوله مختلفان كما اي الضرب التي فيها الصغرى الكبرى مختلفان كلية  
 وخبرية باين الصغرى فيها موجبة خبرية والكبرى على التامة كلية والصغرى سالتة خبرية والكبرى موجبة كليتين منتجة سالتة خبرية لان النتيجة تابعة  
 لاختلاف المقدمتين هي السالبة خبرية ولما كان هذا الشكل غير من الانتاج ويحتاج في بيان اوجه الى ايل اشار اليه المصالح بقوله يختلف اي لثبات  
 هذه النتيجة يختلف في جميع الضروب فهو يقتضي النتيجة الايجابية الى الكبرى جملة صغرى فضا شكلا او لا فينتج يقتضي الصغرى مثلا اذا لم يصح  
 لاشي من الانسان بحجرو في قولنا كل انسان حيوان لاشي من بحجرو ان يصدق يقتضيه وهو بعض الانسان حجرو ففهم مع الكبرى باين بعض  
 الانسان حجرو لاشي من بحجرو ان يكون شكلا او لا فينتج بعض الانسان بحجرو ان يقتضي الصغرى هو كل انسان حيوان هذا خلف وذا  
 لا يلزم معنى والقياس من هي التامة الانتاج ولا من الكبرى كونهما مفروقة لصدق فيكون من الصغرى يقتضي النتيجة ويا يلزم منه يختلف  
 يكون باطلا فيكون يقتضي النتيجة باطلا فصارت النتيجة محتملة وهو المطلوب فمن جهة الى في الضروب اثبات الانتاج لعكس الكبرى من جهة الصغرى  
 فيصير شكلا او لا وذلك في الضرب الاول والثالث لكون كبريا سالتة كلية يتعكس الى سالتة كلية وهي تصلح لكبرية لشكل الاول  
 لكليتها نحو قولنا كل انسان حيوان ولا شي من بحجرو ان عكس كبراه الى لاشي من بحجرو ان بحجرو ففهم مع صغرا فيصير كل انسان  
 حيوان لاشي من بحجرو هو الشكل الاول منتج النتيجة المطلوبة وهي لاشي من الانسان بحجرو لا بحجرو في الثاني والرابع لان  
 كبريا موجبة كلية فتعكس الى موجبة خبرية وهي تصلح لكبرية لشكل الاول او اثبات الانتاج لعكس الصغرى وذا جاز في  
 الضرب الثاني فقط لان صغرا سالتة كلية يتعكس بنفسها يصلح بكليتها لكبرية لشكل الاول بخلاف الاول والثالث فان  
 صغرا موجبة كلية وعكسها موجبة خبرية لا يصلح لكبرية لشكل الاول وكذا الرابع ايضا فان صغرا سالتة خبرية لا عكس لها  
 اصلا ثم لعكس الترتيب يعني اخذوا لعكس الصغرى ثم لعكس الترتيب القياس بان يجعله كبراه صغرى وعكس صغرا كبرى فيصير شكلا  
 او لا فينتج نتيجة ثم لعكس النتيجة فيصير نتيجة مطلوبة نحو لاشي من بحجرو ان وكل انسان حيوان ينتج لاشي من بحجرو  
 بان فيؤخذ عكس صغرا وهو لاشي من بحجرو ان بحجرو لعكس الترتيب بان يجعله كبرى وكبرى القياس صغرا







[illegible]



الصغريان مع الموجبة الكلية الكبرى السالبة الكلية الصغرى مع الموجبة الكبرى فلهذا اشارة الى الضرر بالربعة الباقية من الثانية كما  
 في جزئية صغرى سالبة كلية كبرى والسادس الموجبة صغرى موجبة كلية كبرى السابعة سالبة جزئية صغرى موجبة كلية كبرى الثامن سالبة كلية صغرى موجبة  
 كبرى موجبة جزئية اى نتيجة هذه الضرر مع جزئية ان لم يكن في المقدمتين كالتضارب الاول والثاني والا اى ان كان سلب احدهما دون  
 الباقية من الثانية جزئية يعنى منتج سالبة جزئية لا واحد اى واحد من الضرر البتة وهو الضرر الثالث فانه منتج سالبة كلية فهذا استثنائى فويل ولا فائدة من  
 الضرر الذى يصغر سالبة كلية وكبرى موجبة كلية منتج سالبة كلية نحو ما شئى من الانسان فخر من كل باطل انسان منتج ما شئى من الفرس يخلق باخلف اى  
 هذه الضرر ثابت باخلف وهو ههنا ان يقيم نقض النتيجة الى احدى مقدمات القياس لينتج نتيجة ينكسر الى اى اى في المقدمتين الاخرى فلهذا الضرر  
 القياس فيكون محال لا بد من نقض النتيجة فهو باطل ويبحر في المحل الى الاخيرين وهو السابع والثامن لان كبرى السابع سالبة جزئية  
 كبرى الشكل الاول مع ان نقض النتيجة مع الصغرى منتج موجبة كلية ينكسر الى موجبة جزئية وهى اى اى فى الكبرى الاصل صغرى ان سالبة وهى الاصل  
 لصغرى الشكل الاول وكبراه جزئية خصوصية كبراه او عكس الترتيب بان جعل الصغرى كبرى والكبرى صغرى فصيصة كلا الاول فينتج نتيجة عكس النتيجة اى ان النتيجة  
 حصلت من الشكل الاول فحصل للوط وهذا يجرى في الاول والثاني والثالث والاربع والخامس والسادس جزئية وهى الاصل كبرى  
 الشكل الاول وكبرى الرابع والسابع سالبة وهى تقع صغرى اول وعكس المقدمتين بان يؤخذ عكس الصغرى والكبرى لصيغة كلا الاول فينتج باطل ويبحر في  
 والخامس والكبرى الباقية لا نقا شرط الانتاج للاول كما هو الظاهر عند السبيل المتبادل لعكس الصغرى ليرتد الى الشكل الثالث فان المخالفة بينهما كانت  
 الصغرى في الجزئية في الثالث والرابع والخامس والسادس لا يجرى الا ولين عدم الاختلاف في الكف والافى الاخيرين لا يصغر السابع سالبة جزئية  
 وعكس صغرى الثامن سالبة كلية لكن كبراه جزئية لا يصح كبراه جزئية كبرى وهى الشكل الثاني لا شرط الكلية فيها اوكس الكبرى ليرتد الى الشكل الثالث وهذا يجرى في الاول  
 والرابع والخامس والسابع ولا يجرى في الباقية لان صغره سالبة صغرى الشكل الثالث لا يكون سالبة ولما فرغ من بيان شرط الانتاج اشكال الكلية  
 شرع في بيان شرطها بحسب قوله اما بحسب جهة في المختلطة يعنى ان الشرط بحسب جهة في المختلطات وهى قديمة بالخاصة من شرط الموجبة كجانب  
 الشكل الاول اى شرطية بحسب جهة فعلية الصغرى اى يكون الصغرى من الخصايات التى يوجد فيها فعلية وهى ما سوى الممكنة على ذلك من شرط لما قد عرفت  
 من ان المختبر عند صدق الوصف العنواى على ذات الموضوع بفعل فاعلم في الكبرى كبرى على ما هو متوسط فاعلم كبرى في الصغرى كذلك بل لا يمكن ان  
 اندراج الاصغر تحت الاوسط فاعلم بحسب جهة الحكم من الاوسط الى الاصغر او ثبوت الاكبر لما هو اوسط باطل والاصغر ليس اوسط باطل بل لا يمكن ان  
 ويجوز ان لا يخرج من القوة الى الفعل فكيف تجدى الحكم منه الى الاصغر فاتفق مناط النتيجة فلا ينتج عنه قدانه ولذا اصدق في الفرض المذكور كل حار وكون  
 زيد بالامكان وكل كونه في ضرورة مع كذب النتيجة وذهب هو اى الشيخ والامام الرازى ومناجورا الى الخارج الممكنة  
 صغرى مع الكبرى الضرورية ضرورية ومع غير ممكنة واستدل عليه بوجه منها ما قال المصريح لانهما اى الممكنة ممكنة مع  
 لسبب لان الممكن يمكن انما على جميع القادير واذا كان ممكنة مع الكبرى على كون وقوعها اى وقوعها به الممكنة مع



اى مع الكبرى كل ما يمكن لا يلزم من وقوعه محال فلا يلزم من وقوعه محال فلو كان وقوعه محال مع الكبرى محال واحد  
 اصغرى مع الكبرى فيلزم النتيجة فالتحتم للمكانة ايضا كالفعلية فالحاصل الاستدلال ان الصغرى المكتشفة مع الكبرى تحتم في الشكل  
 الاول محتم اذ صدق الصغرى المكتشفة مع الكبرى مستلزما لامكان صدق الصغرى الفعلية معها لان الممكن باللم يلزم من وقوعه  
 محال فغير وقوع الصغرى المكتشفة بالفعل مع الكبرى يصحق الفعلية وصدقها مستلزما للانتاج لان ارجح الاصح تحت الاوسط على التقدير  
 فالنتيجة لازمة للمكانة ايضا غير مستحيلة في الامور غير جارية بانه لا يلزم من ثبوت امكان شئ مع آخر امكان شئ به انتهى ذلك  
 انتهى موافق مع آخر الامر من الجواز ان وقوع الصغرى فالحال صدق الكبرى يحتم صدق معها حاصله ان بين امكان الشئ  
 وثبوت الامكان فتح والى استلزام احدهما للآخر فاذا كانت الصغرى ممكنة بوجوب ثبوت امكانها مع الكبرى ان يقر بانها ممكنة مع الكبرى  
 ولا يلزم من امكان ثبوت الصغرى اى وقوعها ووجودها مع الكبرى بجواز ان يكون وقوع الصغرى افعال صدق الكبرى كما عرفت  
 في الفرص المذكورة فلا يجمعان اذ لا يجمعان حاصل النتيجة وفيه فالحال في امكانه فان كان كيفية ثبوت الجمل للموضوع ففعلية الامكان مستلزما  
 لامكان الفعلية في الجملة نعم لازمة الامكان لا يستلزم امكان الازلية وسببها بوجوب بعيد انتهى على صله الرد على الجواب ان فعلية الامكان مستلزما لامكان  
 الفعلية في الجملة اذ كيفية ثبوت الجمل للموضوع ولا يفتقر الى عدم استلزام الازلية الامكان لامكان الازلية اذ بينهما فرق بين لان الاول مطلقة  
 والثاني في حقته ولا منافاة بينهما فاستلزام ثبوت الامكان لامكان الثبوت في الجملة لا ينافي في عدم استلزام امكان الاحداث في الدليل امكان ثبوت  
 الاحداث فيقبل للتوجه الرد على الجواب غير مانع لاستلزام فعلية الامكان لامكان الفعلية بل منع استلزام جامع فعلية الامكان مع شئ امكان معية  
 فعلية مع ذلك الشئ ولا شك في توجبه بل منع ولا يرد فيه الايراد والا لا يفتقر مراده ان فعلية الامكان لما استلزم لامكان الفعلية في الجملة تضار  
 الفعلية ممكنة فلا يرفع على تقدير تحققها شيئا او قياسا الغرض منه واللامكن من الفعلية ممكنة اذ رفع الغرض من وقوعه مستلزما لم يكون  
 محال لا يرد مسلم عند التحقيق فالحال عدم توجبه الرد على الجواب فهم واجبات اخرى تمنع لزوم النتيجة على تقدير وقوع اى وقوع الصغرى لان الحكم  
 من الكبرى على هو اوسط بالفعل في نفس الامر لا هو اوسط ذلك التقدير فلا يتحد الحكم من الاوسط الاخر حاصله ان الصغرى لم يثبت وقوعه مع الكبرى  
 ويكون فعلية فالمنع لزوم النتيجة على هذا التقدير اذ لو لم يثبت لا يكون الا اذ ارجح الاصح تحت الاوسط واندر وجهه ممنوع لان الحكم في الكبرى على  
 ما هو اوسط بالفعل في نفس الامر لا هو اوسط بالفعل في التقدير ولا هو اوسط بالفعل في التقدير فلا يتحد الحكم من الاوسط الا  
 فلا يلزم النتيجة فالحال في استشارة الى ان يمكن اثبات المقدرة المنقولة بان لوقعت الصغرى المكتشفة مع الكبرى كانت الصغرى فعلية معها وكما  
 كانت فعلية لزم النتيجة والملازمة الاولى والثانية مستلزمتى صلاية يمكن اثبات لزوم النتيجة على تقدير وقوع الصغرى ان لوقعت الصغرى المكتشفة  
 مع الكبرى كانت الصغرى بالفعل معها الكبرى كما كان الصغرى بالفعل مع الكبرى بوجوب شرط الانتاج طرنت النتيجة والملازمة من وقوع الصغرى مع الكبرى وكوبها  
 فعلية معها فلو كان وقوعها لازمة للفعلية بعكس الملازمة من فعلية الصغرى مع الكبرى اذ لو لم يثبت نتيجة لانها هو شرط الانتاج وذلك لتقبل ان انتاج



الصغرى الفعلية مطلقا سواء كانت ايجابية او سلبية ممنوعة واسلم انما هو اتباع فعليتها انفس الامرين مع الكبرى اذا علم ان الكبرى على  
 اوسط الفعل في نفس الامر فلم يعتبر في الصغرى فعليتها انفس الامر لم يحصل الاندراج فلا يلزم الاتباع فافهم واحي ان هذا الاسكان  
 بالمعنى الاصل هو سلب الضرورة المطلقة سواء كانت ناشئة عن الذات او عن الغير فهو ليس بالامكان بل هو معنى مساو للاطلاق كالدوام والضرورة  
 بالمعنى الاصح هي الضرورة المطلقة سواء كانت بحال الذات او بحال الغير فالدوام ايضا لا يخرج عن الضرورة بحال العلية فهو مساو للضرورة بهذا المعنى  
 الاسكان الاطلاق فقضاياها هيكونان متساويين لان مقتضى التساوي بينهما وان كان الاسكان مساويا للاطلاق والاطلاق شرط الاتباع  
 فيلزم النتيجة على التقدير الاول ان لم يؤخذ الاسكان بهذا المعنى بل وجد بالمعنى الاصح لا يلزم النتيجة قال في الحاشية ان اخذ الاسكان بالاعم  
 وهو الاسكان الذاتي لا يلزم النتيجة فان الممكن بهذا المعنى يجوز ان يكون محتجا بالغير وهو ان لم يلزم من من وقوعه بالغير ان لا يكون محتجا بالغير  
 بالنظر الى الواقع كعدم العمل الاول يلزم عدم الاحتياج الى ما هو المشهور مما لا يمكن ان يكون محتجا بالغير وهو ان لم يلزم من من وقوعه بالغير ان لا يكون محتجا بالغير  
 ففي الحقيقة النتيجة هي المطلقة لا المحللة واما المحللة بالمعنى الاصح فلا شك انما هو في نتائجها لا يلزم اتجاها او يمكن ان يكون محتجا بالغير  
 لم يلزم من وقوعه في الواقع ممتنع قوله فلا يلزم من وقوعه في الواقع عدم العمل الاول والامكان يمكن بالذات لكن ممتنع بالغير وهو وجوده  
 لكونه ممتنع له فلو فرض وقوعه يلزم منه عدم الواجب تعا فيجوز ان يكون الممكن بالذات محتجا بالغير ويلزم من وقوعه محال في الواقع  
 فيحتل يلزم النتيجة فالحق ان المحللة غير النتيجة واديب الى الشيخ والامام من اتجاها فغير ثابت فافهم ولما فرغ من بيان الاشياء المحللة  
 في الشكل الاول شرع في بيان النتيجة فقال ثم النتيجة في القياس المركب من القضايا الموجبة من الشكل الاول وجود شرط الاتباع في كل  
 احدى القضايا الموجبة التي هي الكبرى كانت اى الكبرى من غير الوصفيات الاربع اى غير المشروطة العامة والعرفية اما في شرط الاتباع  
 والعرفية الخاصة والاى ان لم يكن الكبرى من غير الوصفيات بل يكون منها كالحكاية الصغرى اى النتيجة كالحقيقة التي هي الصغرى  
 يتبعها في جهة محددها عنها اى عن الصغرى قيد الوجود يعني بعد ان يحذف عن الصغرى قيد الوجود وهو الاطلافة والادوم والامكان  
 فتكون الباقى بعد حذف نتيجة والضرورة المتحققة يعني يحذف الضرورة التي تخص بالصغرى لا الوجود الكبرى سواء كانت الضرورة ذاتية  
 او وصفية او وقتية ومضاهيها الى النتيجة قيد الوجود في الكبرى يحذف قيد الوجود عن الصغرى حذف الضرورة المحققة اى هو قيد الاتباع  
 الكبرى كان قيد الوجود في الكبرى يكون من احدتين اى صديقتين الى الصغرى فتكون القضية الخاصة بعد حذف الانضمام نتيجة القياس  
 المتعام ان الضرر وبخاصة من خلاط بعض الموجهات مع بعض مائة وستون خلاطا الى القضايا الموجبة بالمشهور ثلثة عشر وواحدة  
 فيها يكون ثلثة وستون بشرط اخلية مسقط منها عشرة واثني عشر خلاطا هي خمسة عشر من الممكنة ثلثة عشر فبقية ثلثة واربعون  
 انضابط في الاتباع ان الكبرى كانت من غير الوصفيات الاربع وهي التساوي بان يكون ضرورية ادائه او مطلقة تمامه او محتملة او وقتية او مشروطة  
 ضرورية او وجودية لا ادائه او محتملة فاما النتيجة كونه ممتنع موجهة كالكبرى كانت الكبرى من احد الوصفيات الاربع بان يكون مشروطة عا او ممتنع

توفي يوم  
اليومين  
توفي يوم



[illegible]



كيف ينفصل في اختلاف يكون الكبرى سالبة ضرورية يكون النتيجة ضرورية بعكس الكبرى في الشكل الثالث بشرط محبة ما يشترط في الشكل الاول في  
 فعلية الصغرى الضابط في انتاج هذا الشكل بحسب الجهة ما قال المصريح والنتيجة كالكبرى في غير الوصفيات الرابع والشرطان الثقلان  
 يعني اذا كانت الكبرى من احدى التسع الذي غير هذه الاربع تكون النتيجة كالكبرى في الاسمي ان لم يكن من غير الوصفيات الرابع بل كان من غير  
 الصغرى في النتيجة يكون قضية بعكس الصغرى مخدوفا عنها اسي عن النتيجة او الصغرى في بعض المنسح مخدوفا عنه تذكر الضمير جرح الى  
 قيد لا دوامه اسي لا دوام العكس مضموم اليه اسي الى العكس لا دوام الكبرى اسي قيد لا دوام الذي هو في الكبرى حاصل ان الكبرى في  
 هذا الشكل لا يخلو اما ان يكون من احدى التسع التي هي غير المشروطتين والعرضيتين ومن احدى هذه الرابع فان كان الاول كالجواب لنتيجة  
 جهة الكبرى بعينها وان كان الثاني كان جهة النتيجة كعكس الصغرى لكن لا مطلقا بل مخدوف عن العكس قيد لا دوامه وضميم اليه قيد لا دوام  
 الكبرى ان كانت من احدى الخاصتين او جرحا مخدوف وضمم مذکور في الكتب المتطاولة المتداولة فطلب منها و احكام اختلاف الشكل الرابع  
 بحسب شرائط الجهات وصنوا بطرائج الضروب المنتجة فيه وتفضيلها يعرف في المطولات لاباس الكشفي مطلب الكتاب على  
 التمام والكمال بذكر احكامها على وجه الاجمال فاعلم ان الشكل الرابع بشرط فيجب بحسب جهة خمسة امور الاول ان الوجهة المطلوبة  
 فيه فعلية سواء كانت صغرى او كبرى والثاني انعكاس السالبة المستعملة فيه والثالث صدق المدوام على صغرى الضرب الثالث  
 اصدق الحرف العام على كبرى في لك الضرب الرابع كون الكبرى في السادس من القضايا المستعملة السالبة السوابخا من كون الصغرى  
 في الاثمن من احدى الخاصتين والكبرى مما يصدق عليه الحرف العام والنتيجة في الضرب الاولين بعكس الصغرى اصدق المدوام عليها  
 او كان القياس من القضايا المستعملة السالبة لا مطلقا عامة وفي الضرب الثالث اتمه ان كانت احدى مقدماته دالة والا فلا الصغرى  
 وفي الرابع وانها من دالة ان كانت الكبرى دالة وان لم يكن المدوام كعكس الصغرى مخدوفا عنها لا دوام وفي السادس كما في الثاني بعد  
 الصغرى في السابع كما في الثالث بعكس الكبرى وفي الثامن كما في الاول بعكس النتيجة بعكس الترتيب والتفصيل في المطولات ثبت  
 فابح اليها لما فرغ من بيان القياس الاقتراني اكملي شرح في بيان الاقتراني الشرطي لماس الحاجة اليه قال الشرطي اي القياس الشرطي هو  
 لا يتكرب من محلات الضرورة سواء كان كبا من الشرطيات الضرورية او من الشرطية والكمالية وانما سمى بتسمية الكل باسم الجزء الاعظم منه وهو  
 خمسة فاما الاول يتركب من متصلتين والابنداء به لان اطلاق الشرطية على المتصلة كان على سبيل الحقيقة  
 وهو على ثلاثة اقسام الاول ان يكون الشراكة بينهما في جزء تام من المقدم والثاني ان يكونا كلما كان بفتح دوكلما كان ج وقد فتنج كلما كان  
 والثاني ان يكون الشراكة في جزء غير تام منها فقولنا كلما كان بفتح دوكلما كان في ز فذلك فتنج كلما كان ج ز فذلك والثالث  
 ان يكون الشراكة في جزء تام من احدى ما وغير تام من الاخر فقولنا كلما كان ج دوكلما كان بفتح ز فذلك فتنج كلما كان ج دوكلما كان  
 بفتح دوكلما كان بفتح ز فذلك فتنج كلما كان ج دوكلما كان بفتح ز فذلك فتنج كلما كان ج دوكلما كان بفتح ز فذلك فتنج كلما كان ج دوكلما كان

[illegible]



وكلية الكبرى في الاول من غير ذلك بقوله او تترك من مفصلتين بقولنا دائما اما كل اب وكل ج ووداما اما كل دوا وكل فنتج دوا  
اما كل اب وكل ج دوا وكل ج دوا ايضا على ثلثة اقسام مثال الاول دائما اما كل ج ب وكل دوا اما كل دوا وكل فنتج  
دوا اما كل ج ب او كل ك ه و مثال الثاني ما عرفت انفا و مثال الثالث قولنا دائما اما كل ج ب واما كل ما كان  
فكل م ووداما اما كل ل م واما كل ك ه فتج دائما اما كل ج ب واما كل ما كان ورفك و لمطبوع منه هو الثاني وينقده  
الاشكال الاربعة وشرائطها اربعة امور ايجاب المقدمتين وصدق منع اخلو عليها وكلية احدى المقدمتين ولفنتج حوتية  
منفصلة مانعة اخلو مركبة من اجزاء الغير المشارك ومن نتيجة التاليف بين المتشاركين كما عرفت او تترك من حلية و  
اي القسم الثالث ما تترك من حلية و متصلة والمشارك للحلية اما مقدم المتصلة او تاليها وعلى التقديرين فاحلية الصغرى  
او كبرى فهذه اربعة اقسام مثال الاول كلما كان ب فكل ج كلما كان ج ا فكل د و مثال الثاني كلما كان ب فكل ج  
ج ز فكل د فنتج كلما كان ج و فكل ا ه و مثال الثالث كلما كان ب فكل ج وكل ب فنتج كلما كان ب فكل ج و مثال الرابع  
كلما كان ب فكل ج د وكل د فنتج كلما كان ب فكل ج د والشركة لا تصور في هذه الاقسام الا في جزء غير تام من المتصلة  
لاستحالة ان يكون شي من طرفي الحلية قضية فالاشتراك بالامام موضوعها او مجموعها او ما منفردان وينقده في الاشكال الاربعة  
باعتبار وضع الاوسط في المتشاركين و لمطبوع منها ما كان المشارك تالي المتصلة و الحلية كبرى شرط لانتاج ايجاب المتصلة و نتيجة  
متصلة مقدمها مقدم المتصلة وتاليها نتيجة التاليف من التالى الحلية ونحو قولنا كلما كان ب فكل ج فنتج قولنا كلما كان  
اب فح او تترك من حلية و متصلة اي القسم الرابع ما يكون مركبا من حلية و متصلة وهو على ثلثة اقسام لان الحليات اما  
ان يكون بعدوا جزاء لمفضضة سواء اتحدت التاليفات في النتيجة او اختلفت اما الاول فكل قولنا كل ج اما ب اما د و اما ه  
كل ط وكل م وكل ن فنتج كل ج ط و اما الثاني فكل قولنا كل ج اما ب اما د اما ه فنتج كل ج اما ب اما د اما ه و اما الثالث  
الحليات اقل من جزاء لمفضضة كقولنا اما كل ط او كل ج ب فنتج اما كل ط او كل ج د و اكثر من جزاء لمفضضة و لمطبوع الاول و شرط انتاج  
كولى لمفضضة حوتية ما اخلو حقيقة واما اذا كان نتائج التاليفات مختلفة فيكون المنفصلة مانعة اخلو وتترك من حلية و متصلة فنتج  
اقسام خمسة للاقتضاء الشريطة وهو على ثلثة قسم اما اذا المتصلة لا اخلو من ان يكون صغرى كبرى اياها كان فامشاكة بينهما اما في جزاء تام  
او في جزاء غير تام منها او في جزاء تام من احداهما وغير تام من الاخر مثال الاول قولنا كلما كان ب فكل ج د واما او قد يكون اما ج و او د و اما ه  
فهذه الكبرى مانعة و فنتج قولنا دائما او قد يكون اما ب او د لان اجتماع د مع ج والذ هو لازم لاب كليا كان او جزاء تام فنتج اجتماع د مع ب  
كان جزاء تام لان اجتماعه مع اللازم دائما وفي الحلية تتنوع الاجتماع مع الملزوم ايضا دائما وفي الحلية وان كانت مانعة اخلو فنتج قد  
ان لم يكن ب فنتج لان في اللازم يستلزم رفع الملزوم ومن المعلوم ان كل امرين بينهما نسخ اخلو يستلزم رفع احدهما عين الاخر و مثال الثاني كلما كان







لان الحدوثية هي صدوقية الاثنين متوقفة على الوجود اى وجود الاثنين كذا كلما كان وجودا كان وجبا ايضا لزومية لان الزوجية من لوازم  
 ماهية الاثنين فيكون لازمة له في نحو من انحاء وجوده وهو اى القياس منتج برعكم لما مستقم وهو كلما كان صدوقا كان وجبا حاصلا  
 كجاء في لزوميه لا اتفاقية فان قولنا كلما كان الاثنين صدوقا كان وجود الزوميه ضروريا ان صدوقية الاثنين متوقفة على وجوده فالحكم  
 موجودا لم يكن صدوقا فاذا كان صدوقا كان وجودا لا محالة وكلما كان الاثنين موجودا كان وجبا لزوميه ايضا اذا تحقق الاثنينية <sup>لحققة</sup>  
 الزوجية فخصات المقدتان لزوميتين القياس المركب منهما منتج برعكم لزوميه فنتج كلما كان صدوقا كان وجبا لزوميه وقد مستقم كونها لزوميه  
 قال في محاشية اشارة الى ان الجواب الزامى فان المحجب منصب الشك في عينه شيا من شك لا يسلم انما الجوابين لزوميه ليس  
 برعكم ان جثبات المقدمة المنوعة بهذا الطريق ان الطريق الزام انتهى حاصلا ان في قوله برعكم اشارة الى كون الجواب الزاميا بطريق الزام  
 لا بطريق التسليم عند المحجب فان المحجب منصب الشك لا يحجب عن أصل مثبت الشك والشك من حيث انه شك لا يسلم انما الجوابين لزوميه  
 شكرا لذكاء عرفته فلو قال باننا جازيا مقصودا فليس للمجبى نعمه ان جثبات المقدمة المنوعة بطريق التسليم الجواب بطريق الزام بان الزوميين ان لم  
 يكونا مستجيبين عما لنا اوردا على صاحب كل حصيل الزام فلا يلزم التناقض مع الجواب في كل ان تستمع الصغرى وكلما كان صدوقا كان وجودا  
 فاما لان صدوقية الاثنين الفرد معلول الوجود بان توقف عليه لان المتعدي غير محالة لا متعدي وجودا بالبداهة والاثنين الفرد متعدي فلا يتوقف على الوجود  
 لا يكون معلول لانه فلا يتم صدق كلما كان صدوقا كان وجودا فان قلت ان المصريح قال في التعديوات في جواب شبهة وهي ان مجموع شريكى الباري شريك  
 الباري فحين شريكى الباري كجاء كل مركب يمكن مع ان كل شريك الباري متعدي بان لا تعارض على تقدير وجود الفردية لانه في الاعتناء فعلى تقدير  
 يجوز ان يكون الشئ متعديا الى شئ ومتعديا الى الواقع صدوقية الاثنين الفرد على فرض صحة كون حلول الوجود الاثنين كما ان مجموع شريكى الباري معلول  
 لمجموع ان متعديا فاذا كان معلول الوجود صدقت الصغرى ان دفع المنع وثبت مطلب المحجب قلت لا افتقار الى الجواب غير الافتقار الى الحاجة  
 اى هو الوجود فلا يلزم مرجع بل لا داعى الى الثاني على ان مراد المصريح ان المتعديات من حيث هي هي غير معلولة والافتقار على تقدير العرض  
 يبيده : الكلام في الحال من حيث انه مجموع فافهم ذلك ان يمنع صدق الكبرى هي كلما كان وجودا كان وجبا لزوميه بنا على ان العام  
 لا يكون صدوقا لا يستلزم ان خاص لا يكون صدوقا لان وجود الاثنين الفرد من جملة وجود الاثنين فحيزان يكون وجودا في ضمن الفردية بدون  
 لزوميه فلا يصح : كلما كان وجودا كان وجبا نعم يصدق الكبرى اتفاقية فان الاتفاقيات ان الاثنين اذا كان موجودا يصير وجبا  
 وى غير متعديا اعراض على استدلال شاح المطالع على اثبات لزوميه الكبرى التى سبها صاحب المطالع حاصلا ان يصدق الصغرى و  
 قولنا كلما كان صدوقا كان وجودا لزوميه فان الحمل انما يتعلق للماهية الممكنة الوجود وكون الاثنين صدوقا يكون في ضمن الفردية ايضا ومن المتعدي  
 وملت الوجود عنه ضرورة ان كيف يتعلق به الجواب لو سلم فحينئذ الكبرى هي قولنا كلما كان وجودا كان وجبا فان وجود الاثنين ح عظم الوجود الفرد  
 صنف العام يستلزم صدق الخاص لاجازان تحقيق في خاص آخر فكيف يصدق الخاص على جميع افراد العام فان الفرد مناهى للزوج فلا يصح له



لزومية كلية نعم يصدق اتفاقاً من الاتفاق ان الاثنين اذا كان موجودا كان وجودا والاتفاقية ليست بالنتيجة فانه يشترط في الاتفاق صدقته الا ان  
 في اللزومية ولو ثبتت اى تسك بكونها اى كون الزوجية من لوازم الماهية اى من لوازم ماهية الاثنين لا يفتك عنها يلزم صدق النتيجة المنعقدة  
 كذبه اى كذب النتيجة وحق لنا كلما كان الاثنان فردا كان وجبا في هذا الجواب اى بجواب المبدأ بكونه حكمة كما قيل هنا منع وحل تعدد نقده  
 ان قولنا كلما كان الاثنان عددا كان وجبا لزومية اذا الزوجية لازمة لماهية الاثنين ولوازم الماهيات يلزمها في كل نسبة من ان الماهية  
 ويتبع الاتساق عنها يلزم على تقدير الفردية ايضا فيصدق كلما كان عددا كان وجبا لزومية وهو المطلوب حاصل الدفع انه لو ثبتت كون الزوجية  
 من لوازم ماهية الاثنين سيجري ان فردا او غيره يلزم ان يكون النتيجة وحق لنا كلما كان الاثنان فردا كان وجبا ايضا من مقتضى انها كما في الجواب  
 كذبه ايضا فيلزم عليه ان يكون هو كما في عبده صاغة عندنا خلف مثال قيل لعل قولنا في اشارة الى ان اللازم انما يلزم للوجود الممكن والوجود  
 في المثالين سيجري ان سيجري المحال آخر كعدم كونه زوجا الا ان الفردية تعقب في ذلك انما هو على ان سيجري في كل الشك في المثالين  
 انه محقق بناء على انه اى هذا الاختيار مبنى على ضرب من من ان المقدم المحال لا يلزم الاتساق كما عرفت سابقا في الشبهة ان الصغرى في قولنا  
 كلما كان الاثنان فردا كان عددا كاذبة في نفس الامر لان الاثنين الفرد مع وجوده صادق ولا يلزم الصفاق عندنا كما يجب ان نعلم  
 يصدق الصغرى بصدق النتيجة ايضا فان من يثبت الاثنين في ذلك يلزم انه يجمع ايضا قولنا كلما لم يكن الاثنان عددا لم يكن فردا  
 يصدق لزومية فان تعار العام هو تعار الفردية مستلزم لاتحادها من كونها الفردية اذا الفردية خاص من الحد فاذا اتفق العام من شئ شئ  
 الخاص عنه فاذا اتفق الفردية عن الاثنين لم يكن مع ذلك الفردية عنه بحيث لم يكن فردا فيصدق كلما لم يكن الاثنان عددا لم يكن فردا وهو كذا  
 التقيض الى تلك الصغرى في قولنا كلما كان الاثنان فردا كان عددا فيكون صادقة بغير شرط انما شرطه ان ليس من كذا الصغرى على صدق الصغرى صاغة  
 عاكس فيصدق الصادقة وكلما هو عاكس فيصدق الصادق يكون صادقا لا محالة فينتج ان الصغرى صادقة وبذلك هو المطلوب اما كونها عاكس فيصدق الصادق فلا في قولنا كلما  
 يكون الاثنان عددا لم يكن فردا صادق لزومية فانه مثل على تعار العام اتساق العام مستلزم لاتحادها من كونها الفردية اذا الفردية خاص من الحد فاذا اتفق العام من شئ شئ  
 كلما كان الاثنان فردا كان عددا فيكون ايضا صادقا كما عرفت في العكس من ان اللازم صدق المطلوب مستلزم صدق اللازم قال الشيخ في قولنا  
 الى اى شيخ ان تعار العام انما يلزم اتساقها من ان الماهية اتساقها العام محال لا واتساقها خاص صادقا فلا يلزم ان يتعكس المعنى بكونها  
 بعكس التقيض فانه كذا فيكون التالى من العكس اى انما كانت كقولنا كلما كان زيد موجودا كان شئ موجودا فاما  
 ان نسبة قوله ولو قيل ان شارة الى سوان ومسله ان استلزام انتفاء العام لا انتفاء الخاص من مطلق  
 مسلم وانما سجدناه فيما لم يكن انتفاء العام محالا وانتفاء الخاص صادقا وفيما نحن فيه من ان  
 سبب الفردية عن الاثنين محال وسبب الفردية عنه صادق فلا يلزم الاستلزام بينهما واذا لم يكن حجة  
 مستلزما لا تحسم بصدق لزومية وهو المطلوب وقوله قلت جوابا لبيان حاصل الفردية حكمة في العام مطلقا



١٥٠  
 ١٥١  
 ١٥٢  
 ١٥٣  
 ١٥٤  
 ١٥٥  
 ١٥٦  
 ١٥٧  
 ١٥٨  
 ١٥٩  
 ١٦٠  
 ١٦١  
 ١٦٢  
 ١٦٣  
 ١٦٤  
 ١٦٥  
 ١٦٦  
 ١٦٧  
 ١٦٨  
 ١٦٩  
 ١٧٠  
 ١٧١  
 ١٧٢  
 ١٧٣  
 ١٧٤  
 ١٧٥  
 ١٧٦  
 ١٧٧  
 ١٧٨  
 ١٧٩  
 ١٨٠  
 ١٨١  
 ١٨٢  
 ١٨٣  
 ١٨٤  
 ١٨٥  
 ١٨٦  
 ١٨٧  
 ١٨٨  
 ١٨٩  
 ١٩٠  
 ١٩١  
 ١٩٢  
 ١٩٣  
 ١٩٤  
 ١٩٥  
 ١٩٦  
 ١٩٧  
 ١٩٨  
 ١٩٩  
 ٢٠٠



الاحتمال ورفع في المتصلة اي في القضية الشطرية المتصلة التي هي جزء من القياس يستج استثناء وضع المقدم  
 يعني عينه وضع التالي عينه عينه نحو كلما كانت الشمس طال النهار موجود لكن الشمس طال النهار موجود ولا في وجود  
 وهو المقدم في المتصلة اللزومية يستلزم لوجود اللازم وهو التالي فيها ولا عكس اي لا يستج وضع التالي وضع المقدم  
 اعمية اللازم اي يجوز ان يكون اللازم اعم من الملزوم فلا يلزم من وضعه وضعه اذ وجود الاعم لا يستلزم وجود الاخص  
 لجواز تحققة في غير ذلك الاخص كقولنا كلما كان هذا النمل كان حيوانا لكنه حيوان فلا يلزم منه كونه انسانا كجواز تحقق  
 الحيوان في الفرس مع عدم وجود الانسان رفع التالي رفع المقدم اي يستج رفع التالي في المتصلة رفع المقدم  
 استقار اللازم وهو التالي ملزوم استقار الملزوم اي يلزم استقار الملزوم لعكسني اذا اتقنى اللازم اتقنى الملزوم فاذا اتقنى  
 التالي اتقنى المقدم فرفع يستلزم رفعه كقولنا كلما كان السني انسانا كان حيوانا لكنه ليس بحيوان يستج انه ليس انسانا  
 اذ استقار الحيوانية يستلزم استقار الانسانية وههنا شك اي في نتائج رفع التالي رفع المقدم اعترض في قبل عوليس  
 مشكل صعب بجواب عالمه صاحب اب الباقية والفاضل الجوفوري هو اجماع الشك منع استلزام الرفع اي رفع التالي الرفع  
 اي رفع المقدم يعني لا نعم ان رفع التالي يستلزم رفع المقدم لجواز استحالة استقار اللازم وهو التالي فاذا وقع ذلك الاتقار  
 المستحيل لم يتقن اللزوم من المقدم والتالي مع آسي مع اللازم اوضح الملزوم والاولى ان يرجع الضمير الى الوقوع اي الى  
 يتقن اللزوم مع وقوع ذلك الاستقار المستحيل فلا يلزم استقار الملزوم لانه فرع اللزوم حاصل الشك فالانتم ان استقار اللازم  
 يستلزم استقار الملزوم مطلقا وانما يكون كذلك لو كان اللزوم مقيما على تقدير استقار اللازم وهو ممكن كجواز ان  
 استقار اللازم امر محال لا في نفسه ولم يتقن اللزوم على تقدير وقوعه فان الحال يستلزم المحال فالزم من اللزوم لم يلزم  
 من استقار اللازم استقار الملزوم اذ هو فرع تعار اللزوم فلا يلزم استقار الملزوم قال سيد الفضلا وسيد العلماء فاضل التبار  
 محي سنة سيد المرسلين نظام المللة والدين قدس سره وافاض علينا فيوضه وبركاته في شرح المسلم انت تعلم ان جاز  
 الاستثناء عن رفع التالي ان التالي مرفوع في الواقع والواقع ليس بمسجل قطعا فتجوز استحالة استقار اللازم في  
 غير موضع انتهى كلامه اقول على كل حال الشك المذكور ان اللازم معناه حقيقة استثناء الانفكاك  
 اي انفكاك اللازم عن الملزوم في جميع الاوقات غير معتد بوقت معين منها فوقت الانفكاك وهو  
 وقت الانفكاك وقت عدم تعار اللزوم كما قال الشاك داخل في اجماع اسي في جميع اوقات اللزوم  
 فلا بد ان تحقق اعتناء الانفكاك في هذا الوقت ايضا فهذا المنع اسي منع استلزام الرفع الرفع يرجع الى منع اللزوم  
 اسي يرجع الى ان اللزوم محم من المقدم والتالي مع انه قد سلم وجوده ههنا اي بطل الاستلزامه اجتماع المنقضيين جازمه











فان كان ثبوت ذلك الحكم لشك الخبرات قطعاً ايضاً فاذ ذلك الحكم بحزم بالقضية الكلية وان كان ظنيّاً فاذ انظر بها وان كان ذلك  
 المحصر او عامياً بان يكون ههنا خبرتي آخر لم يذكر ولم يستقر حاله لكنه ادعى بحسب الظاهر ان خبرياته ما ذكره قط فاذ انظر بالقضية  
 الكلية لان الفرد الواحد يلحق بالاعم الاغلب في غالب الظن ولم ينفى قطعياً بخلاف الخالفة انتهى بعبارة واتباعاً اي اتباعاً  
 ومنهم الفاضل البلاهوري في انه قال وهو تحقيق لفتن في الفرق الجلي بين القياس المقسم والاستقرار اننا قد اوضحنا المصريح  
 لما لم يرض به بل قد نرى فيه قبوله والا اى ان وجب احكام المحصر كما هو في سبب ما فاذ الاستقرار بحزم اى جميع احكامه في جميع  
 خبرياته الاحكامية وان كان بحزم او عامياً قال في الحاشية فطريق الاصل في صرح يكون قطعياً فانه اذا اجمع جميع مقدماته لم يحتمل  
 بالنتيجة بالضرورة وح لا يخرج بقية الزوم عن تعريف القياس كما لا يخفى وليس من الفرق من يوجب القياس انه يجوز في المقدمات الاحكامية  
 بخلاف القياس في القياس ايضاً يجوز ان يكون مقدماته او عامية بل كاذبة بديهية لكن اذا سلمت يلزم عنها قول آخر فالفرق بين القياس بان  
 الاصل في القياس قطع في الاستقرار اذ لم يصح اذ لم يدع المحصر قد برهنه جاصداً فاذ اوجبنا المحصر في الاستقرار فاذ المحصر  
 فطريق الاصل في المطلوب الاستقرار عين فانه اذا لم يكون قطعياً الاحكام لانها اذا اجمع جميع مقدماته في صورة احوالها وجوب المحصر يلزم النتيجة بالضرورة  
 في القياس بحال القياس في الزوم نتيجة فلا يخرج بقية الزوم عن القياس لا بد لا يخرج من قضاة الفرق بين الاستقرار والقياس بان  
 يكون مقدماته او عامية وفي القياس ليست باو عامية غير صحيح بخلاف ان يكون مقدمات القياس ايضاً او عامية بل كاذبة بديهية لكن متى سلمت يلزم عنها  
 قول آخر واذ ابطال هذه الفرق فالاصل في القياس ظنية في الاستقرار بعد الفرق لا يصح لانها لم يكن المحصر او عامياً فظهر  
 لا يجب ان يحصر في الاستقرار بل هو مطلقاً بل نعم بحسب ما لاكثر اى دعاء ان خبريات مستقرة اكثر ما هو الحكم الكلي لما هو باعتبار الاكثر  
 هذا اشارة الى دفع ما سئل السيد السجدة اذ ما يحصر في الاستقرار بانه لو لم يدع المحصر تعد احكام الى الحكم عاصداً لانه لا يجب ان يحصر  
 او ما لاكثر لان الحكم على اكثر الاوارد استقراراً يعني الحكم على الكل على سبيل الظن لان الظن تابع للاغلب فان الظن موافقاً لاجانب الحجج فكل  
 يتقل من حكم الاكثر الى حكم على جميع الاوارد لان الاغلب غالب على الاقل والظن تابع للاغلب فاستبعدى الحكم على اكثر الى الحكم على الكل فان المظنون ان كان  
 خبرياً لم يستقر حكمه الاكثر وذلك اى يكون الظن تابعاً للاغلب في الحكم الكلي في غير التمساح المتخلف عنه الحكم الكلي مثل الاعمال الظنية  
 وههنا اى في الاستقرار شك هو اى الشك انه اى الشك ان فرض في ميتة ثلثة رجال في يوم واحد وبكروا شان من تلك الاشياء مثلاً زيد وعمر  
 وواحد هو بكر كافر لكن لم يعلم بايمانهم اى لم يعلم اسلام الاشبال المعينين كذا الواحد المعين بان يتيقن ان ياد وعمر متعينان بالاسلام بكون  
 متعينين بكفر بل يعلم اسلام اثنين اياهما كانا منهم وكذا واحد من احد كان منهم فكل من تهاه ظنون الاسلام اى كل واحد من ثلثة  
 تراه فظن ان مسلم بناء على القاعدة الاخلائية وهي ان يحكم بحكم الاكثر على الكل الاكثر من الاثنان يحكم عليه بالاسلام فحكم على  
 كل واحد بالاسلام ايضاً وكلما استقرت بالاسلام اثنين منهم اى من ثلثة على التحسين بان المسلمين بما زيد وعمر







أي من الملزوم بالنظر باللازم بهذا الملزوم وهو كقوله حدثني بذلك المقام بالنظر بان كلامي لا يري سبيل الاجتماع تحقق  
 لان نظري كل واحد واحد بانفراد من غير اجتماع والثاني أي نظري كل واحد واحد بانفراد ولا يستلزم الأول من نظري الأمرين  
 فيما نحن فيه أي في الغرض المذكور وهو الثاني أي نظري كل واحد واحد بانفراد ولا يستلزم نظري بالنظر باللازم فلا محذور ولا إشكال  
 ففكر حاصله ان نظري الاثنين على تخمين واحد بهما ان يتحقق كل واحد واحد بانفراده بالاسلام مع قطع النظر عن الآخر والثاني ان نظري  
 كلامي سبيل الانفراد بالاسلام بان اذا اترى اثنين مجتمعين نظري انهما مسلمان في الملزوم وهو هذا لا يراى في التحقيق في  
 الغرض المذكور هو الاول فان قاعدة الاغلبية تقتضي نظري اسلام كل واحد واحد على سبيل البدلية وهو المراد بقوله بانفراده  
 وهو لا يستلزم تحقق نظري اسلام اثنين على سبيل الاجتماع وهذا هو الملزوم وهو ليس بتحقيق فيما هو الملزوم ليس بتحقيق  
 ليس ملزوم فلا يستلزم ان يكون كل واحد منظر ان الكفر عدم تحقق ملزومه فلا خلاف انت تعلم ان هذا جواب عما يكون في قول  
 بان نظري الاثنين يستلزم النظر لكل واحد واحد على الاغلبية واذا كان كل واحد منظر ان الاسلام كان الاثنين ايضا منظر ان  
 الاسلام فظن في ذلك الاثنين يستلزم النظر بغير باقي واما ان رجلا من اسلام كل واحد يستلزم اسلام اثنين لانه لا علم الاغلبية يستلزم  
 اسلام اثنين اسلام كل واحد كذلك يستلزم كغير باقي فالملزوم وهو الاظم الاغلب الاثنين الذين تضمنتهما اسلام كل واحد  
 ولا شك في ان نظري بهذين الاثنين على سبيل الاجتماع فتحقق الملزوم فيستلزم نظري بالنظر باللازم فيلزم المحذور ولا توجه اكل الملزوم  
 فافهم قولي برؤس عليا على هذا المحل ان جواب الثالث وهو تحقق الاثنين على سبيل الاجتماع لازم لوجود الاثنين فانا اذا وجد  
 اثنين في مجموعهما فالاول منظر الاثنين مع تحقق الثاني أي تحقق الثاني في نظري كل واحد واحد على الانفراد فتحقق الملزوم  
 فبما نرى تحقق اللازم حاصله اثبات مقدمته ممنوعة وهي تحقق الملزوم بان اذا تحقق كل واحد على انفراده تحقق الاثنين  
 معا ايضا اذ هو الواحدان فحق نظري بان كلامي معا تحقق لان الاثنينية هي اجتماع الوجودين في تحقق النظر بان كليهما تحقق ملزوم  
 فيستلزم النظر باللازم التبعة فيلزم المحذور فان قلت تحقق كل واحد واحد بانفراده لا يستلزم تحقق الوجودين على سبيل  
 الاجتماع لجواز ان يكون احدهما متحققا والآخر اليوم قلت انكم يجب اعتبار وجود واحد في الآخر في الاسس والآخر في  
 اليوم لكليهما اذا وجد فبعد وجودهما يتحققان معاني العذر والعذر كلفني في المطلوب فاذ تحقق الملزوم المفروض يلزم  
 المحذور ولا شك في تحقيقه وتلزامه اللازم فيلزم المحذور وهو المطر وفي نظر بان قاعدة الاغلبية تقتضي نظري اسلام كل  
 واحد على سبيل البدلية كما هو الظاهر ولعل مراد القائل بقوله بانفراده يكون هذا هو لا يستلزم تحقق نظري اسلام اثنين  
 على سبيل الاجتماع لان الكلام في وجود الاثنين معا وتحقق نظري كل واحد واحد على سبيل البدلية والافتقار لا يستلزم تحقق نظري  
 بتعلقين الاثنين المعنيين حاجتي يقال ان تحققهما يستلزم تحقق لمرثالث وهو مجموعهما اذ تحقق الامرين بهذا المعنى لا يستلزم



تحقق امر ثالث كما يشهد به الوجدان السليم فما اوردوه المصريح ليس لورده فافهم فان قلت المتحقق من الثالث اى الثالث المتحقق  
 بهنا ما بين عادة انتشاره بان يلاحظ واحدا واحدا المستلزم وهو ملاحظة الاحاد معا حاصله انما سلمنا لزوم وجود ثالث  
 لوجود الاثنين لكن لانهم ان هذا الاثنين ملزوم فان الملزوم هو تحقق الاثنين الذين ليس بين عادة انتشارا والمتحقق بهنا هو  
 ما بين عادة انتشاره فوجود هذا الثالث لا يجزى نقضا ولا ينكر وجود الثالث مطلقا بل لا تنكارا لما هو لوجود ثالث ملزوم مستلزم  
 خطه الظن باللازم وهو ملاحظة الاحاد معا فهو ليس بوجوده قلت ملزوم اليقين هو اليقين بل الثالث اى الجميع مطلقا سواء كان  
 بين عادة انتشارا ولا تعلقا القسامين الظن واليقين ملزوم فافهم ان في صورة اليقين يحكم بملزوميه الاثنين المتيقنين سواء كان  
 بين عادة انتشارا ولا كذلك يحكم في الظن ايضا بملزوميه الاثنين المظنونين سواء كان بين عادة انتشارا ولا كذلك فافهم  
 غنى حكم في احد ما بملزوميه باليس بين عادة انتشارا وفي الآخر بالاعم فالفرق محكم والضرورة حاكمة بان وجود الاثنين مطلقا  
 كقربا في معنى الاستلزام اليقين والظن سواء الاتفاق القسامين في الملزوم سواء كان بين عادة انتشارا ولا كذلك لان في الفرق  
 بين صورتى اليقين والظن ان التفاوت في صورتى ملزوم اليقين لعدم الموجب لانتشار اى انتشار الطبع والتعلق واما التفات بين صورتى  
 في اليقين بالاعتبار بان يعتبر في احد ما الاجتماع وفي الآخر انتشارا وهذا لا يوجب التفاوت من الاستلزام ككلا صورتين في ايز  
 مستلزم واما ما نحن فيه اى كلامنا بهنا فيه وهو ملزوم الظن فحذف ذلك اى خلاف اليقين فاستلزامه مخالف للاستلزام ملزوم اليقين  
 التفاوت في صورتى ملزوم الظن والظن اليقين فان الطبع لا يحكم في الظن بالاستلزام في صورة انتشارا بخلاف اليقين فلا يعلق على انتشار  
 وتعلق حاصله ان الضرورة حاكمة بانه كلما ثبتت باسلام اثنين على اى كان الاجتماع او بالانتشار ثبتت كقربا  
 فان موجب يقين كغيره فاما هو يقين اسلام اثنين مطلقا لا امر اخر فحصل يقين كقربا في سواء كان يقين اسلام اثنين على  
 سبيل الاجتماع او على سبيل الانتشار وليس كذلك في الظن فان الظن باسلام اثنين مطلقا لا يوجب الظن كقربا في فان الطبع  
 في صورة ظن اسلام الاثنين على سبيل الانتشار لا يحكم بالاستلزام اذ ليس في قوة اليقين وكلامنا بهنا في الظن فالقياس على يقين  
 مع الفارق خلاصته الجواب على هذا الفرق قيل في اجنب الشرح حاصله ان الاصلية فاضية بان يكون كل واحد منهما على سبيل انتشار  
 ولا تفرق مطلقا للاسلام وليس بينهما شي يقينى يقين كل على سبيل انتشارا اليقين بل الثالث على اى نحو تحقق ملزوم بان يكون  
 فان تحقق الثالث فيه بان يكون في عادة انتشارا يستلزم الظن كقربا في بل يوجب الظن باسلام لان الانامية بوجوبه بظن اسلام  
 الجميع على سبيل الانتشار فامل هذه اشارة الى خفا الفرق وقته والله تعالى اعلم ولما فرغ من بيان القسم الثاني من الحق وهو  
 لاستقرار شرح في بيان القسم الثالث وهو تمثيل مقال التمثيل استدلال بحجج على خبر لا يشرك فيها معنى يستدل فيه بان حكمها  
 امر لعله وتعلق ذلك الحكم الى امر اخر لوجوبه ان تلك السمة الموحدة كلها الحكم فيكاستدل بحدوث البيت بحجج على حدوث العالم

هذا هو المقصود  
 من كلامنا  
 في هذا المقام



معنى مشترك بينهما وهو التاليف كونه ملحقا بحدث البيت بان يقال البيت مؤلف وكل مؤلف حادث فالبيت حادث فالتاليف  
يوجد في العالم فيكون حادثا ايضا فبهذا الاعتبار يكون البيت أصلا والعالم في هذا الحكم فرع حقيقة التمثيل معلومات تصدق بغير اشتراك  
عكس في خبري الثبوت في آخر الامر مشترك بينهما والعقل عن التعريف المشهور وهو اثبات الحكم في خبري الثبوت في خبري التمثيل مشترك بينهما  
لا حذر عن التسامح كونه تعريفا بالاثار المرتبة عليه والفقهاء يسمون اى سيمون التمثيل قياسا لقياس القياس اى الماهل الرابع في الاصول  
بوجه التمثيل لا غير الاول اى المقين عليه سيمى أصلا كونه محتاجا الى الثاني اى المقين سيمى مالا كونه محتاجا والمشتراك بينهما سيمى  
عكس فيها بواسطة ذلك المشترك جامعة لجمعها الاصل والفرع في الحكم والمشكلون سيمونه استنادا لاثباتها على الغائب فالفرع محتاج  
والاصل شاهد فلما لم يكن عليه الامر المشترك ضروريا فلا بد من اثباتها فقالوا بالاثبات العلة الجامعة كى الوصف الجامع علة حكم  
ليس ضروريا بل بد من اثباته من طريق فلاشباته طريقا في طرق كثيرة مذكورة في كتب اصول الفقه منها البعض ومنها الاجماع كما جامعهم على ان  
الصغير علة الثبوت والاولى عليه المال ومنها الكناية وى كون الوصف بحيث يكون ثبوت الحكم عليه متقنا بجلب نفع او دفع ضرر بحيث يشرح  
كما يقال الصلوة شرط على القوة كونه فانه يشرح الشئ كان من ربح الطيب العدة الى العمل في طريق التمثيل يقال الاول الدوران  
ويعبر عنه اى عن الدوران بالطرد والعكس للطرود والانعكاس فيه وهو اى الدوران الاخران وجودا وعدما اى قول الشئ كغيره وجودا وعدما  
كلما وجد مشترك احدا حكم وكلما انتهى لم يوجد متقى الحكم عند استنفاده كالخمر مع السكر فالحرام ما دام سكر او اذا انزل الصبر في خلاف  
حكم المحرم عنه قال الدوران اى اى علامته كون المدار اى السى الذى يصلح للعلية كالتاليف علة للدارى اى الحكم كما حدث في اشارة  
الى ان الدوران لا ينفك العلة بل علامته لها لكون المدار علة بالم فظهور ما مر من ادخال على عدم كونه جزءا لها فان الجزء الاخر من العلة كذا كونه  
كذلك الشرط المتساوي للشرط مع انها كى بعلة فانه قيل من ان لا بد من صلاحية المدار للتأثير والعلية واللايقض بالمعلول المتساوي للشرط  
المتساوي للشرط والامر المقارن باللامزم للعلية وجه الدفع ظاهر اذ انى تامل فى ان الترويد سيمى من اى الترويد بالسير  
والا بالموحدة امتحان راجح وغيره كذا فى القاموس وكذا من اى الحسنى اللغوى والاصطلاحى ظاهر اى ابطال علة لبعض لا بد فيها  
ما من النظر لرفق العيق ويسمى التفسير لان الاوصاف المستعينة لتحد للعلية اى ما تحل فيه وهو اى الترويد مع الاوصاف الاصل  
وابطال بعضها اى بعض الاوصاف لتعين الباقي من هذه الاوصاف للعلية ولا بد منها من اى ان يحذف في الاوصاف المذكورة انتهى وبطلان  
البعض لتعين الباقي منها للعلية كما انى ان علة الحدوث في البيت الامكان اى التاليف الوجود لكن الامكان ليس لعلية لوجوده في القدر  
كالقول المجردة القدسية وكذا الوجود لتحققه في جميع الواجب الممكن القديم والحادث اذا اطل على علة الوصفين المذكورين من التلخيص  
تعين الباقي منها وهو التاليف للعلية وهو اى التمثيل بغير الطرح كى ان يكون خصوصية الاصل شرطا للعلية وخصوصية الفرع  
مانعا للعلم باتقانها صعب التفصيل في اصول الفقه ان شئت فخرج الى كتبها والتوضيح فيها ليس له دخل في اصل التبر











ويجوز ان يكون حس الظاهر كما يكون الوهم في الشدة بل لا يشهد به ريب عندنا والولد مطوف عليه وانما جوده من الغنى لا بالآلة  
كالسمع والبصر وغيرهما عطف على الوهميات اى من المشاهدات او الوجدانيات ما تجدد من الغنى لا بالآلة  
الحس الظاهر كعلمنا بان لنا جوارح عطف وشعورنا باندوائنا بفنائه فداننا وهى السمتى بكم بها ذوق العقل  
السليم والوجدان بحس ذوق العقل وحس الباطن ومنها ما تجدد بالصوفية والاشعرافية فان قيل ان الوهم  
مرتبة في آخر التحريف الاوسط من الالوان يدرك بها المعاني الحسنة الموجودة في المحسوسات وحس الباطن  
لا يدرك الامور الحسنة الموجودة بل يدركها النفس فما وجه هذا من الوجدانيات التى هى من الغنى لا بالآلة التى يدرك  
بواسطة حس الباطن قلت المراد من حس الباطن بهذا الحس من ان يكون القوى المشهورة او غيبية  
فمصحح ادخله في الوجدانيات والبعض جعلها متماطة وقدر حس من غير الوهم وقالوا لما يكون الوجدان  
فيه حس فكلما كان هذا حس الوهم فبى الوهميات وان كان حسا آخر فبى المشاهدات ولما اختلفت في ان حس  
حكاهم لا على تقدير الاعادة يعني حكاهم كليا او جزئيا فارادوا ان يبين ما هو الحق عنده فقال الحق ان حس الغنى  
الا حكا جزئيا لما تقرر عندهم من ان الحواس لا ينطبق فيها الاصور الحسنية للماديات ولا يتبين بعضها لعدم الاضافة  
والاخصار فلا يميز حكاهم كليا والمذكرون لا اعادة اى افاده حس حكاهم لا يسمون الحق وعلى لا يصرون كمن  
والذين يتكرون افاده حس حكاهم كليا والواجب حكاهم كليا في الغنى لا كلياته او في الحسنيات الحقيقية وكلاهما باطلان  
فطاهر لان حس لا يدرك الا بالذات والذات لا تاراجح البتة ان الموجودة في الحال لو فرض ان ادراكها بالحواس لا يتبين  
بالفناء بالماضي ويستقبل فلا يحل حكاهم كليا على جميع افراد ما قد زعموا الحقون الى ان الحكم في قولنا ان الحارة ليس على كل  
شئ موجودة في الخارج في احوالها في الشدة فخطا على افراد اشبهت الوجود في الخارج بالذات والاشكال لا خلق الحس بالافراد  
التي فاحس على حكاهم كليا لا حقيقة ولا خارجا فلا يتصور حكاهم كليات قطعا وامثال ان فلان حكم كمن في الحسنيات  
كثيرا كما اذا ترى الصنوبر كانه موجود في الظلمة وانتهى في المادى كالا جارية وترى المصباح موجودا كالمسحوق  
وغير ذلك من الاشياء الكثيرة فاذا كان كذلك فكل من اى جزئى كان في موضع الخلط فلا يكون معنوا لا مستقرا او الحق ان حس  
الاخرى كافي في قولنا هذه النار حارة واما الحكم بان كل نار حارة مستفاد من احساسات كثيرة مع الوتوفى على الحالة  
ولعل احساسات الحسنة تعذر العقل من المبدأ القياس ولا شك ان تلك احساسات ما تسمى  
الى اليقين اذا كانت صائبة فلو لا ان العقل يميز بين الحق والباطل من احساسات لم يميز الصواب عن الخطا  
كما حقه في شرح المصنف في حاشيته والاربع احساسات هى اى الحسنيات سمع المادى المرشدة



اى سنها وجعلها في الدرس على الترتيب بدون حركة فكرية من المطالب الى المبادئ بالعكس فانتفاها بحركة العقلية لارتم الحس  
 سوانه وجدته بحركة الاولى اولافا محسنيات قضائيا يحكم بها العقل بواسطة حدس من النفس بمثابة القرائن مفيد للعلم كما يحكم  
 بان نور القمر مستفاد من نور الشمس لاختلاف الديات التكوينية بسببه وبعده عن الشمس فاشا هذا اختلاف حال القمر  
 في أشكاله النورية بحسب اختلاف وضاعه من الشمس حسنا فيه ان نوره مستفاد من نورها ولا يجب المشاهدة في محسنيات  
 فضلا عن تكرارها اى تكرار المشاهدة يعنى بالملم يجب المشاهدة لنفسها بحيث يجب تكرارها كما قيل القائل السيد الشافعي  
 قال في شرح المواضع انه لا بد في المحسنيات من تكرار المشاهدات ومعدته القياس الخفى كما في التجربة بالفرق بينهما ان  
 السبب في التجربات حلولى سببية مجهول الماهية فلذا كان القياس المقارن لها قياسا واحدا وهو انه لو لم يكن معلوما لم يكن دما  
 اكثر ما وان السبب في المحسنيات حلولى سببية والماهية معروفة كالمقارن بها اية متخلفة بحسب اختلاف العلم في مبادئها  
 فبرهانه في المطالب العقلية وهي التي لا استمداد فيها ولا في سادها من الحس اصلا قد يكون اى هذا المطالب حدية  
 يحصل بالحدس من سوادها للنفس دفعة في النظريات كلها سواء كانت عقلية او حسية كلها حدية عند حصول القوة العقلية متباعدة  
 في تعليلات فعلية عدم وجوب المشاهدة في المحسنيات فضلا عن تكرارها هذا هو المظهر فان قلت ح لا يبقى الفرق بين محسنيات والنظريات  
 لان مبادئ المطالب على هذا التقدير يكون لازمة فيها قلت الفرق بينهما ان المبادئ في النظريات لازمة للمطالب بحسب ترتيب  
 عن الذين تصور المطالب وقصد تحصيلها بخلاف محسنيات فانها تغيب عن تصور مطالبها عند قصد تحصيلها ولا يحصل الا بعد  
 الحركة الفكرية كما فيمن لا يكون تلك المطالب حدية بالنسبة اليه فلا لزوم منها وانها حس التجربات وهي قضائيا يحكم  
 العقل بسبب مشاهدات متكررة مع انضمام قياس خفى وهو انه لو كان اتفاقا لما كان دائما واكثر ما اذا كان كذلك  
 لا بد ان يكون هناك سبب ان لم يعرف ما به ذلك سبب اذ علم حصول السبب كما يوجد سببا وذلك مثل حكايا ان  
 الحسب يقومونيا سببا ولا بد في التجربات من تكرار فعل الفعلية الانسان حتى يحصل الجزم بالمطلوب سيما في الانسان بالمعجز المردود  
 بتأويله او اعطائه غيره مرة بعد اخرى لم يحكم بانه ملته للاسهال مثلا او عدسه بخلاف الحدس فانه لا يتوقف على ذلك وهذا  
 هو الفرق بين المحسنيات والتجربات وقد نازع بعضهم على بعض المنطقيين في كونها اى كون التجربات من اليقينية  
 كما في محسنيات اى كما نزع في كون المحسنيات من اليقينية كذلك نزع في كون التجربات منها فحبل كثير العلماء  
 المتبحرين من تسهيل الطنات وقالوا ان وقوع شئ على شئ واحدة مرة بعد اخرى لا يقتضى الجزم بحيث لا يزول قريب الا بهال  
 حتى يثبت يقومونيا مرة بعد اخرى لا يقتضى الجزم كونه سهلا بالذات لجواز ان يكون خصوصية يادة انشاد من الذين وقع منهم التجربة  
 فاعلم ان ترتيب الاسهال او خصوصية اوقات شربهم لم يخل فيه فلا يترتب في الجزم وخصائص شربهم لغوات اسبب



فيه على انه اذا قيل بالفاعل المتخارص عدم التجزم ظاهر لحوازان يكون الفاعل المتخارص خلق ذلك لا شرع ذلك الشيء من غير ان يكون  
لذلك الشيء تأثير فيه وكذا جعل احد شيئا ايضا من الطنات بحوازان يكون منوع المبادئ على خلاف الواقع وانك اذا التفتت الى  
وهو اى المتواتر اخبار جاحه يحيل العقل تو اطموهم على الكذب فالتواترات قضاي يحكم العقل بها لو اسطة كثرة الشهادات من جملة اشياء  
الذين يكون اتقا قهم على الكذب عند احصل محالا لتفاوت الاماكن والبسندان كما حكم بوجود ملة وبخلاف حصول  
اليعين منه توقف على امرين التواطو واستثنا التجز الى احسن وتعيين العدد ليس بشرط عين في المتواترين  
عدد المتجربين الذين يحصل باجبارهم اليقين ليس بشرط كمال شتر ابعض من كونهم خمسة او اثني عشر وعشرين  
او اربعين او سبعين وغير ذلك لحصول العلم بالمتواتر من غير عدد معين بل الضابط في المتواتر لحصول العلم  
ببلغ يقيد اليقين اى بلغ عدد المتجربين الى حد يحصل به اليقين وهو يختلف باختلاف الاحداث واختلاف احوال المتجربين  
نعم يجب الانتباه الى احسن اى المتجربون يثبتون الى احسن ما خبروا به فيكون حاصل من المتواتر على ما حسنه بنا فلذا  
لا يكون له دخل في مسائل العلوم لانها قضاي كلية فافلت قد يكون التواتر في حكم كلي نحو قوله من كذب على متعمدا فليكن  
مقصده من النار قلت المراد ان المتواتر يبلغ اخر الى من قال في نفسه بلا عقل او سمعه وكل في ذلك بحسن فنتي الى احسن مساواة  
الطرف الوسط عينى بحسب ان يكون في المتواتر من مساواة عدد المتجربين الذين اخبروا بخبر لا صلاتا بدار المتجربين الذين حصل لهم  
الخبر منهم بحيث لا يتفاوت احد في الخبر في الوصول الى مبلغ لا يجوز احصل تو اطموهم على الكذب الا لم يكن متواتر بل يكون مشهورا  
المتواتر لابد من ثلث امور الاول حصول اليقين وزوال الاحتمال باى عدد كان والثاني اتسار الخبر الى الحواس والثالث ان كل  
كل من المتجربين الاولين مساويا للآخرين من غير تفاوت في زمان الا كان مشهورا وتفصيل في كتب اصول الفقه ونبذة  
اى احد شيئا والتجريات والمتواترات لا يثبت اى لا يكون حجة على الغير بحيث ليكنه ويلزمه لا بعد المثلث اربعة يعني اذا كان  
الغير شركا في احد سمس التجربة والتواتر فيكون حجة عليه ايضا فلا تشنيع على جاحد منكر غير مثا رك وحصر المقاطع اى  
المبادئ الاولى التى ينتهى اليها العلوم الكسبية وفيها القطع بعضهم وموالا امام الرازي في البديهيات التى يحصل بلباب  
كنظر العقل والتجربة مثلا والمشاهدات مطلقا فانه قال ان مبادئ البرهان محصورة في القسمين البديهيات والمشاهدات وله  
اى بهذا المحسوس وجه ما وهوان القطرات يندرج في البديهيات فان الوسط لما كان لازما لتصور الطرفين كان تصورهما كافيا لتصور  
بها ولم يعقر العقل الى الغير سوى تصورهما والمتواترات احد شيئا يندرج كل منهما في تجسبات نظر الى استناد حكم العقل فخصر  
الى احسن لكن مع التكرار فانهم زعموا الى احد شيئا انها تحتاج الى تكرار المشاهدة ايضا وقبل المقاطع اى المقدمات التى  
ينتهى اليها البحث يحصل في البديهيات والظنية بل يندرج عند بعضهم كاستحالة الدور وانشاء من غير ذلك ولما فرغ من



اقسام البرهان باعتبار طرفين مترج في بيان القسمين باعتبار حال الوسط فقال ثم ان هذا هو البرهان في الاوسط  
 كونه على التسديد بان الحكم المطلوب في الذم من علة الحكم في الواقع اى ثبوت الاكبر للاصغر في الخارج فالبرهان في الاوسط هو المتيقن  
 الحكم على الاطلاق نحو ان المستحسن الاضطرار وكل مستحسن الاضطرار فهو محمود والآى وان لم يكن الاوسط علة الحكم في الواقع بل في الغرض  
 فقط فاني اى فالبرهان في الاوسط هو المتيقن الاضطرار علة ثبوت في العقل العلية في الوجود نحو هذا محمود وكل محمود مستحسن الاضطرار  
 الاوسط في البرهان ان كان معلولا لوجود الحكم في الخارج ويسمى هذا القسم من البرهان الآن وليلا ومثاله ما مر فان يحكى فيه  
 معلول بعض الاضطرار والآى لا يكون الاوسط معلولا لوجود الحكم في الخارج بان يكون كل منهما معلولا لعلته واحدة كقولنا  
 هذا الحصى شبيه غبار في بحر قهقش فاشتهد انهما ليس معلولا للاضطرار بل كلاهما معلول لعلته واحدة وهي الصفه الخارج  
 المعروف فلا يمكن هناك علة معلولا بل يكون احدهما مضائقا للآخر كقولنا هذا شخص اب وكل اب فله ابن الاستدلال  
 لوجود المعلول بشئ على ان له علة فانه كقولنا كل جسم مؤلف من الهوى والصوره وكل مؤلف مؤلف لم يضر الاستدلال هنا  
 دفع توهم عسى ان توهم ان الاستدلال بالعلته على المعلول برهان لمي وبالعلول على العلة برهان آلى والاستدلال بالوجود  
 على ان له علة ما من قبل الثاني فيصير انبيا للميا حاصل الدفع ان معلوليه الاوسط والاكبر وان كانت تحتحق في المثال المذكور لكنه  
 علة لوجود الاكبر في الاصغر وكل ما يشار به برهان لمي لما كان نحن عند المصريح بهذا فبين بالابن في اللحي حيث يندفع  
 التوهم راسا فقال هو اى كون هذا استدلال لمي الحق فان المقصود في البرهان ان الحكم عليه الاوسط ثبوت الاكبر للاصغر وهو  
 هو جاني الاستدلال بالثبوت اى ثبوت الاكبر في نفسه يعني لا يعتبر كون الاوسط علة لثبوت الاكبر في نفسه في الواقع  
 فهدر لا يضر كونه لميا وبينها اى بين ثبوت الاكبر للاصغر وثبوت في نفسه بان يعيد اى فرق ظاهر فان الاول يكون فيه  
 الثبوت لراي بطي وهو مغاير لثبوت الشئ في نفسه بلا خفاء فان لا وسط في المثال المذكور بل وهو المؤلف بالفتح علة لثبوت المؤلف  
 بالكله لكل جسم وان كان معلولا لنفس المؤلف فمطلقا لمعلوليه يقتضي ان يكون برهانا انيا بل يدف فيه من كونه معلولا لثبوت الاكبر  
 للاصغر وهو مقصود فيما نحن فيه قبل ان المثال غير مطابق للمثل فان الاكبر مؤلف لعدم صحة الحكم والعلته للمؤلف انما هو المؤلف  
 لانه المؤلف فلا يكون الاكبر علة للاوسط ولا هو معلول للمقصود العلية والمعلوليه بينهما مثال ما كان الاوسط معلولا للاكبر  
 كانه يكون علة لوجود الاكبر في الاصغر وهو برهان انسان وكل انسان حيوان فان الحيوان محمول على الانسان ثم علم  
 انما هو مقصود من البعض بان فيه ما تحت حيث اراد بالاكبر خيره الاكبر وان كان الاكبر انما هو المؤلف بالكله والوسط المؤلف  
 في الاعمى والحكم المتعدى بحديث التكرار الى الاصغر هو الحكم على النحو الذي ثبوت للاوسط اى برهانه الاوسط فالتحقيق  
 في قسم المؤلف وتكرار هذا الاوسط بلا زيادة وعقدان ليس برهانا على كونه جانيا كما في المثال المذكور او نقصان



كما في القياس المساواة لا تخل بالانتاج فافهم وبنها اى في مقام قسم البرهان شكك هو اى الشك ان الشيخ ابو علي ابن سينا  
 ذهب الى ان العلم اليقيني محال سبب اى شئ ذى سبب لا يحصل اى هذا العلم الامس جهة سبب اى مرجع العلم بسبب اى  
 الشئ الذى ليس له سبب اى ان يكون اى ذلك الشئ بينا ظاهر انفسه اى بذاته بثبوت الذات والذاتى للذات فانها لا يمكن  
 ولا يكونان بحيث يحلها جاعل او مالىو ساعن بيانه بوجه يقينى قياسى اى بالنظر والاستدلال اذ ليس له سبب يعلم به  
 اى ليس حصر العلم اليقيني فيما له سبب بل السبب فيما هو بين نفسه الا يتم فصر برهان الان اهدام داره حاصل الشك ان اى  
 نفسه فانه حصر ولا فى فضل البرهان للبرهان في العلم او الان وهذا يدل على انها بعيدان اليقين والقطع وقال ثانيا في فضل البيان  
 من الشك ان العلم اليقيني لكل ما له سبب كما هو يكون من جهة سببه وانما ليس للسبب ما بين نفسه او ما يوسع عن البيان على  
 الوجه اليقيني وهذا يدل على ان اليقين انما يحصل بالاستدلال بالسبب السبب البرهان الا ان ليس من هذا التسبيل فلا يكون  
 بعيدا اليقين ويظهر بالقول السابق افادة لليقين فيلزم القول باجماع اليقنين مع وحده اى على الشك لعل مادة اى مراد الشيخ ان  
 العلوم الكلية وهو اى العلم الكلى وتذكير الضمير لمرجعه الى العلم المفهوم من العلوم وفى بعض النسخ وبى اليقين بل انهم ان يكون  
 بهما من جهة سبب او يكون بيانه فبمنه كقول كل انسان ناطق فاصلة ان اليقين على نحو الاول ان يكون من اودا بوا  
 ان يكون بعض الاوقات وهو وقت وجود المعلوم لان المراد عدمه والى تشكيلك المشكك والمراد ثباته بثبات المعلوم فافهم  
 الدائم انما يحصل من السبب ليس هو الامس البرهان العلم والآن ان افاده يقينا وانما بعيد يقينا فى الجملة فالمراد من يقين على  
 اعم من ان يكون وثقا وفى الجملة وما نفاه من الان هو القسم الاول لا مطلقا فلا تافض فالعلوم التجريبية اى المتعلقة بالتجربيات  
 وان يكون معلومة بالضرورة كالعلم بوجود الشمس والقمر او معلومة بالبرهان غير العلم كقولنا زيد موجود وكل موجود محتاج الى  
 او ثمة فبذه العلوم ليست دائمة لان الدوام انما يستفاد من السبب العلم بها انما يكون فى العلم فاعلم ان شارة الى  
 ان ما علم بهنا من ان الان يجرى فى التجربيات دون الكليات هذا خلافا لمشهور فافهم الثانى من الصناعات  
 اعلم انما يحصل من الموقوف من مشهورات المحكوم تطابق الاراءى قبحي قضايا يحكم العقل بها بواسطة عموم  
 اعتراف القياس بها اما الصلابة فانفسه فيها اصلاح عام يتعلق بنظام احوال الكل نحو العدل حسن الظلم فافهم  
 مشهور عند الكل فالقياس بهنا بان يقال هذا الشئ حسن لانه على كل عدل حسن فهذا حسن ورقة يعنى سبب الشهادة و  
 تطابق الاوراق فطلب كقولنا مواساة الفقر اجمدة فيقال هذا الشئ محمود لانه مواساة الفقر وكل مواساة الفقر محمود  
 اى غيره نحو الفهم اخاك ظالما او مظلوما او الفعالات خلقه من الشرايع والاداب غير ما من الاخلاق كقولنا شرف العزة  
 مذموم والطاعة محمود او الفعالات مزاجية تابعة للعادة والمزاج كفتح قبح اخوانات عند اهل الهند وعدم

فان قيل ان العلم بالبرهان لا يحصل  
 سبب سبب سبب سبب سبب سبب سبب  
 العلم انما هو فى الجملة والادب  
 ولى ما يقيننا ما يقيننا  
 فى الجملة وان كان ما يقيننا  
 فالمراد من اليقين فى البرهان  
 انما هو على ما يكون دائما  
 اجملة ما تقا من الان  
 يقسم الاول مطلقا فلا  
 يقا من انما هو دائما  
 فافهم



بقية من غير صدقة كانت تلك المشهورات او كاذبة مشهورات بجهل العامة فالحصاد كقولنا هذا الشيء بمرده لانه ضار وكل ضار  
 كمرده فهذا الشيء بمرده وكذا ذنبه نحو هذا موعوم لانه طيب في كل طيب موعوم فهذا موعوم ومن ههنا هي من اجل الانفعالات قبل للامثلة  
 والاعادات ونقل في الاعتقاد لكل قوم مشهورات بحسب ما ودهم خصوصيات لهم وسلمة عندهم لا يليها الاخرى كالذبح عند الامم  
 دون الكفار وكل اهل الصناعة مشهورات بحسب ما عندهم كما ان المشهور في النوايا فاعل مرفوع وقول امر لنفسه صريح وهو  
 المشايخ المتقولات عشرة وغير ذلك وربما التفتت المشهورات بالاوليات بحسب ما بلغ في الشهرة بحيث يشبه  
 بالاولى ويدعى صاحب ذلك المشهورات البديهة فيه وانفردت المشهورات عند التجربة في التجربة العقل عن جميع العوارض  
 والانفعالات وتقطع النظر عن المصالح فالعقل في جرو عن جميع الموانع بان يتصور الطرف من فقط محكم في الاوليات من غير توقف ككلام  
 المشهورات وقد يفرق بان المشهورات قد يكون حجة وقد يكون باطلة والاوليات لا يكون الا حجة واجد المواقف من  
 المسلمات بين المتخاصمين في قضايا اخذها احد المتخاصمين سلمته صاحبه فبني عليها الكلام او يكون سلمته فيما بين اهل  
 الصناعة سواء كانت صادقة او كاذبة كتسليم الفقيه ان الامر للوجوب من مسائل اصول الفقه فالقياس الموقوف  
 على المشهورات والمسلمات سواء كانت مقدما من فروع واحد او نوحين يسمى حدا فهو يبالغ في المشهورات والمسلمات  
 والغرض من الجدل الزام الخصم اذا كان الجدل سائلا ومعتزنا فتاوى سعيان بلزيم الخصم او حفظ الراي اذا كان مجتهدا  
 راء وخاتمة مجده ان لا يصير لزمنا وقد يكون الغرض اقباع من موقفا من مقدمات البرهان الثالث من الصناعة ان يحصل خطا في  
 من المقبولات لما خوة ممن يحسن الظن فيه ويعتقده الجمهور لا مساوي من الخوارق والكرامات وغير ذلك من علم اوربا خفة وغيره  
 من الصفات المحمودة كالاوليا والجمعيين من افاضت المعاصي المقر من الى الله عز وجل والناصرين المديح صلى الله عليه وسلم  
 والحكام والعارفين الاشياء كما هي في العلم والعلماء العالمين بحقائقها بلزيم فاما ما خوات من منهم من ظنون الصدق فاهم النقيض  
 المراضين بالغالب فيهم الصدق من حد الماخوذات من الانبياء عليهم السلام منها هي من المقبولات فخطا خطا وبال علم من  
 الحق فان الانبياء لا يجهلون الكذب في اخبارهم فاذا علم انهم لا يكذبون جعلهم استنادا اليهم يكون من القضايا البقية في النظر  
 المستفادة من القياس البرهاني بانه خبر من ثبت عند كل خبر شانه هذا فهو صادق والموقوف من المظنومات التي يحكم بها  
 الرجحان اي الرجحان الاعتقاد مع تجوز النقيض من لوضيفا كقولهم فلان سارق لانه يطوف بالليل وكل من يطوف بالليل فهو سارق  
 ويدخل فيها هي في المظنومات التجريبات والحدسيات المتواترات الغير الواصلة حد بحزم لا فادتها الظن فان قلت ان المتواتر  
 يغني اليقين الذي لم يبلغ الى حد بحزم لا يكون متواترا لانه عبارة عما ثبت باخبار النجسين الذين يحيل العقل على اوطوهم علم  
 الكذب واذا كان كذلك فلا بد من ان يكون اصلا الى حد بحزم وبالمعنى فاصلا لا يكون من قسم المتواتر فكيف



يصح قول المصريح والمتواترات الغير الواصلة جدا بحزم اولاً شئ منها كذلك قلت التواطؤ وغيره شبهة لا فائدة  
 المتواترات اليقين وبالم يوحذف فيه هذا الشبهة فهو الخطأ متواتر بحسب اخبار جماعة كسبب في كونه غير متصل  
 جدا بحزم وهو بعيد بهذا الوجه من الظنون فصح ما قال المصريح والغرض منها اى من الخطأ في الحصول احكام  
 نافعة للانسان او ضارة له في المعاش اى الامور الدنيوية وللعبادة اى الامور الاخرية فالغرض من خبر  
 الناس فيما ينفعهم عن امور معاشهم ومعادهم وخرابهم الى فعل الخير وترتيبهم عن الشر والنجاة في الحج  
 والاعباد والوفاة في المجالس من شققة على العباد والرايع من الصناعات الحسن الشر وهو اى الشر المولف  
 الخيلات وهى اى الخيلات قضاي الخيل لها ليتهاثر النفس فيها فينفر عنها وبطاف غيب فيها سواء كانت سلمة  
 غير سلمة صادقة او كاذبة كقول القائل انخر يا قوتية سيالته فنج بسطت النفس ورجعت فيها واصل مرة مبعوثة كالم  
 القيصت وتنفرت عنها فانها اى النفس اطوع اى المتابعة والمنفعة غاية الانقياد للتحليل اى الخيال من التقدير  
 لشي لانه اغرب فمما تخيله يكون غالباً عليها فثابت سيما اذا كان الشعر على وزن لطيف من اوزانه وشبه  
 اى قرر بصوت طيب حسن فيكون شئها ثيراً في النفس كما لا يخفى على من له لذة وذوق والغرض من الشعر انفعاله  
 النفس اى قول الاثر بالترغيب بان يكون راعياً فيه والترتيب بان يكون خافقاً منه ومتفرغاً عنه وهو  
 في الانفعال كالنتيجة له اى الشعر فان النتيجة كما يلزم من قول كذلك الترغيب والترتيب يحصل بعد انبان المقدمات  
 المتشعبة الموجبة لها اللازمة للقياس وليس من النتيجة فانها قول وكل واحد منها ليس كذلك لانه من قبيل الصفات الغفائية  
 البسيطة الخماس من الصناعات الحسن السقطية ثم هو قاضى بحكمة في حذره من تلبس ومغارة بحكمة  
 الممومة وهو اى السقط المولف من الوهميات وى الله بكانه ثم بالوهم في امور غير محسوسة كاللوعيم  
 في المحسوسات ليس بقاطل الحكم فانه يحكم بحسن او قبح الشئ فانه بان محسوس حكمه على المحسوسات صحيح صادق  
 واما الحكم على غير المحسوسات باحكام المحسوسات فغير صحيح وكاذب نحو كل موجود مثار الية فالحكم بالمثل عليه  
 الذى هو من احكام المحسوس على كل موجود سواء كان محسوساً او لا كاذب والنفس مسخرة للوهم اى تابعة للوهم  
 استيلاء عظيم على النفس فادفع دخل مقدر وهو ان الوهم قوة جسمية للانسان يدرك الجزئيات المنتزعة عن المحسوسات  
 وهى تابعة للحس فكيف يدرك امور غير محسوسة فلا يحكم على القضايا التى ليست من امور محسوسة حاصل المدفع ان الحكم  
 هو انفس قد يحكم على امور جزئية منتزعة عن المحسوسات وقد يحكم على غير ذلك لكن الوهم والحس يقعان الى انفس  
 فهى منجذبة اليها وسخوة بها ومخلوبة تحت حكمها ولذا يتبع النفس الوهم في الاحكام في غيبه مدركاته



ونزاع القدرة على النسبة الى الوهم ويحتمل ان يكون من قبيل الدلائل التي تفرقها بالتميز عندنا هي عند النفس من الابعاد لتماثل الوهم  
 واستيلانه عليها ولولا ذلك لاحتل الوهم بقى الالباس وانما يعنى اولها في جعل الصالح حكم الوهم بقى الالباس من الوهميات والاوليات  
 ولا يميز احد من الاخرى عند النفس وانما وابدوا لند ترى اكثر الناس يكون منهم كافي او بام الباطلة مدة عمرهم والنجاة منه لا يكون  
 الا بفضل الله تعالى وهو ذو الفضل العظيم وما يعرف كذبا الوهم انه يصادم العقل في المقدمات البينة الاتاج وينتج في النتيجة حكم  
 بنقيض حكم العقل كما يحكم الوهم بالخوف عن الموتى مع انه لو افق العقل في قولنا ان الميت مما دواحماد لا يخاف عنه بل ينتج  
 بقولنا الميت لا يخاف عنه فاذا وصل العقل والوهم الى النتيجة يتعكس الوهم ويحكم بنقيضه او المثلث من الشبهات بالصداقة صورة  
 وهي القضايا يحكم العقل بها على اعتباراتها اولية او مشهورة او مقبولة او سبلة او شبهة بالصداق كما ان بصورة الحمار المنقوش على  
 الجدار انها حمار وكل حمار ما هو حق او الصداقة معنى كما خذنا حريات اي التي وجودها في الخارج مكان الذهنيات اي التي  
 وجودها في الذهن كقولنا الحمار هو موجود في الذهن وكل ما هو في الذهن قائم بالذهن فنتج ان الحمار عرضي بار  
 اي خذ الذهنيات مكان انما حريات كقولنا الحوادث كل حادث فله حدوث فانه حدث له حدث الغرض من ان  
 المسقطه تعليل انهم اي القاء في الخلط او سكاته واقوى منها انها الاحرار عنها كمعرفة السموم في الطب والمخالطة وهي ما تترك  
 القضايا التي فسدت صورة او مادة اعم من السقطه لكونها فاسدة مادة فقط بحيث كلما اصدق السقطه تصدق المخالطة ولا عكس لوجودها  
 بدون السقطه في الصورة الفاسدة فانها اي المخالطة الفاسدة صورة بان يكون القياس مستجبالا وظن كونه مستجبالا بان يكون على  
 شكله لا اشكال لعدم تكرر الاوسط كقولنا الانسان لم يشعر وكل شعربث من محل فالانسان ميت عن محل ولا يكون مستجبالا  
 الاوسط ببالكم بابت واما في سبيلها في الاشكال كقولنا الانسان حيوان حيوان حسنة القياس فاصورة لعدم وجود  
 غير القياس المستخرج فهي كلية الكبرى لانها طبيعية حادثة كلية لم يصديق او مادة وهي ان تجعل المقدمات الكاذبة على انها صادقة  
 لما بهتبا ما بان الصورة او من حيث المعنى الاول فلكولنا الصورة الفاسدة المنقوش على الجدار انها فرس وكل فرس صهيال فنتج ان تلك الصورة  
 صهيال وان في قلعدم رعاية وجود المصنوع في الموحية كقولنا كل انسان فرس فهو انسان كل انسان فرس فهو فرس فنتج ان الانسان  
 فرس من الخلط فيه ان موضوع المقدمتين ليس موجودا وليس شئ موجود بحيث يصدر عن الانسان فرس ولا يكون القياس في النظر الا من  
 جهة المادة فيوجد المخالطة بدونها كما في الصورة الفاسدة ولا يوجد سقطه فيها فصار ت اعم منها قال في محاشية وقيل انها  
 القياس الفاسدة صورة او مادة فغنيه ان الفاسدة الصورة لا تعرف قياسا فاعلم انتهى حاصله ان ما قال المصراع  
 ما قال الحسن من ان المخالطة قياس فاسد اما من جهة الصورة بان لا يكون على هيئة منتجة لاختلال شرط حسب الكميتة  
 او الكيفية او اوجهه لكون كبرى الشكل الاول خبرية او صغرى سالبة او ممكنة واما من جهة المادة بان يكون المخلوط بين



مقدمة شيئا واحدا وهو صادرة على المطلوب كقولنا كل انسان حي وكل شبه ضاحك لكل انسان ضاحك ويكون بعض مقول  
 كاذبة مشابهة بالصادقة من حيث الصورة او من حيث المعنى كما عرفت وجب الاولية ان الفاسدة صورة لا يسمي قياسا  
 ليس يلزم منه قول احسن لعدم الاندراج فكيف يندرج في القياس واليه اشار المصريح بقوله الفاسدة ولم يقل القياس  
 الفاسدة وقوله قائل اعلم ان المراد بقول القائل ان القياس الفاسدة الصورة مثابة للقياس في الصورة  
 من حيث فطرته والمخالطة اي من حيث العمل بها الحكيم فوسطاني لان سؤا سؤا العلم والحكمة واسطامعناه  
 من حرف الذي لا حقيقة له والغلط ومن حيث سقطت السقطة من قضا سؤا اي بحسب الحكمة وسؤا في منسوب الى سؤا وهو  
 اسم للحكمة الموهبة والعلم المخرجه وانما سمي بالمخالطة القائل للحكيم بسؤا اي لانه يزوج السقطة في الحكمة الموهبة  
 اليها وان قائل بها الجدل لا الحكيم فمما عني منسوب الى الشعب هو اشارة انقطة بالباطل حاصلة من التعابير ليس بالذات  
 بل باعتبار هذا الاسم فكل ما اذا اتم اشارة فمناه خذه والمولف من المراجع والمبرج مرجع جواب سؤا الى مقدر وهو ان  
 حصر الصناعات في خمس غير جائز فان المركب من المختلفين منها ليس مدخل في شيء من تلك الأقسام فان معنى كل واحد  
 منها لا يصدق على المختلفين فلا يندرج في واحد منها فاجل جواب ان المركب تابع لاجل المقدمتين كما ان النتيجة تابعة  
 اذ المركب من اليقين والظن مثلا وادخل في الخطابة وكذلك المركب من الظن واليقين فخطبة لان النتيجة موهبة فبذلك الاعتبار  
 لا يخرج من إحدى الصناعات الخمس فلا يخجل ان يصرح في الجواب في هذه المقدمتين متعلقة بالصناعات الخمس فالمركب  
 من اليقينيات المشهورات جدل فكلما انتهى فبذلك اشارة الى الدقة والسد تعالى اعلم بالصواب في اشارة الى ان المركب من المراجع  
 والمراجع لا يمكن ان يكون اجمالا لا مرجعا كما لا يمكن ان يكون اجمالا لا مرجعا فكلما انتهى فبذلك اشارة الى ان المركب من المراجع  
 وبها يتبين ان العلوم التي تتركب منها العلوم وتوحد عليها هي في الاجزاء المسائل وهي الخلق التي تتركب  
 عليها في العلوم والمبادئ التي توحد عليها المسائل العلم سواء كانت قصوات كحد والموضوعات وحسبها  
 وجزئياتها واعراضها الذاتية او تصديقات فاما بنية بذاتها فسمي علومنا متعارفة كقولنا في علم الهندسة المقادير  
 المساوية لثمن واحد متساوية واما غير بنية فبها فان اذ عن المتعلم حسن الظن في العلم سمي اصولا موضوعة كقولنا فصل  
 بين كل نقطتين خط مستقيم وان قيل بالاشكال والشك سمي صادرة كقولنا ان يعمل بابي بعد على كل نقطة يشاء  
 دائرة من الوسائل التي توصل بها للوصول الى المطالب التصورية والتصديقية وليست من اجزاء العلوم قال في الحاشية  
 ان هذا هو الحق واما ما قيل اجزاء العلوم ثلثة فخطا او سامة انتهى حاصلة ان القول يكون المسائل من اجزاء العلوم  
 والمبادئ من وسائطها لا من اجزائها هو الحق ومن قال ان اجزاء العلوم ثلثة الموضوعات والمبادئ المسائل



فهذا القول باخطا كما لا يخفى او محمول على المسامحة بالنسبة الى المجتهد بل ما كانت وسيلة الى ادراك المسائل ومعرفة عليها  
وشدة احتياج المسائل اليها صارت كما لا جزاء فقد استعملنا في هذه الجهة لكن عدل الموضوعات من الاجزاء بالاعتناء  
فليس له وجه ظاهر لان ان اريد به التصديق بالموضوعية فهو ليس من اجزاء العلوم لعدم توقف العلم عليه بل هو من جملة  
الاشروع وان اريد به تصور الموضوع فهو من المبادئ ليس جزءا للاستقلال اما المسائل فهي المقاصد التي يراد بها  
في كل علم كقولنا الضرورية المطلقة اعم مطلقا من الضرورية الازلية فيكون من اجزاء العلوم لا محالة فخصم  
الحمد الذي وفق لعبدا مكيين محمد بن نور الله تعالى قلبه بنور الصدق واليقين بالانبياء على حسب المرام والاصولة  
على سيد الانام وآله العظام واصحابه الكرام والعقود ومن يراه يشهد بانه شرح توضيح مشكلات المتن وكشف محضلاته وتسهيل  
طرق الوصول الى مخفياته وتذليل صعاب خلقاته فما كان في غيره من الشروح من التوضيح او يردته وما كان من خلقه فمحتة  
وما كان محلا فضيلة والملم لكن فيها من التبيين شرح شروحه فهذا الشرح خلاصة اشروح وفيه غاية المصنع من اطلع عليه كان  
عن غيره بالايضاح كما استغنى عن المصباح بالاصباح ومن يطلب زيادة التوضيح على هذا الباب لا يحل الواضحات عنه  
الاخير لطالب الاجل لا النظر في هذا الكتاب باذنه ليس من اول الابواب ومن اسد الترفيق والاصلاح والفوز للفلاح  
واسال الله تعالى من فضله الاكبر ان يوفق هذا الشرح الولد الاغر السيد محمد جعفر طالع عمره وبقائه وزاد علمه وزيادته  
وفقه الله تعالى بلا شك كالرفاه الى معارج الكمال انه ولي المتعال ومنه الجود والافضال والعطاء والنوال

خالد بن الوليد

الحمد لله الذي ميزنا بالنبوة والحق والصريح وحسن البيان المعرب عما في الصدور والخيال ونور قلوبنا  
بنور التصديق والاذهان والصلوة والسلام الاتقان على سوله محمد الهادي الى سبيل العرفان وعلى آله واصحابه  
العارفين الى اقصى مخرج المعرفة والاتقان اما بعد فتقول العبد المذنب الى رحمة من رفع اسماء غير محمد شهاب  
شجاع وم احمد غفر الله له وعفا عنه الواحد الاحد المختصر المسبيح سلم العلوم للفاضل البارع المشهور القاضي  
محب الله الهباري الذي هو من تلامذة العلامة قطب الدين الشهيد السها الى الانصارى وهو جد المجدي و  
في الدقائق العلمية مستندى روح الدرر وروح الفاضل علينا فتوجه لكونه متسامتينا وكذا بارصنا بتأدية  
اعمال النجوى تلقاه الفضلاء بالقبول فترجم شرحه وجروحه وجلوه درجاتهم بالغوا في التدقيق العاليية



مقام قدحوه ونصروه لكن فلما توجهوا الى حل المتن وكشف معضلاته وتوضيح اشاراته وتلويحاته الاحمدى تضاف  
 قدوة المحققين زبدة المدققين المروج لدين سيد المرسلين مولانا محمد مبین اوصله الله الى اعلى عتسین المتوفى في اثنين  
 وعشرين من الربيع الاخر سنة خمس وخمسين الف من هجرة النبى الاظهر البالغ من سنه عمره الى سبع وستين الصبا  
 للتصانيف المفيدة كالحواشى اسنیه البهیه على الحواشى الثلاثة الزايدیه وشرح المسلم فى الاصول الفقهیه والرسالة  
 المسماة بوسيلة النجات فى المناقب الائمة الاثنى عشر جعلهم الله شفعا لنا يوم المحشر والرسالة المعمولة فى الصيام  
 المفيدة للحوام والعوام والرسالة الفارسية فى الزکوة رافعة الغواشى عن محبة الاشتباه وشرح التبصرة فى التصوف  
 كاشف اللثام عن حبه التعرف وغيره فانه قدس سره الف له كتاب شريف شفا المعضلات الالفاظ ولما  
 وافيا حل مشكلات المضامين المباني بل هو للشرح الاخر كالمعلقة للشيخ فلهذا نسميه قدس سره لبراهة للشرح حفظه  
 الله عن قبح الاخوياء والتجريح ولما كلفني تصحيحه وتوضيحه فتقج اصل الكتاب عن خط الكاتبين بل بلو الجبر الجليل المحرم  
 فى المطبعة المحمدية المطبوعة للعلوب الشهير مولوى محمد يعقوب صانه الله عن الذنوب فلم ال جهدا فيه بالغت فى ترين  
 ماله ودفع ما يافيه مما عر من لبعض الناطرين من سوء الفهم او سقم النسخة من تصرف النسخين او من طغيان اقلابهم  
 فلما توجهت النسختان مطابقتين فاعتمدت على المسودة وحذفت ما خالفها من البين فالرحبا ومن الطالبين  
 الشاردين لرحيق الانصاف والمتجنبين عن طريق الميلان والاعتساف فلهذا نختصها بوزن  
 عن سبيل الاقتصاد وان لا يسلكوا اسلك السبيل الكرم وما ابرى نفسى ان  
 الانسان يسادق السهود والنسيان على انه لا يسبح الجبال تحقيق  
 الصواب فى كل باب هذا وقد وقع الفراغ من  
 طبع ذلك الكتاب تبار العاشر من شهر شوال  
 سنة الف ومائتين وسبعة وستين  
 من الهجرة النبوية على صاحبها  
 والنية وسلم الله

احسان  
 محمد بن محمد  
 الكوفي  
 الكوفي



خاتون ایتھ

[illegible]



